

أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ

وأثره في الحديث

عبد المجيد محمود



أبو جعفر الطحاوي

وأثره في الحديث

جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة

المكتبة العربية

يسرها

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

بإشراف

الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة

١٩٧٥ - ١٣٩٥

أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ

وأثره في الحديث

عبد المجيد محمود



المكتبة الوطنية والارشيف
الجمهورية الإسلامية الإيرانية

١٩٧٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ، لا أحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك . وأسألك صلاة وسلاما على نبيك المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم . وبعد :

فإن الإسلام - منذ أشرق شمسُه على آفاق هذه الدنيا - كان موضع اهتمام الدارسين ، يدرسونه من جوانب متعددة ، ولأغراض مختلفة .

ومن بين الدراسات الإسلامية حظيت السنة بنصيب كبير من العناية ، فعكف المسلمون على حفظها وروايتها ، ثم تدوينها ، وتمييزها من غيرها ، ما يدهم المغرضون عليها ، لأنها المصادر الثابتة للتشريع ، والبيان الذى لا غنى عنه للمصادر الأول ، وهو القرآن الكريم .

وإذا ألقينا نظرة سريعة على القرن الثالث الهجرى وهو أنشط القرون فى خاتمة السنة ، وعرضنا أسماء علماء هذا القرن الذين يذكر المؤرخون أنهم اشتركوا فى تدوين السنة وتصنيفها ، لاحظنا حقيقتين جديرتين بالانتباه ، أولاهما : أن معظم هؤلاء العلماء كانوا من الموالي .

والثانية : أن أغلبهم من غير المصريين :

ولما كان أبو جعفر الطحاوى عربيا مصريا ، معاصرا لأئمة القرن الثالث الهجرى ، شاربا من وردهم ، مراقبا لإنتاجهم ، مشاركاً لهم فى هذا الإنتاج ، كان من حقه أن نعرف به ، وأن ندرسه دراسة علمية ، نبين فيها ما له وما عليه ، لنعرفا منا بخدمته لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ووفاء لعروبتنا ، وإشادة بوطننا مصر :

كان هذا هو السبب الأول في اختياري لأبي جعفر الطحاوي موضوعا
للداسة .

والطحاوي يذكر كثيرا كلاما من أئمة الفقه ، وعلم من أعلام المذهب
الحنفي ، حتى كادت شهرته في الفقه تغطي على مكانته في الحديث : بل أنكر
بعض العلماء أن يكون له معرفة بالحديث أو علم بصناعته :

وكان هذا هو السبب الثاني في اختيار الموضوع ، فإن الطحاوي المحدث
لا يقل أبدا عن الطحاوي الفقيه ، وفي اتهامه بالجهل بالحديث مغالاة ومجافاة
للصواب ، ويبدو أن العصبية المذهبية كانت من أسباب هذا الاتهام ، ثم
كان مما أذكاه أن الطحاوي كان شافعيًا ، وانتقل إلى المذهب الحنفي .

وكان هذا الانتقال ثالث الأسباب التي دفعتني إلى دراسة هذا
الموضوع ، حيث درست ظاهرة الانتقال من مذهب إلى آخر ، وبيئت
الدوافع التي دفعت الطحاوي إلى هذا الانتقال ، مع أن مذهب الشافعي كان
مذهب خاله المزي ، ومع أن مذهب الأحناف لم يكن له بمصر سند من شعبية
أو سلطان حينذاك .

هذه هي أهم الأسباب التي دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع . وقد اتجهت
صوب كتب التاريخ وتراجم الرجال - مطبوعة ومخطوطة - أسألتها عن
حياة أبي جعفر ، وأسئلتها عن أحواله وأخباره . فأمدتني بالقليل ولكنها
أغفلت الكثير : أمدتني باسمه ونسبه وشيوخه وتلاميذه وكتبه ومقدار الثقة
بروايته . وأغفلت ما وراء ذلك من حياته الخاصة في أسرته ومجتمعه ، ومن
حياته العامة في علاقته مع الحكام وساوكة بين الناس ، إلى غير ذلك
مما له أهميته في توضيح جوانب الشخصية ، وإبراز الدوافع الخفية في
سلوكها . فإن المراجع لا تذكر من ذلك إلا تنقبا يسيرة متناثرة ، ترد عرضا
في غير مظانها .

وكان قصور هذه المراجع عقبة واجهتني في هذه الرسالة ، وبخاصة أننا
لا نجد لعلماء مصر في هذه الفترة - التي عاشها الطحاوي - تاريخاً مفرداً بالتأليف ،
مع أن ابن يونس ، وابن زولاق أرحا هذه الحقبة : لكن كتابيهما مفقودان ،

وقد كانا - لو وجدا - خير ما يعين على هذه الدراسة ! ولم أئس ،
فمضيت أبحث عن كل ما يكشف جوانب الشخصية التي تصابت لدراستها
في كل كتاب أحسست أنه يمدني بشيء ، وكان أكثر الكتب عوناً لي أكثرها
نقلاً عن ابن يونس وابن زولاق ، وكان على أن أستكمل ما لم أعثر عليه ،
بالاستنباط مما عثرت عليه .

ثم كانت كتب الطحاوى هي المصادر التي استخرجت منها ثقافته وشيوخه
ومنهجه ، وكثير من هذه الكتب لا يزال مخطوطاً ، والمطبوع منها يكثر فيه
التهريف والخطأ .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن أعجله في تمهيد وبابين :
تناولت في التمهيد موجزاً لحالة الخلافة العباسية - التي كانت مصر إحدى
ولاياتها - في فترة حياة الطحاوى ، كما عرضت موجزاً لحالة مصر
السياسية والاجتماعية في هذه الفترة ننسبها ، ثم تكلمت عن حالة مصر العلمية
قبل الطحاوى وفي عصره ، وعرضت فيه المدخول المذاهب إلى مصر ،
مبيناً أن المذهب الحنفى دخل إليها عن طريق القضاء ، وأن علماء الأحناف
في مصر كانوا أغراباً عنها ، وأن الطحاوى كان أول عالم مصرى يتمذهب
بمذهب أبى حنيفة .

أما الباب الأول فقد خصصته لترجمة الطحاوى ، وقسمته إلى
فصلين :

تناولت في الفصل الأول اسمه ونسبه ، وحققت تاريخ ولادته ووفاته .
وتكلمت عن أسرته ونشأته ، وبينت الدوافع التي دفعته إلى اعتناق المذهب
الحنفى ، وعرضت لعلاقته بالحكام والقضاة ورحلته إلى الشام ، ثم تكلمت
عن أخلاقه ، وأوجزت ثناء الأئمة عليه ، وفندت ما وجه إليه من
طعن .

وفي الفصل الثانى تحدثت عن ثقافته وآثاره ، فبينت بالدليل أنه قد
استوعب كثيراً من ثقافة عصره ، ثم تكلمت عن مصادر ثقافته ، ثم عرضت
لآثاره العلمية التي تتلخص في تلاميذه وكتبه :

أما الباب الثاني فهو عن أثر الطحاوى في الحديث ، وينقسم إلى ثلاثة فصول :

في الفصل الأول تناولت اتهام البيهقي وابن تيمية للطحاوى بأنه لم تكن لديه موازين صحيحة في نقد الحديث ، وبأن الحديث لم يسكن من صناعته ، وأثبت بالدليل القاطع أن الطحاوى لم يكن محدثا فقط ، بل كان من أئمة المحدثين .

وفي الفصل الثاني عرضت ما اتجه إليه الطحاوى في تأليفه في الحديث - وهو المختلف والمشكل منه - وحللت درافع هذا الاتجاه ، وعرضت بعض المؤلفات التي ألقت فيه ، لموازنته بكتب الطحاوى .

أما الفصل الثالث فقد خصصته لأثر الطحاوى في الحديث كما يبدو في كتبه ، ودرست فيه كتب الطحاوى في الحديث ، وعرفت بمنهجها فيها ، ووازنتم بينه وبين الشافعي وابن قتيبة ، ثم بينت مكانة كتبه بين كتب الحديث ومكانته بين المحدثين .

ثم كانت الخاتمة تلخيصا لأهم النقاط التي عرض لها الكتاب ، مع اقتراحات رأيت أنها قد تعين على زيادة الاستفادة من تراثنا العلمي .

وآمل أن يكون هذا الكتاب قد أحسن عرض حياة أبي جعفر الطحاوى وأبرز آثاره العلمية كما ينبغي ، وعلى كل ، فقد بذلت فيه من الجهد ما يجعلني على رجاء أن أكون قد وفقت فيه بفضل الله وعونه ، وأنا مع ذلك لأدعي الكمال ، فإن الكمال لله وحده .

والله أسأل أن يهدينا سبيل الرشاد ، وأن يوفقنا إلى العمل بما نعلم :

عبد المجيد محمود

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

- (أ) موجز حالة الخلافة العباسية في بغداد في مصر الطحاوي (٢٣٩ - ٣٢١ هـ)
- (ب) حالة مصر السياسية في عصر الطحاوي
- (ج) حالة مصر الاجتماعية في عصر الطحاوي
- (د) حالة مصر العلمية منذ الفتح الى عصر الطحاوي

(١) موجز لحالة الخلافة العباسية في عصر الطحاوى

(٢٣٩ - ٣٢١ هـ)

١ - ولد الطحاوى في مصر ، وعاش فيها . وقبل أن أوجز الكلام عن أحوال مصر التي عاصرها الطحاوى يلزم أن أتعرض بإيجاز لحال الخلافة العباسية في هذه الحقبة التي عاشها الطحاوى ، لأن مصر كانت إحدى ولايات هذه الخلافة ، وكانت تتبعها تبعية مطلقة أحيانا ، وتبعية صورية في أحيان أخرى . وقد شهد الطحاوى صورتي هذه التبعية تتعاقبان على مصر .

٢ - وقد قامت الخلافة العباسية على أكتاف الفرس : وإذا كان ميل العباسيين إلى الفرس ، وانحرافهم عن العرب هو أبرز مظاهر دولتهم - في عصرها الأول - فإن هذا المظهر قد اتخذ صورة أخرى في عصر الطحاوى فكان أبرز سمات هذا العصر انحراف العباسيين عن العرب والفرس جميعا ، وميلهم إلى عنصر جديد : هو العنصر التركي ، ولذا يطلق على هذا العصر : (العصر التركي . أو عصر تغلب الأتراك) . وكان الخليفة (المعتصم) أول من استكثر من الأتراك ، وأبعد العرب عن الجيش والمناصب الرئيسية ، وأسندها إليهم ، ثم أقطعهم الإقطاعات الكبيرة .

٣ - وفي حياة الطحاوى تعاقب على الخلافة في بغداد عشرة خلفاء (١) ، أولهم : المتوكل (جعفر بن المعتصم بن الرشيد : ٢٣٢ - ٢٤٧ هـ) : وآخرهم : القاهر (أبو محمد بن المعتضد بن الموفق : ٣٢٠ - ٣٣٢ هـ) . ومعظم هؤلاء الخلفاء قتل أو خلع بيد الأتراك ، الذين قوى شأنهم ، وعظم استبدادهم ، وتملكوا زمام الأمور . وكانت بداية ذلك في عهد المتوكل ،

(١) هم : المتوكل ، ثم المعتصم ، ثم المستعين ، ثم المتز ، ثم المهتدي ، ثم المعتضد ، ثم المعتضد ، ثم المكتن ، ثم المعتز ، ثم القاهر . (انظر : محاضرات الدول الإسلامية - الدولة التيمورية للنضري . الطبعة الخامسة . ص : ٢٥٤ - ٣٥٧) .

حيث كان أول من قتلوه ٠ وكان قتله يعنى مصرع الخلافة العباسية ، وبداية مجد الأتراك ، إذ قتلوا من بعده المستعين (أحمد بن محمد بن المعتصم : ٢٤٨ - ٢٥٢ هـ) ، ثم المعتز بن المتوكل (٢٥٢ - ٢٥٥ هـ) ثم المنهتدي (محمد بن هارون الواثق بن المعتصم : ٢٥٥ - ٢٥٦ هـ) . ثم أخذوا بعد ذلك يولون الصغار ويحاون بينهم وبين أن يتعلموا حتى ينشأوا جهلة : فولوا المقتدر (جعفر بن المعتضد : ٢٩٥ - ٣٢٠ هـ) وتركوا عبدا لله بن المعز مع أنه كفاء أديب قادر (١) .

٤ - وقد ترتب على استبداد الأتراك ، وضعف الخلفاء أن كثرت الفتن وعم الفساد وانتشرت الرشاوى ، والمصادرة للأموال والحريات ، وانقسم الناس إلى فريقين متميزين : فريق منعهم مترف إلى أقصى درجات الترف والتعيم ، وفريق بائس في أحط درجات البؤس ، وهو الكثرة من الشعب بما فيهم العلماء ، إلا من يتصل منهم بالأمراء ، أو يتولى مناصب القضاء أو الخطابة أو غيرها (٢) .

٥ - أما الحركة العلمية في هذا العصر فكانت نشطة ، مندفعة بالقوة التي توفرت لها في العصر الماضي . وقد نشط الحديث والمحدثون ، وسادت مذاهب أهل السنة منذ عهد المتوكل - الذى ولد فيه الطحاوى - حيث رفع عنهم البلاء ، ورد إليهم اعتبارهم ، وقربهم ببدأن كانوا مضطهدين في حصر المأهون ، والمعتصم ، والواثق ، بسبب محنة خالق القرآن ، واحتضان الخلفاء للمعتزلة وآرائهم .

عاصر الطحاوى - إذن - الخلافة العباسية وهى تبدأ طريق الهبوط ، كما عاصر تغلب الأتراك . وقد كان من عادة خلفاء هذا العصر أن يقطعوا الولايات إلى أمراء الأتراك ، وكان هذا سببا في إنشاء الدولة الطولونية ، واستقلالها بمصر

(١) انظر : ظهر الإسلام ج ١ ص : ١١-٢٧ الطبعة الثالثة ١٣٧١ ١٩٥٢ م .

(٢) انظر : المصدر السابق ج ١ ص : ١١٥ .

(ب) موجز لحالة مصر السياسية في عصر الطحاوي

٦- كان عهد الأمويين والعباسيين في مصر قبل قيام الدولة الطولونية عهداً فتن واضطرابات ؛ إذا ما قورن بعهد الخلفاء الراشدين في مصر ، وبخاصة فترة ولاية عمرو بن العاص .

وقد ولى مصر منذ وفاة عمرو - رضى الله عنه - في سنة ٤٣ هـ إلى قيام الدولة الطولونية في سنة ٥٣٤ هـ تسعة وتسعون والياً . ولى بعضهم الحكم مرتين ، والبعض الآخر ثلاث أمرات ، وكان متوسط حكم الوالى منهم لا يزيد على سنتين ، بل لم يبلغ هذا القدر في كثير من الأحيان ، اللهم إلا ولاية عبد العزيز بن مروان التى ظلت إحدى وعشرين سنة (١) ،

٧- ومنذ عهد المعتصم (٢١٨ - ٢٢٧ هـ) ومصر تحت حكم ولاية من الأتراك ، كانوا يقطعون هذه الولاية على أن يؤدوا خراجاً معيناً لدار الخلافة العباسية ، وكان أمراء الأتراك يخشون أن يتجهبوا إلى ولاياتهم التى أقطعوها ، ويفضلون أن يكونوا على مقربة من دار الخلافة ، ليبعدوا عن أنفسهم خطر التآمر عليهم ، وليلجئوا بلورهم مؤامرات لأعدائهم في هذا العصر المليء بالغدر والمؤامرات ، لذا كانوا ينيبون عنهم بعض من يشقون به من عنصرهم لإدارة هذه الولايات . واستمرت الحال على ذلك إلى شهر رمضان من عام ٢٥٤ هـ حيث ولى مصر من قبل (ياكباك) أحمد بن طولون . (٢)

(١) أنظر : استخدام المصادر وطرق البحث ، الدكتور حل إبراهيم حسن :

ص : ١٨ .

(٢) كان طولون - ومنه في التركية : البدر الكامل - ملكاً تركياً ، أهداه فوج بن أسد الساماني ، عامل بخارى وخراسان إلى المأمون سنة ٢٠٠ هـ ، فكان من عداد الجنود التركية الكفأة . وولد له (أحمد) بإسرا سنة ٢٠٠ هـ ، فربى في حلبة أولئك الجنود ، وتفتح بالعربية ، وحفظ القرآن الكريم ، وكان ذا خلق قوي بالنسبة لأهل جنسه في ذلك العصر . وقيل إن (أحمد) (أيس ابن طولون) وإنما هو ابن (يلبخ) التركى ، وبنه (طولون) وقد جهاه البحرى بقوله :

يلبخ أبو طولون يعزى فقد حوت حل اثنين : زوج منهما وعشيق

(وياكباك) الذى ولى من قبله (أحمد) يذكر البعض أن اسمه (ياكباك) أنظر :

٨- وقد استطاع أحمد بن طولون أن يستقل بمصر ، ويضم إليها الشام وبرقة ، وجزءا من العراق . وبلغ حكمه من القوة أن استعان به الخليفة (المعتمد) ، وشكا إليه ما يلاقه من حرج عليه ، واستبداد أخيه (الموفق بن أحمد) بالأمور دونه : وقد دعاه ابن طولون ليقم بمصر (١) . واستجاب المعتمد لهذه الدعوة ، وسار في طريقه إلى مصر ، لولا أن عامل الموصل منعه من ذلك بإشارة الموفق .

وكان ارتباط مصر بالخلافة في هذا العهد ارتباطا صوريا ، يتمثل في بعض المظاهر الشكلية ، كالدعاء للخليفة على المنبر ، وتعيين القضاة من قبله :

٩- وفي عام ٢٧٠ هـ توفي أحمد بن طولون ، واستمر ملك مصر والشام في أحقاب (٢) إلى سنة ٢٩٢ هـ . فتكون مدة حكمهم زهاء ثمانية وثلاثين

النجوم الزاهرة ط دار الكتب ج ٣ ص : ١-٦ وهوامشها ، وفي ابن طولون ، انظر : سيرة أحمد بن طولون ، لأبي محمد عبد الله بن محمد البلوي ، تحقيق محمد كرد علي ط مطبعة للترق بمشق سنة ١٣٥٨ هـ ، وخطط المقرئ ٢-١٠٣ - ١٢٤ ط مطبعة النيل بمصر سنة ١٣٢٤ هـ .

(١) انظر رسالة ابن طولون المعتمد في : (سيرة أحمد بن طولون) للبلوي ص : ٢٨١ .

(٢) تولى من أسرة ابن طولون خمسة أمراء ، هم :

١- أحمد بن طولون (٢٥٤-٢٧٠ هـ) .

ب- عمارويه بن أحمد (٢٧٠-٢٨٢ هـ) .

ج- أبو الصاكر جيش بن عمارويه (٢٨٢-٢٨٤ هـ) .

د- هارون بن عمارويه (٢٨٣-٢٩٢ هـ) .

هـ - شيبان بن أحمد بن طولون . ول مصر لإحدى عشرة بقية من صفر سنة ٢٩٢ هـ

وعلى يوم الأربعاء ٢٩ من صفر من السنة نفسها (انظر : النجوم الزاهرة أول الجزء الثالث) .

عاما ، ثم سقطت الدولة الطولونية على يد محمد بن سليمان الكاتب (١) ،
 قائد الخليفة (المكتفي) ، فعادت مصر إلى عهد التبعية المطلقة للعباسيين ، واقترب
 بذلك عودة الاضطرابات التي استمرت في هذه البلاد ، لضعف الخلفاء
 وعجزهم عن المحافظة على سلطانهم فيها ، وأصبح الوالي أيضا من الضعف
 بحيث استبد به الجند ، إلى أن قامت الدولة الإخشيدية (٢) في سنة ٣٢٣ هـ :

(١) وكان محمد هذا قد دخل مصر وهو فقير في هيئة رثة فاحتضته (لؤلؤ) غلام
 أحمد بن طولون ، وكان ابن طولون يرى في نومه أن محمد بن سليمان يكس داره (انظر
 بعض أخباره في كتاب «الفرج بعد الشدة» للقاضي أبي عل الحسن ابن أبي القاسم التنوخي ،
 المتوفى سنة ٣٨٤ هـ ج ١ ص : ١٨٨ - ١٨٩ . دار الطباعة المحمدية بالقاهرة : ١٣٧٥ هـ
 و ١٩٥٥ م ، والنجوم الزاهرة ١١١/٣ - ١١٣ ط دار الكتب المصرية ، وسيرة ابن طولون
 للبلاوي ١ من ص : ٢٨٧) .
 (٢) انظر في أخبار الدولة الإخشيدية : النجوم الزاهرة ٢٥١/٣ وما بعدها . الإخشيد
 - بالذال أو بالذال - متناه في لغة فرغانة ، ملك الملوك ، كما في المصدر السابق ٢٣٧/٣ .

(ج) موجز حالة مصر الاجتماعية فى عصر الطحاوى

١٠ - نعمت مصر فى عهد الطولونيين باستقرار وهدوء أنعشا تجارتها وصناعتها ، فكانت خزانة المال عامرة . ولا شك أن استقلال مصر فى هذا العهد أفادها فائدة كبرى ، من حيث أن ما يجي منها كان يصرف فيها ويعود عليها ، بدلا من أن يذهب إلى بغداد :

وقد قام الطولونيون بعدة إصلاحات ، وأنشأوا مدينه القطائع ، والجامع ، والبيمارستان ، وغرسوا أنواع الزهور فى بساتينهم التى اهتموا بتنسيقها وترويدها بوسائل الراحة والرفاهية ، وكانوا على حظ من الترف والسخاء (١) ، يعادل حظهم من المقسوة وسفك الدماء لأنفقه الأسباب .

وقد ازدهرت مدينة الفسطاط فى عهدهم ، وكانوا ييغون منافسة بغداد . وقد أشاد المقدسى فيما بعد بذكر مدينة الفسطاط بمصر ، وقال عنها : إنها « ناسخ بغداد ، ومفخر الإسلام ، ومتجر الأنام ، وأجل من مدينة السلام (٢) » . وقد ظلت عاصمة مصر منذ ذلك الحين أكبر مدن الإسلام .

١١ - وفى ذلك الوقت كان معظم أهل الطبقة الوسطى وسكان القرى بمصر نصارى ، يتكلمون القبطية ، ولم يبدأ القبط فى ترك لغتهم القبطية إلا أواخر القرن الرابع تقريباً ، ولعل أحسن ما يشهد بهذا أن المقدسى - وقد كان فى أواخر القرن الرابع - يقول عن أهل مصر : إن ذمتهم يتحدثون بالقبطية : (٣)

أما المسلمون فكانوا يقيمون بالفسطاط أو بالإسكندرية غالباً ، ولم يكونوا ينهبون إلى القرى إلا أيام الربيع لرعى اللواب . ولم يسكنوا القرى ويتشروا بها إلا بعد أن أوقع المأمون بالقبط نتيجة لثورتهم فى سنة ٢١٦ هـ ، فغلب

(١) انظر أمثلة لذلك فى خطط المقرئى ١٠٨/٢ ، وظهر الإسلام ١٠٩/١ -

١١٠ .

(٢) انظر : أحسن التقسيم فى معرفة الأقاليم ص : ١٩٧ ، والحضارة الإسلامية

فى القرن الرابع الهجرى : ١٤/١ .

(٣) انظر : أحسن التقسيم فى معرفة الأقاليم ص : ٢٠٣ .

المسلمون على القرى (١) وإن كان عددهم قد ظل قليلا بها ، حتى بعد عصر الطحاوى . فالنسي يعلل لعدم كثرة المدن بمصر بأن « أكثر أهل السواد قبط ، ولا مدينة في قياس علمنا هذا إلا بمنبر (٢) »

وهنا أحب أن أنه على أن معظم العرب الذين دخلوا مصر قبل الفتح كانوا من القبائل القحطانية وأن معظم الهجرات العربية التي تلت الفتح مباشرة كانت من قبائل اليمن . أما العدنانيون فلم يبدأ التفكير في تهجيرهم إلى مصر إلا زمن عبد العزيز بن مروان ، الذي خاطب الخليفة بقوله : يا أمير المؤمنين ، كيف المقام ببلد ليس به أحد من بنى أبى (٣) ؟ ، فأناها ثلاثة آلاف منهم .

ولم يزل زعم العباسيين كان القحطانيون قوة لها خطرهما ، وبلغ من قوتهم أن حاولوا الاستقلال بمصر عن الخلافة في بغداد . وذلك بقيادة زعيمهم (عبد العزيز ابن الوزير الجحوى) . وكان لجد أبي جعفر الطحاوى دور في هذه الأحداث سنيته عند الكلام على أسرة الطحاوى ، وهى من أسر الجنوب المنتمية إلى القحطانية (٤) .

(١) انظر : خطط المقريزى ١/ ١٢٨ .

(٢) انظر : أحسن التقاسيم ص : ١٩٣ .

(٣) انظر : كتاب الولاة وكتاب نقض الكنى ص ٤٧ وفى عهد الخليفة هشام هاجر الكثير من قيس إلى مصر (انظر : الكنى ص ٧٦-٧٧ ، وخطط المقريزى ١/ ١٢٨) .

(٤) لا شك أنه كان من بين سكان مصر جاليات أجنبية كثيرة ، لعل أهمها جالية الرومانيين الذين استعمروا مصر قبل الفتح الإسلامى ، كما لا شك أن الإسلام قد اجتلب إليه كثيرا من القبط حتى قبل ثورتهم أيام المأمون سنة ٢١٦ هـ . فنحن نرى أن عثمان بن سعيد المصرى ، الذى لقبه نافع جوحى ، من أصل قبطى ، وقد توفى روى سنة ١٩٧ هـ

(د) حالة مصر العلمية منذ الفتح الى عصر الطحاوى

اولا : ما قبل عصر الطحاوى :

١٢ - كانت مراسلات بين الإمام الليث ، والإمام مالك . وفى إحداها ناقش الليث مالكا فيما ذهب إليه من أن إجماع أهل المدينة حجة ، لأنها موطن الصحابة (١) . قال : « . . . وأما ما ذكرت من قول الله تعالى : (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان) ، فإن كثيرا من أولئك السابقين المهاجرين خرجوا إلى الجهاد فى سبيل الله ابتغاء مرضاة الله . فجنّدوا الأجناد ، واجتمع إليهم الناس ، فأظهروا بين ظهرانيهم كتاب الله وسنة نبيه ، ولم يكتموا عنهم شيئا علموه . وكان فى كل جنّد منهم طائفة يعلمون - لله - كتاب الله ، وسنة نبيه ، ويمتثلون بأمرهم فيما لم يفسر لهم القرآن والسنة » . ثم يذكر الليث أن الصحابة قد تفرقوا فى البلاد التى فتحوها ، ومنهم من نزل بمصر « وكان أبو ذر (٢)

(١) انظر : رسالة الليث إلى مالك فى : إلام الموقنين ٩٤/٣ - ١٠٠ ط مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م . وقوله تعالى :

« والسابقون الأولون » من الآية رقم ١٠٠ من سورة التوبة .

(٢) قد اختلف فى اسم أبى ذر . أهو جندب بن جندة أم يزيد بن عبد الله ، أم بدير ابن جندة ، أم جندب بن مسكين ، أم غير ذلك ، وقد أسلم قديما بمكة ، وكان من فضلاء الصحابة وقرائهم ونبلائهم . شهد فتح مصر واغتصب بها ، ولم عنه عشرون حديثا . سكن مصر مدة ثم خرج منها . ومات فى ذى الحجة سنة ٣٢ هـ (انظر : حسن المحاضرة ١/١٠١) . ومعنى اغتصب : أى علم حل الأرض علامة بالخط ، ليعلم أنه قد احتازها لبيهاادارا وذلك إذا أذن السلطان بلامة من المسلمين أن يتخطوا الدور فى موضع يعبته ، ويتخللوا فيه مساكن لهم . والخطة : الأرض ينزل عليها من غير أن ينزلها نازل قبلك (انظر : لسان العرب ٩ / ١٥٨ - ١٥٩ المطبعة الأميرية سنة ١٣٠١ هـ) . ويقول المقرئى « اعلم أن الخطط التى كانت بمدينة فسطاط مصر بمنزلة الحارات التى هى اليوم بالقاهرة ، فتيل لتلك فى مصر شطه وقيل لحافى القاهرة حارة » (انظر : الخطط للمقرئى ٧٦/٢) .

بمصر ، والزبير (١) بن العوام ، وسعد بن أبي وقاص (٢) . ومن هذه الفقرة من رسالة الأليث ، يتضح أن الصحابة الذين باعوا أرواحهم لله لم يكن يعينهم الفتح واتساع رقعة الأرض الخاضعة لهم ، بقدر ما كان يعينهم نشر هذا الدين ، وإخراج الناس به من الظلمات إلى النور ، واستنقاذهم من النار إلى واحة ينفسون فيها ريح الجنة .

فالمهمة الأساسية للصحابة هي الهداية والتعليم والإرشاد . وبهذا كان الصحابة هم الأساتذة الأولين بعد الرسول عليه الصلاة والسلام .

١٣ - ولما كانت مصر مما فتحه الله على المسلمين في عصر الصحابة ، فمما لا ريب فيه أنها قد نزحوا كثير منهم : ألم بها بعضهم ثم غادرها ، وطاب المقام لآخرين منهم فاستقروا بها ، ثم سمع بعضهم عن خصمها وغناها فهاجر إليها واستوطنها . وبروى أن مائة رجل من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن بايع تحت الشجرة قد دخلها مع عمرو بن العاص (٣) . وقد أفرد بعض العلماء مصنفات لمن دخل مصر من الصحابة رضوان الله عليهم (٤) .

(١) الزبير بن العوام بن خويلد ، أبو عبد الله ، حواري رسول الله وأبى عنه ، وأحد أعلام السادة السابقين البدرين ، هاجر المجرئين . شهد فتح مصر ، وأخطب بها . ولأهل مصر عنه حديث واحد . قتل راجعا من وقعة الجبل سنة ٢٦ هـ (انظر : حسن المحاضرة ٨٥/١ ط سنة ١٣٢٧ هـ) .

(٢) هو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وسابع سبعة في الإسلام شهد فتح مصر ودخلها رسولاً من قبل عثمان ، ولأهل مصر عنه حديث واحد مات بالمعقيق وحمل إلى المدينة فدفن بالبقيع سنة ٥٥ هـ أو سنة ٥٦ هـ أو سنة ٥٧ هـ وله بضع وسبعون سنة وهو آخر العشرة وفاة . (انظر : حسن المحاضرة ٨٧/١) .

(٣) انظر : حسن المحاضرة : ١ / ١٠٤ .

(٤) ألف الإمام محمد بن الربيع الجيزي - ووالده أربع هو صاحب الشنفي - كتاباً فيمن دخل مصر من الصحابة ، فأورد فيه مائة وثيقاً وأربعين رجلاً ، وأورد فيه أحاديثهم ، وما رواه أهل مصر . وألف السيوطي كتاباً سماه « در السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة » ، وأثبت في الجزء الأول من كتابه « حسن المحاضرة » لخص فيه كتاب محمد بن الربيع الجيزي ، وضم إليه ما فاته مما أوردته الكتب الأخرى : كالطبقات لابن سعد ، وفتوح مصر لابن عبد الحكم ، وتاريخ مصر لابن يونس ، وزيته على حروف المعجم . (انظر : حسن المحاضرة : ٧٢/١ ، وانظر أيضاً فيمن شهد فتح مصر من الصحابة : خطط المقرئ : ٧٤/٢ - ٧٥) .

وطبيعى ألا يكون الصحابة منساوين فى العلم والفقه ، وأن^٥ يكونوا فى هذا درجات ، تبعاً لطول الصحبة وقصرها ، ونتيجة للتفاوت القطرى بين بنى الإنسان : وقد نستنتج ذلك أيضاً من رسالة الليث حيث قال : « . . . وكان فى كل جند منهم طائفة يعلمون . . . » ، فعبّر عن المعلمين من الصحابة بـ « طائفة » ويفهم من هذا أن غير هذه الطائفة لم تتوافر لها وسائل التعليم (١) . ومن هذه الطائفة التى نزلت بمصر تكونت المدرسة المصرية الأولى وقد بدأت بسيطة ساذجة ، ثم أخذت فى النمو والتخصص العلمى مسائرة لسنة الكون . وكانت مادة علمهم لإقراء القرآن وتفسيره ، واستنباط الأحكام منه ، ورواية الحديث ، وأقضية الصحابة وفتاواهم ، ورواية أخبار العرب وأيام المسلمين .

١٤ - ومن أشهر علماء الصحابة الذين نزلوا مصر : عبد الله بن عمرو ابن العاص ، ويروى أنه كان يكتب ما يسمعه من الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما يروى أنه كان يقرأ بالسريانية . وقد أخذ عنه كثير من المصريين (٢) . كما أخذوا أيضاً عن عقبة بن الحارث الفهرى - أمير

(١) روى ابن القيم عن مروق قال : (جالست أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، فكانوا كإخاذة : الإخاذة تروى الراكب ، والإخاذة تروى الراكبين ، والإخاذة تروى آتشرة ، والإخاذة لو نزل بها أهل الأرض لأصدرتهم) (أعظم الموقعين ١٨/١) على هامش حادى الأرواح .

(٢) إورد ابن القيم فى (المتوسطين فى الفتيا من أصحاب رسول الله - ص -) ، وخرج إن مصر مع أبيه عنهما ولاء إياها معاوية . ولما حضرت الوفاة عمرا ، استعمل ابنه عبد الله عليها ، فأقره معاوية ثم عزله ، ومات ودفن بمصر على أحد الأقوال سنة ٧٧ هـ . وكان كثير الحديث ، قدمه أبو هريرة على نفسه لأنه كان يكتب ما يسمع ، وأبو هريرة لا يكتب . وكانت له صحيفة تسمى « الصادقة » . (انظر فى ترجمته الطبقات لابن سعد . القسم اثنى من الجزء السابع ص ١٨٩-١٩٠ ط . لين سنة ١٣٣٨ هـ ، والمعارف لابن قتيبة ص ٢٨٦-٢٨٧ ط دار الكتب سنة ١٩٦٠ ، والامتناع فى معرفة الأصحاب : ٣٨٢/١-٣٨٣ ط الهند سنة ١٣١٨ هـ ، وطبقات الفقهاء لشرنازى ص : ٢٠ ، وإعلام الموقعين : ١٢/١) .

المغرب لمعاوية ويزيد - نحو مائة حديث : ومات عقبة (١) بمصر سنة ٥٨ هـ .

وكان بعض الصحابة يفد إلى مصر ليستفيد من أحاديث أهلها ، مما يدل على أن الرحلة في طلب العلم بدأت في وقت مبكر ، فقد رحل جابر ابن عبد الله إلى مصر ليسأل عقبة بن عامر ، أو عبد الله بن أنيس الجهنى ، عن حديث في القصاص (٢) . كما جاء السائب ليسأل عقبة بن عامر عن حديث : « ومن ستر مسلماً ستره الله (٣) » .

١٥ - ولم ينقض عصر الصحابة حتى كان غرسهم الذى تعهدوه قد نما ، بل إن بعض الصحابة كان يحيل الفتوى على بعض التابعين . فقد روى أن رجلاً سأل ابن عباس عن مسألة ، فقال : « تسألني وفيكم ابن حجيصة (٤) وولده ؟ »

(١) انظر : حسن المحاضرة : ٩٢/١ .

(٢) جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام ، الأنصارى ، يكنى أبا عبد الله وأباه عبد الرحمن ، وأباهم . أحد المكثرين عن النبي عليه الصلاة والسلام . غزا مع النبي تسع عشرة غزوة ، وكان له حلقة في المسجد النبوى يؤخذ عنه العلم . ولأهل مصر عنه نحو عشرة أحاديث . وهو آخر أصحاب النبي موتاً بالمدينة (انظر : حسن المحاضرة : ٧٨/١) .

وعقبة بن عامر بن عيسى الجهنى ، يكنى أبا عمرو ، صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وشهد فتوح الشام ومصر ، وشهد مع معاوية صفين ، ثم تحول إلى مصر فنزلها ، وأبني بها داراً ، وتوفى بها في آخر خلافة معاوية ودفن بالمقطم (الطبقات لابن سعد ٢ ج ٧ ص : ١٩١) . ويروى أن أبا أيوب الأنصارى هو الذى رحل إلى عقبة بن عامر ، وأن جابراً رحل إلى عبد الله بن أنيس بالشام (انظر : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامى ٨٦-٨٧) أما عبد الله بن أنيس الجهنى ، فهو أبو يحيى الملقب ، حليف الأنصار . شهد العقبة مع السجين من الأنصار ، وشهد أحداً وما بعدها ، وبثه النبي صلى الله عليه وسلم سرية وحده . مات في خلافة معاوية سنة ٤٥هـ (حسن المحاضرة ٨٩/١) .

(٣) السائب بن خالد بن سويد الأنصارى . قال ابن الربيع : شهد فتح مصر ، وقدم على عقبة ، فاستذكره حديث من « ستر حوكة » ، ثم رحل إلى المدينة انظر : حسن المحاضرة : ٨٦/١ .

(٤) عبد الرحمن بن حجيصة الخولاني ، أبو عبد الله ، المصرى ، قاضى مصر روى من ابن مسعود وابن ذر وابن هريرة وكان عبد المزيز بن مروان يزرقه في السنة ألف دينار فلا يدخرها : (انظر حسن المحاضرة : ١١٨/١) .

والحق أن عصر التابعين من الناحية العلمية كان أخصب من عهد الصحابة نتيجة لاستقرار البلاد المفتوحة ، ونتيجة للرحلات المتبادلة بين بلاد الإسلام فكثرت الموارد والروافد التي غذت عصر التابعين .

لم يكن العلم في مصر مقصوراً إذًا على ما رواه الصحابة المصريون ، بل تجمع فيها كثير من علم الصحابة الذين لم يخلوها ، كعمر بن الخطاب ، وعلى ، وابن مسعود ، وغيرهم ، عن طريق المصريين الذين رحلوا إلى مكة والمدينة والشام والعراق ، وعن طريق الروافدين على مصر من هذه الأنظار ، كنافع مولى ابن عمر - وهو فقيه أدل المدينة - ، فقد بعثه عمر بن عبد العزيز إلى مصر ليعلم أهلها السنن (١) . ولم يكن نافع هو الذي حمل وحده إلى مصر السنن ، فإن أحاديث عبد الله بن مسعود ، وأبي ذر ، وأبي هريرة دخلت مصر عن طريق عبد الرحمن بن حجير . وأحاديث ثابت ، وابن عمر ، وأبي أمامة رواها أبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني (٢) . وأحاديث أبي بكر وعمر وبلال رواها عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي (٣) .

١٦ - تجمع في مصر هؤلاء وكثير غيرهم ، وكان القرآن والسنة ورواية التاريخ هي موضوعات دراستهم ، ولم يكن التخصص في مادة من المواد قد عرف بعد ، كما لم توجد بعد مسائل الفقه ، ولم يعرف لإفرادها بالتأليف ، فالقوم مشغولون بالجمع والتحصيل ، حتى إذا توافرت لهم منه كمية صالحة عكفوا عليها فرتبوها وصنفوها ، واستنبطوا منها وجددوا فيها :

(١) انظر : حسن المحاضرة ١/١٩٩...

(٢) اليزني ، الحميري . قال ابن يونس : كان مفتي أهل مصر في زمنه . وكان عبد العزيز بن مروان يحضره فيجلسه لفتيا . وثقه هل حقبة بن عامر ، روى عنه يزيد بن أبي حبيب ، وجعفر بن ربيع وآخرون . توفي سنة ٨٩٠هـ . (انظر : حسن المحاضرة : ١-١١٨) .

(٣) عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي ، من حمير ، يكنى أبا عبد الله ، كان ثقة قليل الحديث . (انظر : الطبقات لابن سعد ٢ : ٧ ص : ١٩٩-٢٠٠) .

وقد بدأ هذا الدور من الحياة العلمية في مصر يزيد بن أبي حبيب ، حيث كان أول من نشر العلم بمصر في الحلال والحرام ومسائل الفقه ، وكانوا قبل ذلك إنما يتحدثون في الفتن والترغيب (١) .

١٧ - ثم كان من تلاميذ (يزيد) من انتفى أثره وزاد عليه . ومن أشهرهم : « الليث بن سعد » ، وهو من طلبة مالك وأبي حنيفة في العصر ويساويهما - إن لم يفقهما - في الفقه والفضل . والذي يطلق على رسالته إلى مالك يرى فيها مسائل في الفقه ، وأسئلتها جميلات العرض ، وأدباً في المناقشة . وهو من أصحاب المذاهب التي لم يقدرها اليقاع ، وإن كانت آرائه ورواياته منبئة في كثير من كتب الحديث والفقه : قال عنه الشافعي : كان الليث أفقه من مالك إلا أنه ضيعه أصحابه ، وحدث أن كن يترأ على ابن وهب مسائل الليث ، فمرت به مسألة ، فقال رجل من الغرياء : أحسن والله الليث ، كأنه كان يسمع مالكا يجب فيجب ! فقال ابن وهب للرجل : بل كأن مالكا يسمع الليث يجب فيجب . والله لا إله إلا هو . ما رأينا أحداً قط أفقه من الليث (٢) .

(١) يزيد بن أبي حبيب سويدي الأزدي بالولاء ، توفي الأصل من دققة ، يكنى أبا رجاء . كان فقيه نصر وشيخها ومفتيها . لقي عبد الله بن الحارث بن جزء الصحابي ، وروى عن سالم ونافع وعكرمة وعطاء وعنه ابن طيموثي الليث وآخرون . كان ثقة كثير الحديث . وهو أحد الأركان الذين نقل عنهم الكتب كتابه « ولاة مصر وقضاها » وكان أحد ثلاثة جل عمر بن عبد العزيز إليهم الفتوى ، والآخرون هما جعفر بن ربيعة بن عبد الله ابن شرحبيل بن حسنة ، وهو روي من أزد ، مات بمصر سنة ١٣٢ هـ وكان ثقة . عبد الله ابن جعفر أبوبكر ، مولد بني أمية وقد روى عن الشعبي وعطاء ونافع وغيرهم ، وعنه ابن طيموثي والليث ، وكان ثقة فقيها زاهداً ، توفي سنة ١٣٢ أو ١٣٥ أو ١٣٦ هـ . وقد مات يزيد سنة ١٢٨ هـ (انظر : الطبقات لابن سعد ٧: ٢٠٢ ، وحسن الخاضرة ١/١٩١-١٢٠ ، وضحي الإسلام ٨٧/٢ الطبعة الخامسة سنة ١٩٥٦ م . لجنة التأليف والترجمة والنشر) .

(٢) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث المصري ، مولد بفس . روى عن عطاء والزهرى ونافع وخلف . وعنه ابنه شعيب وابن المبارك وآخرون . قال ابن سعد في الطبقات : كان ثقة كثير الحديث صحيحه ، وكان قد استقل بالفتوى في زمانه بمصر ، وكان سرياً من الرجال سخياً نبيلاً ، عربي اللسان ، يحسن القرآن والتحرر ويحفظ =

ومن تلاميذ (يزيد بن أبي حبيب) : حيوة بن شريح بن صفوان
التنجي ، أبو زرعة . سئل عنه أبو حاتم فقال : هو أحب إلى من
الليث بن سعد ومن الفضل ابن فضالة . وقال ابن المبارك :
ما وصف لي أحد ورأيت إلا كانت رؤيته دون صفته إلا حيوة بن شريح ،
فإن رؤيته كانت أكبر من صفته (١) .

ومنهم أيضا عبد الله بن لبيعة بن عقبة بن فرعان بن ربيعة بن ثوبان
الحضرمي الأعدولي ، ويقال العافقي ، أبو عبد الرحمن المصري ، الفقيه
القاضي : كان كثير الحديث ، كثير الاختيار ، من الجامعين للعالم ،
الرحالين فيه ، وكان يكنى أبا خريطة ، وذلك أنه كانت له خريطة
معلقة في عنقه . فكان يدور بمصر ، فكلما قدم قوم كان يدور
عليهم ، فكان إذا رأى شيئا سأل : من لقيت ؟ وعن كتبت ؟ (٢)
وظبقة الليث وما بعثها من المصريين خرج أحاديثهم ورواها أصحاب
الكتب الستة . وكثير من أخبار مصر وفنونها وأحداثها ورجالها روى

= الحديث والشعر . مات سنة ١٧٥ ، وقال ابن سعد : سنة ١٦٥ هـ (انظر الطبقات لابن سعد
ق ٢ ج ٧ ص ٢٠٤ ، وحسن المحاضرة ١٢٠/١ ، وانظر : الرحمة الغنية بالترجمة
التيه لابن حجر) .

(١) كان (حيوة) أحد الزهاد المتباد . روى عن يزيد بن أبي حبيب وعنه الليث
 وغيره ، عرض عليه قضاء مصر فأبى وتوفي سنة ١٥٨ هـ (انظر حسن المحاضرة ١٢٠/١) .
 والمفضل بن فضالة بن عبيد الرضائي ، أبو معاوية ، المصري الفقيه ، قاضي مصر روى
 عن يزيد بن أبي حبيب وغيره ، وكان زاهدا ورعا (انظر : الولاة والقضاة للكندي ص
 ٣٧٧ وما بعدها ، وحسن المحاضرة ١٢١/١) .

(٢) وقد اختلف في توثيق عبد الله بن لبيعة ، وثقه أحمد وغيره ، وضعفه يحيى بن
 سعد ، ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالا في روايته من سمع منه بآخره ، أما أهل مصر
 فيذكرون أنه لم يختلط ، ولم يزل أول أمره وآخره واحداً ، ولكن كان يقرأ عليه ما ليس
 من حديثه فيسكت عليه ، فقليل له في ذلك فقال : وما ذنب لي بما يسمعون بكتاب يقرأونه
 ويقومون ، ولو سألتني لأخبرتهم أنه ليس من حديثي . مات بمصر سنة ١٧٤ هـ .

(انظر : الطبقات : ق ٢ ج ٧ ص ٢٥٤ ، والمعارف ص ١٧٢ - ١٧٣ ،
 وتذييل التهذيب ج ٥ ص ٣٧٣-٣٧٩ ط المحدث سنة ١٢٢٦ وفي حسن المحاضرة ١٢٠/١
 أنه مات سنة ١٦٤ هـ) .

عن طريق ابن لطيفة والليث عن يزيد بن أبي حبيب ، مما يدل على أن التاريخ لم يستقل عن علوم الدين حتى هذا الوقت ، وحتى عصر الطحاوي كما سيبيء في موضعه من هذا البحث .

١٨ - وفي عصر الليث بن سعد رحل بعض المصريين إلى مالكة بالمدينة ، وتفقهاوا عليه ، ثم رجعوا إلى مصر ينشرون مذهبه ويفنون به وأول من أدخل علم مالكة إلى مصر عثمان بن الحكم الجذامي (١) ، ثم اشتهر من المالكيين عبد الله بن وهب (٢) ، وعبد الرحمن بن القاسم (٣) وأشهب بن عبد العزيز (٤) .

وقد غلب مذهب مالكة في مصر وساد منذ الربع الأخير من القرن الثاني وبعد أن كان يشيع في مصر فتاوى (الليث) أو غيره من مجتهدى مصر وغير مصر ، لا يتعصب فيها لرأى بعينه ، أصبح الناس في نهاية القرن الثاني يتعصبون لمذهب مالكة ، حتى وجد من علمائهم من صاح في وجه

(١) روى عن مالكة وابن جريج وسيد بن أبي مريم . مات سنة ١٦٣ هـ (انظر : حسن المحاضرة ١/١٢١) ، وذكر المقرئ أن أول من قدم بعلم مالكة إلى مصر عبد الرحيم ابن خالد بن يزيد بن يحيى مولد جميع ، وكان قريبا روى عنه الليث وغيره ، وتوفي سنة ١٦٣ هـ (الخطط ٤/١٤٥) .

(٢) عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري مولاهم ، أبو محمد . ولد في ذي القعدة سنة ١٢٥ هـ وتوفي سنة ١٩٧ هـ . روى عن مالكة والسفيانين وغيرهم قال ابن على : كان من مناجلة العلماء وثقاتهم ، لا أعلم له حديثا متكررا . وقال ابن يونس جميع بين الفقه والرواية والعبادة ، وكانوا أرادوه على القضاء فتعيب ولم يكتب مالكة إلى أحد قط بالفقه إلا إلى ابن وهب . وقال ابن صالح : ما رأيت أكثر حديثا منه . حدث بمائة ألف (انظر : حسن المحاضرة ١/١٢١) .

(٣) هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد العنق راوى المسائل عن مالكة كان حبرا فاضلا ، تفقه على مذهب مالكة وفرع على أصوله . ولد سنة ١٢٨ هـ ، ومات سنة ١٩١ هـ (انظر : حسن المحاضرة ١/١٢١) .

(٤) أشهب بن عبد العزيز العامري ، أبو عمرو ، صاحب مالكة . انتهت إليه الرياسة بمصر بعد ابن القاسم . قال الشافعي : ما أخرجت مصر أفقه من أشهب لولا طيش فيه . وكان محمد بن عباد بن عبد الحكم يفضل أشهب على ابن القاسم ، وقال ابن عبد البر : كان قريبا حسن الرأي والنظر . ولد سنة ١٤٠ هـ ، ومات سنة ٢٠٤ هـ قيل : اسمه (مكي) وأشهب لقب . (انظر : نفس المرجع ١/١٢٢) .

الشافعي ، ودعا عليه بأن يفرق الله بين روحه وجسده كما فرق بين الناس (١) :

١٩- فقد استطاع الإمام الشافعي - رضى الله عنه - أن ينتزع كثيراً من أنصار مالك ويجذبهم إليه ، بما أوتي من فصاحة وقلادة على المناظرة وبما سلكه من الاستنباط من طريقة تجمع بين الرأى والحديث ، بعد أن استفاد من رحلاته إلى موطن المدرستين ، فقال إليه كثير من العلماء ، وأمل عليهم وألف كتباً أودعها مذهبه ، ثم قبض له من تلاميذه من حافظ عليها ورواها وتعصب لها . ولم يخط القرن الثالث الهجرى خطواته الأولى حتى كانت مدرسة الشافعي ندا لمدرسة مالك في مصر ، وقاسمتها الأنصار والأتباع مناصفة . وهكذا أصبحت مصر في بداية القرن الثالث مركزاً علمياً هاماً يؤمه كل من يبتغي زيادة معارفه ، ولا يستغنى عن الرحلة إليه من يريد دراسة مذهب الشافعي ومالك ، أو رواية الحديث والتاريخ ، وامتلأت مساجدها بالعلماء وحلقات الدرس .

وفي هذا القرن انخصب ، الغنى بالنماذج العلمية ، من ذوى العقول الذكية والهمم العالية : كانت ولادة أبي جعفر الطحاوى .

ثانياً : عصر الطحاوى

٢٠- وقد ولد الطحاوى في الفترة ما بين عامى ٢٢٨ و ٢٣٩ هـ - على الخلاف في تحديد عام ميلاده - ، وسبأنى الكلام عن هذا في موضعه من هذا البحث . وكان هذا القرن - كما قدمنا - غنياً بما آل إليه من ثمرات القرن قبله ، وبما نبغ فيه من العلماء الأفاضل . وكانت مصر فيه - وقد

(١) هذا الصانع هو عيسى بن المنكر . حدث الكندى بسنده قال : « سمعت ابن المنكر - وكان دخوله إلى مصر قديماً - يصيح بالشافعي ، والشافعي يسمع : يا كلدا دخلت هذه البلدة وأمرنا واحد ورأينا واحد ففرقت بيننا ، وألقيت بيننا الشر فرق الله بين روحك وجسمك (انظر : الولاة والأغصان ص : ٤٣٨) ، وفي هامش ٢ من هذه الصفحة عن رفع الإصر ، يملأ ذلك بقوله : (لخالفه شقيقه مالكا ، فإن الناس في مصر قبل وجود الشافعي لا يعرفون إلا رأى مالك) . وعيسى بن المنكر هذا قد ولي قضاء مصر من سنة ٢١٢ إلى سنة ٢١٤ هـ .

قلعنا هنا أيضاً - مركزاً علمياً هاماً يكاد يضارع مركز بغداد ، لا يقل عن غيره من المراكز العلمية في الحجاز ، وفي الشام ، وفي العراق وفارس ، وفي الأندلس ، إن لم يبق بعضها .

ولعل الاستقلال الذاتي الذي توافر لمصر في عهد الطولونيين كان من أسباب نهضتها العلمية ، فقد (كان وضع السلطة كلها في يد الخليفة يجعل بغداد المركز العلمي الوحيد ، أو على الأقل : المركز العلمي والأدبي الهام ، ويضع ما عداه في مرتبة أقل ، فكان من تفوق في علم أو أدب ، فلا أمل في شهرته وتبوغه وذبوع صيته وثروته إلا إذا رحل إلى بغداد ، وتقرب بعلمه وأدبه إلى خلفائها وأمرائها ، فلما استقلت الأنظار أصبحت كل عاصمة قطر مركزاً هاماً لحركة علمية وأدبية ، فأمراء القطر يعطون عطاء خلفاء بغداد ، ويحاولون عاصمتهم بالعلماء والأدباء ، ويفاخرون أمراء الأنظار الأخرى في الثروة العلمية والأدبية . كما يفخخرون بعظمة الجند وعظمة المباني : فبذل أن كان للعلم والأدب مركز واحد هام ، أصبحت لها مراكز هامة متعددة ، وأصبح علماء مصر - مثلاً - يسجلون علماء بغداد (١) .

٢١ - ولم تكن مصر بمعزل عن مراكز الثقافة الأخرى في أقطار العالم الإسلامي ، فالرحلات العلمية كانت تربط بين هذه الأنظار ، وتوحد مناهج الدراسة فيها . وكانت مصر تروج بالعلماء الوافدين إليها من الحجاز والشام وفارس والعراق . وفي بداية العصر الطولوني جمعت الرحلة إلى مصر بين محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ وأحد أصحاب المذاهب المنسوبة ، وبين محمد بن إسحاق صاحب السيرة ، وعمر بن نصر المروزي أحد أئمة سمرقند (٢) ، كما جاء إليها البخاري وسلم والنسائي

(١) ظهر الإسلام ٩٤/١ . الطبعة الثالثة . م . لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٧١ هـ ، ١٩٥٢ م بتصرف يسير في العبارة .

(٢) انظر : حسن المحاضرة ١٢٤/١ - ١٢٥ ، والعبري للأستاذ الدكتور أحمد الحوفي ص ٣٩ . والمروزي هذا كان أحد أئمة الفقهاء نشأ بتيسابور ، وأقام بمصر مدة ، ثم رجع فاستوطن سمرقند ، وكان من أعلم الناس باختلاف الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، وكان رأساً في الحديث رأساً في الفقه ، رأساً في العبادة ، توفي سنة ٢٩٤ هـ (وانظر : حسن المحاضرة ١٢٤/١) .

وغيرهم من أصحاب الحديث ، وشارك الطحاوى بعضهم في شيوخهم وعاصريهم شابا وكهلا (١) وشيخا .

٢٢ - وكما حظى من الحديث بعناية هذا العصر حتى أوفى على الغاية ، حظى مسنده أيضا بثل هذه العناية ، وبخاصة علم (الجرح والتعديل) ، وقيل أن كان هذا العلم روايات تروى عن الأئمة ، وينقلها السلف إلى الخلف مشافهة - بدى في تلوينه على يد رجال كان في طليعتهم يحيى بن معين (ت ٢٣٣) ومحمد بن سعد صاحب الطبقات (ت ٢٣٠) ، وعلى ابن المديني شيخ البخارى (ت ٢٣٤) ، ثم تلاهم البخارى (٢٥٦) ومسلم (٢٦١) ، وأبو زرعة الرازى (٢٦٤) ، وأبو حاتم الرازى (٢٧٧) ، وأبو داود السجستاني (٢٧٥) ، وكان الطحاوى من بين من ألف في هذا العلم ، إذ ألف كتاباً في الثقات (٢) .

(١) وهذا جنود يبين من الطحاوى عند وفاة أصحاب الصحيحين والسنن ، مع الإشارة إلى الشيوخ المشتركة ، على وجه الإجمال :

| مسلسل | الاسم | تاريخ الوفاة | سن الطحاوى | شيوخ مشتركة |
|-------|---------------------------------------|-----------------|---------------|---|
| ١ | أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى | ٢٥٦ هـ | ١٧ | - |
| ٢ | مسلم بن الحجاج النيسابورى | ٢٦١ هـ | ٢٢ | هارون بن سعيد الأيل ورويس ابن عبد الأعلى |
| ٣ | ابن ماجه - أبو عبد الله محمد بن يزيد | ٢٧٣ هـ | ٣٤ | هارون بن سعيد الأيل |
| ٤ | أبو داود - سليمان ابن الأشعث | ٢٧٥ هـ | ٣٦ | هارون بن سعيد ، والربيع بن سليمان الجيزى وعبد الله بن ربيعة |
| ٥ | الترمذى - أبو عيسى محمد بن عيسى | ٢٧٩ هـ | ٤٠ | - |
| ٦ | النسائى - أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب | ٢٨٣ هـ | ٦٤ | هارون بن سعيد ، والربيع الجيزى وإبراهيم بن مرزوق |

(٢) محاضرات في علوم السنة (علم الجرح والتعديل) لأستاذنا الدكتور مصطفى زيدى :

٢٣ - أما الفقه ؟ فقد استكملت المذاهب الأربعة أسباب وجودها في مطلع هذا القرن واستقرت ونضجت - وإن تأخر من بينها المذهب الحنبلي قليلاً - وأصبح من العسير على المتأخر أن يأتي برأى لم يسبق إليه ، وإن أتى به فمن العسير عليه أن يدعو إليه وينشره :

٢٤ - وقد سبق أن بينا أن المذهب المالكي والمذهب الشافعي قد انتشرا في مصر واستقرا فيها . أما المذهب الحنبلي فلم يكن له شأن يذكر حتى ميلاد الطحاوي . ويبدو أن من أسباب ذلك ما أشيع عن مذهب أهل العراق من انصراف عن الحديث ، وتقديم الرأي عليه ، مع أن مصر كانت مدرسة للحديث ، وكان اتصالها بالمدينة عن طريق الحج أكثر من اتصالها بالعراق ، ولم يجد فقهاء المصريين في العراق ما يجذبهم إلى الرحلة إليه : فالعراق وإن كان مركزاً هاماً لعلوم الدين واللغة والترجمة ، فإن في مصر نهضة فقهية وحديثة أغنيها عن الأخذ بآراء فقهاء العراق ، وبخاصة بعد أن استقر فيها مذهبها مالك والشافعي . فالنحوي المصري مثلاً يتلقى علوم الدين في مصر ، ولا يجد حاجة لاستكمال هذه العلوم من بلد آخر ، على حين يتلقى النحو واللغة في مصر ، ثم لا يجد مناصاً من استكمال دراسته في العراق ، كما نرى ذلك في أبي جعفر النحاس وأبي العباس بن ولاد (١) :

فإذا أضفنا إلى ذلك أن بعض الأحناف ممن دخلوا مصر كانوا معتزلة

(١) أبو جعفر النحاس هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي ، كان من أهل العلم بالفقه والقرآن ، رحل إلى العراق وسع من الزجاج ، وأخذ عنه النحو وأكثر . له مصنفات في القرآن ، منها كتاب (الإعراب) و (المعاني) و (ناسخ القرآن وملسوخه) . توفي سنة ٣٣٧ أو ٣٣٨ هـ (انظر : إنباء الرواة على إنباء النحاة ١٠١/١ - ١٠٤ ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٩ هـ ، ١٩٥٠) وبالهامش مراجع كثيرة لترجمته .

وأبو العباس ابن ولاد هو أحمد بن محمد بن الوليد النحوي الكشمي المصري . أصله من البصرة ، وانتقل جده إلى مصر وهو نحوي ابن نحوي ابن نحوي ابن نحوي . خرج إلى العراق وسع من أبي إسحاق والزجاج وطبقته ، ورجع إلى مصر وأقام بها فيد ويعصف إلى أن مات بها سنة ٣٣٢ هـ (المرجع السابق ١٠١-٩٩) . وقد استفاد الطحاوي من جده ولاد كما سيجيء .

يذهبون إلى القول بخلق القرآن ، وأنهم لهذا سببوا كثيراً من الألم لبعض علمائنا ، استغلنا أن نذكر سبب رغبة المصريين عن المذهب الحنفي :

٢٥ - غير أن هذا المذهب لم يلبث أن تسال إلى مصر عن طريق العراقيين الذي عينوا قضاة عليها من قبل الخليفة في بغداد : وقد شهدت مصر سنة ١٦٤ هـ أول قاض يرى رأى أبي حنيفة عندما قدم إليها (إسماعيل بن اليسع الكندي) ، وكان محموداً عند أهل مصر ، ولا يرون فيه عيباً إلا أنه يذهب إلى قول أبي حنيفة ، ولم يكن أهل مصر يعرفونه ، ومرعان ما كتب الليث بن سعد إلى الخليفة (أبي جعفر) يشكوه ، فعزله الخليفة في سنة ١٦٧ (١) هـ :

وفي سنة ١٧٧ هـ ولي قضاء مصر (محمد بن مسروق الكندي) وكان قاضياً حنفياً (٢) ، ثم ولي قضاء مصر من قبل الأمين (هاشم بن أبي بكر البكري) ، من ولد أبي بكر الصديق ، وكان يذهب مذهب أبي حنيفة وقد ولي القضاء سنة ١٩٤ هـ ، وظل قاضياً حتى توفي أول يوم من المحرم سنة ١٩٦ (٣) هـ : وفي سنة ٢٠٥ هـ تولى قضاء مصر (إبراهيم بن الجراح) ، وكان حنفي المذهب ، وقد عزل عن القضاء في سنة ٢١٢ (٤) هـ . أما (محمد بن أبي الليث) قاضي مصر من سنة ٢٢٦ هـ إلى سنة ٢٣٠ هـ ، فقد كان دعاية سيئة للمذهب أبي حنيفة ، إذ انتهم بمحنة خلق القرآن ، وأوقع بأصحاب مالك والشافعي ، ومنع فقهاءهم من الجلوس في المسجد : ولما

(١) انظر : الولاة والقضاة للكندي ص ٣٧١ وسماه السيوطي (إسماعيل بن سميع) انظر : حسن المحاضرة ٨٨/٢ .

(٢) انظر : الولاة والقضاة ص ٣٨٨ .

(٣) انظر : الكندي (الولاة والقضاة) ص ٤١٤ - ٤١٥ ، وحسن المحاضرة ٨٩/٢ .

(٤) انظر المرجعين السابقين ص ٤٢٨ ، ٨٩/٢ .

عزل حبس وضرب وطيف به في الأسواق ، وكان قد قدم مصر في سنة ٢٠٥ هـ قبل ولايته القضاء (١) :

وهؤلاء القضاة لم يكونوا يعدمون طائفة تلف حولهم ، رغبة أو رهبة أو إعجابا ، فأخذون عنهم ويتأثرون بهم ، وينافسون أصحاب مالك والشافعي منافسة تستغل فيها السلطة أحيانا ، كما سبق في محمد بن أبي الليث ، وكما صنع مثله (الحارث بن مسكين) القاضي المالكي ، الذي ولي قضاء مصر من قبل المتوكل سنة ٢٣٧ هـ . وأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة من المسجد ، وأصحاب الشافعي ، وأمر بنزع حصرهم (٢) .

غير أن الأثر الأكبر في الترويج لمذهب أبي حنيفة في مصر يرجع إلى رجلين عظيمين كان لهما جهد عظيم في رعاية المذهب الحنفي في مصر . وساعدهما على ذلك ما امتازا به من علم وخلق ودين . وكفاهما فضلا وفخرا أن أثمرت جهودهما وتبلورت في شخصية علمية عظيمة هي شخصية تلميذهما (أبي جعفر الطحاوي) . هذان الرجلان هما ، بكار بن قتيبة أنقاض ، وأحمد بن أبي عمران .. وسنلتقي معهما عند الكلام على حياة الطحاوي .

٢٦ - ونلاحظ مما تقدم أن جميع علماء الأحناف في مصر إلى عصر الطحاوي لم يكونوا مصريين ، وإنما كانوا وافدين على مصر من العراق ، تارة قضاء ، وتارة تجاراً أو راحلين لزيارة معارفهم ، كعلي بن معبد بن شداد (٣) ، وعلي بن معبد بن نوح ، وغيرهما (٤) .

(١) انظر : الولاة والقضاة ص ٤٤٩ - ٤٦٧ ، وذكر السيوطي في حسن الخاضرة : ٨٩/٢ أنه ظل قاضيا حتى شيان سنة ٢٣٥ هـ .

(٢) انظر : الولاة والقضاة ص : ٤٦٩ .

(٣) علي بن معبد بن شداد البغدادي ، أبو الحسن . أو أبو محمد الرقي ، نزيل مصر .

روى عن إسماعيل بن علي ، وإسماعيل بن عياش ، ومالك والشافعي ومحمد بن الحسن أشيباني وغيرهم . وعنه : سليمان بن شعيب الكيساني ، وأبو حاتم الرازي ويحيى بن معين ويونس ابن عبد الأعلى ومحمد بن العباس النعري وغيرهم . وهو من أصحاب محمد بن الحسن وكان يلعب في اتفهقه لمذهب أبي حنيفة ، قدم مصر مع أبيه معبد بن شداد . توفي سنة ٢١٨ هـ (انظر :

مغاني الأعيان ٧٤/٢ ، والجواهر المضية ١-٣٧٩/٣٨٠) .

(٤) علي بن معبد بن نوح ، الصغير ، البصري ، أبو الحسن البغدادي ، نزل مصر .

أحمد مشايخ الطحاوي . روى عن أحمد بن حنبل وروح بن عيادة ، وعلي بن معبد بن شداد =

أما أول عالم مصرى يتفقه بمذهب أبى حنيفة فهو أبو جعفر الطحاوى ،
المؤسس لمدرسة الأحناف فى مصر ، والمنافع عن آرائهم ، ولما ولد لهم
بالسنة والنظر ، لا عن عصبية ، ولا عن تقليد ، ولكن عن إيمان استقر
فى قلبه ، بعد البحث وطول النظر ، وبعد الدراسات المتأنة للمذهب ،
ولعل الحقائق القليلة للأحناف فى المسجد الجامع هى نتائج جهود الطحاوى .
فبعد وفاته بنحو خمس سنوات أى فى سنة ٣٢٦ هـ - ٩٣٨ م كان للمالكية
فى المسجد الجامع خمس عشرة حلقة ، وللشافعية مثلها ، ولأصحاب أبى
حنيفة ثلاث حلقات فقط (١) .

وكان يواصر الطحاوى فى العراق من فقهاء الأحناف أبو الحسن
الكرخى (٢) المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ، والذي انتهت إليه رئاسة أصحاب أبى
حنيفة بالعراق ، وأبو طاهر النجاس (٣) زميل الطحاوى فى التحفة على
القاضى عبد الحميد بن عبد العزيز ، وأبو عمرو الطبرى أحمد بن محمد
ابن عبد الرحمن (٤) .

٢٧ - ولم ينتشر المذهب الحنفى فى مصر إلا آخر عهد النولة الأيوبية ،
فقد كان السلطان الملك العادل نور الدين محمود بن عماد الدين زنكى حنيفياً ، فيه

= وغيرهم . عنه : النسائى ، وإبراهيم بن ميمون الصواف وغيرهما . قال العجل : ثقة صاحب
سنة . وقال الطحاوى مات فى رجب سنة ٢٥٧ ، وزاد ابن يونس ، يوم الخميس لخمس خلون
منه ، وكان بغدادياً قدم مصر وحدث بها ، وكان تاجراً . (انظر : مغنى الاختيار ٧٤/٢
أ ، ب) .

(١) انظر : المغرب ؛ لابن سعيد ص ٢٤ ، والحضارة الإسلامية ٣٥٠/١ - ٣٥١ .
(٢) هو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلم ، سكن بغداد ودرس بها فقه أبى حنيفة
(انظر : تاريخ بغداد ٣٥٣/١٠ - ٣٥٥ ط سنة ١٣٤٩ هـ ، ١٩٣١ م) .
(٣) هو محمد بن محمد بن سفيان ، كان إمام أهل الرأى بالعراق ، وكان صحيح
المعتقد ، أخذ عن القاضى أبى خازم عبد الحميد بن عيسى بن أبان عن محمد ، كان من أقران
عبيد الله الكرخى . ولما قضاه للشام ، وخرج إلى مكة فمات بها (انظر : أنوار البية ص :
١٨٨ ط لتقاهرة سنة ١٣٢٤ هـ) .
(٤) كان يدرس ببغداد فى حياة الكرخى ، وتوفى سنة ٣٤٠ هـ . (انظر : الجواهر
المضية ص : ١١١ ط المحدث سنة ١٣٣٢ هـ) .

تعصب ، فنشر مذهب أبي حنيفة ببلاد الشام ، وعن هذا الطريق كثرت الحنفية بمصر (١) ، ثم جاءت الدولة العثمانية فاتخذت المذهب الحنفي مذهباً رسمياً لها ، وإن لم يمنع هذا عامة الشعب من تقليد الشافعي ومالك .

٢٨ - بعد هذا العرض السريع للمذهب أبي حنيفة في مصر ، يتبين لنا مبالغة ابن السبكي ، الشافعي ، حيث ذكر في طبقاته أنه منذ ظهر مذهب الشافعي ، لم يل قضاء مصر ولا خطابتها إلا شافعي ، (وقبل ظهور مذهب الشافعي بالديار المصرية لم يكن يل الخطابة والقضاء إلا من هو على مذهب مالك - رضى الله عنه - ، فلم يكن للحنفية مدخل في هذه البلاد في وقت من الأوقات ، إلا القاضي بكار ، فإنه ولى الديار المصرية مدة (٢)) .

وهذا الكلام الذى أملاه التعصب للمذهب الشافعي ، ينقضه ما قلناه عن القضاة الذين ولوا قضاء مصر قبل (بكار) وكانوا يذهبون لمذهب أبي حنيفة . وينقضه ما ذكرنا من أن الحارث بن مسكين قد أمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة من المسجد ونزع حصرهم ، وكان ذلك قبل قدوم بكار إلى مصر (٣) .

وبعد موت (بكار) بقيت مصر سبع سنين بغير قاض ، نظر فيها ابن عبدة فى المظالم أربعاً ، ثم ولى القضاء فى سنة ٢٧٨ هـ . وابن عبدة هذا كان حنفياً من المائة الثالثة (٤) .

وينقض ما زعمه ابن السبكي أيضاً ، قول المقرئى : (وما زال مذهب مالك ومذهب الشافعي - رحمهما الله تعالى - يعمل بهما أهل مصر ، ويولى القضاء من كان يذهب إليهما أو إلى مذهب أبي حنيفة - رحمه

(١) انظر : حنفى المقرئى ١٦١/٤ .

(٢) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ١٧٤/١ طبعه أول سنة ١٣٢٤ .

(٣) انظر : ف ٢٥ فيما سبق .

(٤) انظر : الولاة والقضاة ، واصله : ص : ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٥١٤ - ٥١٨ .

وستلى ترجمة ابن عبدة .

الله. — إلى أن قدم القائد جوهر (١) : ثم أليس في ظهور الطحاوي في مصر ما ينضج دليلاً كافياً على أن الأحناف كان لهم شأن في هذه البلاد ؟ إن أغلب الظن أنه لولا أن بكراً ظل قاضياً على مصر أكثر من ثلاثة وعشرين عاماً ، وأن تأثيره في أحداث البلاد وسياستها كان أشهر من أن ينكر ، لضرب عنه ابن السبكي صفحاً كما ضرب عن غيره :

وأعجب من هذا أن يقتصر ابن القيم — وهو يتحدث عن المفتين من أهل مصر — على ذكر الطحاوي بين من خرجوا على التقليد ، ويورده بطريقة توهم بأنه شافعي أو مالكي ، ولا يشير إلى مذهبه الحنفي أدنى إشارة (٢) :

٢٩ — أما المذهب الحنبلي فلم ينتشر كثيراً خارج العراق ، وقد ذكر السيوطي الحنابلة ، فقال : (هم بالديار المصرية قليل جداً ، ولم أسمع بخبرهم فيها إلا في القرن السابع وما بعده ، وذلك أن الإمام أحمد — رضى الله عنه — كان في القرن الثالث ، ولم يبرز مذهبه خارج العراق إلا في القرن الرابع ، وفي هذا القرن ملك العبيديون مصر ، وأفضوا من كان بها من أئمة المذاهب الثلاثة قتلاً ونفيًا وتشريدًا ، وأقاموا مذهب الرافض والشيعة ولم يزولوا منها إلا أواخر القرن السادس ، فراجعت إليها الأئمة من سائر المذاهب . وأول إمام من الحنابلة علمت حلوله بمصر ، الحافظ

(١) انظر : غلط المقرئ ١٤٦/٤ .

(٢) انظر : إعلام الموقعين ٢٧/١ . وهذا نص ما ذكره ابن القيم تحت عنوان : (فصل في المفتين من أهل مصر) : « يزيد بن أبي حبيب ، وبكير بن عبد الله بن الأشج ، وجمعا عمرو بن الحارث ، وقال ابن وهب : لو عاش لنا عمرو بن الحارث ما احتجنا به إلى مالك إلا غيره ، والي بن سعد وعبد الله بن أبي جعفر ، ويعلم أصحاب مالك ، كعبد الله بن وهب ، وعثمان بن كنانة ، وأشب ، وابن القاسم على غلبة تقليده لما لا في الأقل ، ثم أصحاب الشافعي كالمرزقي ، واليويني ، وابن عبد الحكم ثم غلب عليهم تقليد مالك وتقليد الشافعي إلا قوماً قليلاً لم اختاروا كعبد بن حل بن يوسف ، وأبي جعفر الطحاوي . ولا حظ أنه ذكر ابن عبد الحكم (محمد بن عبد الله بن عبد الحكم) ضمن الشافعيين . مع أنه مالكي رغم أنه من الشافعي ، كما صرح بذلك ابن السبكي (انظر : طبقات الشافعية له . ٢٢٣-٢٢٤) .

عبد الفتى المقدسى ، صاحب العملة (١) ، ويعمل ابن عقيل الحنبلى قلة انتشار هذا المذهب فيقول : (هذا المذهب إنما ظلمه أصحابه ، لأن أصحاب أبى حنيفة والشافعى إذا برع أحد منهم فى العلم تولى القضاء وغيره من الولايات ، فكانت الولاية سبيلاً لتدريسه واشتغاله بالعلم ، فأما أصحاب أحمد فإنه قل منهم من تعلق بطرف من العلم إلا يخرج به ذلك إلى التعبد والزهد ، لغلبة الخير على القوم ، فيبتغون عن التشاغل بالعلم (٢) .

وقول السيوطى عن الحنابلة إنه لم يسمع بهم فى مصر إلا فى القرن السابع وما بعده ، إنما هو على حسب علمه ، فإن المقدسى يذكر أنه رآهم فى مصر ، كما رأى بعض الفرق الكلامية التى تسربت إلى مصر عن طريق الوافدين إليها ، ولذا رأينا الطحاوى يؤلف فى علم الكلام ، استجابة لحاجة المجتمع الذى كان يعيش فيه ، يقول المقدسى : (وسائر المذاهب بالقسطاط موجودة ظاهرة . وثم محلة للكرامية ، وجبلية للمعتزلة والحنبلية ؛ والفتوى اليوم على مذهب الفاطمى (٣)) ؛ وأيضاً فقد ولى قضاء مصر سنة ٤٠٥ هـ أحد الحنابلة (٤) .

٣٠ - أما القراءات ، فإن أول من أقرأ القرآن بمصر رجلاً من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم ، يسمى عبيد بن محمر المعافرى ، ويكنى

(١) انظر : حسن المحاضرة ١/٢٠٥ . والحافظ عبد الفتى بن عبد الواحد بن على ابن سرور ، تى اللين ، أبو محمد . نزل مصر آخر حياته وتوفى بها فى ٢٣ ربيع الأول سنة ٦٠٠ هـ وله تسع وخمسون سنة . نفس المرجع ١/١٤٩ .

(٢) انظر : أحمد بن حنبل ، للأستاذ أبى زهرة ص ٣٩٤ المطبعة النموذجية سنة ١٣٦٧ ١٩٤٧ م . وما ذكره ابن عقيل ليس السبب الوحيد لعدم انتشار المذهب الحنبلى ، غير أن هذا النص يدلنا على إدراك السابقين لأهمية القضاء كوسيلة لانتشار المذاهب ، وهويويد ما قلعت من أن للمذهب الحنفى دخل مصر عن طريق القضاء .

(٣) انظر : أحسن التقاسيم : ص ٢٠٢ .

(٤) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد ، الفقيه الحنبلى ، أبو الهباس . انظر : الولاة والقضاة : ٦١٢ .

أباً أمية (١) : وقد غلب على أهل مصر قراءة نافع ، وأول من أقرأ بها بمصر أبو ميسرة عبد الرحمن بن ميسرة ، مولى الملامس الحضرمي (٢) ، يقول المقدسي : (والقراءات السبع فيه مستعملة ، غير أن قراءة ابن عامر أقلها (٣)) ، ثم يذكر أن (الغالب عليهم والمختار عندهم قراءة نافع (٤)) .

٣١ - أما التاريخ فالملاحظ أن معظم المؤلفين فيه في هذا العصر وما قبله من رجال الحديث ، لما بينه وبين الحديث من شبه في طريقة التلقي والرواية ، ولحاجة المحدث إليه في نقد المتن والرجال : وفي إيضاح هذه العلاقة بين الحديث والتاريخ يقول بعض علماء الحديث : « واعلم أن اضطراب أهل الأثر إلى معرفة أحوال الرواة بعثهم على البحث عنها ليعرفوها ، ثم تلوين ما أمكنهم منها ليعرفها من غيب عنهم أو من يأتي بعدهم ، فنشأ من ذلك التأليف في تاريخ الرواة ، وصار يذكر فيه بالعرض ما يتعلق بغيرهم إذا دعا إليه داع ، على أن الحديث شجون ، وكثير مما يحتاج إليه لانتهم معرفته إلا بمعرفة مالا يحتاج إليه - وإن كان من هذا الوجه صار محتاجاً إليه - ثم توسعوا هم وغيرهم في التاريخ ، فألفوا في أنواعه المختلفة ، فظهرت تلك الكتب البديعة المختلفة الأنواع (٥) »

٣٢ - وعلى الجملة ، فإن مصر شهدت في هذا العصر نهضة علمية قوية ، وكانت العلوم الدينية هي المركز الذي تدور حوله الدراسات في ذلك العصر ، حتى إن نبغاء النحويين فيه كانوا أيضاً فقهاء محدثين مفسرين

(١) ، (٢) انظر خطط المقرئ ١٤٣/٤ ، وانظر : ترجمة (عبد بن عمر) في : أمه الناية ٣٥٣/٣ ، والاستيعاب ١٠٥ / ٢ ، وترجمة (أبي ميسرة) في : تهذيب التهذيب ٢٨٤/٦ .

(٣) أحسن التقسيم ص ٢٠٢ .

(٤) أحسن التقسيم ص ٢٠٢ . وقد سبق أن قلنا أن نافعاً قدم إلى مصر ، وأخذ عنه القراء (ورش) تقلعت ترجمته في ص ١٨ وسقلا بن شينة ، أبو سعيد المصري المتوفى سنة ١٩١ هـ ، ثم أبو يعقوب الأزرق ، يوسف بن عمرو بن يسار ، لزم (ورشا) وأخذ عنه وتوفي في حدود الأربعين ومائتين . (انظر حسن المحاضرة ١/٢٠٧-٢٠٨) .

(٥) توجيه النظر ص ١١٧ .

كما رأينا في أبي العباس ابن ولاد ، وأبي جعفر النحاس : وكانت هذه العلوم الدينية تمثل وحدة متجانسة ، يأخذها المتعلم على أنها كل . كما كان يشيع في مصر العلوم التي تخدم العلم الديني من نحو ولغة وأدب ، إلا أن أغلب أديبها إذ ذاك كان نتاج الشعراء الذين يقدمون عليها من الشمام أو من العراق .

ولعل أبلغ ما يصور النهضة العلمية في مصر ، في نهاية القرن الرابع — وهو امتداد لما قبله — ما حكاه (المقدسي) عن مجالس العلم في مصر : قال : (وبين العشامين جامعيهم مقتص بخلق الفقهاء ، وأئمة القراء ، وأهل الأدب والحكمة . ودخلتها مع جماعة من المقادسة ، فربما جلسنا نتحدث فنسمع النداء من الوجهين : دوروا وجوهكم إلى المجلس ، فننظر ، فلذا نحن بين مجلسين . على هذا جميع المساجد ، وعددت فيه مائة وعشرة (١) مجالس) .

٣٣ — وكانت مدينة القسطنطينية هي المركز العلمي لمصر في هذا العصر ، ولم تكن بها مدارس لإلقاء الدروس ، لأن (المدارس مما حدث في الإسلام ولم تكن تعرف في زمن الصحابة ولا التابعين ، وإنما حدث عملها بعد الأربعمائة من سني الهجرة (٢)) ولكن كانت الدروس تلقى بجامع (عمرو ابن العاص) ، وقد لازم الشافعي الاشتغال بهذا الجامع منذ قدم إلى مصر (٣) .

وعندما أنشأ أحمد بن طولون جامعه الكبير ، دعا إليه القاضي يكاراً ليقم فيه الصلاة ، ودعا الربيع بن سليمان لتلميذ الشافعي ، ليبقى فيه الحديث (وكان أولاد أهل مصر يصرون الجمعة في جامع ابن طولون ثم يخرجون بعد الصلاة إلى مجلس الربيع بن سليمان ليكتبوا العلم ، مع كل واحد منهم وراق

(١) أحسن التقاليم من ٢٠٥ .

(٢) خط المقيزي ١٩٢/٤ .

(٣) حسن المحاضرة ١٢٢/١ .

وعدة غلمان) (١). واستمر التعليم موزعا بين الجامعين طوال حكم الطولونيين ويبدو أن المصريين قد انصرفوا عن المسجد الطولوني بعد زوال دولتهم ، وبخاصة أنهم كانوا قد امتنعوا عن الصلاة فيه عقب بنائه في عهد أحمد بن طولون ، لشكهم في مصدر الأموال التي صرفت عليه (٢) ، أولمله كان تغييرا سلبيا عن ضيق الشعب بحجرات ابن طولون ، واستمر جامع القسطنطينية للمصريين ، يدل على هذا ما حدث في سنة ٣٢٦ هـ ، عندما (عاد أصحاب مالك والشافعي إلى القتال في المسجد الجامع الحقيق) ، وكان في الجامع للمالكيين خمس عشرة حلقة ، وللشافعيين مثلها ، ولأصحاب أبي حنيفة ثلاث حلقات فقط . فلما زاد قناتهم ، أرسل الإخشيد ونزع حصرهم ومساندتهم وأغلق الجامع وكان يفتح في أوقات الصلاة ثم مثل الإخشيد فيهم فردهم (٣) . وهذا يدل على أن مسجد عمرو ، كان لا يزال المركز العلمي ، دون الجامع الطولوني في هذا العصر .

أما حلقة الطحاوي العلمية فكان مركزها جامع عمرو ، بدليل ما حدث عندما ولي قضاء مصر (إسماعيل بن عبد الواحد) فقد تحدث هذا القاضي مع الأمير (تكين) ، فبعث معه صاحب الشرط ، فأقام من كان بالجامع العمري من المالكيين والحنفيين إلا القليل منهم وهم خمسة ، منهم الطحاوي (٤) . وكان ذلك في صفر سنة ٣٢١ هـ .

(١) غلط المقرئ ٤ / ٣٧ ، وقد بدأ ابن طولون بنا هذا الجامع في سنة ٢٦٣ هـ وفرغ منه في رمضان سنة ٢٦٥ هـ كما في المصدر السابق نفسه .

(٢) انظر : حسن المحاضرة ١٣٦/٢ .

(٣) المحاضرات الأثرية - جامع عمرو بن العاص - ط. المآخذ بالقاهرة سنة ١٩١٧م .

(٤) انظر : ملحق الولاة والقضاة ص ٥٤٤ . والأربعة الآخرون هم :

١ - ابن الحداد = أبو بكر محمد بن أحمد بن جعفر . ولد سنة ٢٦٤ هـ ، ووفى سنة ٣٤٤ أو سنة ٣٤٥ هـ . انظر في ترجمته : حسن المحاضرة ٢٦/١ ، والولاة والقضاة (٥٥١-٥٥٧) .

٢ - ومحمد بن رمضان الزيات أحد شهود القاضي إسماعيل بن عبد الواحد (القضاة والولاة ص ٥٤٥) .

٣ - أبو بكر الرازي = أحمد بن محمد بن شبيب المتوفى سنة ٣١٢ هـ (انظر فيه : حسن المحاضرة ٢٠٨/١) .

٤ - عبد الرحمن بن إسحاق .

أما القاضي إسماعيل بن عبد الواحد فسوف يأتي ترجمته .

الباب الأول

أبو جعفر الطحاوي

- الفصل الأول : حياته ، ومذهبه
- الفصل الثاني : ثقافته ، وآثاره العلمية

● الفصل الأول

حياته ، ومذهبه

٣٤ — كان لتكرار (السنين واللام والميم) في أسماء أجداد الطحاوى أثر ظاهر في اختلاف العلماء في سوق نسبه ، كما كان لتحريف النساخ أيضاً دور في هذا الاختلاف .

فهو (أحمد بن محمد بن سلامه بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم بن سليمان بن جواب) ، ويكنى أبا جعفر .

ويكاد من ترجموا للطحاوى يتفقون على إيراد نسبه إلى جده (عبد الملك) بالصورة المتقدمة ، إلا أن صاحب (وفيات الأعيان) (١) أسقط (سلمة) وفى (الفهرست) تقديم وتأخير (. . . سلمة بن سلامة بن عبد الملك (٢)) وفى طبقات الحفاظ للسيوطى تحريف (. . . سالم بن مسلمة (٣)) بدائل أنه مذكور فى (حسن المحاضرة) للسيوطى أيضاً (. . . سلامة بن مسلمة) (٤) .

وفى (الأنساب) للسمعانى ، مثال واضح لهذا التحريف ، حيث ذكر فيه الجلد الأول للطحاوى فى خمسة مواضع ، تردد فيها اسمه بين (سلام وسلمة ، وصلامة) .

فتحت كلمة (أزد شنوءة) ترجم للطحاوى بأنه (أحمد بن محمد بن سلام) :

(١) انظر : ج ١ ص ٥٣ ت ٢٤ .

(٢) انظر : المقالة السابعة ، الفن الثانى ص ٢٠٧ .

(٣) انظر : طبقات الحفاظ للسيوطى ، تمة خطوطه بدار الكتب المصرية تحت رقم

(ب / ٢٣٢٦٢) الطيقة الحاديدة مشرة ظهر التوبة ١١٢ .

(٤) انظر : حسن المحاضرة ١ / ١٤٧ .

وتحت كلمة (الحجر) ، يذكر (سلامة) بدلا من (سلام) .
وتحت كلمة (طحا) يذكر الاسم هكذا (أحمد بن محمد بن سلمة
وامه « بن سلمة بن عبد الملك . .) ، ويلاحظ أنه ذكر الجلد الأول وسماه
(سلمة) ، وبعده (ألف وميم وهاء) . ويبدو أن هذه الأحرف كانت
تصحيفا للاسم ، لينطق (سلامة) إلا أن الناسخ لم يفتن إلى ذلك ونقلها بهذه
الصورة . أما الموضع الرابع فقد ذكره عند ترجمته لابن الطحاوي بأنه
(على بن أحمد بن محمد بن سلام . .) ، وأخيرا عند ترجمته لحفيده ،
بسميه (سلامة) بدلا من (سلام) (١) .

فإذا حدث هذا في مواضع من كتاب واحد ، توقعنا أن تكون كتب
المؤلفين المتعديين ، التي تعاونتها أيدي النساخ أقرب إلى كثرة الاختلاف
وازدیاد التحريف . وهو ما حدث في سوق نسب الطحاوي فيما وراء جلد
(عبد الملك) .

ففي (الجواهر المضية) نقلا عن (صلة تاريخ البخاري) مسلمة بن
القاسم الأندلسي ، ساق النسب بالصورة المتقدمة ، إلا أنه ذكر الجلد
الأخير باسم حبان (٢) .

ومع أن المعنى ينقل عن المصدر نفسه ، إلا أنه ذكر الجلد الأخير
باسم (جواب) (٣) .

ويتفق صاحب (تاج التراجم) معهما في سلسلة النسب هذه ، غير
أنه يخالف في الاسم الأخير أيضا ، فيذكر أنه (جذب) (٤)
وتقارب الأحرف في كل من (حبان وجواب وجناب) أمر ظاهر يسهل
معه التحريف . وقد سمي ابن حجر هذا الجلد الأخير — (حامد)

-
- (١) انظر : الأنساب ، الودقات ٢٧ ب ، ١٥٧ ، أو ب ، ٣٦٨ ب ، ٢٦٩ أ .
(٢) انظر : الجواهر المضية . مخطوط بدار الكتب رقم ١٥٩ . تاريخ ٤٥٠ ب .
(٣) انظر : مغني الأعيان مخطوط بدار الكتب تحت رقم ٧٢ مصطلح الحديث
للوقوع ٢ ، والحاوي في سيرة الطحاوي لكوثرى ص ٣ ، ٤ .
(٤) انظر : تاج التراجم في طبقات الحنفية ص ٦ ط سنة ١٨٦٢ . لبيدج .

وأسقط (سايما) (١) كما أسقطه السمعاني أيضا في (الأنساب) ، ووقف عند (سليمان) . أما ابن عساكر وياقوت (٢) ، فقد وقفوا في سوق النسب عند (سليم) .

٣٥ - وعلماء النسب ينسبون الشخص إلى القبيلة ، ثم إلى الفرع منها ، وإلى البلد ثم إلى القرية التي ولد فيها . فيبدأون بالعام ، ثم يخصصون . وأبو جعفر : أزدى حجرى ، مصرى طحاوى . وقد ينسب أيضا إلى الحيزة ، فيقالى جيزى .

فهو من قبيلة (الأزد) ، ويقال فيها (الأسد) ، بالسين المهملة بدلا من الزاى . و (الأزد) من أعظم قبائل العرب وأشهرها ، وأكثرها بطونا ، وأمددا فروعاً . وهي من القبائل القحطانية ، وتنسب إلى (الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان - زاد ابن حزم - بن سبأ) . وقد تشعب أولاد (الأزد) ونفروا في البلاد ، وعرفت كل طائفة منهم باسم المكان الذى نزلت فيه ، كأزد شنوعة ، وأزد السراة ، وأزد عمان ، وأزد غسان (٣) . وهو من حجر الأزد ، وهو (حجر بن جزيلة بن لحم) .

(١) انظر : لسان الميزان ٢٧٤/١ ط المطبعة ١٣٢٩ هـ .

(٢) انظر : التاريخ الكبير لابن عساكر ٥٤/٢ ، ومعجم البلدان ٦ / ٣٠ م . السعادة سنة ١٣٢٤ ١٩٠٦ هـ م .

(٣) انظر : نهاية الأرب لملقشندى . تحقيق إبراهيم الإيبارى ص ٩١ طبعة أول مصر سنة ١٩٥٩ ، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة لمرضا كحالة ١٥-١٦ . المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٣٦٨ هـ ١٩٤٩ م ، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٣١١ . و (شنوعة) لقب (لنصر بن الأزد) غلب على أولاده ، كما في نهاية الأرب أو هو (مخلاف) يُلحق ، ينسب إليه هذا الفرع من الأزد ، كما في ٣٥ من ص ١٥ ج ١ معجم قبائل العرب . و (المخلاف) لأهل اليمن واحد المخاليف وهي (كورها) . ولكل مخالاف منها اسم يعرف به . انظر : الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ٤/١٣٥٥ . وفى (الأنساب) الورقة ٢٧ ب ، يقسم السمعاني الأزد إلى ثلاثة أقسام :

- (أ) أزد شنوعة ، وهو أزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ .
- (ب) الأزد بن عمران بن عمرو بن عامر - وهو الذى ذكره ابن حزم في جمهرة أنساب العرب ص ٣٥١ باسم (الحجرين صرمان بن عمرو مزريقاء) .
- (ج) أزد الحجر ، وهو المنسوب إليه الطحاوى .

تميزها عن (حجر القود) - بفتح القاف وكسر الواو - وهي بطن من كتلة (١) ، و(نجم) هنا آخر (جذام) وعم (كتلة) ، وكلهم من (كهلان) . وذكر التضاعى في خطط مصر أنهم حضروا فتح مصر ، واختطوا بها ومن خالطهم من (جذام) (٢) .

وقد كان للأزد شأن كبير في مصر ، وباع من نفوذهم وثقة الخلفاء بهم أن (معاوية بن أبي سفيان) كتب إلى (مسلمة بن خالد) أمير مصر : (لا تول حملك إلا أزديا أو حضرميا ، فإنهم أهل الأمانة) (٣) .

٣٦ - وينسب الطحاوى إلى مصر ، لأنه مولود بها ، وفيها كانت وفاته ، وينسب إلى الجيزة (٤) لسكنائه فيها . وسوف يأتي أن ابنه (عليه) أشرف

(١) انظر : نهاية الأرب ص ٢٢٧ . ويذكر السمعاني أن (الحجرى) نسبة إلى ثلاث قبائل ، اسم كل واحد منها حجر : إحداهما حجر حمير ، والثانية حجر وعين ، والثالثة حجر الأزد ، نسبة إلى جعفر الطحاوى . ويلاحظ أنه ذكر من قبل أنه ينسب إلى أزد الحجر !! انظر : الأنساب ١٥٧ أوب .

(٢) انظر : نهاية الأرب ص ٤١١ .

(٣) انظر : كتاب الولاة وكتاب القضاء للكتنى ص ٤٢٦ .

(٤) انظر : معاني الأخبار - المجلد الأول ، الورقة ٣ ب . ويقول فيها عن الجيزة في الصفحة السابقة نفسها : (وهي بلدة لطيفة قبالة مصر ، بينهما النيل فاصل ، خرج منها علماء كثيرون من أهل الحديث وغيره ، وإنما نسب أبو جعفر إليها لسكنائه فيها) . ويقول ابن دقاق عن الجيزة : (هذه المدينة مدينة إسلامية ، بنيت في سنة ٢١ هـ ، وقيل فرغ منها في سنة ٢٢ هـ . وسبب بنائها أن عمرو بن العاص لما وجع من الإسكندرية في جيشه ، ونزل الفسطاط ، جعل طائفة من جيشه بالجيزة خوفا من عمرو يشاهم من تلك الناحية ، فجعل بها آل ذى أصبح ، بن حمير ، وهم كثير ، ونافع بن يزيد بن وعين ، وجعل فيها همدان ، وجعل فيها طائفة من الحجريين ... من الأزد ، وطائفة من الحبشة وديوانهم في الأزد . فلهذا استقر عمرو بن العاص في الفسطاط ، أمر الذين خلفهم أن ينضوا إليه ، ففكروا ذلك . فكتب عمرو بن العاص إلى عمرو بن الخطاب بذلك ، وأخبره أن همدان وآل ذى أصبح وناظروا ومن كان معهم أحبوا المقام بالجيزة . فكتب عمرو : كف رضىيت أن تفرق عنك أصحابك وتعمل بينك وبينهم بحرا لا تدرى ما يقعهم ، فلذلك لا تقدر على غياثهم فاجمعهم إليك ولا تفرقهم ، فإن أبوا ، وأعجبوا بمكانهم فابن عليهم حصنا من فيه المسلمين فجمعهم عمرو فأخبرهم بكتاب عمرو فامتنعوا عن الخروج من الجيزة ، فأمر عمرو ببناء الحصن عليهم ، ففكروا ذلك وقالوا : لآحسن آحسن لنا من صيوننا وكرهت ذلك همدان وناظروا ، فأقرع عمرو ابن العاص بينهم ، فوقت القرعة نافع ، فبنى بهم في سنة ٢١ هـ وفرغ من بنائه سنة ٢٢ هـ انظر : الانصار بواسطة عقد الانصار ج ٤ ص ١٢٥-١٢٦ .

على بناء جامع الحيزة ، ثم ترك الصلاة فيه تورعا (١) ، مما يدل على أن الحيزة كانت محل إقامة الأسرة .

٣٧ - و (الطحاوى) نسبة إلى (طحا) . وفى مصر خمسة بلدان بهذا الاسم :

إحداها : طحا نوب ، بقسم قليوب فى شمال (نوب) بنحو ألفى متر .
الثانية : طحا المرج ، وهى تابعة لمركز (ميت غمر) شرق (إسماعيلية) ، بنحو ألفين وثلاثمائة متر .

الثالثة والرابعة : فى مديرية بنى سويف ، وهما (طحا بوش) ، فى الجنوب الغربى لقرية (بوش) بنحو ثلاثة آلاف وثلاثمائة متر . و (طحا اليشا) بقسم بيا ، على الشاطئ الغربى للنيل فى جنوب قرية (البرانقة) بنحو ألفى متر ، وفى شمال (بيا) بنحو ثلاثة آلاف وخمسمائة متر .

الخامسة : طحا العمودين ، أو الأعمدة ، بمديرية المنيا ، مركز سمالوط . (٢)

٣٨ - فأى (طحا) من هؤلاء أنجبت أبا جعفر الطحاوى ؟ .

يكتفى بعض المؤرخين - فى التعريف بها - بأنها قرية من قرى مصر ، أو من أعمال مصر . أو من ديار مصر . أما الذين نسبوا (طحا) إلى أى أعمال مصر ، فيكادون يتمفقون على أن (أبا جعفر) من (طحا) الواقعة فى الصعيد (٣) : ولم أر من ينسب أبا جعفر إلى الوجه البحرى إلا صاحب (النجوم الزاهرة) ، فإنه قال : (طحا قرية من قرى مصر ، من ضواحي القاهرة بالوجه البحرى) (٤) .

(١) انظر : الانتصار ص ١٢٧ وفترة ٤٧ وهامشها من هذا البحث .

(٢) انظر : الخطط الجديدة ١٣/٢٩-٣١ المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٠٥ هـ ،

ودائرة المعارف البستانى مجلد ١١ ص ٢٣٢-٢٣٣ م الحلال : ١٩٠٠ .

(٣) انظر : وفيات الأعيان ٥٣/١ ، البداية والنهاية ١١/١٧٤ ، واللباب فى تهليل الأنساب لابن الأثير الجزرى ٨٢/٢ .

(٤) انظر : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ٣/٢٣٩-٢٤٠ ط دار الكتب

لمصرية سنة ١٣٥١ هـ ، ١٩٣٢ م .

ويادى ذى بده ، نستبعد أن يكون (أبو جعفر) من الوجه البحرى
 فظنوا لانفراد صاحب (النجوم الزاهرة) بذلك ، ومخالفته للمتقدمين الذين
 كانوا أقرب إلى عصر الطحاوى منه . وعله لم يعلم بأن فى مصر (طحا) غير
 التى فى الوجه البحرى ، فظنه منها . بل تقطع بأن (أبا جعفر) كان من
 الصعيد ، لأن جده (سلامة) اعتمد بالصعيد عندما خرج على الحكم (١) ،
 ولأن الطحاوى حكى عن نفسه أنه كانت له ضيعة بالصعيد من تركة جده
 (سلامة) (٢) .

٣٩ - وقد تقدم أن الصعيد يحتوى على ثلاث قرى يحمل كل منها اسم
 (طحا) : اثنتان فى مديرية بنى سويف ، والثالثة فى مديرية المنيا ، وكلها
 بقع غربى النيل . فإلى أيها ينسب الطحاوى ؟ يذكر المقدسى - الذى زار
 مصر فى القرن الرابع - أن طحا قرية بصعيد مصر ، يعمل بها ثياب الصوف
 الرفيعة ، ومها كان الفقيه الإمام أبو جعفر (٣) .

والسمعانى يذكر أن (طحا) يعمل بها كيزان حمر يقال لها الطحوية (٤) .
 فطحا إذن كانت مشهورة بثياب الصوف ، وبهذه الكيزان . غير أن شهرة
 البلاد بما تنتجه لا يحددها تحديدا دقيقا بعد هذا الزمن الطويل ، لأن هذا
 الإنتاج قد ينتقل إلى بلاد أخرى ، وقد تنبغ فيه هذه البلاد الأخرى
 كذلك ، وتشتهر به .

وقد وجدت فى كتاب (صورة الأرض) لابن حوقل - المتوفى
 فى القرن الرابع الهجرى - لوحة بها صورة مصر ، وذكر المؤلف من
 بين بلاد الصعيد بلدة (طحا) غربى النيل وقرية منه ، وبعدها بقليل
 (الأشمونين) ، وقبلها قريبا من مكان بنى سويف الآن بلدة (إهناس)

(١) الولاة والنضاة للكتنى ص ١٦٧-١٧١ .

(٢) سيرة أحمد بن دارون الجوى . تحقيق محمد عبد م . الترقى بدمشق سنة ١٣٥٨ هـ .

٢٨ من ص ٢١٦-٢١٧ .

(٣) انظر : أحسن التقاسيم ص ٢٠٢ .

(٤) انظر : الأنساب ص ٣٦٨-٣٦٩ .

وغربي (طحا) مباشرة بلدة (البنسا) (١) . ومع أن الصورة يتقصها الكثير من الدقة نستطيع أن نقيد - من اقتصار المؤلف على ذكر بلد واحد باسم (طحا) في كل إقليم مصر ، وتحديد موقعه في الصعيد ، مع قرب المؤلف من عصر الطحاوي - أن (طحا) كانت قديما مدينة أو قرية كبيرة ، بدليل أنها كانت أحيانا تضاف إلى المدينة ، فيقال : (طحا المدينة) ، ولعله لم يكن يوجد في العصر القديم ما يسمى (طحا) غيرها ، ثم أطلق الاسم على السهول المنبسطة من الأراضي الزراعية . وما لاشك فيه أن الأراضي الزراعية قديما كانت قليلة ، يحيط بها أكوام ومرقعات استعملت فيما بعد للزراعة . فالمعنى اللغوي للاسم ملحوظ . ولهذا أشار في (معجم البلدان) إلى هذا المعنى اللغوي قبل حديثه عن البلد . فقال : (طحا بالفتح والقصر . الطحو والدحو بمعنى ، وهو البسط ، وفيه لفتان : طحا يطحو ، ويطحا . منه قوله تعالى : « والأرض وما طحاها » . وطحا : كورة بمصر شمالي الصعيد ، في غربي النيل . . . وإليها ينسب أبو جعفر ...) (٢) :

وعندما أطلق هذا الاسم على عدة بلدان ، أضافوا إليه شيئا تعرف به البلدة ويميزها عن غيرها ، فإذا أطلقت (طحا) فهم منها عرفهم أنها (طحا) المدينة الكبيرة ، كما يفهم من كتاب (تحفة الإرشاد) . وما يؤكد أن (طحا) كانت مدينة ، أو بالتحديد كانت تساوى (مركزا) بتعبير عصرنا ، أن السمعاني قال : (طحا مدينة من ديار مصر) ، وتقدم أنها ذكرت في معجم البلدان على أنها (كورة) وذكرها القريري ضمن أعمال الصعيد بعد كورة الفشن ، فقال : (كورة طحا سبع وثلاثين

(١) انظر : صورة الأرض مصورة من نسخة كتبت سنة ٤٧٩ هـ باستامبول ، وانظر : اللوحة رقم ٩٣ من كتاب : الكتاب العربي المخطوط إلى القرن العاشر الهجري ج ١ جميعها وعلق عليها الدكتور صلاح الدين المنجد ١٩٦٠ ط القاهرة .
(٢) انظر معجم البلدان ٣٠/٦ ، وانظر : القاموس المحيط ٣٤٩/٤ المطبعة الأميرية سنة ١٣٠١ هـ وفيه أن (الطحا) المنبسط من الأرض ، وبلا لا م ويه : أربع قرى بمصر . والآية هي : رقم ٦ . آخس .

قرية (١) . يضاف إلى هنا أن صاحب الخطط الجديدة (ذكر أن طحا هذه لها تاريخ في القبط ، وأنها كانت مدينة كبيرة كل أهلها من القبط ، وأنهم طردوا أحد عمال بني أمية ، وأن ذلك كان سببا في حربهم ونفي كثير منهم ، يقول صاحب الخطط الجديدة : (طحا العمودين - ويقال لها طحا الأعمدة - وهي بلدة كانت قديما من مدن الأقاليم القبلية متوسطة بين البحر الأعظم واليوسفى ، وتذكر كثيرا في كتب القبط ، وفي بعضها سميت (كليوت) و (زيوبوليس) ، وفي بعضها كانت تسمى (طوحو) وجمعت في أحد دقاتر التعداد من بلاد (البهنسا) ، وفي آخر من بلاد الأشمونين ، وهي غير مدينة (طوّه) من أقاليم الأشمونين أيضا (٢) ... وكان سكان (طحا) في صدر الإسلام خمسة عشر ألف نفس ، كلهم نصارى ، ليس فيهم مسلم ولا يهود ، وكانت تحتوى على ثلاثمائة وستين كنيسة ، وهلمت في خلافة (مروان) أحد خلفاء بني أمية ، فإنه أرسل من طرفه عاملا لجمع الخراج ، فطرده الأهالي ولم يدعوه يقيم عندهم ، فرجع إلى الخليفة وقص عليه ما صار من أهالي طحا ، فغضب وأرسل أحد أمراءه إليها ، فقتل ونفى كثيرا من أهاليها ، وهدم جميع الكنائس إلا كنيسة (ماري مينة) كان أهلها عاقلوه أن يدفعوا له في نظير بقائها ثلاثة آلاف دينار ، ثم دفعوا له منها ألفين ، وعجزوا عن الباقي ، فجعل ثلثها مسجدا مشرفا على السوق . وهي الآن قرية واقعة على تلول البلدة القديمة ، بها جامعان بمنازتين ، وزاوية ، وفي جهتها الشرقية كنيسة للأقباط ، ومنها نصارى نحو الريع ، وهي من أعمال المنية ، وإليها ينسب - كما في ابن خلكان - الإمام (أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك : :) :

وجميع ما تقدم يقطع بأن الإحواى كان من الصعيد : ويرجح - في نظرى - أنه من (طحا الأعمدة) التى تتبع مركز (سمالوط) من مديرية المنيا .

(١) انظر : خطط المقرئى ١ / ١١٦ .

(٢) انظر : الخطط الجديدة ١٣ / ٢٩ .

وقد حدد صاحب (تقويم البلدان) موقع (طحا الأعمدة) هذه بصورة قاطعة حيث قال : (ومن صعيد مصر طحا ، بقرب أسيوط ، وهي قرية خرج منها الطحاوى الفقيه الحنفى المشهور (١)) ، و(طحا) القرية من (أسيوط) هي (طحا الأعمدة) .

وكان العيني أكثر تحديدا لهذه البلدة عندما قال : (والطحاوى نسبة إلى قرية تسمى (طحا) ، من أعمال الأشمونين بالصعيد الأدنى . وفي بلاد مصر أيضاً ثلاث قرى تسمى طحا) (٢) .

٤٠ - ويحدد (ياقوت) في (معجم البلدان) موقع (طحا) التى ينتسب إليها (أبو جعفر) بما ينطبق على قدمناه من أنها (طحا الأعمدة) ، إذ يذكر أنها (كورة بمصر) شمالى الصعيد فى غربى النيل ، غير أنه يذكر أن (أبا جعفر) ليس من نفس (طحا) ، وإنما هو من قرية قريبة منها يقال لها (طحطوط) ، فذكره أن يقال (طحطوطى) ، فيظن أنه منسوب إلى الضراط . ويذكر أن (طحطوط) هذه قرية صغيرة مقدار عشرة أبيات (٣) . غير أنه يعود بعد قليل فيذكر أن (طحطوط) - ويقال إنها طحطوط الحجارة - قرية كبيرة بصعيد مصر على شرقى النيل ، قرية من الفسطاط ، بالصعيد الأدنى . ومن هذه القرية الطحاوى الفقيه ، وإنما انتسب إلى طحا كما ذكرنا (٤) ثم يؤكد هذا ويكرره فى كتابه (مراصد الاطلاع) ، وقد ذكر السيوطى مثل ذلك فى كتابه (لب الباب (٥)) .

٤١ - ولم تذكر الكتب التى عانيت بذكر أسماء البلاد المصرية قرية بهذا الاسم فى أقاليم الصعيد ، ولعل الكلمة قد نالها شئ من التحريف فتغيرت صورتها إلى (دحطوط) . وقد ذكر (ابن دقماق) قريتين بهذا الاسم ضمن أعمال (الإطفيحية) ، وهما : (دحطوط) وكفوردا و (دحطوط

(١) انظر : تنويم البلدان ص : ١٠٥ .

(٢) انظر : مقال الأعيان ٣/١ ب .

(٣) انظر : معجم البلدان ٣٠/٦ .

(٤) انظر : للمصدر السابق ٣١/٦ ، ومراصد الاطلاع ١٩٦/٢ .

(٥) انظر : لب الباب فى تحرير الأنساب . ط. ليدن سنة ١٨٤٠ ص ١٦٧ .

الحجارة (١) . ثم تغيرت صورة الكلمة إلى (دشطوط) (٢) ، وهي الآن
قائمة لمركز (بيا) في بني سويف .

وسواء أكانت البلدة (طحطوط أم دحطوط ، أم دشطوط)
فإن التسمية لإيها لا توهم أى معنى من معاني (الضراط) ، كما زعم
ياقوت .

وقد ذكر (ابن الجيعان) ضمن أعمال (البهنساوية) بلدة تسمى (د . روط
بلهاسة (٣) ، وإذا فحمت الدال من (دَ روط) أصبحت العلاقة واضحة

(١) وذكرها (ابن الجيعان) أيضا ، وسمى الأولى (دحطوط الحرجة) وجعلها
ضمن أعمال (البهنساوية) انظر : الانتصار لواسطة عقد الأمصار ج ٥ ص ٧ ، والتحفة السنية
بأسماء البلاد المصرية ١٦٥-١٦٦ .

و (الإطفيحية) من الأقاليم القديمة من أيام الفراعنة ، وكانت في العهد النجاني ، تشمل
البلاد الواقعة شرق النيل من ناحية (البساتين) التي تقع قبل مصر القديمة إلى آخر حدود
ناحية (الشيخ فضل) التي بمركز بني مزار من مديرية المنيا . ثم صدر قرار في سنة ١٢٥٧ هـ
بإلغاء مديرية شرق إطفح وإضافتها إلى مديرية (الجيزة) ، وتسميتها (مديرية الجيزة وإطفح) .
ومن أول يناير سنة ١٨٨٩ م حُذف اسم (إطفح) من اسم المديرية ، وبذلك انقرض اسم
(إطفح) من أسماء المديريات ، كما انقرض اسمها من أسماء المراكز في سنة ١٨٩٨ م ،
حيث نقل المركز الذي كان بها إلى ناحية (الصف) وسمى بها من ذلك التاريخ .

أما (البهنساوية) فكانت تشمل البلاد التي يتكون منها في الوقت الحاضر مديرية بني
سوف بأكملها ، ومغاغة ، وبني مزار ، والنصف الشمالي من مركز سمالوط بمديرية المنيا
وكان ذلك في سنة ١٢٢٠ هـ و ١٨٠٥ م ، ثم قسمت إلى نصفين : بحري وقبلي ، ثم ضمت
بموجبها إلى الجزء الشمالي من مأمورية (الأشموئين) ، وكان يشمل في ذلك الوقت البلاد التي
يتكون منها اليوم مركزا المنيا وأبو قرقاص ، وجعلت هذه المأموريات الثلاث مأمورية
واحدة باسم (مأمورية الأقاليم الوسطى) ، وبهذا انقرض اسم (البهنساوية) من أسماء الأقسام
الإدارية بمصر ، ثم لم يلبث أن حل محلها مديريتا بني سويف والمنيا . (انظر : القاموس
الجغرافي لبلاد المصرية ، محمد رمزي . القسم الثاني من الجزء الثالث ص ٧ ، ١٦
ط دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥) .

(٢) انظر : القاموس الجغرافي ج ٣ ق ٢ ص ١٣٨ .

(٣) التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ص ١٦٥ - ١٦٦ ط بولاق سنة ١٣١٦ هـ

١٨٩٨ م .

بينها وبين (الضراط) (١) ، فربما كانت هذه البلدة هي مقصود (باقوت)
وإذا كان ذلك كذلك ، فإن هذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن المقصود (بطحا)
هي (طحا الأعمدة) بالنبيا ، لأن (بالهاسة) تابعة لمركز (مغاغة) بمديرية
النبيا (٢) .

وكون الطحاوى ليس من (طحا) - بل من قرية أخرى - أمر لا يخرج
عن حيز الإمكان ، إلا أن من ذكر ذلك لم يقدم لنا دليلا على ما ذهب إليه ،
ولم يذكر لنا المصدر الذى استقى منه هذا الحكم ، مع أن من تقدمه لم ينقل
عنهم أنهم ذهبوا إلى ما ذهب إليه . وهل يكفى أن أقول إن (الأسبوطى)
ليس من (أسبوط) بل من قرية أخرى ، ليكون مجرد هذا القول مبعدا
للأسبوطى عن بلده ، وحكما عليه بأنه ليس منها ١٩ .

فلما إلى التناقض الظاهر فى قول (باقوت) ، فقد ذكر أن (طحوط) ،
قرية صغيرة مقدار عشرة أبيات ، ثم ذكر أنها قرية كبيرة ، شرق النيل
وقريبة من القسطاط ، وهى فى نفس الوقت قريبة من (طحا) مع أن المسافة
بين (طحا) الواقعة فى غرب النيل ، وبين البلاد القريبة من القسطاط تمتد
إلى نحو مائتى كيلو متر .

وعلى كل ينبغى أن نذكر أنه ليس مما يحيط من قيمة الرجل أن يكون من
أى قرية مهما كان اسمها ، فهو لن يشرف بالقرية ، بقدر ما تشرف به
القرية ويكون لها الذكر الخالد ، وكل الدلائل تشير إلى أن الطحاوى كان

(١) فى القاموس المحيط : الضراط - محرقة - خفة الحية ، ووة الحاجب ، وهو
أضراط ، وهى ضراط وكتراب : صوت الفئخ . ضراط يضراط وضراطا ككتف ،
وضريطا وضراطا بالقسم ، فهو ضراط (وضروط كصبود) ومنور : والملاقة واضحة بين
دروط وضروط (انظر : القاموس المحيط ٢ / ٣٦٨) .

(٢) انظر : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥

من (طحا الأعمدة) نفسها بمديرية المنيا ، فلا يصح أن يقال إنه من غيرها حتى يوجد الدليل القاطع (١) .

٤٤- وقد ولد (الطحاوى) في سنة ٢٣٩ هـ تسع وثلاثين ومائتين . وهذا التاريخ ليس موضع اتفاق بين المؤرخين - وكلما يتفقون على تحديد ميلاد عالم قديم - فهناك عشرة أقوال في تعيين السنة التى شهدت ولادة الطحاوى .

وإذا استبعدنا الروايات المترتبة على أخطاء النسخ ، والروايات التى يتناقضها المؤرخون - دون التأكد من المصدر الأول لها - آل الأمر إلى قولين اثنين ، وانحصر الخلاف فى ولادته بين سنتى ثمان وثلاثين ومائتين ، وتسع وثلاثين ومائتين من الهجرة .

فابن خلكان يذكر أنه ولد سنة ثمان وثلاثين ومائتين ، ثم ينقل عن السمعاني أنه ولد سنة ٢٢٩ تسع وعشرين ومائتين ، ويصحح الرواية الأخيرة بقوله وهو الصحيح (٢) .

وفى (الجواهر المضية) نقلا عن السمعاني أيضا أنه ولد سنة سبع وعشرين ومائتين (٣) سنة ٢٢٧ ، ولم يذكر مثل ذلك فى غير الجواهر .

(١) وقد قست بزيارة (طحا الأعمدة) فى اليوم الذى تتخذ فيه سوقها وهو يوم السبت ، فوجدتها بلدة كبيرة تتبع مركز (سالموط) على مسافة نصف ساعة بالسيارة من المنيا ، ولها عدة المسلمين ، وعمدة للأقباط والمذهب المالكي هو الغالب على المسلمين من أهلها ، وقد علمت أنه غالب على معظم قرى الصعيد ، وسوقها كبيرة ويكثر بها القنود الحمراء التى تستعمل لتبريد الماء ولا تزال تجرى فى بعض القرى المجاورة لها باسم (الطحاوى) - كما أشار إلى ذلك السمعاني - وتوجد بها كنيسة أثرية وبجوارها مباشرة مكان خال يطلق عليه أنه (حصة المسلمين) ، وفى جنوبها الشرق سور يضم عدة قبور لبعض أفراد عائلة الشيخ ، وبجوار قبور العائلة قبور أخرى يشيع بين الناس أنها لصحابة استشهدوا فى هذا المكان ولا يعرف الناس إلا الأسماء الأولى لهم ، مثل : سيدى موسى ، وسيدى عبد الله وألست خولة . كما يوجد جامع قديم صغير ، يعرف بالمرى ، نسبة إلى عمرو بن العاص ، وبها يترى يشقى بها . وأكوام أثرية أزيل مظهرها .

(٢) وفيات الأعيان ٥٤/١ ت ٢٤ .

(٣) الجواهر المضية فى طبقات الحنفية - مخطوط بدار الكتب برقم ١٥٩ تاريخ -

الورقة ٤٦ .

وفى (البداية والنهاية) بعد أن يذكر أن الطحاوى توفى عن ثنتين وثمانين سنة - وهو ما يفتى وتحديد ميلاده فى سنة ٢٣٩ - يقول : (وذكر أبو سعيد السمعاني أنه ولد سنة ٢٢٩ تسع وعشرين ومائتين ، فعلى هذا يكون قد جاوز التسعين والله أعلم (١) .

هؤلاء - وكثير غيرهم - نقلوا عن السمعاني تحديد السنة بأنها سنة تسع وعشرين ومائتين ، والسمعاني يرى ما نسب إليه ، ويبدو أن أحدهم - ولعله ابن خلكان - أخطأ فى نقله عن السمعاني ، ثم أتى من بعده فنقلوا هذا الخطأ دون الرجوع إلى الأصل وهو كتاب السمعاني .

فالسمعاني فى كتابه (الأنساب) ترجم للطحاوى فى ثلاثة مواضع (٢) ، وفى الموضع الأول لم يبين السنة التى ولد فيها الطحاوى ، واكتفى بأن ذكر أن وفاته كانت سنة ثيف وثلاثمائة .

وفى الموضع الثانى ذكر أن الطحاوى ولد سنة ٢٣٩ تسع وثلاثين ومائتين وفى الموضع الثالث ذكر كذلك أنه ولد سنة ٢٣٩ هـ . فالسمعاني يحدد فى موضعين من كتابه السنة التى ولد فيها الطحاوى بأنها سنة ٢٣٩ هـ . فمن أين نقل هؤلاء عن السمعاني ؟

وفى (تاريخ أبى القلاء) ذكر أنه ولد فى سنة ٢٣٣ ثلاث وثلاثين ومائتين (٣) . ولم أر من يشايه على ذلك ، مما يدل على أنه من أخطاء النساخ ، وأنه يشبه ما قيل من أن الطحاوى ولد سنة ٢٨٨ ثمان وثمانين ومائتين (٤) . أو سنة ٣٣١ إحدى وثلاثين وثلاثمائة (٥) ، وهو خطأ ظاهر ، وكذلك ما ذكر فى تذكرة الحفاظ نقلا عن ابن يونس أنه ولد سنة ٢٣٧

(١) البداية والنهاية ١١/ ١٧٤ .

(٢) انظر : اسم الطحاوى فيما سبق ٥٥ ف : ٢٩ .

(٣) ٣٨٠/٢ .

(٤) هامش على ظهر الورقة ٧٢ من طبقات الحنفية لطاش كوبرى زاده .

(٥) طبقات الحفاظ للسيوطى : خطوط بدار الكتب رقم ٢٣٢٢ ب ، الورقة

١٢ أب ، وفى حسن المحاضرة له أنه ولد سنة ٢٣٩ هـ .

سبع وثلاثين ومائتين (١) ، وهو تحريف ، بدليل أن الذهبي نقل عن ابن يونس في سير أعلام النبلاء أنه ولد سنة ٢٣٩ تسع وثلاثين ومائتين (٢) ، وهو الذي يوافق ما نقل غير الذهبي عن ابن يونس .

واقصر الشيرازي في طبقات الفقهاء على ذكر سنة ٢٣٨ هـ تاريخاً لميلاد الطحاوي (٣) وكذلك (السخاوي) في (تحفة الأحياء) وزاد عليه : ليلة الأحد لعشر خلون من شهر ربيع الأول (٤) .

ولمّا رجحنا أن ولادة (الطحاوي) كانت في سنة ٢٣٩ هـ تسع وثلاثين ومائتين لأنها رواية ابن يونس تلميذ الطحاوي عن أبي جعفر نفسه (٥) ، ولأن القاضي (أبا علي الجوهري) كان يتأدب مع الطحاوي جداً ، بحيث لا يركب حتى يركب ، وكان يقول : هو أسن مني بإحدى عشرة سنة ، ولو كانت إحدى عشرة ساعة لكان القضاء أقل من أن أفخريه على أبي جعفر (٦) ، وأبو علي الجوهري ولد سنة ٢٥٠ هـ خمسين ومائتين كما يقول ابن زولاق - وهو ما يناسب مع عمر الطحاوي - لاسية ٢٥١ هـ إحدى وخمسين ومائتين كما يقول ابن يونس (٧) :

٤٣ - أما وفاة (الطحاوي) فيكاد يجمع المؤرخون على أنها كانت في سنة ٣٢١ هـ إحدى وعشرين وثلاثمائة ، ويزيد البعض : في ليلة الخميس مستهل ذي القعدة :

-
- (١) ٢٨/٣ الطليقة ١١ - طبع الهند .
 - (٢) سير أعلام النبلاء : للذهبي . المجلد الأول من الجزء المأثور الورقة ٧ .
 - (٣) طبقات الفقهاء : مخطوط بدار الكتب تحت رقم ١١٨٣ تاريخ ص ٤٢ .
 - (٤) تحفة الأحياء وبنيّة الطلاب ١٩٩-٢٠٠ ط سنة ١٣٥٦ هـ .
 - (٥) الجواهر المضية - مخطوط الورقة ٤٦ أ ، وفي النسخة المطبوعة في الهند ١٣٢٢ ترجمة الطحاوي ص ١٠٢-١/١٠٥ وفيها أن ولادته كانت سنة ٢٢٩ هـ .
 - (٦) لسان الميزان ٢٨١/١ ، والولادة والقصة للكتني ص ٥٣٦ .
 - (٧) ملحق الولاة والقصة ص ٥٣٦ وفي ١٨ من ص ٥٥ - ٢ من التاريخ الكبير لابن عساكر ط روضة الشام ١٣٣٠ يذكر المحقق أنما ذكر في الأصل خاصاً بميلاد الطحاوي وهو سنة ٢٣٩ تصحيح ، لأن اللغوي القوائمه البنية في تراجم الحنفية أنه ولد سنة ٢٢٩ وقيل سنة ٢٣٠ وقد بينا صحة ما . الأصل ، وتصحيح ما عداه .

ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا صاحب (الفهرست) الذي ذكر أنه توفي في سنة ٣٢٢ هـ اثنين وعشرين وثلثمائة (١) ، وإلا رواية عن ابن زولاق وردت في ملحق القضاة للكندي : يفهم منها أن الطحاوي كان حيا حتى الخامس والعشرين من شوال سنة ٣٢٢ هـ اثنين وعشرين وثلثمائة (٢) .

٤٤ - وكان (الطحاوي) وليد إحدى العائلات العربية الصميمة ، والتي فيه عرب الجنوب وعرب الشمال ، أول التحدثانية والعدنانية ، فقد ذكرنا أنه ينتمي إلى الأزد من قبل أبيه ، أما أمه فكانت من (مزينة) لأنها أخت (المزني) الفقيه ، صاحب الشافعي - وصيأتي .

ولم يتعرض المؤرخون كثيرا لأسرة الطحاوي ، شأنهم في منهج بحثهم للتراجم ، حيث لا يبالون بالحياة الخاصة في كثير من نواحيها ، وبعد طول البحث والعناء لا يعثر الباحث إلا على خيوط قليلة ، تلي أضواء باهتة على بعض جوانب هذه الأسرة .

وقد ذكر (الكندي) بعض أخبار جده الطحاوي الأقرب ، وعنه : (سلامة بن عبد الملك ، وابنه إبراهيم) في أخبار (السري بن الحكم) في ولايته الثانية على مصر من قبل (المأمون) . فقد ورد على السري أمر من (المأمون) بأن يعقد البيعة لولي عهده (علي بن موسى بن جعفر بن علي بن أبي طالب) وسماه (الرضي) سنة ٢٠٢ هـ ، ولم يرغب في ذلك (إبراهيم ابن المهدي) ببغداد ، وكتب إلى وجوه الجند بمصر ، يأمرهم بجمع المأمون وولي عهده وبالوثوب بالسري ، فقام في ذلك الحارث بن زرعة بن محزم ، الفسطاط وعبد العزيز بن الوزير الجحوي بأسفل الأرض ، وسلامة بن عبد الملك الأزدي والطحاوي بالصعيد ، وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن عبد الجبار الأزدي ،

(١) الفهرست : المقالة السادسة - الفن الثاني ص ٢٠٧ .

(٢) ملحق الولاة والفضة ص ٥٥٠ في ترجمة القاضي محمد بن موسى السرخسي ، وفيها : (قال ابن زولاق : رأيت أبا الحسن محمد بن علي بن أبي الحديد ركب إلى دار محمد بن موسى حتى ينظر بين الناس وهو أفقه من محمد وأسن بثلاث عشرة سنة ، واستمر محمد بن موسى إلى أن صرف في الخامس والعشرين من شوال سنة ٣٢٢ ، ووقف في أمر صرفه ، محمد بن علي المازداني مدير المملكة ، فلم يزل الطحاوي وغيره به إلى أن أذن له) .

فخالفوا السرى ودعوا لإبراهيم المهلى ، ولحق كل من كره بيعة على بن موسى بالجروى ، لمنعه وشدة سلطانه ، ثم أقبل (عبيد بن السرى) إلى القسطنطينية ، فعارضه (سلامة الطحاوى) بطحا ، واقتتلوا ، فانهزم (سلامة) وأسر عبيد ، فبعث به إلى القسطنطينية فأطلقه السرى ، فهرب (سلامة) إلى الجروى ، وسار (الجروى) إلى الإسكندرية مسيره الثانى ، فحصر الأندلسيين ثم اصطلحوا على فتح حصنها ، فدخلها (سلامة) الطحاوى ، و (على بن عبد العزيز الجروى) ودعوا للجروى بها ، ومضى (سلامة) منها إلى الصعيد فى جمع كثير من الجند فأخرج عمال السرى ودعوا إلى الجروى .

ولما ظهر موت (على بن موسى) العلوى للجند ، وانفخا إبراهيم ابن المهلى ، أظهروا بيعة المأمون ودعوا إليه ، وورد كتاب المأمون إلى السرى بذلك ، فعقد السرى لأخيه (داود) فى ذى القعدة سنة ثلاث ومائتين على جيش إلى الصعيد ، بعث إلى (سلامة بن عبد الملك الطحاوى) ، فالتقوا فانهزم (سلامة) وأسر هو وابنه (إبراهيم) ، فبعث بهما إلى القسطنطينية فقتلا يوم السبت ، لتسع عشرة خلت من المحرم سنة أربع ومائتين (١) .

ومن هنا يتبين أن جد (الطحاوى) كان من وجوه الجند وقائهم ، وكذلك عمه (إبراهيم) ، ولعلهم قد توارثوا هذا عن أجدادهم الأقدمين : وقد كان للطحاوى عم آخر ، لم تبين الرواية اسمه ، وهو الذى قاسمه

(١) انظر : كتاب الولاة وكتاب القضاة للكنزى . ص ١٦٧ - ١٧١ . ولما قتل (سلامة بن عبد الملك الطحاوى) قال الملح الطائى ، (١٧١ المصدر السابق) .

أراد الطحاوى الذى لا شوى لها فلو قد نارا كان بالنار صالبا
ودب لأقطار البلاد بفتنة فجاشت بسقم لا يجيب المداويا
ورأسه من كان يعنى بفاقة وأصبح ذا ميل إليه عالها
جنت ما استحق القتل - ياساح - كفه وكل امرئ يحزى بما كان جانبا
والشوى : الأطراف ، ورماء فأشواه ، لى أصاب شواه ولم يصب مقتله . قال الخليل :
فإن من القول الذى لا شوى لها إذا زل عن ظهر اللسان انفلتها
يقول : (إن من القول كلمة لا شوى ولكن تقتل ، وتسمل (لا شوى لها) بمعنى
لا يره لها . انظر : لسان العرب ١٧٨/١٩ ط بولاق سنة : ١٣٠٧ هـ) .

الطحاوى ريعا كان بينهما (١) ، ولعله كان مشغلا بالزراعة والإشراف على أرض أبيه .

٤٥ - أما أبو الطحاوى - (محمد بن سلامة) - فلعله كان صغيرا عندما قتل والده ، ولعله بعد وفاة والده وقطع المعتصم أعطيات العرب وإخراجهم من ديوان الجند قد انصرف إلى العلم . فقد ذكر القرشى أن الطحاوى سمع من أبيه (محمد بن سلامة (٢)) ، ولم أطلع على ترجمة له ، فاعله كان من المثقنين الذين لم يبرزوا فى ناحية ما ، وأمثال هؤلاء كثيرون لا يشيرون انتباه المؤرخين الذين لا يهتمون إلا بالمبرزين ، والأئمة الممتازين ، كما أشار إلى ذلك (الذهبي) (٣) :

ويبدو أن ثقافة والد الطحاوى كانت نتيجة إلى الشعر والاهتمام بروايته فقد روى أبو جعفر عن المزني عن الشافعي أن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - قال : ما وجدت لنا ولهذا الحى من الأنصار إلا ما قال طهيل الغزوى :

جزى الله عنا جعفرا حين أشرفت بنا نعلنا فى الواطين فزلت

أبوا أن يملونا ، ولو أن أمنا تلاقى الذى ياقون فينا لما ت

همو شاطلونا بالنفوس ، وألحوا إلى حجرات أرفأت وأطالت

قال لنا الطحاوى : لما حدثنى المزنى بهذا الحديث ، قال أبى رحمه الله :

(١) انظر : لسان الميزان ٢٧٩/١ . نقلا عن ابن زولاق .

(٢) انظر : الجواهر المضية ١٠٣/١ ط الهند ، وروى القرشى فى ترجمة (عز بن مريد) أن الطحاوى قال : (سمعت أبى محمد بن سلامة يقول : سمعت حل بن مريد بن شداد البجلي يقول : قدمت الرقة ومحمد بن الحسن قاض عليها ...) ، انظر : الجواهر المضية : ٣٧٩/١ - ٣٨٠ .

(٣) يقول النجاشي فى نهاية الطبقة الثامنة من تذكرة الحفاظ ١٠١/٢ : (فهؤلاء المسمون فى هذه الطبقة هم ثقافت الحفاظ . ولعل قد أعملنا طائفة من نظرائهم ، فإن المجلس الواحد فى هذا الوقت كان يجتمع فيه أزيد من عشرة آلاف محبرة ، يكتبون الآثار النبوية ، ويتحدثون بهذا الشأن ، ويذهب نحو مائتى إمام قد برزوا ، وتأهلوا لفتيا) .

إن أهل العلم بالشعر يزيدون في هذه القصيدة يتبين آخرين يدخلان في هذا المعنى :

وقالوا هلموا الدار حتى تبيثوا وتنجلي الغماء عما تجلت

ومن بعد ما كنا لسلمى وأهلنا عيلاً ، وملتنا الهلاد وملت
قال : فاستحسنها المزني ، لأنهما يدخلان في المعنى الذي أنشد أبو بكر
رضي الله عنه - الثلاثة الآيات الأول من أجله (١) :

وكان أبو جعفر يعرض على أبيه ما يسمعه من الشعر ، ويأخذ رأي فيه ،
ومن ذلك ما رواه في كتابه (مشكل الآثار) في تحديد القراءة الراجحة في
قوله تعالى : « حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين حمئة (٢) »
أهي (عين حمئة) أم (عين حامية) ؟ قال أبو جعفر (حدثنا يونس ،
حدثنا عمرو بن خالد ، حدثنا محمد بن سامة ، عن أبي إسحاق ، عن عمرو
ابن ميمون ، عن أبي حنيفة الحميري ، عن ابن عباس قال : كنت عند
معاوية ، وعنده عبد الله بن عمرو ، فقال معاوية لعبد الله : كيف نقرأ
هنا الحرف : « وجدها تغرب في عين ؟ » قال : (في عين حامية) ،
فقال ابن عباس : قتلت لمعاوية : أسأل هذا عن القرآن ، وإنما نزل
في يثي ؟ فقال : كيف تقرأها يا ابن عباس ؟ فقال : « وجدها تغرب

(١) سنن الشافعي برواية اللخاري ص ٧٨ . وهذه الآيات من الزيادات الملحقة
بديوان طفيل بن حنن الفنوي ، المطبوع بمناية كرنكوس سنة ١٩٢٨ م ص : ٥٧-٥٨ ،
يخاطب بها بني جعفر بن كلاب :

| | |
|--------------------------------|----------------------------|
| جزى الله عنا جعفرا حين أزلت | بنا نملنا في الواطئين قرلت |
| م خلطونا بالنفوس والجبوا | إلى حبرات أدفات وظللت |
| أبوا أن يملونا ، ولو أن أمنا | تلاقى الذي لاقوه منا نلت |
| وقالت : هلموا الدار حتى تبيثوا | وتنجلي الممياء عما تجلت |
| سنجزى بإحسان الأيادي التي مضت | لنا عتقا ما كبرت وأهلت |

وطفيل هذا شاعر جاهل ، قال عنه الأصمعي : (أخذ كل الشعراء من طفيل حتى زهير
والنايفة) ، (مقدمة ديوانه ص : ٢) .
(٢) من الآية ٨٦ : الكهف .

في عين حمئة ، وقال أبو حاضر : فقلت لابن عباس : أنا أشد قولك
يقول صاحبنا تبع :

قد كان ذو القرنين قبلك مسلما ملكا تلين له الملوك وتحشد
بلغ المشارق والمغارب يبتغي أسباب علم من حكيم مرشد
قرأى مغيب الشمس عند غروبها في عين ذي خلب وثاط حرمد
فالخلب في لغتنا الطين ، والثاط : الحمأه ، والحرمد : الأسود . فذكرت
ذلك لأبي محمد بن سلامة - رحمه الله - فقال : هذه قواف مختلفة ، وقد
رأيت أهل العلم بالشعر ، منهم أبو يعاد الحارثي البصري وغيره من أدل
العلم بالشعر ، ينشئون الأول من هذه الأبيات بغير ما ذكرت لي عن
يونس ، وهو :

قد كان ذو القرنين خالي قد أتى طرف البلاد من المكان الأبعد
قال أبو جعفر : وهذا هو الصواب ، حتى تلتئم قوافي هذه الأبيات ،
وتعود كلها إلى الحروف المكسورة الروى ، ولا تختلف (١) .

وقد توفي والد (أبي جعفر) سنة أربع وستين ومائتين (٢) ، وهى
السنة نفسها التى توفى فيها خاله المزنى .

٤٦ - أما (أمه) فلا نعلم عنها شيئا أكثر من أنها أخت (المزنى)
صاحب الشافعى ، فهى من القبائل العدنانية ، إذ ينسبون إلى إلياس بن
مضر بن نزار بن معد بن عدنان (٣) . وقد ذكرها السيوطى بين أصحاب
الشافعى الذين كانوا يحضرون مجلسه ، ولم يبين اسمها ، وقال : (كانت
تحضر مجلس الشافعى ، ونقل عنها الرافعى فى الزكاة ، وذكرها ابن السككى
والإسنوى فى الطبقات (٤)) . ولا يبعد أن تكون أخت المزنى هذه هى

(١) انظر : مشكل الآثار ١/١١١-١١٢ .

(٢) انظر وفيات الأعيان ١/٥٤ : ت : ٢٤ .

(٣) الأسماء المعاني : ص ٢٧ أ .

(٤) انظر : حن الحاضرة ١/١٦٧ طبع سنة ١٣٢٧ هـ . فيمن كان بمصر من الفقهاء

الشافعية .

أم الطحاوى ، فيكون نتائج أباوين عالمين ، وتكون نشأته في بيت علمي خالص ، وهو مالا يتوافر للكثيرين .

ولم تشر الأخبار إلى أن للطحاوى أخاً أو أختاً ، كما أنها لم تنص على أنه كان وحيداً أبويه .

٤٧ - ونستسمح منهجنا الذى قرر أن يصحب الطحاوى في حبه ثم في خطوه ، وأن يسير معه من طفولته إلى شيخوخته - فتقفز قفزة واسعة ، نتحدث بعدها عن أبناء الطحاوى ، استكمالاً لحديثنا عن أسرته .

لقد تزوج الطحاوى في سن لا نعرفها ، بسيدة لا نعرف عنها شيئاً حتى اسمها ، فأنجب منها (عليا) . ولكن ، هل كان (علي) هو ابنه الوحيد أو كان هو الابن العالم الوحيد؟ لا نستطيع أن نقطع بشئ . فقد اقتصر الروايات على ذكر (علي بن أحمد بن محمد الطحاوى) ، وأوردته على أنه من العلماء المصريين ، وأنه روى عنه الكندى وغيره ، وكان حنفياً على مذهب أبيه ، فقد ترجمه القرشى في طبقاته ، وأورد بعض أخباره التي تدل على أنه كان ورعاً تقياً (١) . كما ذكره السمعاني أيضاً ، وذكر ابنه حنيد الطحاوى (٢) .

(١) انظر : الجواهر المنسية في طبقات الحنفية ٣٥٢/١ ط المند سنة ١٣٣٢ هـ وقد نقل فيها عن القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القاضي ، ما يأتي : (بنى محمد بن عبد الله الخازن في الحرم سنة ٣٥٠ هـ الجامع بالجيزة ، بأمر الأمير على بن الإخشيد فتقدم كافر إلى الخازن بغيته ، وعمل له مشقة ، وكان الناس قبل ذلك بالجيزة يصلون بمسجد همدان ، وشارف بناء هذا الجامع مع أبي بكر الخازن (أبو الحسن بن أبي جعفر الطحاوى) واحتاجوا إلى عمد للجامع ، فسعى الخازن بالليل إلى كنيسة بأهل الجيزة ففتح عملها ، ونصب بدلها أركاناً ، وحمل العمد إلى الجامع . فترك (أبو الحسن الطحاوى) الصلاة فيه ورعاً . وقد أورد هذه القصة أيضاً المقرئ في خطبه ١٢٣/٤ - ١٢٤ . ويلاحظ أن هذه القصة حدثت سنة خمسين وثلاثمائة ، مع أن السمعاني ذكر أن (عليا الطحاوى) توفي سنة إحدى وأربعين ثلاثمائة ، أي قبل ذلك بنحو تسع سنوات . والصحيح أنه توفي سنة ٣٥١ هـ كما في تاريخ ابن الطحان المخطوط بظاهرة دمشق ، والذي نقل عنه الكثرى في كتابه (الحاوى ص : ٤١) .

(٢) انظر : الأنساب ص ٣٦٨ ب وقد ذكر أن (علياً الطحاوى) يروى عن أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي وغيره . توفي في ربيع الأول سنة ٣٤١ هـ وأربعين وثلاثمائة . وحفيده : أبو علي الحسين بن علي بن أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى ، توفي في ربيع الآخر سنة ٣٦٠ سنين وثلاثمائة .

والطحاوى يكنى (أبا جعفر) وقد كان من الممكن أن نزع أن له ولداً يدعى (جعفراً) بدليل هذه الكنية ، لولا أنهم لم يكونوا يلتزمون في الكنية أن تكون نتيجة لولد ، وقد كان (بكار بن قتيبة) يكنى (أبا بكر) مع أنه لم يتزوج (١) .

٤٨ - هذه هي أسرة (الطحاوى) ، وهى - على ضآلة المعلومات عنها - أسرة عريقة سواء في ميدان النسب أو في ميدان العلم والحسب ، ولولا أن الغلبة في عصره كانت لغير العنصر العربى لكان لهذه الأسرة شأن أى شأن ، فإنها لم تكن بمعزل عن الأحداث في مصر ، بل كانت تصنع هذه الأحداث وتشغل بها رأى العام وكانت تقلق بال الخليفة في بغداد .

وخلق بهذه الأسرة أن يكتسب أفرادها ثقة ، واستقلالاً ، وحرية في الرأى والتفكير ، وحسن سياسة ولباقة في مخاطبة الحكام ، لأنها - لشرفها - وثيقة الاتصال بهم ، ولا يستطيع حاكم أن يتجاهلها ، وقد كان لكل ذلك أثر في تكوين شخصية (الطحاوى) ، إلى جانب الوراثة والبيئة الصالحة المتفهمة التى عاونت على هذا التكوين .

٤٩ - ونعود إلى (أبى جعفر) ، فنذكر أن كتب التراجم قد أغفلت كل ما يتعلق بطفولته ، ونشأته الأولى ، وأغلب الظن أنه تلقى دروسه الأولى في البيت ، وأنه حفظ القرآن (٢) : وأخذ فيما يأخذ فيه صبية ذلك العصر : من حفظ شيء من الحديث ، وسماع بعض مسائل الفقه والنحو : ثم ذهب إلى المسجد ، وكانت الحلق منتشرة فيه . ولعل خاله كان يوجهه

(١) انظر القضاة والولاة ص : ٥٠٩ .

(٢) قال ابن زولا : كان (أبو زكريا يحيى بن محمد بن عمرو) حاتلاً ، وهو الذى أدب (أبا جعفر) وعلمه القرآن ، وكان يقال : ليس في الجامع سارية إلا وقد شتم أبو زكريا عندهما القرآن (لسان الميزان ١/١٨١) ، فابن عمرو هو الذى علم (الطحاوى) القرآن . أما القراءة ، فرواها الطحاوى عن (موسى بن عيسى) كما في غاية النهاية في طبقات القراء ٣٢٢/٢ . كما أخذ قراءة حاصم عن روض بن الفرج . ولم أذكر عل ترجمة «لا ين عمرو» فبر أن الكندى يروى عنه بعض الأخبار في كتابه الولاة والقضاة (انظر صفحات :

٣٩٠ - ٣٩١ ، ٤٧٠ - ٤٧١) .

في هذه الأثناء حتى إذا اشتد عوده حمله على دراسة مذهب الشافعي (رضي الله عنه) ، كما سدد منه مسئله .

والواقع أن (الزنى) كان له أكبر الأثر على الطحاوى في هذه المرحلة من حياته ، وسنعرف به بعد قليل حتى يتضح ما بينهما من ارتباط .

٥٠ - وطبعي أن يتلقى الإنسان في بدء حياته كل ما يلقي إليه ، وأن يقبل كل ما يلقيه ، دون أن تكون عنده القدرة على الفحص أو الموازنة ، حتى إذا استكملت هذه الملكة أسباب وجودها بزيادة الخبرات وكثرة الاطلاع وذكاء العقل ، بدأت تستعرض ملخصاتها مما لفتته ، وتزنها بميزانها الخاص - كشخصية مستقلة متميزة - ثم تظهر خواص هذه الشخصية ، متمثلة فيما تختاره لنفسها ، نتيجة لميزانها .

وكان حظ (الطحاوى) من هذه الملكة كبيراً ، إذ دلت موازينه على شخصية قوية حرة .

٥١ - لقد كان (أبو جعفر) قريباً من سن العشرين^(١) ، عندما حدث أمر خطير في حياته - ولعله في حياة أسرته أيضاً ، ونظرتها إليه ، وموقفها منه - وهو تحول عن المذهب الشافعي إلى المذهب الحنفي . وقبلما توجد ترجمة للطحاوى دون ذكر لهذا التحول .

وهناك روايتان في أسباب التحول :

إحداهما : ما يرويه الشيرازي في طبقات الفقهاء ، قال عن الطحاوى :
« . . . أخذ العلم عن أبي جعفر بن أبي عمران ، وعن أبي حازم وغيرهما ، وكان شافعيًا يقرأ على (أبي إبراهيم الزنى) ، فقال له يوماً :

(١) حدثنا هذه السن ، بناء على أن الزنى توفي سنة ٢٦٤ هـ ، وقد تحول الطحاوى في حياته أى قبل سنة ٢٦٤ هـ ، ثم إنه تحول عنه إلى ابن أبي عمران - كما سيأتى - وقد قدم هذا إلى مصر مع هـ أبي يوب صاحب الخراج (كما في تاريخ بغداد ١٤٢/٥) ، وأبو أيوب هو (أحمد بن محمد بن شجاع ، عين على خراج مصر من قبل (المستد) أيام ابن طولون ، وكان ذلك حوالي سنة ٢٦٠ هـ ، وسبق أن رجحنا أن ولادة الطحاوى كانت في سنة ٢٢٩ هـ ، فتكون سنة عنه تحوله حوالي ٢٦١ عاماً انظر اكنتى ٢٧ ، وسيرة ابن طولون البلوى : ٧٢-٧٣)

والله لاجاء منك شيء : فغضب (أبو جعفر) من ذلك ، وانتقل إلى (أبي جعفر بن أبي عمران) ؛ فلما صنف مختصره قال : رحم الله أبا إبراهيم ، لو كان حيا لكفر عن يمينه (١) : ،

وهذه الرواية لم تبين سبب قول المزني للطحاوي : (والله لا جاء منك شيء) ، وقد تولى ابن حجر بيان هذا السبب بقوله : (. . . وكان أولا على مذهب الشافعي ، ثم تحول إلى مذهب الحنفية لكائنة جرت له ، مع خاذه (المزني) ، وذلك أنه كان يقرأ عليه ، فمرت مسألة دقيقة ، فلم يفهمها أبو جعفر ، فبالغ المزني في تقريرها له ، فلم يتفق ذلك ، فغضب المزني متضجرا ، فقال : والله لاجاء منك شيء ، فقام أبو جعفر من عنده ، وتحول إلى أبي جعفر أحمد بن أبي عمران ؛ وكان قاضي الديار المصرية بعد القاضي بكار ، فضقه عنده ولازمه إلى أن صارته ما صار (٢) .

أما الرواية الثانية في سبب هذا التحول ، فيرويهما (أبو سليمان بن زبر) قال : (قال لي الطحاوي : أول من كتبت عنه الحديث المزني ، وأخذت بقول الشافعي ، فلما كان بعد سنتين ، قدم أحمد بن أبي عمران قاضيا على مصر ، فصحبته وأخذت بقوله ، وكان يتشقه للكوفيين ، وتركت قولي الأول فرأيت المزني في المنام وهو يقول لي : يا أبا جعفر ، اغتصبك (٣)) .

(١) طبقات الفقهاء : ٤١ - ٤٢ .

(٢) انظر : لسان الميزان ١/١٧٥ . وفي تاريخ دمشق لابن عساكر (وبلغني أن سبب تركه للمذهب الشافعي ، أنه تكلم يوما بمحضرة المزني في مسألة فقال له المزني : والله لا يتحلج ، فغضب من قول المزني وانقطع إلى أبي جعفر بن أبي عمران ، وقال يقول أبي حنيفة حتى صار رأسا فيه (تاريخ دمشق - مخطوط بدار الكتب تحت رقم ٣٨٦٢ تاريخ ج ٢ غير مرقم الصفحات) .

(٣) المرجع السابق ج ٢ ، وسير أعلام النبلاء - للذهبي - المجلد الأول من الجزء العاشر .
الوقعة ٧ نسخة مصورة بدار الكتب تحت رقم ح ١٢١٩٥ .
و (اغتصبك) يعني اغتصبك ابن أبي عمران من مذهب الشافعية ، وهي مكتوبة في المراجع السابقة (اغتصبك) والتصحيح من (الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي ص ١٦) .

وهذه الرواية — وإن كانت عن الطحاوى نقس — لم تبن السبب
فى الانتقال ، كما يراه الطحاوى نفسه ، وقد وضع ذلك ، (ابن خلكان)
فما نقله عن (أبى يعلى الخليلى) فى كتاب الإرشاد فى ترجمة المزنى وهو :
(أن الطحاوى المذكور كان ابن أخت المزنى ، وأن محمد بن أحمد الشروطى
قال : قلت للطحاوى : لم خالفت خالك ، واخترت مذهب أبى حنيفة ؟
فقال : لأنى كنت أرى خالى يديم النظر فى كتب أبى حنيفة ، فلذلك
انتقلت إليه (١) .

٥٢ — ورأينا أن مثل هذا الانتقال لا يتم فجاء نتيجة لحادث معين ،
بل لابد أن يكون مسبقاً بأمور مهدت له ، ومقدمات أسفرت عن هذه
النتيجة وكانت سبباً لها :

١ — ومن هذه المقدمات ما يتعلق بشخصية المزنى وأثره على الطحاوى :
وفى دراستنا (للمزنى) ستقتصر على إبراز ما امتاز به من صفات ،
لتوصل منها إلى بعض صفات الطحاوى ، مراعاة لعامل الوراثة ، فالعرق
دسلس ، وبعض دماء المزنى يجرى فى عروق الطحاوى حاملاً معه بعض
صفاته ، هذا إلى ملازمة الطحاوى إياه فى بدء حياته العلمية .

فهو (إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق ، أبو إبراهيم)
ولد سنة ١٧٥ هـ خمس وسبعين ومائة ، وتوفى سنة ٢٦٤ هـ أربع وستين ومائتين
من الهجرة .

وهو إمام الشافعيين ، قال ابن السبكي عنه : ناصر المذهب وبدر سمائه ،
وذكر أن الشافعى قال : المزنى ناصر مذهبه .

ومما نقل فى سيرته نستطيع أن نوجز أهم صفاته فيما يلى :

١ — كان المزنى مناظراً ، ميالاً للقياس ، غواصاً على المعانى الدقيقة
قال الشافعى فى وصفه : لو ناظر الشيطان لقلبه ، وقال له : : : ولتدركن
زمانا تكون أنيس أهل ذلك الزمان .

(١) وفيات الأعيان ١/٥٤ ت ٢٤ ، وفى تحفة الأحياء ذكر أن اسمه (السروجى)

٢ — كان مجتهداً يصرح أحياناً بمخالفته للشافعي في مواضع من كتابه (نهاية الاختصار) ، وله اختياراته الخارجة على المذهب الشافعي ، وبين علمائه خلاف في تفرداته ، أهي من المذهب أم خارجة عليه (١) ؟
والزني يوضح اتجاهه في مقالة (مختصره) بقوله : (اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله ، لأقربه على من أراده مع إعلانه نبيه عن تقليده وتقليد غيره ، لينظر فيه لاديه ، ويحاط فيه لنفسه وبالله التوفيق) .

٣ — كان كثير التصنيف ، صنف كتباً كثيرة ، منها : الجامع الكبير ، والمصغير ، والمختصر : والمشهور ، والوثائق ، والعتاب ، ونهاية الاختصار ، وغيرها .
٤ — كان زاهداً ورعاً ، إذا فاتته صلاة في جماعة صلاها خماً .
وعشرين مرة ، وكان يغسل الموتى تعبدًا واحتماباً ، ويقول : أفعاله ايرق قلبي ، وكان إذا فرغ من مسألة في المختصر صلى ركعتين (٢) .

هذا موجز لأهم ما امتاز به (أبو إبراهيم المزني) ، وقد انعكس بعضه (عن أبي - عمر الطحاوي) الذي كان له ميل إلى القياس والمناظرة ، كما كان حراً لا يتقيد برأي أحد من الفقهاء ، وإنما يعتنق ما يميل إليه قلبه بعد البحث والموازنة ، كما فاق خاله في كثرة المصنفات .

فالتحاوي إذن عنه استعداد فطري ورأى لتقبل منهج العراق ، وقد توافرت له الشجاعة لإعلان تخيره هذا المنهج .
٥٣ — ب — وكانت الدعاية الطبية للأحناف التي تمتلئ في شخصية (القماضي بكار) من بين مقلعات هذا التحول .

و (أبو بكر بكار بن قتيبة) ينسب له إلى أحد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) .

(١) انظر : طبقات الشافعية الكبرى ١ / ٢٤٣-٢٤٤ وفيها أمثلة لتفردات .
(٢) اعتدنا في ترجمة المزني على طبقات شافعية ١ / ٢٣٨-٢٤٧ ط الحسنية بالقاهرة ط ١

(٣) بكار بن قتيبة بن عبيد الله بن أبي بردة بن عبيد الله بن بشر بن عبيد الله بن أبي بكر بن قتيبة بن الحارث بن كلدة النخعي صاحب رسول الله (ص) . وفيات الأعيان ١ / ٢٥٢ ت ١١٣ .

وكان (الطحاوى) صبياً يعى ما يسمع ، عندما قدم (بكار) إلى مصر قاضياً عليها (١) . وسرعان ما سارت بمحامد بكار الركبان ، وأصبح ذكره على كل لسان . ولا شك أن (الطحاوى) تردد على سمعه كثيراً ذكر (القاضى بكار) مقروناً بالحمد والإجلال والإعجاب ، وانطبع ذلك في قلبه الصغير مخلطاً فيه أثر الأيمحى :

وسيرة (بكار) مفخرة للعلم والعلماء ، سيرة عطرة ، وقسوة تتبع ، ومثل يحتذى .

وتم أعر على ما يوضح حياته قبل حضوره إلى مصر ، أمانرة إقامة بمصر ، فالأخبار بها مستفيضة ، ولعل زهده هو (مفتاح شخصيته) ، وهو الذى يفسر كثيراً من صفاته وتصرفاته . وقد أورد السيرطى فيمن كان بمصر من الصالحاء والزهاد (٢) .

ومعلوم أن الرغبة في الدنيا تدفع إلى عداوة الناس ، وإلى خاتى المشكلات نتيجة لتضارب الرغبات ، وهى التى تدفع إلى ركوب الشطط والخطأ ، وتجعل الإنسان يتساهل في كرامته ، ويتحایل على حقوق الله إرضاء لأمر أو وزير .

وكما كان زاهداً كان عالماً ، فقيهاً ، محدثاً ، وقاضياً عادلاً ، لا يخشى في الحق لومة لائم :

وقد كان ابن طولون يحله ويحترمه ويحضر مجلسه : قال الطحاوى : (ولا أحصى كم كان أحمد بن طولون يبعث إلى مجلس بكار وهو على الحديث ، ومجلسه ماموء بالأناس ، ويتقدم الحاجب ويقول : لا يتغير أحد من مكانه ، فدا يشعر بكار إلا وابن طولون إلى بجانبه ، فيقول له : أيها

(١) دخل مصر قاضياً من قبل (المتوكل) يوم الجمعة لثامن خلون من جمادى الآخرة سنة ست وأربعين ومائتين - كما في ملحق القضاة للكندى وكالرواية التى صححها صاحب الوقفيات ١/ ٢٥٣ - أى كان عمر الطحاوى حوالى سبع سنوات وفى حسن المحاضرة ٢/ ٩٠ أنه قدمها سنة ٢٤٥ خمس وأربعين ومائتين . وفى سيرة بكار انظر : (الولاة والقضاة وملحقه . الصفحات : ٤٧٦ - ٤٧٧ ، ٥٠٥ - ٥١٤ ، وسيرة ابن طولون الجلبى) .

(٢) حسن المحاضرة ١/ ٢١٨ .

الأمير ، ألا تركتني حتى كنت أقضي حقلك وأؤدي واجبك ، أحسن الله جزاءك وتولى مكافأتك (١) .

وزهد بكار وورعه كانا مضرب المثل ، وعمل الثقة بين الناس ، إلى حد جعل (العباس بن أحمد بن طولون) يأتمنه على حياته ، فقد خرج (العباس) على أبيه ، واعتصم ببرقة ، فأنفذ إليه أبوه (بكار بن قتيبة) في جماعة من وجوه البلد ، يسترضونه ويبلغونه صفح والده عنه ، وأقسامه على ذلك فذهبوا إليه ولاينوه ، وسلموا إليه خطابا من والده ، ولكنه كان غير مطمئن تماما إلى وعد والده ، فالتفت إلى (بكار القاضي) فقال له : يا أبا بكر ، المستشار مؤتمن ، وأنا أقلدك أمرى ، وأسألك بالله هل تأتمنه على ؟ فقال له بكار : لما كان عليه من الدين والورع والزهد : قد حلف أبوك لك ألا يسررك ، فلما أن بقى لك بما حلف أو لا بقى ، وما يعلم الغيب إلا الله جل اسمه (٢) .

وكان (ابن طولون) يصلة كل سنة بألف دينار لمدة ستة عشر عاما ، ويحسب أن هذه العيلة تجعل له ياداً على (بكار) يستحى معها أن يخالفه في أمر يريد ، لكنه لم يكن يعلم أن (بكاراً) حرر روحه من رغبات جسده ، وساء بنفسه فوق المال وغيره مما زين للناس . وهذا فشل ابن طولون في أن يجعل منه أداة لتنفيذ أغراضه . ونكتفي بمثالين في بيان ذلك :

أولهما كان عندما وقف أحدهم وقفاً بمصر على ولده ، ثم هرب وخرج من مصر : فأحضر (ابن طولون) بكار بن قتيبة . وقال له : صاحبك يقول : بحل الحبس في الدين . فتمحل حبس هذا المارب منا حتى نأخذ مال السلطان منه . فقال له بكار : لا تفعل ولا تستن سنة يستن بها فيك ، لأن لك أوقافاً على وجوهه ، فمن حلت حلوا عنك : فتوقف عن ذلك وكف عنه ، وشكر إيكار مشورته عليه (٣) .

(١) تنوير تراهرة ١٨٠٣-١٩ ط دار كتب : سنة ١٣٥١ : ١٩٣٢ .

(٢) سيرة ابن طولون قهوى ص : ٢٥٢ ، ونكتنى ص ٢٢١-٢٢٢ .

(٣) سيرة ابن طولون ص ١٧٩ . ونكتنى ص ٥٠٨-٥٠٩ مع اختلاف في العبارات .

وثانيهما وقع عنهما راسل (ابن طولون) الخليفة المعتمد وعرض عليه الحضور إلى مصر ، ليتخلص من سطوة أخيه - وولى عهد - الموفق ، ومن حجره عليه ، فقد سار المعتمد فعلا في طريقه إلى مصر ، ولكن أخاه أفسد عليه خطته ، وكان ابن طولون ينتظره بالشام ، فلما بلغه أن الموفق منع أخاه من الوصول إلى مصر ، جمع قضاة أعماله ، واستفتاهم في خلع الموفق ولعنه - ولعل الأصح أنه أمرهم بذلك - فكل أفتاه إلا بكار بن قتيبة ، فحقدها ابن طولون في نفسه ، وما إن عاد إلى مصر حتى استدعى (القاضي بكارا) وناقشه فيما كان منه ، ووجه إليه عبارات قاسية ، قال له (أنت شيخ قد خرفت ، ونقص عقلك ، وأعجبك قول الناس بكار وبكار ، فدعاك ذلك إلى أن خرجت عن جملة من شهد أنه مستحق للخلع ، ثم أقامه للناس في الميدان ، وحرق ملابسه ، وحبسه في داره (١) ، وقد عامله ابن طولون بقسوة ، وأهانته وعرضه على الناس : ولم يرحم شيخوخته وكان قد قارب التسعين ، ثم طالبه بجوائزه عن الستة عشر عاما ، وكان يظن أنه يعجزه بذلك ، ويئود فيه مادة لإهانته - وما كان أشد خجله عند ما أرسل إليه بكار جوائزه بجوانبها لم تقض .

وفي محبسه كان يغتسل كل جمعة ، ويلبس ويقصد إلى صلاة الجمعة فيجمع ، فيقول : اللهم اشهد ، وقد استأذن طلبة الحديث من ابن طولون في أن يسمح لهم بالسماع من بكار في محبسه ، فأذن لهم ، فكان يحدث الناس من طاق في الدار التي حبس فيها .

(١) في (حسن المحاضرة ٢/٩٠) أن حبس (بكار) كان سنة ٢٥٧ سيع وخمين ومائتين وفي (وفيات الأعيان ١/٢٥٢ ت ١٣٣) أن بكارا (بن مسجون مدة سنين) . والأصح ما في (الولاة واقضاة ص : ٢٣١) أن حبس بكار كان من مجادى آخر سنة ٢٧٠ هـ إلى شعبان من السنة نفسها ، لأن سبب غضب ابن طولون عليه هو امتناعه عن لمن الموفق ، وعدم خضوعه بذلك عندما جمع ابن طولون قضاة أعماله ، وكان هذا الاجتماع في دمشق يوم الخميس لاثني عشرة ليلة غلت من ذي القعدة سنة ٢٦٩ (الولاة ٢٢٦) ولم يحبس ابن طولون القاضي بكارا إلا بعد رجوعه إلى مصر في أوائل سنة ٢٧٠ هـ . فتكون مدة الحبس حوالي ثلاثة أشهر .

ولما أشرف ابن طولون على الوفاة ، بعث إلى بكار من يفاضه ويستسمحه ، فرد بكار يقول : (شيخ فان ، وحليل مدنف ، والملتبى قريب ، والقاضى الله عز وجل) :

ثم أطلق بكار بعد وفاة ابن طولون ، وتوفى بعده بعشرين أو أربعين يوماً ، فى ذى الحجة من سنة ٢٧٠ هـ (١) .

هذه عجالة عن (بكار) وعرض سريع لحياته فى مصر :

وقد أسلفنا أن الطحاوى كان صبيّاً تروعه قضص العظماء ، وتغلّا نفسه إعجاباً بهم ، وكانت سيرة (بكار) على كل لسان - وقد تقدم قول ابن طولون له : (وأعجبتك قول الناس بكار وبكار) - ، ثم اتصل به الطحaware الشاب ، وسمع منه وشاهده عن كثب ، فازداد إعجابه به ، وتأثره بمنهجه . قال ابن حجر فى ترجمة (بكار) ، (وأكثر عنه الطحاوى جداً) (٢) ، وقال صاحب الفوائد البية : (... روى عنه الطحاوى ، وبه انتفع وتخرج) (٣) ، وقد بادل (بكار) هذا الإعجاب حتى جعله كاتباً له (٤) .

٥٤ - - ثم كانت المناقشات العلمية بين الشافعية والحنفية ، وإطلاع المزنى على كتب الأحناف : اثنان عناصر هذا التحول .

(١) فى (حسن المحاضرة ٢/٩٠) أنه توفى سنة ٢٧٥ هـ . وهذا يخالف المشهور من أن وفاته كانت بعد ابن طولون بأيام معدودة ، وابن طولون توفى سنة ٢٧٠ هـ . ولعل ما فى حسن المحاضرة تحريف ، بدليل أن السيوطى ترجم لبكار فى (حسن المحاضرة) أيضاً ج ١ ص ١٩٧ فيمن كان بمصر من الفقهاء الحنفية ، وذكر أن وفاة بكار كانت فى ذى الحجة سنة ٢٧٠ مبعين ومائتين . كذلك يعد تحريفاً ما جاء فى (الفوائد البية ص ٥٥) من أنه توفى سنة ٢٩٠ هـ .

(٢) انظر : ملحق الولاية والتقضاة للكتلى ص ٥٠٥ . وفيه ترجمة وافية لبكار من ص ٥٠٥ إلى ٥١٤ وفيها أن (بكارا) لم يتزوج قط ، وكانت ولادته بالبصرة سنة ١٨٢ هـ اثنتين وثمانين ومائة .

(٣) انظر : الفوائد البية ص ٥٥ .

(٤) انظر : الجواهر المنصية ص ١٠٣ .

وكان (بكار) حين قدم إلى مصر ، يسمع عن المزني وعن علمه ، دون أن يضمهما مجلس ، أو تهيئ الظروف اتصاليهما أو تعارفهما ، حتى جاء المزني يوما إلى مجلس القاضي بكار ليؤدى شهادة أمامه ، ولعدم رؤيته قبل ذلك للمزني طلب شاهدين على أن المائل أمامه هو المزني (١) .

ثم اجتمعا يوما في جنازة ، وكان بكار يشتبه أن يسمع كلام المزني ، فأشار بكار إلى أبي جعفر التل أن يسأل المزني عن مسألة ، فقال التل : ما رأيت أعجب من أصحابنا الشافعيين لهم أحاديث في محرم قليل النبذ ، ولنا أحاديث في تحليله ، فمن جعلهم أولى بأحاديثهم متبأحاديثنا ؟ فقال المزني : ليس يخلو أن تكون أحاديثكم قبل أحاديثنا أو بعدها ، فإن كانت قبلها فهكذا نقول : إنها كانت محلة ثم حرمت ، فما نحتاج إلى أحاديثكم : وإن كانت أحاديثكم بعد أحاديثنا - فهذا لا يقوله أحد لأنها كانت حلالة ثم صارت محرمة ثم حلت ، فقال فيه بكار : إن يكن كلام أدق من الشعر فهو هذا (٢) .

ويقول ابن زولاق : كان لبكار اتساع في العلم والمناظرة ، وله مساجلات مع المزني صاحب الشافعي ، وعند ما ألف المزني مختصره وما فيه من الرد على أبي حنيفة ، صنف كتابا يرد به على الشافعي ، ومنعه الورع أن يسرع بالرد على الشافعي حتى أرسل شاهدين يسمعان الكتاب من المزني فإذا فرغ منه أشهداه على أن ما يقوله هو قول الشافعي ، ثم يشهدان بذلك عند بكار ، وحيث أنه يستجير بكار لنفسه أن يقول : قال الشافعي كلما ثم يرد عليه (٣) .

وكانت هذه المساجلات تلفع (المزني) إلى الاطلاع على كتب الأحناف حتى يتأتى له الرد عليها ، أو لعله كان يطلع عليها قبل ذلك للاستفادة ، وفي

(١) ملحق الولاية والقضاة ص ٥٠٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٥١١ ، وأبو جعفر التل هو (محمد بن العباس التل بصري قوفى بمصر سنة ٢٧٢ اثنتين وسبعين ومائتين انظر المرجع السابق ٥٠٩-٥١١) .

(٣) المرجع السابق ٥١١-٥١٢ .

كلتا الحائزين كان لابد للمزني من التأثير بمنهج خصومه . ولا شك أنه درسها دراسة أهله لأن يحكم على أئمة الأحناف ، ويبرز خصائص كل منهم . وهو مالا يتأتى إلا بالدراسة الوافية لأرائهم (١) . وكان الطحاوي يراه أحيانا يقرأ كتب الأحناف ، كما جاء فيما قدمنا من روايات .

٥٥ - د - وكان الانتقال من مذهب إلى آخر آنذاك أمراً عادياً ، لا يثير كثير من اللغط ، ولم يكن (الطحاوي) بدعاً في ذلك :

ولقد رأينا في هذا العصر - وقريبا منه - كثيرا من العلماء ينتقلون من مذهبهم إلى مذهب آخر بعد اقتناعهم بدليله ، وجل أصحاب الشافعي - من أهل مصر - كانوا أتباعا للمالك ، ومنهم مجموعة من شيوخ الطحاوي ومن انتقل إلى مذهب الشافعي من أهل الرأي ، الكرايس (٢) وأبو ثور . وبعض أصحاب الشافعي انتحل لنفسه مذهباً خاصاً ، كداود بن علي (٣) ، وأبي ثور (٤) ، وقد ذكر السيوطي جملة صالحة ممن انتقل

(١) روى الخطيب بسنده أن رجلاً سأل المزني عن أهل العراق فقال له : ما يقول في أبي حنيفة قال : سيدهم . قال : فأبو يوسف قال : أتبعهم للحديث . قال : فعند ابن الحسن قال : أكثرهم تفريراً . قال : فزفر قال : أحدم قياساً . (تاريخ بغداد ١٧٦-٢) .

(٢) الحسين بن علي بن يزيد ، أبو علي الكرايس ، كان إماماً جليلاً جامعاً بين الفقه والحديث ، تفقه أولاً على مذهب أهل الرأي ثم تفقه للشافعي وسمع منه الحديث ومن يزيد ابن هارون ، وقد أجازاه للشافعي ، تكلم فيه أحمد بن حنبل بسبب قوله إن لفظ القرآن مخلوق . (طبقات الشافعية ٢٥١/١-٢٥٦) .

(٣) أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصمعي ، المعروف بالظاهر ، ولد سنة ٢٠٢ هـ وأخذ العلم عن إسحاق بن راهويه وأبي ثور وغيرهما ، وكان أكثر الناس تمسباً للشافعي ، وصنف في فضائله والثناء عليه كتابين ، وابتدأ إليه رئاسة العالم ببغداد ، ثم انتحل لنفسه مذهباً خاصاً أسماه اسم بظاهر الكتاب والسنة ، مانع بذلك دليل منهما أو من الإجماع على أنه يراد به غير الظاهر ، فإن لم يوجد نص على الإجماع ورفض التماس رفضاً باتاً ، وقال : إن في صومعات النصوص من الكتاب والسنة ما يفي بكل جواب ، وقد استمر مذهب داود متبعاً إلى منتصف القرن الخامس ثم انطمح .

(انظر : طبقات الشافعية ٢ / ٤٢ - ٤٨ ، وتاريخ التشريع الخضرى ٢٧٠ - ٢٧١)

(٤) إبراهيم بن خالد بن إليان الكلابي ، أبو ثور البغدادي - المتوفى سنة ٢٤٠ هـ أوسنة ٢٤٦ هـ كان يتفقه بالرأي ويلهب إلى قول أهل العراق حتى قدم الشافعي ببغداد ، فاختلعت إليه وأخذ عنه

إلى مذهب غير مذهبه (١) ، وذلك لأن العصر كان عصر اجتهاد ، وقد استمر عصر الاجتهاد حتى منتصف القرن الرابع قمرية ، فكان العالم يسير مع الحق حيث سارت ركائبه ، ومتى ظهر له دليل يخالف لرأى إمامه واقتنع باتباعه على الفور ، ولذا رأينا من ينتسب منهم إلى إمام معين كثيرا ما يخالفه ، ولا يرى في ذلك حرجا . وكان هذا هو الوضع الصحيح . يقول ابن عبد البر : (ولم يبلغنا عن أحد من الأئمة أنه أمر أصحابه بالترام مذهب معين

= وهو معلود من أئمة فقهاء الشافعية ، وإن كان لا يقلد الشافعي ، بل يخالفه في ظهوره الدليل ، وقد اختار لنفسه آراء خاصة ، وصار له مذهب خاص ، وله أتباع لكن مذهب لم يبق زمتا طويلا . (انظر : طبقات الشافعية ١ / ٢٢٧-٢٣١) ، تاريخ انتشار الإسلام ٢٥٧-٢٥٨ . (١) ذكر ذلك الشمراني في كتابه (الميزان الكبرى ١ / ٣٠ - ٣١) قال : وقال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله (وعين بلغنا أنه انتقل من مذهب إلى آخر من غير تكبر عليه من علماء عصره ، الشيخ عبدالعزيز بن عمران الخزاعي ، كان من أكابر المالكية ، فلما قدم الإمام الشافعي بغداد تبه وقرأ عليه كتبه ونشر علمه . ومنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ، كان حل مذهب الإمام مالك ، فلما قدم الإمام الشافعي إلى مصر انتقل إلى مذهب وصار يريث الناس حل أتباعه ويقول : يا إخواني هذا ليس بمذهب ، إنما هو شريعة كله - وكان الإمام الشافعي يقول له : ترجع إلى مذهب أبيك فلما استخلف البريلوي - رجع ابن عبد الحكم ، وصحت قراءة الشافعي وفي الله به . ومنهم إبراهيم بن خالد البغدادي ، كان حنفيا ، فلما قدم الشافعي بغداد ترك مذهبهم وتبعه . ومنهم أبو ثور ، كان له مذهب فتركه واتباع الشافعي ومنهم أبو جعفر بن نصر الترمذي وأسن الشافعية بالمرأ كان أولا حنفيا ، فلما حج رأى ما يقتضى انتقاله للمذهب الشافعي ، فطقه حل الربيع وغيره من أصحاب الشافعي . ومنهم أبو جعفر الطحاوي كان شافعيًا واتفقه على خاله المتزني ، ثم تحول حنفيا بعد ذلك . ومنهم الخطيب البغدادي الحافظ كان حنبليا ثم عمل شافعيًا . ومنهم ابن فارس صاحب كتاب (المعجم في اللغة) كان شافعيًا تبعا لوالده ، ثم انتقل إلى مذهب مالك . ومنهم السيف الآمدي الصولي المشهور ، كان حنبليا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي ، ومنهم الشيخ نجم الدين بن خلف الملقبي كان حنبليا ثم تفرقه على الشيخ موفق الدين ودرس في مدرسة أبي حنيفة ، ثم تحول شافعيًا وارتفع شأنه . ومنهم الشيخ محمد بن الدهان التنوخي ، كان حنبليا انتقل إلى مذهب الشافعي ، ثم تحول حنفيا حين طلب الخليفة غوريا يعلم ولده النحو ، ثم لأنه تحول شافعيًا حين شررت وظيفة بتدريس النحو بالنظامية ، لما شرط صاحبها ألا ينزل فيها إلا شافعي المذهب ، ولم يكن هناك أحد أعلم منه بالفقه والنحو . ومنهم الشيخ يحيى الدين بن حديق العيد ، كان أولا مالكيًا تبعا لوالده ، ثم تحول إلى مذهب الشافعي . ومنهم شيخ الإسلام كمال الدين ابن يوسف العمشقي كان حنبليا ثم انتقل إلى مذهب الإمام الشافعي . ومنهم الإمام أبو حيان كان على مذهب أهل البصرة ثم عمل شافعيًا .) .

وانظر : (جزيل المواهب في اختلاف المذاهب) للسيوطي ، مخطوط . دار الكتب يرقم (١٢٣)

مجاميع (ورقة ٣٢ - ٣٤)

لا يرى صحة خلافه ، بل المنقول عنهم تقريرهم الناس على العدل يقتوى بعضهم بعضاً ، لأنهم كلهم على هدى من ربهم (وكان يقول أيضاً ،) لم يبلغنا في حديث صحيح ولا ضعيف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحداً من الأمة بالتزام مذهب معين لا يرى خلافه (١) .

ولم يظهر التقليد المحض للمذاهب ، والتعصب لها ، والمنافسة الشديدة بينها إلا في القرن الخامس ، حيث فئت المذاهب الصغرى ، وأصبحت المذاهب الكبرى وحدها في الميدان (٢) ، ثم أصاب نفوس العلماء آنذاك أو بعضهم - ما أصاب عقولهم من جمود وضعف ، فكانوا يمحرون وراء المناصب والأغراض الدنيوية ، ويغيرون مذهبهم تبعاً لهذه الأغراض ، وكان ذلك باعثاً على سخوبة الناس منهم ، واستهزائهم بهم ، وقد لقبوا أحد علماء القرن الخامس الهجرى بلقب (حنقش) (٣) ، لأنه غير مذهبه ثلاث مرات . فكان حنبلياً ثم حنفياً ثم شافعيّاً وكان هذا باعثاً على ظهور الفتاوى في حكم من ينتقل من مذهب إلى مذهب آخر (٤) ، وقد

(١) الميزان الكبرى الشعرانية ١ / ٣٠ ، وكذلك النص الذي قبله . التلمذة النهائية بالأزبكية سنة ١٣١١ هـ .

(٢) انظر . (الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجرى : ١ / ٢٥٣) .

(٣) هو محمد بن محمد بن خلف ، أبو بكر البتيجي ، حنقش الفقيه ، حنبل ثم تحنف ثم تشيع فلذا لقب بـحنقش ، ولد سنة ٤٥٢ هـ وتوفى سنة ٥٣٠ هـ . انظر : ميزان الاعتدال للذهبي : ٢ / ٣٧٠ ، والمقيدة والشرعية في الإسلام ٥٠ - ٥١ . ولا ننسى أن الأمراء يتصهم للمذاهب ، واشتراتهم ألا يل أصنامهم إلا من كان على مذهبهم كان لهم دور رئيس في تقلبات العلماء في هذا العصر المتأخر .

(٤) كان الإمام الزناني من المالكية يقول : يجوز تقليد كل من أهل المذاهب في النوازل وكذلك يجوز الانتقال من مذهب إلى مذهب ، لكن بثلاثة شروط : الأول ألا يجمع بينهما هل وجه يخالف الإجماع ، كمن تزوج بغير صداق ولا ول ولا عهد ، فإن هذه الصورة لم يقل بها أحد .

الثاني أن يعتقد فيمن يقلده للفصل ببلو أعبارة إليه .

الثالث ألا يقلده وهو في عماية من دينه ، كان يقلده في الرخصة من غير شرطها .

وقال القوافي : يجوز الانتقال من جميع للمذاهب إل بعضها بعضاً في كل مالا يتشعب فيه حكم حاكم وذلك في أربعة مواضع : أن يخالف الإجماع أو النص أو القياس الجلي أو القواعد . =

أورد السيوطي أحوال هذا الانتقال وحكم كل حالة . وبهنا أنه أورد (الطحاوي) من بين الذين لم يستطيعوا فهم مذهبهم فانتقل إلى مذهب لا يعسر عليه فهمه (١) . ومناقشة هذا الكلام تدعونا إلى أن نتكلم عن السبب المباشر لانتقال الطحاوي إلى مذهب الأحناف .

== وقال بعضهم : يجوز للشافعي أن يتحول حنفيًا ولا عكس ، وقال السيوطي : وهذه دعوى لا دليل عليها ، وقد أدركنا علماءنا ، وهم لا يبالون في التكثير على من كان مالكيا ، ثم عدل حنفيًا أو شافعيًا ثم تحول بعد ذلك حنفيًا ثم رجع بعد ذلك إلى مذهب مالك ، وإنما يظهر التكثير على المنتقل لإجماعه اتلاهب بالمذهب (للميزان الكبرى ١ / ٣ - ٣١) .

وفي القوائد البنية ص ٣٢ و ٣٣ . تعليقًا على أن الطحاوي كان يكثر النظر في كتب أبي حنيفة فقال له المازني (رافقه لا يحصى منك شيء ، ففضب وانتقل إلى مذهب الأحناف) : هذا يذكرك على جواز الانتقال من مذهب إلى مذهب وأما في بعض الفتاوى أن المنتقل يمزر فمحمول على ما إذا انتقل لفرض ديني أو بتحقيق المذهب المنتقل عنه إلا فلا ، وما في بعض الفتاوى أنه يجوز للشافعي أن يكون حنفيًا ولا يجوز العكس ، فصعب لائق ، وتشدد واضح لا يلتفت إليه .

(١) وذلك فيما نقل عنه الشمراني في الميزان الكبرى . قال السيوطي : (والذي أقول به أن المنتقل أحوالاً :

أحدها : أن يكون الحامل له على الانتقال أمراً دينيًّا انتفضت الحاجة إلى الرفاهية اللافقة به كحصول على وظيفة أو مرتب أو قرب من الملوك وأكابر الدنيا ، فهذا حكمه حكم مهاجرهم قيس ، لأنه الأهم من مقاصده .

الثاني : أن يكون الحامل على الانتقال أمراً دنيويًّا كذلك ، لكنه عامي لا يعرف الفقه ، وليس له من المذاهب سوى الاسم كقالب المياثرين وأركان الدولة وخدامهم وخدام المدارس فمثل هذا أمره خفيف إذا انتقل عن مذهب الذي كان يزعم أنه متقيد به ولا يبلغ إلى حد التحريم لأنه إلى الآن عامي لا مذهب له ، فهو كمن أسلم جديداً له التلمذ بأي مذهب شاء من مذاهب الأئمة .

الثالث : أن يكون الحامل له أمراً دنيويًّا كذلك ، ولكنه من القدر الزائد على ما يليق بحاله ، وهو فقيه في مذهب ، فهذا أمره أشد ، وربما وصل إلى حد التحريم لتلاعبه .

الرابع : أن يكون انتقاله لفرض ديني ، ولكنه كان فقيهاً في مذهب وإنما انتقل لترجيح المذهب الآخر عنده ، فهذا يجب عليه الانتقال أو يجوز له كما قاله الرافعي ، وقد أقر العلماء من انتقل إلى مذهب للشافعي - بن قدم مصر وكانوا خلقاً كثيراً مقلدين لماك .

الخامس : أن يكون انتقاله لفرض ديني ، لكنه كان حارياً من الفقه ، وقد اشتغل بمذبه فلم يحصل منه له شيء ووجد مذهب غيره أسهل عليه ، بحيث يرجو سرعة إدراكه وتفقه فيه ، فهذا يجب عليه الانتقال قطعا ، ويحرم عليه التمسك لأن تفقه مثله على مذهب إمام من الأئمة الأربعة غير من الاستمرار على الجهل . قال السيوطي : وأظن أن هذا هو السبب في تحول الطحاوي حنفيًا بعد =

٥٦ - ٥ - وبعد أن هيأت المقدمات السابقة نفسية الطحاوي

للتحول ، وجده السبب المباشر الذي حسم الموقف ، وقد قضت العادة بأن يكون هذا السبب المباشر بسيطاً هيناً ، لا يستلزم النتائج الخطيرة التي تترتب عليه ، وكما أن للحروب بين الدول - عادة - أسباباً كثيرة ، كل سبب منها يزيد حدة التوتر ، ويرفع درجة الغليان حتى تصل الحالة إلى درجة لا تحتمل الزيادة ، فيكون اللبس البسيط داعياً إلى الانفجار الشديد - كذلك كانت نفسية (الطحاوي) في حالة حرب ، وشد وجنب ، وقلق وحيرة بين مذهب خاله - ولعله مذهب الأسرة جميعها آنذاك - وبين ما هيأته الظروف له من ميل إلى مذهب (بكار) مذهب أهل العراق ، مذهب أبي حنيفة ، حتى كان السبب المباشر الذي أنهى به الطحاوي هذه الحرب الداخلية ، ونفضى على تردده ، وأقلم على هذه الخطوة الجريئة .

ونحن نعلم أن مكان الدرس كان (جامع الفسطاط) وأن حلقات العلم على اختلافها كانت متجاورة فيه ، وأن حرية الاستماع إلى أي هذه الحلقات كانت مكفولة يمارسها الطلاب ، ولعل مساجلات المزني وبكار ، وإطلاع المزني على كتب الأحناف ، وحرية العصر في المناقشة والاجتهاد - لعل كل هؤلاء قد نبه ذهن هذا التلميذ الصغير ، ثم الطالب الشاب ، وأيقظ حاسة الموازنة عنده ، وجعله يجلس إلى حلقات الأحناف بين الفينة والفينة ، أو يطالع على كتبهم ليعرف ما يقولون ، وما طريقتهم في المناقشة والاستدلال ، إشباعاً لغريزة حب الاستطلاع . ولعله كان يسمع في بعض جلساته مسائل وتفريعات يثيرها أهل الرأي - وهم مشهورون بذلك - فكان يسأل خاله عن هذه المسائل ويناقشه فيها ،

= أن كان شافعيًا ، فإنه كان يقرأ على خاله الإمام المزني ، فنصر يوماً عليه الفهم ، فحلف المزني ألا يحميه منه شيء ، فانتقل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة ففتح الله تعالى عليه ، وصنف كتاباً عظيماً شرح فيه المعاني والآثار ، وكان يقول : لو عاش خالي ورآني اليوم لكفر من يميني . السادس : أن يكون انتفاله لا لفرص ديني ولا دنيوي ، وهذا يجوز للعلمي ، أما لفتنه فمكروه له أو يمنع منه) باعصار من الميزان الكبرى الشمرانية ١ / ٣٢ - ٣٣ .

ولعل خاله قد ضاق بهذا الاتجاه الملى أنجه إليه ابن أخته وحاول أن يقتنه بالعلول عنه فلم يستطع ، فكانت المغاضبة ، ثم المقاطعة والانتقال إلى ملهب الأحناف .

وقد أشار صاحب (الفوائد البية) إلى شيء من ذلك ، عندما ذكر أن سبب انتقال الطحاوى أنه كان يكثر النظر في كتب أبى خنيفة فقال له خاله : والله : : : : لا تخ (١) .

٥٧ - أما ما زعمه (السيوطى (٧) من أن السبب في انتقال (الطحاوى) يرجع إلى صعوبة ملهب الشافعى ، وعلم قلرة الطحاوى على فهمه فليس صحيحا ، لأن المذهب الحنفى بتفريعه ومسايله وفروضة الكثيرة ، مع منهجه العقلى ، ليس أيسر من المذهب الشافعى إن لم يكن أصعب منه على الناس .

وأما أن (الطحاوى) لم يفهم مسألة بعد تكرارها عليه مرارا مع ملاحظة أنهم لم ينصوا على هذه المسألة ، ولم يبينوها لنا ، وقد كانت أهمية الموقف تكفل الشهرة لهذه المسألة - فهو مناف لما اشتهر به الطحاوى من علم ونبوغ مبكرين ، ولو كان الأمر كما زعموا لكان أولى بالزنى أن يتأبى بإمامه الشافعى - رضى الله عنه - في معاملته للربيع الذى كان يطع الفهم ، فكرر الشافعى عليه مسألة واحدة أربعين مرة ، فلم يفهم ، وقام من المجلس حياء ، فدعاه الشافعى في خلوة وكرر عليه حتى فهم (٣) .

(١) الفوائد البية في تراجم الحنفية ص ٣٢ : وكما في ابن حاكم قال : ويلغى أنه تكلم يوما بمضرة الزنى في مسألة . فقال الزنى والله لا يخلع الخ . (تاريخ دمشق - خطوط ٢٨٦٢ تاريخ - غير مرقم) .

(٢) راجع هاشم .

(٣) هو الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المراءى ، مولاهم الشيخ أبو محمد ، المؤذن صاحب الشافعى ورواية كنية ، والثقة التي فيها يرويه حتى لو تمارض هو والزنى في رواية ، لقلم الأصحاب روايته ، مع علو قدر إبراهيم علما ودينا وجمالة ، ومواقفة ماروا للقواعد . ولد سنة ١٧٤ ، وتوفى سنة ٢٧٠ ، وصل عليه الأمير خمارويه بن أحمد بن طولون ووى صه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وأبو جعفر الطحاوى وغيرهم (طبقات الشافعية للكبرى ١ / ٢٥٩ - ٢٦٥) وفيها لقصة السابقة .

ومجرد عدم الفهم لمسألة ما لا يثير الغضب بقدر ما تثيره المخالفة للرأى فى هذه المسألة ، والإصرار على هذه المخالفة ، وبخاصة من تلميذ لم يقتنع بحجة أستاذه ، إذا كانت المسألة ديناً وعبادة ، وكان الأستاذ يرى خطأ مخالفة فيها :

وتحول الطحاوى إلى مذهب الأحناف فى وقت لم يكن لهم فيه رواج بمصر (١) دليل على أنه اعتنقه عن ميل إليه ، واقتناع به ، وكل كتبه تشيد بهذا المذهب ، ولعل موقف الناس منه لهذا التحول وإنكارهم عليه جعله شديد العصبية له ، كرد فعل لموقفهم ، وإن لم يكن لهذه العصبية أثر على استقلاله وحرية فى الاجتهاد (٢) .

٥٨ — وقد ذكرنا أنه انتفع بالقاضى (بكار) وتأثر به ، إلا أنه يبدو أن هذا التأثير — من الناحية العلمية — كان فى ميدان الحديث أكثر منه فى ميدان الفقه .

أما الذى درس له فقه أهل العراق فهو (أبو جعفر أحمد بن أبى عمران) الذى يخصونه فى كتب التراجم بأنه أستاذ الطحاوى ، أو شيخ الطحاوى ، فقد كان أبو جعفر يعتز به ، ويكثر الرواية عنه إلى درجة أزعجت القاضى (أبابعيد) وحركت غيرته ، إذ كانت جل روايات الطحاوى فى الفقه عن طريقه .

قال ابن زولاق : (وكان أبو جعفر الطحاوى إذا ذكر أبابعيد يقول كثيراً فى كلامه قال ابن أبى عمران — يعنى أستاذه — فلما طال هذا على أبى عبيد قال : يا هذا ، كم قال ابن أبى عمران ، قد رأيت هذا الرجل بالعراق ، ولم يكن بذاك ، وإن اليغات بأرضكم يستنسر . قال : فطارت هذه الكلمة وصارت بمصر مثلاً) (٣) .

٥٩ — وابن أبى عمران هذا هو (أبو جعفر أحمد بن أبى عمران مومى

(١) راجع الملعب الحنفى فى مصر : ف ٢٤ - ٢٨ .

(٢) لسان الميزان ١ / ٢٧٦ ، وفيه نقلاً عن سلسلة بن القاسم ، (.. وكان يلعب ملعب أبى حنيفة ، وكان شديد العصبية فيه) . ومثاق مناقشة ذلك .

(٣) المرجع السابق : ١ / ٢٨٠ .

ابن عيسى) ، من أعلام الفقه الحنفى ، أخذه عن تلاميذ أبي يوسف
ومحمد ، كـ محمد بن سـماعيل ، وبشر بن الوليد ، وقدم إلى مصر مع
(أبي أيوب) صاحب الخراج حوالى سنة ٢٦٠ هـ ، وأقام بها إلى أن توفي
سنة ٢٨٠ هـ ، أوى مكث فى مصر قريبا من عشرين عاما ، كان فيها شيخ
الحنفية ، وكان ثقة ، حدث بمحدث كثير من حفظه ، قال عنه ابن يونس :
(كان مكيئا فى العلم ، حسن الدراية بألوان من العلم كثيرة) (١) :

ولم يذكر ابن الجوزى ، ولا الخطيب البغدادي ، ولا الشيرازى فى
ترجمتهم لابن أبي عمران ، أنه تولى قضاء الديار المصرية (٢) ،
وكذلك كل من ينقل عن ابن يونس - وهو - حجة فى تاريخ علماء
مصر ، والأغراب الذين نزلوا عليها ، إلا أن القرشى ينقل عن الحافظ
عبد الغنى بن سعيد ، أنه ذكره فىمن غاب كنية أبيه على اسمه وقال :
(قلم مصر على قضائها ، وذهب بصره بآخره) ، وقد سبق أن ذكرنا
ضمن الروايات التى ذكرت سبب انتقال الطحاوى إلى مذهب الحنفية
رواية عن أبي سليمان بن زبر ، وفيها أن (أحمد بن أبي عمران)
قدم قاضيا على مصر (٣) :

وعند ما نبحت فى الكتب التى عنيت بذكر قضاة مصر - مثل كتاب
القضاة للكندى ، ورفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر - لا نجد لابن
أبي عمران مكانا فيها ، حتى السيوطى عند ما يتحدث عن قضاة
مصر لا يشير إليه أدنى إشارة ، مع أنه عند ما يترجمه فى ذكر من
كان بمصر من فقهاء الحنفية ، يلقبه بأنه (: : : : :) ، الذى ، قاضى
الديار المصرية ، من أكابر الحنفية (٤) .

(١) الجواهر المضية : الورقة ٥٧ ب .

(٢) انظر : المنتظم - القسم الثانى من الجزء الخامس ص ١٤٦ ، وتاريخ بغداد ١٤٢/٥
وطبقات الفقهاء ٤١ .

(٣) انظر : ف ٥١ من هذا البحث .

(٤) حسن المحاضرة ١ / ١٩٧ / ٢٤ - ٨٦ - ٩٠ ، وفيها يتحدث عن قضاة مصر ،
وفى الأول من الأختاف فى مصر .

وقد سبقت أن (ابن أبي عمران) قدم إلى مصر قريبا من سنة ٢٦٠ هـ ، وكان (بكار) هو القاضي ، إذ كان قاضيا من سنة ٢٤٦ — ٢٧٠ هـ ، وبعد وفاة (بكار) شغل منصب القضاء قريبا من سبع سنوات ، فنظر ابن عبده — محمد بن عبده بن حرب — في المظالم أربعة ، ثم تولى القضاء سنة ٢٧٧ سبع وسبعين ومائتين إلى سنة ٢٨٣ هـ أى إلى ما بعد وفاة (ابن عمران) ، فقد توفي سنة ٢٨٠ ثمانين ومائتين (١) .

فمتى تولى (ابن أبي عمران) القضاء ؟ لم يتوله قبل بكار ، لأنه قدم مصر بعده ، وكان بكار قاضيا طوال فترة إقامته في مصر إلى وفاته . ولم يتوله في حياة بكار ، ولم يتوله بعد وفاة بكار !

قد يكون (بكار) أرسله إلى إقليم من أقاليم مصر نائبا عنه ، ولكن ذلك لم يذكر في سيرة (بكار) مع أن الأضواء سلطت عليها بقوة ، فضلا عن أن الخبر يفيد أن (ابن أبي عمران) قدم قاضيا على مصر ، أى أنه معين من قبل بندگان قاضيا ، لا أنه نائب عن القضاء في مصر ، فإذا أضفنا إلى ذلك أن (ابن أبي عمران) كان ضريرا ، وجدنا أن المسافة أصبحت بعيدة بينه وبين القضاء .

وسواء أكان (ابن أبي عمران) قاضيا أم لا ، فإنه كان شيخ الحنفية بمصر في وقته ، وكانت فترة إقامته في مصر كافية لأن تترك أثرها في (البحار) ، وتبعاه محيطا بمذهب الأحناف ودقائقه ، واختلاف رواياته ، فقد اتصل به في سن العشرين ، ولازمه حتى سن الأربعين

٦٠ — وفيما بين سن العشرين والثلاثين ، اتصل الطحاوي (بأحمد ابن طرلون) ، وكان تظلمه بشأن ضيعة له سببا في أول لقاء بينهما وبين (ابن طرلون) . فقد روى ابن طاححة الوزير في (العقد الفريد)

(١) في المرجع السابق ١ / ١٩٧ أن ابن أبي عمران توفي في الحرم سنة ٢٨٥ ويبدو أن النسخة التي في يدي كثيرة أتحريف .

له ، قال : (ولقد بلغني عن أحمد بن طولون قضية يؤثر في النفس
 الزكية سماعها ، ويحسن عند ذوى المعرفة والتوفيق وقعها ، وكان ابن
 طولون هذا مبسوط القدرة على البلاد المصرية ، نافذ الحكم فيها ،
 مهيباً مخوفاً ، يقوم بسياسة الملك ، ويعلى كلمة العدل ، وبأخذ
 نفسه بالإنصاف ، مع ما هو عليه من الجبروت المفرط ، والقتل المسرف
 وكان يجلس للمظالم ، ويحضر مجامع القضاة بكار بن قتيبة وجماعة
 من الفقهاء وأهل العلم ، مثل الربيع بن سليمان صاحب الإمام الشافعي .
 وكان ابن طولون إذا جلس للمظالم يمكن المظلوم من الكلام ،
 ويسمع كلامه إلى آخره ، ويكشف ظلامته ، ويخلص بين يديه مقرباً
 إليه . قال أحمد بن محمد بن سلامة ، الطحاوي الفقيه : اعترضت لنا
 ضيعة بالصعيد من ضياع جدى (سلامة) ، فاحتجت إلى اللخول إليه
 والتظلم مما جرى لي ، وأنا يومئذ شاب ، إلا أن العلم والمعرفة بالحاضرين
 بسطني على الكلام واتكن من الحجة - فخطبته في أمر الضيعة ، فاحتج على
 بحجج كثيرة ، وأجبت عنها بما لزمه الرجوع إليه ، ثم ناظرني مناظرة
 الخصوم بغير انتهاز ولا سطوة على ، وأنا أجيبه وأحل حجته ، إلى أن
 وقف ولم يبق له حجة ، فأمسك عنى ساعة ، ثم قال لي : إلى هذا
 الموضع انتهى كلامي وكلامك ، والحجة قد ظهرت لك ، ولكن أجلسنا
 ثلاثة أيام ، فإن ظهرت لي حجة ، وإلا سلمت الضيعة إليك . فقممت منصرفاً .
 فلما خرجت قال ابن طولون بده خروجي للحاضرين : ما أتيج ما أشهدتكم
 على نفسي ، أقول لرجل من رعيي ظهرت لك حجة ، أجلسني إلى ثلاثة
 أيام إلى أن أطلب حجة : وأبطل الحكم الذي قد أوجبته : من يمنعني إذا
 وجبت لي حجة أن أحضره وألزمه إياها ؟ هذا والله الغصب ، وأنتم رسل إليه
 بأنني بعد أن ألزمت حجته أزلت الاعتراض عن الضيعة ، وقد قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا يقبل أمة لا يؤخذ الحق أضعفها من
 قوتها » ، وتقدم بالكتاب له . وعرف الطحاوي الحال من الحاضرين ،

فلهب إلى الديوان وأخذ الكتاب بإزالة الاعتراض وتسليم الضيعة ، وصارت
هذه تلى من مناقب أحمد بن طولون (١) .

والقصة السابقة توضح أن الطحاوى كان معروفا لدى الأوساط العلمية ،
وأن أكابر العلماء الذين كانوا يحضرون مجلس المظالم كانوا يعرفونه ، فهو
تلميذهم التابعة ، الذى توفر له فى شبابه من العلم ما جعله أملا لأن يؤخذ رأيه
فى المهمات ، وأن يعارض أعلام العلم فى عصره ، ودو فى هذه السن الصغيرة ،
وأن يحظى بإعجاب (ابن طولون) :

فقد بنى ابن طولون البيارستان ، وأراد أن يقف عليه وعلى المسجد
العتيق أحباساً ، وأراد أن يكتب وثائق أحباسه ، فتولى كتابة ذلك أبو حازم
قاضى دمشق ، فلما جاءت الوثائق أحضر عامه الشروط ليتفقدوا هل فيها
شئ يفسدها ، فنظروا ، فقالوا : ليس فيها شئ . فنظر أبو جعفر أحمد
ابن محمد بن سلامة الطحاوى الفقيه - وهو يومئذ شاب - فقال : فيها غلط ،
فطلبوا منه يئانه ، فأبى ، فأحضره أحمد بن طولون وقال له إن كنت لم تذكر
الغلط لرسلى فأذكره لى ، فقال : ما أفعل ، قال : ولم ؟ قل :
لأن أبا حازم رجل عالم ، وعسى أن يكون الصواب معه وقد خفى على ،
فأعجب ذلك ابن طولون وأجازه ، وقال له : تخرج إلى أبى حازم وتوافقه
على ما ينبغى ، فخرج إليه فاعترف أبو حازم بالغلط ، فلما رجع الطحاوى
إلى مصر وحضر مجلس ابن طولون ، سأله ، فقال : كان الصواب مع أبى
حازم ، ورجعت إلى قوله ، وستر ما كان بينهما ، فزاد فى نفس ابن طولون ،
وقره وشرفه (٢) .

فالطحاوى قبل أن يبلغ الثلاثين كان معروفا بأعلم ، يؤخذ رأيه ويستقى
فى المهمات ، وكان ذلك فى وجود شوشه وأعلام عصره ، وقد حظى بإعجاب

(١) ص ٥٨ - ٥٩ من المقدم للقريه للملك السعيد ، لأبى سالم محمد بن طلحة القرشى النعماني

الوزير ، المتوفى سنة ٦٥٢ ط مطبعة الوطن سنة ١٣٠٦ هـ .

(٢) مجموعة حكم وآداب ، ياقوت للمستقصى ص ٧٤ . مطبعة الجوائب بالقسطنطينية

سنة ١٢٩٨ هـ ، وانظر سيرة أحمد بن طولون ص ٣٨ ص ٣٥٠ .

(ابن طولون) الذى قدر علمه ونبوغه ، واحترم أدبه وخلقه ، فأرسله إلى الشام ليبحث شروط الوقف مع أبى حازم (١) قاضى دمشق ، ودُعب إليه ، وناقشه ، وكان الحق معه ، ولكن منعه أدبه وخلقه من المفارقة بذلك :

٦١ - وهذه الرحلة هى التى يشير إليها من ترجم للطحاوى ، وتلحظ أنها لم تكن منبئة من ذاته ، وإنما كانت تكليفاً رسمياً من ابن طولون ، فانتهاز الطحاوى هذه الفرصة المتاحة ، وأمضى عاماً تقبل فيه بين غزة وعسقلان ودمشق (٢) ، واتصل بالعلماء فيها ، وأسمعهم وسمع (٣) منهم .

ومع أن العصر كان مشهوراً بالرحلة لطلب العلم ، فإن الأخبار لم تذكر أن الطحاوى رحل إلى بلاد أخرى غير الشام ، وإن كنت أعتقد أنه سافر إلى الحجاز ليؤدى فريضة الحج ، واتصل بعلماء مكة والمدينة وربما لم تشر الأخبار إلى مثل هذه الرحلة ، لأنها رحلة عادية ، فأداء الحج فريضة على المستطيع ، ولا تعد الرحلة إليه من المناقب ، فهى مثل الصلاة ، إذ المفروض فى المسلم أن يصلى ، وأن يحج متى استطاع .

(١) هو (عبد الحميد بن عبد العزيز بن عبد الحميد ، أبو حازم) الكروى القاضى ، ول قضاة دمشق والأردن وفلسطين فى أيام أحمد بن طولون ، وكان من أتى بدمشق بخلع أبى أحمد الموفق و (حازم) بالهاء .

حدث عن أبى بكر ومحمد بنشار بنطار العلى ، وأبى موسى محمد بن المنى وشعيب بن أبوب الراسط ، وروى عنه عهده بن أحمد بن ديمة بن زهير القاضى ، ومكرم بن أحمد القاضى ، وتولى قضاء بغداد .

كان عالماً بمذاهب أهل العراق ، والفرائض ، والحساب والقسمة ، حسن العلم بصناعة ومباشرة الخصوم والمحاضر والسجلات ، أخذ العلم عن هلال بن يحيى الرأى ، وكان هذا أحد فقهاء الدنيا من أهل العراق وأخذ عن بكر العمى ، فأما عقله فلا يعلم أحد . وآه فقال إنه رأى عقله . وأخذ الطحاوى عنه فقه العراق عن عيسى بن أبان عن محمد بن أبى حنيفة . وعنه أيضاً عن بكر بن محمد العمى عن محمد بن ساحة . (تاريخ دمشق لابن عساكر - مخطوطة بدار الكتب برقم ١٠٤١ تاريخ تيمورية - مجلد ٢٢ يصرف من ص ٢٠٧ - ٢٠٩) .

(٢) رحل الطحاوى إلى الشام سنة ١٦٨ هـ وعاد إلى مصر سنة ١٦٩ هـ (لسان الميزان ١ / ٢٧٥) ، تذكره الحفاظ ٣ / ٢٨ طبقة ١١١ وفى الأول أن عبد الحميد يكنى (أبا حازم) بمجيبين وهو خلاف ما ضبطه ابن عساكر .

(٣) ورحل أيضاً إلى طبرية وسمع من علمائها ، بدليل قوله فى مشکل الآثار ١ / ٨٨ ، و ٣ / ٢٢٢ : «حدثنا عبيد الله بن عهده بن صرمان ، الطبرى طبرية ، أبو أيوب » .

وقد تسامح عن عدم رحلة الطحاوى إلى « بغداد » عاصمة الخلافة ،
وموطن الأحناف ؟

وفى رأى أنه لم تكن به حاجة إلى مثل هذه الرحلة ، لأنه قد درس المذهب
الحنفى على أئمة الأحناف فى عصره ، وانتقل إليه العراق فى مثل « بكر »
و « ابن أبى عمران » ، وغيرهما ممن كان يفد على مصر ، وقد تقدم أن مصر
كانت مركزا هاما ينجح إليه ، ويلتقى فيه الكثير من العلماء ، وكان الطحاوى
حريصا على الاستفادة من كل قادم :

٦٢ - ذاع علم الطحاوى بين الناس ، وعرفت الأوساط العلمية قدره
وبراعته فى جميع مسائل الفقه بصفته عامة ، وفى الشروط والتوثيق بصفته
خاصة (١) ، فدفع ذلك القضاة إلى الاستفادة منه ، والاستعانة به ، والانتفاع
بعلمه ومهارته ، فاختاره القاضى « محمد بن عبد » ليكون كاتبه ، وربما
كان الاشتراك فى المذهب الحنفى من بين دوافع هذا الاختيار ، ثم بلغت الثقة
به أن استمخلفه وجعله نائبا عنه ، وأغلق عليه وأغناه ، وكان الطحاوى
يجلس بين يديه ويقول للخصوم وهم بين يديه : « من مذهب القاضى -
أيده الله - كذا وكذا » حاملا عنه وملقنا له ، فأحسن القاضى تيبا من أبى
جعفر واستظهارا عليه ، فقال له : ما هذا الذى رأيت منك ؟ والله لئن
أرسلت قضية فتصبت فى حارتك لترين الناس يقولون : هذه قضية القاضى ،
فاحذر يا أبأ جعفر (٢) :

(١) نقل ابن خلكان عن القضاى فى كتاب الخطط أن الطحاوى قد أدرك المزدى وعامة طبقة
وبرع فى علم الشروط . (انظر : وفيات الأعيان ١ / ٥٣ ، والبداية والنهاية ١١ / ١٧٤)
ونقل ابن حجر عن ابن زولاخ ، قال : وكان أبو جعفر الطحاوى وجيه النقد فى الشروط
والسجلات والشهادات (انظر : لسان الميزان ١ / ٢٨١) .

(٢) لسان الميزان : ١ / ٢٧٨ ، وملحق القضاء ٥١٦ . مع اختلاف طفيف فى الألفاظ .
وهذا القاضى هو : محمد بن حمدة بن حرب البصرى البغدادى ، أبو حمدة - بالصنبر - ،
حنفى من المائة الثالثة ، ولد سنة ٢١٨ هـ ، وروى عن أبى الأشعب وعمر بن شبة وإبراهيم بن الحجاج
وعبد الأعلى بن حماد وعبد الله بن المنبجى ، وآخرين ، وروى عنه : عبد العزيز بن جعفر وعبد الله بن زوكر ،
وأبو جعفر بن الزيت وآخرون . قال البار قلنى لاشئ . ويكمل فيه آخرون ، واعتذر عنه
ابن زولاخ . وقال عنه : كان يلجأ إلى قول أبى حنيفة ، وكان متسلكا ، جبلا ، سبيا ، -

وكان هذا أول منصب يتولاه « الطحاوى » ، وأتاح له هذا المنصب أن يزداد اتصالاً بوجوه البلد وعلمائه ، وأن يحضر مجامعهم ، ويتعرف على أحوالهم .

واستمر « الطحاوى » يعمل مع القاضى « محمد بن عباد » حتى قتل قتل أبى الجيش (خمارويه بن أحمد بن طولون) بالشام ، وصلى عليه القاضى عند حضور تابوته إلى مصر . واستقر فى إمرة مصر ولده « جيش » والقاضى مستمر على حاله ، إلى أن خلع جيش ، ووقع الاختلاف والشغب ، وقتل « على بن أحمد الماذرائى » وجماعة ، وثارت الفتنة ، وكان القاضى خرج ينظر فبلغه الخبر فرجع إلى داره ، وألقى أبوابه ، واستمر مدة طويلة (عشر سنين) ، وشغل القضاء ، فعهد « محمد بن أبى » — خليفة « هرون بن أبى الجيش » — إلى أصحابه ، فضيق عليهم ، واعتقل « الطحاوى » ، وطلبه بحساب الأوقاف (١) .

واستمر « الطحاوى » معتقلاً مدة لم تحدها كتب التراجم ، وأغلب الظن أنه كان مضيقاً عليه إلى انتهاء حكم الدولة الطولونية ، وهى فترة استتار القاضى أبى عبيد إلى أن أعاده « محمد بن سليمان الكاتب » — الذى قضى على الدولة الطولونية — ، على أن « أبى عبيد » لم يلبث أن خرج من مصر واعتزل قضاءها فى العشر الأخير من جمادى الأولى سنة ٢٩٢ هـ ، وبالتالي اعتزل أبو جعفر الطحاوى منصبه ، لأنه كان لكل قاض كاتبه الخاص .

= جرادا ، مفضلاً كان له مائة ملوك مابين خصى وفعل ، وكان يعرف الحديث ، ول القضاة فى مصر سنة ٢٧٨ هـ . وكان بين موت بكار وولايته فترة بقيت فيها مصر بغير قاض سبع سنين نظر فيها « أبى عبيد » فى اللظام أربعاً قبل أن يلى القضاء ، واستمر من الحكم سنة ٢٨٣ هـ ، أى مكث قاضياً ست سنين وسبعة أشهر ، ثم أعاده محمد بن سليمان فى مستهل ربيع الأول سنة ٢٩٢ هـ . ولم يمكث إلا شهرين وبيض الثالث ، ثم عاد إلى العراق حيث مات سنة ٣١٣ هـ عن تسعين سنة (التقضاة والولاة لكننى باختصار من ص ٥١٤-٥١٨) . وفى (المجواهر المضيئة ص ١٠٣) : أن الطحاوى كان كاتباً « لبكار بن قتيبة » فيكون هذا أول منصب له .

(١) ١٥٧ الولاة والتقضاة . ملحق .

٦٣ - ثم تولى الطحاوى ، منصباً آخر ، تتطلع إليه الأنظار وتشرف إليه نفوس ذوى المكانة والجاه ، ولكن لا يحظى به إلا أهله ولا يناله إلا أمثاله (أبى جعفر) ممن اشتهرت عدالتهم ، وملأ الأسجاع علمهم وفضلهم : هذا المنصب هو منصب الشهادة أمام القاضى . وكان الشهود قبل ذلك يتشسبون على أبى جعفر بالشهادة ، لثلاث يجتمع له رياسة العلم وقبول الشهادة ، فلم يزل القاضى أبو عبيد (على بن الحسين بن حرب) ابن حريويه ، حتى عدله فى سنة ٣٠٦ ست وثلاثمائة ، وكان أكثر الشهود فى تلك السنة قد حجوا وجاوروا بمكة ، فم لأبى عبيد ما أراد من تعديله (١) ، وحظى أبو جعفر بهذا المركز الأدبى الممتاز . وحتى يتضح ما لهذا المركز من أهمية يلزمنا أن نعرف به تعريفا موجزا .

٦٤ - يحدثنا الكنتى عن نشأة نظام الشهادة واعتبارها من المناصب فيقول : كان (غوث بن سليمان) أول من سأل عن الشهود فى السر . وكانت القضاة قبله إذا شهد عندهم أحد وكان معروفاً بالسلامة قبله القاضى ، وإن كان غير معروف بها أوقف ، وإن كان الشاهد مجهولاً لا يعرف مثل عنه جيرانه ، فما ذكره به من غير أو شرع عمل به ، حتى كان (غوث بن سليمان) فسأل عنهم فى السر ، فمن عدل عنده قبله ، ثم يعود الشاهد واحداً من الناس ، لم يكن أحد يوسم بالشهادة ولا يشار إليه بها (٢) ، فى المدة من سنة

(١) وفيات الأعيان ١ / ٥٤ ت ٢٤ ، وفى القضاة والولاة ص ٢٣ - ٣١ ترجمة لعل بن الحسين بن حرب - ويقال له : ابن حريويه ، وهو بها أشهر - الفقيه الشافعى من أهل الماتة الرابعة يكنى أبا عبيد ، ولد سنة ٢١٢ هـ وسبح الكثير من أبى الأشعث المجل ، وأحمد بن أبى المقدم المجل البصرى والحسن بن محمد الزعفرانى ، وابن المسكين زكريا بن يحيى ويوسف بن موسى القمّان وغيرهم ، وتفقه على داود بن حل ، ثم تفقه على مطيع أبى ثور صاحب الشافعى ، وحدث فى زمن ولايته ، ولما صرف أمل على الناس وكتبوا عنه مجالس ، وروى عنه أبو بشر التولاي وأبو جعفر الطحاوى وغيرهم ، وكان ثقة ثباتاً . تولى قضاء مصر سنة ٢٩٢ هـ وصرف عنه فى سنة ٣١١ فى ذى الحجة منها ، ومات ببغداد سنة ٣١٩ هـ ، وقد عدل هذا القاضى أبا جعفر الطحاوى بشهادة أبى القاسم مأمون (هو الحسين بن محمد كما فى الكنتى ٥٥٩) وأبى بكر بن مقلاب .

(٢) الولاة والقضاة ص ٣٦١

١٤٠ - ١٤٤ وهى ولاية غوث الثانية لم يكن منصب الشهادة معروفا ، وكان الشخص الذى تظهر عدالته يقبل القاضى شهادته ، ثم يصير واحداً من الناس :
والذى دعا « غوثا » إلى سؤاله فى السر كثرة شهادة الزور فى زمنه .

وفى زمن « المفضل بن فضالة » (فى ولايته الثانية على قضاء مصر سنة ١٧٤ - ١٧٧ هـ) عين رجلا يسمى « صاحب المسائل » ليسأل عن الشهود ويشهد عليهم ، وكان المفضل أول من استعمل هذا العامل فتحدث الناس أنه كان يرتشى من أقوام ليدكرهم بالعدالة (١) .

ثم كانت سنة ١٨٥ هـ بدء الاعتراف بالشهود كوظفين . وذلك على يد القاضى العمرى (عبد الرحمن بن عبدالله العمرى) الذى تولى قضاء مصر من قبل الرشيد ، فالتخذ الشهود ، وجعل أسماءهم فى كتاب وهو أول من فعل ذلك ، ودونهم ، وأسقط مائر الناس ، ثم فعلت ذلك القضاة من بعده حتى اليوم (٢) .

ومن الشهود نشأت بطانة القاضى ، وقد أمر « لهيعة بن عيسى » الذى تولى قضاء مصر سنة ١٩٩ هـ صاحب مسائله أن يجلد السؤال عن الشهود والموسمين بالشهادة فى كل ستة أشهر ، فمن حسدت له جرحة

(١) المرجع السابق ص ٣٨٥ : والمفضل بن فضالة بن عبيد الرعى أبو معاوية ، عن يزيد ابن أبي حبيب وعلف ، وعن قتيبة وغيره ، كان زاهدا ورعا يحجب الدعوة مات سنة إحدى وثلاثين ومائة من أربع وسبعين سنة (حسن المحاضرة ١ / ١٢١) .

(٢) الكتلى . الولاة والقضاة ص ٣٩٤ ، والحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ٣٧٤/١ . والقاضى العمرى كان هدفا لحملات الشعراء عليه آنذاك وموضوعا غصبا لقصائدهم ، وقد اتخذ شهودا كثيرين حتى قيل : لم يكن من قضاة مصر أحد أكثر منه شهودا ، وقد سجل « يحيى الخولانى » فى قصيدته التى هجافها العمرى وأصحابه فريقا منهم ، ومنها :

| | |
|-----------------------------|-------------------------------|
| تصير أموال اليتامى جوائز | لأصحابه حتى استقلوا وأتروا |
| كبيش ، وطلق ، والقريرى منهم | وخالد والجملى ذو الفقه أشهب |
| وما ابن يكبر دونهم وسراقه | وسابق لا تنساه ذاك المذهب |
| وفى زكريا آية فاعجورا لها | فقد صار بعد اللئلى ليجور يرهب |
| وبعد قران العرى أم جح فاكسى | وبعد الحفى والمثى قد صار يركب |
| وغير الأكى عدوت من نصيته | رجال كثير منهم يتعجب |

وانظر : الولاة والقضاة ص ٤٣٩ - ٤٥٥ .

أوقفه ، واتخذ شهوداً جملهم بطانته ، وكانوا نحواً من ثلاثين رجلاً (١) .

ولأن هؤلاء الشهود كانوا يلزمون القاضي بشهادتهم ، لما يمتازون به من صدق وعدالة ، اهتم القضاة بالتحري عنهم اهتماماً كبيراً ، حتى إن عيسى بن المنكسر ، الذى تولى قضاء مصر عام ٢١٢ هـ كان يتنكر بالليل ويغطفى رأسه ويمشى فى السبك يسأل عن الشهود (٢) .

وكان المتبع أن يحضر هؤلاء الشهود مجلس القاضي حتى يستعان بهم عند الحاجة ، وقد كان القاضي أبو عبيد (محمد بن عبدة) مهيباً يردبه الشهود ، ويلزمون مجلسه ، فاتفق أنه حضر المسجد الجامع فلما كان قرب انصرافه نظر إلى شاهد لم يحضر ، فاستدعى به فقال : ما أخرك ؟ قال : شغل . قال كأنك أشغل منى . وأمر به إلى السجن ، ثم شفع فيه فأطلقه (٣) .

وفى القرن الرابع الهجرى نجد الشهود قد أصبحوا نوعاً من العمال الثابتين ، بعد أن كانوا فى أول الأمر من حاشية القضاة الأمناء الذين يوثق بشهادتهم (٤) .

وكان القاضي « إسماعيل بن عبد الواحد » قاضى مصر سنة ٣٢١ هـ يلزم الشهود أن يركبوا معه ، فركب يوماً ، فتفقد « محمد بن رمضان » فسأل عنه فقيل : هو حاضر لكنه لم يجد ما يركبه فمشى ، فالتفت فرآه « ماضي » فنزل عن بقلته وأمره أن يركبها ، ويركب هو بغلة أخرى ، وقال : هذا جزاء

(١) الكتبى : الولاة والقضاة ص ٤٢٢ . وتوفى « لمية بن عيسى الحفري » وهو حل قضاء مصر سنة ٢٠٤ هـ ومصر شهوده أيضاً للدم والجهاد من بعض الثغراء (انظر المرجع السابق ٤٢٣ - ٤٢٤) .

(٢) المرجع السابق ص ٤٣٧ .

(٣) الكتبى : للقضاة والولاة : ص ٥١٦ .

(٤) الحضارة الإسلامية ١ / ٣٧٦ .

من أئانا ماشيا (١). وحوالى ذلك الوقت كان الرسم أن يجلس مع القاضى أربعة شهود عند نظره فى القضايا ، اثنان عن يمينه واثنان عن يساره (٢) : غير أن القضاة لم يكونوا متساوين فى نظرهم إلى الشهود ، فعلى حين يعتبرهم البعض موظفين ، ويلزمهم بالحضور فى مجلسه - كما تقدم - نجد آخرين منهم لا يرونهم كملك ، فقد أكثر الشهود التردد على القاضى «محمد بن موسى السرخسى» قاضى مصر سنة ٣٢٢ ، وقال لهم : مالكم معاش عندنا فلا يجيء أحد منكم إلا لحاجة أو لشهادة (٣) .

٦٥ - وما يوضح أهمية الشهادة وشرفها أن سمرات البلد وأعيانها كانوا يتمنونها ويسعون إليها ، ويستعينون بالشفاعات والأموال فى سبيل قبولهم من جملة الشهود . وما يذكر عن عقد الدولة أنه كان لا يجعل للشفاعات طريقا إليه ، فيحكى أن مقدم جيشه شفع لبعض أبناء العدول ، ليقتدم إلى القاضى ليسمع تركيته ويعدله ، فقال عضد الدولة : ليس هذا من أشغالك إنما الذى يتعلق بك ، الخطاب فى زيادة قائد ، ونقل مرتبة جندى ، وما يتعلق بهم . وأما الشهادة وقبولها ، فهو إلى القاضى ، وليس لنا ولا لك الكلام فيه (٤) .

(١) الكنتى القضاء والولاة ص ٤٤٥ ، وفيها وفى ص ٥٤٤ من المراجع السابق : إسماعيل ابن عبد الواحد بن محمد الربيعى المقدسى ، أبو هاشم من المائة الرابعة ، شافى ، قال أبو محمد بن زولا ق : كان هاشم من الفضلاء النبلاء ، يجمع الحفظ والفهم ، ويدير القرآن والعلم ، إلا أنه كان قوى النفس تياها ، وكانت ولايته للقضاء فى صفر سنة ٣٢١ ، وللقضاء نحواً من شهرين ثم فر إلى الرملة ومات سنة ٣٥٢ هـ .

(٢) القضاء والولاة - ملحق : ٥٥٢ ، ٥٦٠ ، ٥٦٩ ، ٥٩٠ .

(٣) المراجع السابق ص ٥٤٩ - ومحمد بن موسى بن إسحاق السرخسى حفى من المائة الرابعة ، ول فى صفر سنة ٣٢٢ هـ وكان عفيفا كثير الصمت انقبض عنه أبو بكر بن الحداد لأنه يله أنه سأل عنه فقيل له : إنه شافى فقال : ليه كان حقيقيا ، وكانت مدة ولايته ستة أشهر وإياما ، وذكره الألبى فىمن كان حيا سنة ٣٣٥ ولم يعرف تاريخ وفاته (٤٨ - ٥٥١ الكنتى)

(٤) تاريخ الكامل لابن الأثير ٩ / ٥ - ٥٦ ، ١ / ٣٧٥ - الحضارة الإسلامية .

وقد أخذ ابن زبر ، القاضي من محمد بن بدر ، على قبوله وتركيبه ألف دينار (١) ، كهدية منه .

وكان الحسن بن محمد بن سنان - ابن أخى يزيد بن سنان - من وجوه المصريين ، وكان يريد من « بكار » أن يقبل شهادته فلم يفعل ، مع أنه كان أميناً عند القضاة ، وكانت ودائع بكار وغيره عنده ، وعند زوجته « فاطمة بنت يزيد بن سنان » . (٢)

ومما يعد من مناقب « يونس بن عبد الأعلى » أنه كان من « جملة المؤمنين يتعاطون الشهادة » ، أقام يشهد عند الأحكام ستين سنة (٣) ، و « يونس » ممن روى عنهم الطحاوى ، ويعده من بين شيوخه .

(١) القضاة وأولاءه - ملحق : ٥٤٠ ، ٥٥٩ ، وابن زبر هو عبد الله بن أحمد بن ربيعة ابن سليمان أبو محمد ، شافى . ولد سنة ٢٥٦ هـ تلم قضاء مصر سنة ٣١٧ هـ وانظر ترجمته فى المرجع السابق ص ٥٣٩ - ٥٤٣ ، وابن بدر ص ٥٥٧ - ٥٦٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٥١٠ .

(٣) طبقات الشافعية الكبرى : ١ / ٢٨٠ . ويونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة ابن حفص بن حيان الصدق ، المصرى ، الفقيه ، المقرئ أحد أصحاب الشافى رضى الله عنه ، والمكثرين فى الرواية عنه والملازمة له ، وكان كثير الورع ، متين الدين ، علامة فى الأخبار والصحيح والسقيم .

أخذ القراءة عرضاً عن ورش ، وسقلاّب بن شيبه ، ويعلى بن دحية عن نافع وعن علي بن أبي كبة عن سليم عن حمزة عن حبيب الزيات . وسمع سفيان بن عيينه وعبد الله بن وهب المصرى والشافى وغيرهم . روى إقراءه عنه : مواس بن سهل ، ومحمد بن الربيع وأسامة بن أحمد ، ومحمد بن إسحق بن خزيمة ومحمد بن جرير الطبرى ، وروى عنه سالم وأنس ، وابن أحمد بن إسحق ابن ماجه والطحاوى وغيرهم . قال يونس : قال لى الشافى (رضى) : يا يونس ، دخلت بغداد؟ فقلت : لا . قال : ما رأيت الدنيا ولا رأيت الناس .

ولد فى ذى الحجة سنة ١٧٠ وتوفى يوم الثلاثاء يومين بقل من شهر ربيع الآخر سنة ٢٦٤ وهى السنة التى مات فيها المزدق (المرجع السابق ١ / ٢٧٩ - ٢٨٥ ، وفيات الأعيان : ٦ / ٢٤٧ - ٢٥١ ، والكمال فى أسماء الرجال للحافظ عبد الله المقدس عملة ٢ من ج ٣ الورقة ٢٦٥ أ ، به وفيها : قال أبو سعيد بن يونس : دعوتهم فى الصدق ، وليس من أنفسهم ولا من مواليم . وفى الوفيات : للصدق : قبيلة من حمير) .

وسبق أن قلنا أن الشهود كانوا ينسود، على أبي جعفر الشهادة ، لئلا يجتمع له رياسة العلم ، وقبول الشهادة ، ومن هذا نتبين أن قبول الشهادة يعدل النبوغ في العلم والرئاسة فيه ، كما نتبين أيضا أن الطحاوى كان أستاذا ورئيسا للعلم في مصر في مطلع القرن الرابع ، ثم جمع إلى اعتراف الناس بعلمه ورئاسته اعترافهم بنفائته وعلمائه وسمو أخلاقه ، واستمر على ذلك إلى نهاية حياته ، فهو ليس عدلا في نظر قاض معين ، دون غيره ، بل هو عدل في نظر الجميع ، على اختلاف مذاهبهم ، بل إن الذى سعى في تعديله وقبول شفاعته لم يكن حنفيا بل كان شافعيا كما تقدم .

٦٦ — هذه هي المناصب التى تولاها « الطحاوى » : وقد تساءل لماذا لم يعين الطحاوى قاضيا ، مع أنه قد توفرت لديه كل أدوات القضاء من علم وعدالة ، وخبرة بالأحكام ، وبراعة في الشروط والسجلات ومعرفة بالناس ؟ (١)

وقد يكون في نظام القضاء (٢) ، وما جرى عليه العمل آنذاك في تولية

(١) انظر : الأحكام السلطانية لأبي الحسن على بن محمد المعروف بالموردى ص ٦٦ : ٦٤ في الشروط التى يجب توافرها في القاضي ، وهي باختصار : ١ - أن يكون رجلا . ٢ - عاقلا . ٣ - حرا . ٤ - مسلما . ٥ - من أهل العدالة . والعدالة أن يكون صادق المهجة ظاهر الأمانة عفيفا عن المحارم متوقيا للمآثم ، بعيدا عن الريب ، آمونا في الرضا والغضب مستعملا لمروءة مظه في دينه ودنياه . ٦ - السلامة في السمع والبصر . ٧ - أن يكون عالما بالأحكام الشرعية .

(٢) وتاريخ القضاء الإسلامى في مصر يبدأ مع فتحها على يد عمرو بن العاص الذى أقر أهل الامة على قضائهم ، وقسم الديار المصرية إلى كور، وأقام على كل منها قاضيا يحكم بين المسلمين . وكان أول قضاة مصر قيس بن أبي العاص ، ونزل على قضائها إلى أن مات سنة ٢٣ هـ . وكانت المحاكم تنعقد في جامع « عمرو بن العاص » ، ولم يكن للقضاة مرجع يعتمدون عليه في إصدار أحكامهم ، كما لم تكن هناك سجلات تكون فيها الأحكام ، وإنما كان القاضي يقوم بالفصل في الخصومات وتنفيذ أحكامه - وفي عهد الدولة الأموية كان القضاء على بساطته إلى كان عليها في عهد الخلفاء الراشدين ، ولكننا نلاحظ ازدياد اختصاص القاضي في هذا العصر ؛ إذ أصبح يجمع بين النظر في الأمور المدنية والمتعلقة بالدين ، وبين النظر في الجرائم ، والشرطة . وفي العصر النبسى أتى بعض قضاته في مصر بضروب من الإصلاح ، فظهروا القضاء من العيوب التى كانت قائمة فيه ، وأخصوا شهادة الزور ، وعنى بالسجلات ، وجعلوها قائمة باليقية ، ودونوا فيها القوصايا والديون . وكانوا على جانب عظيم من الاعتزاز بالنفس وعلم الموضوع لولاة ، -

قضاة الأمصار — إجابة على هذا التساؤل : فان تعيين قضاة الأمصار كان من حق الخليفة ، وكذلك تحديد رواتبهم ودفعها كان من اختصاص الخليفة نفسه . وكان « أبو جعفر المنصور » أول خليفة عباسي ولي قضاة الأمصار من قبله . وظل تعيين القضاة من حق الخليفة — حتى في عصور الضعف — باعتبار أن القضاء آخر ما بقي من المناصب الهامة التي للخليفة حتى التصرف فيها . وبذلك كان القاضي خارجا من سلطة الوالي ، ولا يعزل بعزله وليس للوالي حق عزله ، وقد رأينا أن « ابن طولون » — مع جبروته واستقلاله الذاتي في مصر — لم يستطع أن يعزل « بكارا » عندما غضب عليه ، وأتاب « بكار » عنه من يقضى بين الناس مدة سجنه (١) : وإذا حدث أن أسند والى القضاء لأحد ، فإن هذا يكون مدعاة إلى التهمك والسخرية ، كما حدث « لأبي بكر محمد بن الحداد » لما سلم إليه القضاء والى مصر « محمد بن طنج الإخشيد » في شوال سنة ٣٢٤ هـ إذ رمى لابن الحداد رقعة فيها :

قولا لحدادنا الفقيه والعالم الماهر الوجيه

وليت حكما بغير عهد وغير عهد نظرت فيه

ثم أبحث الفروج لما وقعت فيها على البديه

في أبيات تعني أن مادة ولايته من الإخشيد لا من الخليفة (٢) .

وقد يعين الخليفة قاضي « بغداد » وبكل أمر تعيين قضاة الأمصار إليه . وأول ما حدث ذلك كان في عهد « هارون الرشيد » ، فقد ولي « أبا

= وكان القاضي محمد بن مسروق (سنة ١٧٧ - ١٨٤ هـ) أول من أبى أن يحضر مجلس الحكم ، وكان الزائد هو انتهى يحضر مجلسه . واستمر ذلك إلى نهاية مدة « ابن حربويه » .

ولم يكن أسرع منهم في تقديم الاستقالة إذا تدخل في أحكامهم الشريعة أحد (انظر : الولاية والقضاة : ص ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٦٧ ، ٣٨٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، والخضارة الإسلامية ٣٥٤/١ - ٣٧٠ ، مصر في العصور الوسطى) فذكرتور هل إبراهيم حسن ص ٣٠٤ . وكانت ولاية القاضي إما عامة أو خاصة (انظر الأحكام السلطانية ص ٦٧ - ٦٩) .

(١) ناب عن بكار في فترة سجنه « محمد بن شاذان الجوهري » كما حكى ذلك الطحاوي (انظر : الولاية والقضاة ص ٥١٣) .

(٢) طبقات الشافعية ١١٤/٢ نقلنا من ابن زولاق .

يوسف صاحب أبي حنيفة القضاء ، ولقب بقاضي القضاء ، وأصبح
لايعين قاض بمصر أو غير هانن البلاد كالشام والعراق وخراسان بغير إشارة
القاضي أبي يوسف . (١)

وقلنا رأينا كل القضاء في مصر كانوا أغرابا عنها (٢) ، ومعظمهم
من العراق حاضرة الخلافة العباسية ، و « أبو جعفر الطحاوي » لم يكن من
أهل العراق ، ولم يكن قريبا من بغداد ولا متصلا بها ، وإن كانت بغداد قد
وصلها صيته ، وبلغها مكانته وعلمه ، وعرفت قدره وفضله فلم يكن
« أبو جعفر » نكرة حتى جهل ، وقد حدث بعد صرف « أبي عبيد بن حنبل »
عن القضاء ، أن ولت بغداد قضاء مصر « لعبد الله بن إبراهيم بن
مكرم » ، أبي يحيى ، وكان قبل ذلك قد ولي قضاء بغداد ، فلم يستطع
دخول مصر وأراد أن يولى عنه بعض المصريين ، فكتب إلى عامل مصر
حينئذ « ينخبره بصرف أبي عبيد عن القضاء ، وأن القضاء فوض لابن مكرم ،
وصحبه كتاب « ابن مكرم » إلى أربعة من أهل مصر ، منهم : أبو جعفر
الطحاوي - أن يختاروا منهم رجلا فيسلم القضاء من (أبي عبيد) ويحكم
نيابة عن « ابن مكرم » ، فأرسل العامل إلى « الطحاوي » فناوله الكتاب ،
فاشتهر أمر الكتاب حتى بلغ « أبا حميد » فأمسك عن الحكم (٣)
وفي اختيار « الطحاوي » ضمن أربعة يوكل إليهم اختيار القاضي ، وفي
مبادرة عامل مصر تسليم الخطاب إلى « الطحاوي » دون الثلاثة الآخرين
اعتراف بفضل الطحاوي وتقديره ، ودلالة على ما وصل إليه من مكانة
اجتماعية وعلمية جليلة القادر . وأعاب الظن أنه رفض في هذا الاجتماع أن

(١) انظر : القضاء في الإسلام : لعلية مصطفى مشرفة . ص ١٦٨ طبع ١٣٥٨ هـ

- ١٩٣٩ م .

(٢) ومن كان منهم مصريا كانت ولايته القضاء نيابة عن عراق ، كما حدث ، لأبي الذكر
محمد بن يحيى الذي ناب عن ابن مكرم ، وكان الحداد . أو طلب القضاء وبذل اسمه فيه « محمد
ابن بدر » الذي طلب القضاء من العراق فاستغفروا الناس ، وحاولوا إصااق الرق به . انظر :
(الولاة والقضاة لكتني ملحق ص ٥٥٧ - ٥٦٢) .

(٣) الولاة والقضاة ٥٣١ - ٥٣٢ .

بلى القضاء ، فقد كان مشغولا بعلمه وتأليفه وإملائه ، وكان في حالة مادية تنفيه عن الحاجة إلى راتب القضاء (١) وكان في حالة أدبية يتضائل إلى جوارها منصب القضاء ، وقد قلنا أن أحد القضاة قال عندما سئل عن سبب احترامه الشديد لأبي جعفر الطحاوي : « هو أسن مني بإحدى عشرة سنة ، ولو كانت إحدى عشرة ساعة لكان القضاء أقل من أن أقضربه على أبي جعفر (٢) » .

هذا إلى أن القضاء تطور فأصبح كغيره من مناصب الدولة ، خاضعا للوساطات والقرابات ، ميلولا لمن يبذل في طلبه الجهد ، و « أبو جعفر » كان ورعا لا يقبل أن يقف هذا الموقف ، كما كان على علم برأى الشرع فيمن يطلب القضاء (٣) .

٦٧ — هذا عرض سريع لحياة الطحاوي ، وهي — كما رأينا — حياة حافلة ، طالت وحسن فيها العمل ، ونستطيع أن نستنتج — مما تقدم — بعضا من أخلاق الطحاوي وصفاته ، ثم نتبع ذلك برأى العلماء فيه وثناهم عليه :
١ — أول ما يلاحظنا من صفات « الطحاوي » أنه كانت له شخصية اجتماعية متبسطة ، فلم يكن انزاليا أو منطويا على نفسه ، ويتبين ذلك من المناصب التي تولاها ، ومن صلته بأمراء البلد وقضااته وذوي

(١) يراجع ماقدناه من حصوله على ضيعة جده : ف ٣٨ ، وما يأتي في الفقرة التالية من استفادته مالا كثيرا .
(٢) انظر ما تقدم في ف ٤٢ .

(٣) يقول الماوردي في « الأحكام السلطانية » ص ٧١-٧٢ ، باختصار : فأما طلب القضاء ، وخطة الولاة عليه ، فإن كان من غير أهل الاجتهاد فيه كان تعرضه لطلبه محظورا ، وصار بالطلب مجروحا . وإن كان من أهله على الصفة التي يجوز فيها قطره ، فله في طلبه ثلاثة أحوال : ١ — أن يكون القضاء في غير مستحقه ، إما لنقص علمه وإما لظهور جوره ، فيطلب القضاء دفعا لمن لا يستحقه ، فهذا سائق ، ويكون مأجورا إذا كان أكثر قصده إزالة غير المستحق . ٢ — أن يكون القضاء في مستحقه . ويريد أن يزيله لمداوة بينهما ، أو لينتزع هو بهذا الطلب محظور ، ويكون به مجروحا . ٣ — أن يكون القضاء خاليا ، فإن كان محتاجا إلى رزق القامى كان طلبه مباحا وإن كانت رغبته في إقادة الحق ، وخوفه من أن يلبه غير مستحق كان طلبه محسوبا وإن قصد البهاة و المتزلة ، فقد اختلف في كراهته مع الاتفاق على جوازها

المكانة فيه : ذكر « ابن زولاق » أن الطحاوى أراد مقاسمة عمه في الربيع الذى بينهما ، فحكم له القاضى بالقسمة ، وأرسل إليه بمال يستعين به في ذلك ووافق لإملاكه في مجلس « أحمد بن طولون » فحضره « أبو جعفر الطحاوى » وقرأ الكتاب وعقد التكاح ، فخرج خادم بصينية فيها مائة دينار وطيب فقال : كم القاضى . فقال القاضى : كم أبى جعفر ، فألقاها في كمه ، ثم خرج إلى اليهود وكانوا عشرة بعشر صوان ، والقاضى يقول : كم أبى جعفر ، ثم خرجت صينية أبى جعفر ، فانصرف أبو جعفر في ذلك اليوم بألف ومائتى دينار سوى الطيب (١) ، وهذا القاضى المذكور هو « محمد بن عبده » وكان الطحاوى متصلاً بمحمد بن على الماذرائى (٢) ، وكان يلقنه الأجوبة في خصوصته للقاضى أبى عبيد (على بن الحسين بن حرب المعروف بابن حربويه) : « محمد بن على هذا ، كان مدبر أمر مصر والمتصرف في شئوننا في الحقيقة » .

٢ — كما كان « الطحاوى » دمث الأخلاق لين الجانب ، طيب العشرة يحسن غطابة الناس ومعاملتهم ، وقد كان القاضى « أبو عثمان أحمد بن إبراهيم بن حماد » — في ولايته القضاء بمصر — يلزم أباً جعفر الطحاوى ، ويسمع عليه الحديث ، فدخل رجل من أهل أسوان فسأل « أباجعفر » عن مسألة فقال أبو جعفر : من مذهب القاضى أيده الله كذا وكذا ، فقال : ماجئت إلى القاضى إنما جئت إليك . فقال له : يا هذا ، من مذهب القاضى ما قلت لك ، فأعاد القول ، فقال أبو عثمان : تفتيه أعزك الله : فقال إذا أذنت أيذك الله أفتيته ،

(١) لسان الميزان ١ / ٢٧٩ ، والولاة والقضاء — ملحق ص ١٧٠ .

(٢) قدم أبو على الحسين بن أحمد الماذرائى وأبو بكر محمد بن أحمد الماذرائى إلى مصر على تدبيرها ، فعلا يوم السبت لسبع غلون من ربيع الأول سنة اثنين وثلاثمائة (الولاة وانفساء ص ٢٦٩) وذكر السيوطى محمد بن على في (حسن المحاضرة ١ / ١٥٦) فقال : الوزير الماذرائى أبو بكر محمد بن على البغدادى ، الكاتب ، وزير غمارويه صاحب مصر ، حدث عن العطاردى وكان من صلحاء الكبراء . مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة عن نحو تسعين سنة .. ولابن زولاق كتاب في سيرة الماذرائيين كتاب مصر . نقل عنه المقرئ يضى أخبارهم (انظر الخطط ١ / ١٣٢)

(٣) الولاة والقضاء — ملحق ص ٢٧٠ .

قال : قد أخذت ، فأفتاه ، وكان ذلك يعد في فضل أبي جعفر وأدبه : (١)
ومياسة الناس ومخاطبتهم فن لا يتقنه كل أحد ، وقد تكون الكلمة الصغيرة
ذات أثر كبير في كسب القلوب ، ويعيكي أنه « كنت لأني الجليش بن أحمد
ابن طولون أمير مصر شهادة ، نحضر الشهود ، وكان كلما كتب شاهد
شهادته قرأها الأمير والقاضي ، وكان كل شاهد يكتب : أشهدني الأمير
أبو الجليش بن أحمد بن طولون مولى أمير المؤمنين . قال أبو جعفر : فلما
شهدت أنا كتبت : أشهد على إقرار الأمير أبي الجليش بن أحمد بن طولون
مولى أمير المؤمنين ، أطال الله بقاءه وأدام عزه وعاره ، بجميع ما في هذا الكتاب .
فأما قرأه الأمير قال للقاضي : من هذا ؟ قال هذا كاتب . فقال : أبو من ،
قال : أبو جعفر ، قال : وأنت يا أبا جعفر فأطال الله بقاءك ، وأدام عزك :
قال : فقامت بسبب ذلك محسودا من الجماعة » . (٢)

٣- ومن الصفات البارزة في شخصية (الطحاوي) أنه كن صريحا
في الحق ، لا يجهل فيه أحدا ، وتحوله إلى المذهب الحنفي يند على جبراته
في المجاهرة بما يعتقد أنه الحق ، دون مبالاة برأي الآخرين . وقد قلنا
أن (أبا عبيد بن حريبه) القاضي الشافعي هو الذي سعى في تعديل أبي جعفر
الطحاوي ، وكان أبو جعفر يخالسه ويحبسه ، ولكن لم يمتعه هذا من أن
ينقد القاضي في بعض ماسمعه عن أماناته ، فقد كان لأبي عبيد في كل عشية
مجلس لواحد من الفضلاء يذكره ، وقد قسم أيام الأسبوع عليهم ، منها عشية
لأبي جعفر (٣) ، فقال له في بعض كلامه ما بلغه عن أمانات القاضي ،

(١) لسان الميزان ١ / ٢٨١ - ٢٨٢ ، وأبو حيان هذا بصري بغدادى مالكي . وله
سنة ٢٧٥ هـ ، ولقضاء مصر سنة ٤١٤ هـ ، وكان يسمع على أبي جعفر تصانيفه بقراءة الحسن بن
عبد الرحمن ، وعزله في سنة ٣١٦ هـ . وللهامد ذلك مرتين . توفي بمصر سنة ٣٢٩ (الوفاة والقضاء
٥٣٧ - ٣٨ هـ تاريخ بغداد ٤ / ١٥) .

(٢) لسان الميزان ١ / ٢٧٩ ، الوفاة والقضاء ٥١٧ هـ .

(٣) كان لأبي عبيد كل عشية مجلس يذكر فيه رجلا من أهل العلم ويخبره ، خلا عشية
الجمعة . فإنه كان يخلو بنفسه فيها . فكان من المشايخ عشية يخلو فيها بمنصور ، وعشية يخلو
فيها بأبي جعفر الطحاوي وعشية يخلو فيها بمحمد بن الربيع الجيزي ، وعشية يخلو فيها بفان بن
صليان وشية يخلو فيها بالسجستاني ، وعشية يخلو فيها للفقهاء . (انظر وفيات الأعيان :
٤ / ٣٧٩ - ٣٧٨ ت وقته ٧١٢ هـ وهي ترجمة منصور بن إسماعيل الشافعي الضريير

وحضه على محاسبتهم ، فقال القاضى أبو عبيد : كان إسماعيل (١) بن إسحاق لا يحاسبهم ، فقال أبو جعفر : قد كان القاضى (بكار) يحاسبهم ، فقال القاضى أبو عبيد : كان إسماعيل : : . وقال أبو جعفر : قد حاسب رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته ، وذكر له قصة (ابن الأنثى) (٢) فلما بلغ ذلك الأماء ، لم يزالوا حتى أوقعوا بين أبى عبيد وأبى جعفر وتغير كل منهما للآخر ، وكان ذلك قرب صرف أبى عبيد عن القضاء (٣) ،

وكانت هذه الخصومة بين الطحاوى وابن حربويه خصومة شريفة من أجل الحق : والخصومة من أجل الحق لا تحط من أقدار الناس ولا تنكر أفضالهم ، ولا تثير الشائنة فيهم ، وقد جاء (على بن أحمد الطحاوى)

(١) هو : إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم أبو إسحاق الأزدي . مول آل جرير بن حازم من أهل البصرة . سمع محمد بن عبد الله الأنصارى ، ومسلم بن إبراهيم الفراهيدى ، وأبا الوليد الطيالسى ، وحل بن المدينى ، ويحيى بن صاعد ، فى كثيرين .

وكان إسماعيل فاضلا ، عالما ، متقنا تقيا على مله ماله بن أنس شرح مله ونه ، واحتج له ، ونشره بالعراق . استوطن بغداد فديمأول القضاء بها ، فلم يزل يتقلده إلى حين وفاته . ولد سنة ١٩٩ هـ أو ٢٠٠ هـ وتوفى سنة ٢٨٢ هـ . (انظر : تاريخ بغداد : ٦ / ٢٨٤ - ٢٩٠) .

(٢) ذكر البخارى هذه القصة فى صحيحه فى أكثر من موضع ، والمشهور أن اسم صاحب هذه القصة (ابن النثية) بضم الهم وسكون التاء أو فتحها - كما فى البخارى فى كتاب الخيل - باب احتيال العامل لبلدى له . وأورده البخارى بالهمزة ، فى كتاب الأحكام - باب هدايا العمال - والحديث كما يرويه البخارى بسنده عن أبى حميد الساعدى قال : استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا على صلقات بنى سليم ، يدعى ابن النثية - يدعى هيداه ، والنثية أمه - فلما جاء حاسبه . قال : هذا مالك ، وهذا هدية . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهلا جلست فى بيت أهلك حتى أتيك هديتك إن كنت صادقا . ثم غلبنا محمد الله وأتى عليه ، ثم قال : أما بعد ، فأتى استعمل الرجل منكم على العمل ما ولا فى الله . فأتى فيقول ، هذا مالك ، وهذا هدية أهديت لى . أفلا جلس فى بيت أبيه وأمه حتى تأتاه هديته . والله لا يأخذ أحد منكم شيئا بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة ، فلا أعرفن أحدا منكم لقي الله يعمل بغيرا له وفاء ، أو بقره لما غوار ، أو شاء تيمر ، ثم وقع يديه حتى روى يياض ليله ، يقول : اللهم هل بلغت ، بصريعى ، وسمع أذن . (انظر : إرشاد السارى شرح صحيح البخارى ١ / ١٣٩ - ١٤٠ ، ١٠ / ٢٩٤ - ٢٩٥ . الطبعة الخامسة سنة ١٣٩٣ ، يدار الطباعة العامة) .

(٣) لبان الميزان ١ / ١٨١ .

بعد صرف (ابن حريوية) عن القضاء بيني آياه ، يقال له أبو جعفر ويحك ، أهذه تهمة ؟ هذه والله تعزية : من أذاكر بعده : أو من أجالس (١) ٠٩ وهذا مثل رائع لاعتراف أبي جعفر بفضله (ابن حريوية) ووفاء جميل لما كان بينهما من صحبة ، على الرغم من اختلافهما في المذهب وعلى الرغم مما عرض بينهما من خصام :

٤ — وعلى الجمة كان (الطحاوي) تحلياً بكل الصفات التي تقتضيها العدالة (٢) ، كما كان زاهدا ورعاً متديناً : والواقع أن قبوله ضمن الشهود ، أكبر شهادة من معاصريه بتزكيتهم ، وبرأته مما يسقط المروءة .

٥ — أما حظه من الصفات العقلية . فقد كان له منها نصيب كبير : ذكاء لائح ، وحافظة واعية ، وذاكرة قوية لم تؤثر عليها الشيخوخة : ويروى أن (أبا محمد ، عبد الله بن زبر) لما ولي قضاء مصر وحضر عنده (أبو جعفر الطحاوي) فشاهد عنده ، أكرمه غاية الإكرام : وسأله عن حديث ذكر أنه كتبه عن رجل عنه من ثلاثين سنة ، فأدله عليه (٣) :

٦٨ — وندهج الجبال لأعلام المؤرخين ، وعلواء الرجال ، لنسمع رأيهم في (الطحاوي) ، وهو رأى له اعتباره ووزنه ، لأنه صادر من أهله .

وقد اتفقت كلمة من يوثق بقوله منهم على أن (الطحاوي) كان حافظاً ثقة ، ثبتاً ، وعلى أنه كان فقيهاً إماماً .

فالمعاني يقول : كان إماماً ثقةً ثبتاً فقيهاً ، عالماً ، لم يخلف مثله (٤) .

وابن الأثير يقول : كان إماماً فقيهاً من الحنفيين ، وكان ثقةً ثبتاً (٥) :

(١-١) لسان الميزان ١ / ١٨١ .

(٢) انظر دماش ٢ من الفقرة ٦٦ ص ٨٦ .

(٣) لسان الميزان : ١ / ٢٨١ .

(٤) الأنساب : ٣٦٨ .

(٥) الباب : ٢ / ٨٢ .

والذهبي يقول — نقلا عن ابن يونس — : وكان ثقة ، ثبتا ، فقيها حاقلا ، لم يخلف مثله (١) :

والحنيني ، وابن كثير يقولان : : : وهو أحد الثقات الأثبات والحفاظ الجهابذة (٢) :

والسيوطي يقول : : : الإمام العلامة الحافظ ، صاحب التصانيف البليغة ، : : : وكان ثقة ثبتا فقيها ، ولم يخلف بعده مثله (٣) :

وابن قطلوبغا يقول — نقلا عن ابن عبد البر — : كان من أعلم الناس بسير الكوفيين وأخبارهم ، مع مشاركته في مذاهب الفقهاء (٤) :

٦٩ — غير أننا نجد أحدا من الناس — حتى الأتقياء — قد سلم من أسنة سوء ، والعظماء بخاصة ، هدف لأسنة المنين تقاصرت همهم ، وعجزوا عن أن يصلوا إلى ما وصل إليه غيرهم ، فأخللوا إلى الأرض وهم يلهثون ، وامتلاأت قلوبهم غيظا وحقدًا على هؤلاء الذين ارتفع شأنهم ، واكتسبوا يجلهم ، بين الناس وجاهة ورياسة ، فأطلقوا فيهم قالة سوء . يريدون أن يفضوا من شأنهم ، ولكنهم كمن يريد أن يطغى نور الله ، أو كما قال القائل :

كنناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل
وجريا على سنة الحياة ، لم يسلم (الطحاوي) أيضا ممن يفترى عليه ويتهمة بما هو برىء منه . ولم أر من يتقل هذه التهمة إلا ابن التديم في (الفهرست) ، وإلا ابن حجر في (لسان الميزان) : وقيل أن نورد ما قالوه نبه على أن نصوصهم ذاتها تحمل معها أدلة براءة الطحاوي .

٧٠ — فابن التديم يقول عن الطحاوي : (كان أوجد زمانه علما وزهدا .

(١) تذكرة الحفاظ ٣ / ٢٨ ، وسير أعلام النبلاء ص ١٢ .

(٢) عقد الجمان : الفوعة ٣٩٤ — مصورة بدار الكتب برقم ١٥٨٤ تاريخ ، والبدلية .
والنهاية ١١ / ١٧٤ .

(٣) حسن المحاضرة : ١ / ١٤٧ .

(٤) تلج التراجم ص ٦ .

ويقال إنه تعمل لأحمد بن طولون كتابا في نكاح ملك اليمين يخصص له
في نكاح الخدم ، والله أعلم (١) :

فهو يصف الطحاوى — على جهة القطع — بأنه كان في غاية الزهد
ثم يضيف — على جهة التعريض — ما اتهم به . ولا أدري كيف
يجتمع في امرئ الزهد في أعلى درجاته ، والتهاك على الدنيا في
أحط دركاته حتى يحل ما حرم الله ؛ ابتغاء للجاه عند ابن طولون ؟ ؟
إنها فرية كبيرة قصد بها تشويه سمعة هذا الرجل ، وهي تعمل
معهها أداة كذبا وبخاصة أنها لم تنقل عن شخص معين حتى تبحث في
عنايته ومقدار صلته :

وإذا حدث هذا في عهد ابن طولون — والطحاوى "يومئذ في عهد
التلمذة — فكيف يطلب من تلميذ مثل هذه الفتوى ؟ صحيح وأن نبوغه
كان مبكرا ، ولكن مثل هذا الحدث المخالف للدين والعرف ، تقتضى
إباحته أن تصدر فتوى من شخصية كبيرة لها مكانتها في نفوس العامة ،
لأمن تلميذ ناشئ :

وكيف يتعاون معه مثل (بكار) العالم البحرى الزاهد الذى لا يخشى
في الحق لومة لائم ؟ . وقد كان الطحاوى كتابا له ، وتلميذا كثير
الرواية عنه ، وملازما له حتى النهاية .

إن ابن التديم لم يحقق هذا القيل ، وليس من شأنه التحقيق ؛ ولذلك
اكتمى بالشك فيه بإبراده على جهه التضيف ، ومثل هذه الرواية
الضعيفة لا تؤثر في صفحة هذه الشخصية التى توارث الأخبار على أنها
بيضاء نقية .

٧١ — وما يؤكد ضعف هذه التهمة أن (ابن حجر) ذكر
أن ذلك كان في عهد (أبى الجيوش بن أحمد بن طولون) لا في
عهد ابن طولون ذاته ، وذلك نقلا عن (مسلمة بن القاسم

(١) الفهرست : المقالة السادسة — الفن الثاني — ص ٢٠٧ .

(الأندلسي (١))، ومن أجل هذه التهمة أوردته ابن حجر في كتابه (لسان الميزان) الذي خصصه للمجروحين من الرواة مخالفين بذلك أئمة الجرح والتعديل قبله وبعده ، كالذهبي الذي ترجم للطحاوي ووثقه في (تذكرة الحفاظ) ، و(سير أعلام النبلاء) ، ولم يصح عنده ما اتهم به الطحاوي، فلم يورده في كتابه الذي سبق به (ابن حجر) وهو (ميزان الاعتدال) ، مع أنه ذكر فيه (من تكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين : وبأقل تجريح ، فلولا أن ابن عسّى أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص — لما ذكرته ، لثقته ، ولم أر من الرأى أن أحذف اسم أحد ممن له ذكر بتلحين ما ، في كتب الأئمة المذكورين . خوفاً من أن يتعقب على : لأنّي ذكرته لضعف فيه عندي) (٢)

ومع هذا الكلام الصريح ، أبى (ابن حجر) إلا أن يعقب على الذهبي وعلى أئمة الجرح قبله ، مع أن الذهبي لم يترك في كتابه حتى (الثقات الذين تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه في ذلك الثقة ؛ لكونه تضمن فيه ، وخالف الجمهور من أولى النقد والتحريص) (٣) .

٧٢ — يقول ابن حجر : (وقال مسلمة بن القاسم في كتاب الصلة : كان ثثة ، جميل القنر ، فقيه البلسن ، عالماً باختلاف العلماء بصيراً بالتصنيف ، وكان يذهب مذهب أبي حنيفة ، وكان شديداً العصبيّة فيه : قال : وقال لي أبو بكر

(١) هو مسلمة بن القاسم بن إبراهيم بن عداقة بن حاتم — من أهل قرطبة ، يكنى أبا القاسم صبح بالأندلس ، والقيروان ، ومصر — من أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي وغيره — ، وجدة وممن العراق واليمن ، والشام . ثم انصرف إلى الأندلس : وقد جمع حديثاً كثيراً وكف بصره بعد قومه من المشرق ، وسمع للناس منه كثيراً ، وسمعت من يسهل الكذب ، وسألت محمد بن أحمد بن يحيى القاضي عنه ، فقال لي : لم يكن كذاباً ، ولكن كان ضعيف العقل . وكان مسلمة صاحب وق وثور نبات وقرأت يخط بعض أصحابه ، توفي مسلمة بن القاسم (رحمه الله) يوم الاثنين ثمانين من جمادى الأولى سنة ٣٥٣ هـ وهو ابن ستين سنة) انظر تاريخ العلماء والرواة لعلم بالأندلس ط ١٣٧٤ هـ ١٩٥٤ م ج ٢ ص ١٣٠)

(٢) ميزان الاعتدال — المقدمة : ١ / ٢ / ٣ .

(٣) المرجع السابق ١ / ٣ .

محمد بن معاوية (١) بن الأحمر القرشي : دخلت مصر قبل الجلائية ، وأهل مصر يرمون الطحاوي بأمر عظيم فظيع) ويفسر ابن حجر هذا الأمر بقوله : (يعني من جهة أمور القضاء ، أو من جهة ما قيل إنه أفتى به أبا الجليش من أمر الخصيان) (٢) :

(و) مسلمة) في كلمته هذه ، يفتي على الطحاوي ثناء جميلاً ويوثقه وهو لا يسعه إلا أن يفتي عليه ويوثقه ، بعدما انطبع في نفسه من إجلال له عند سماعه منه العام ، فهذا الثناء وليد التجربة والاحكام بينه وبين الطحاوي الأستاذ ، أما كلمة تاجر رجال ، يلقيها على عواهنها فليس لها قيمة في ميزان النقد ، على أن (مسلمة) شخص مجروح متهم بالكذب فلا يعارض ما أجمع عليه الثقات من رأى جميل في (الطحاوي) ، و(ابن حجر) قد ترجم للطحاوي ترجمة واسعة في (لسان الميزان) استغرقت ثمانى صفحات نقل فيها كثيراً من أخبار الطحاوي وآراء العلماء فيه ، وكلها يشرف الرجل ، ويرفع قدره ويبحث على التجلة والاحترام ، فهل تضرب عن كل ذلك صفحاً من أجل كلمة قالها شخص مجروح متهم ؟

على أن أكبر دليل على براعة الطحاوي وتقائه سيرته هو شهادة معاصريه بأنه عدل ، وبأنه جدير بأن يكون من جملة الشهود - كما قلنا - وهذه صفة توجه إلى من يهتمون بالطحاوي ، ولا باعث لهم على هذا الاتهام إلا الحقد أو العصبية .

٧٣ - وقد أحسن (الشيخ محمد زاهد الكوثري) الدفاع عن الطحاوي :

(١) هو محمد بن معاوية بن عبد الرحمن بن معاوية ، ينتهى نسبه إلى هشام بن عبد الملك ابن مروان ، من أهل قرطبة ، يكنى أبا بكر ، ويعرف بابن الأحمر رحل إلى المشرق سنة ٢٩٥ ، فسمع بمصر من الناس كثيراً وشيخه كما سمع بمكة وبغداد والكوفة والبصرة . ودخل إلى الهند تاجراً وخرج منها بما قيمته ثلاثون ألف دينار غرقت منه كلها . وقدم الأندلس سنة ٣٢٥ هـ ، قال عنه ابن الفرضي : كان شيخاً حليماً ثقة فنياً روى صدوقاً . توفي سنة ٣٥٨ هـ .

(أنظر : تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي . ط. مجريط سنة ١٨٩ م ج ١ ص ٣٦٢ -

٣٦٤) .

(٢) لسان الميزان ١ / ٢٧٦ .

وانتقد (ابن حجر) ولامه اوماً عنيماً ، لا يخلو من عصبية وإن كان أكثره حقاً لأمراء فيه ، ونقل بعض ما قاله (الكوثري) لما فيه من الفائدة ، قال :

(ثم إن ابن حجر السقلافي لم يرض إلا أن يذكر الطحاوى في (لسان الميزان) ، وبهنا أذى نفسه قبل أن يؤذى الطحاوى ، لتثبوته من جماعة أهل العلم في الثناء عليه ، وهو - كما يقول أبر أصحابه له - الحافظ السخاوى في تعليقاته على (الدرر الكامنة) - لا يستطيع أن يترجم لحنق إلا بانحسار لحقه ومتقصا لشأنه : وفي هوامش الدرر كثير من كلام السخاوى في ذلك ، فهنا يبين صواب ما قاله (المحب ابن الشحنة) في ابن حجر : إنه لا يعول على كلامه في حنق متقدم ولا متأخر ، لبالغ تعصبه .

وقد ترجم ابن حجر للطحاوى في (لسان الميزان) مستركاً على الذهبي - ترجمة واسعة ، ليدس في خلالها هذه الكلمة نقلاً عن (مسلمة بن القاسم) عن (ابن الأحمر) التاجر الرحال : (دخلت مصر قبل الثلاثمائة وأهل مصر يرمون الطحاوى بأمر عظيم فظيع :) (فيقول ابن حجر شرحاً لتلك الكلمة : (يعنى من جهة أمور القضاء ، أو من جهة ما قيل إنه أفق به أبا الجيـش في أمر الحصيان) . كبرت كلمة تخرج من أفواههم ، تراه يلوح ولا يصرح لتذهب نفس السامع إلى كل سوء بشأنه ، وليسى إلى سمعته الطيبة . أهكذا يكون الجرح والتعليل عند أهل النقد ؟ ! ومن هؤلاء الذين كانوا يرمونه من أهل مصر ؟ فليذكروا واحداً أو اثنين منهم بدل أن يزوا هذا الرمى إلى جميع أهل مصر ، فيمكن النظر في حال الرايين ، وما هذا الأمر الفظيع الذى يساق لتشويه سمعته ؟ وماذا يفيد خبر المجاهيل في أمور مجهولة غير الكشف عن جهل مسجله . . . أكان الطحاوى قاضياً حتى يصح رميه بأمور تتعلق بالجنور في القضاء ؟ وهو الذى كان يحض القاضى على عساسة الأمناء ، صونا للحقوق عن الضياع وإيصالها إلى أصحابها ، فيثورون ويغورون ويلجرون تدابير ضده من غير أن يجتـ

المكر السيء إلا بأهله : : وهو - يعنى ابن حجر - يعلم تكذيب كثير من علماء الأندلس لمسلمة بن القاسم القرطبي ، وقول ابن القرضى وغيره فيه ، إنه ضعيف العقل صاحب رقى ونيرنجيات ، حفظ عليه كلام سوء فى التشبيهات ، وقول الذهبى وغيره فيه إنه ضعيف ، وما قيل إنه كان من المشبهة . فبرواية مثله الموهمة لا يطعن فيمن ثبتت أماته (١) ، ودانته ، وثقته وإماته إلا من فى نفسه حاجة - حفظنا الله من شرور أنفسنا وأهمتنا العدل فى كل الأمور) .

٧٤ - هنا هو الطحاوى ، العالم الذى اكتسب محبة الناس وتقديرهم ، سواء فى ذلك الأمراء ، والقضاة ، والعلماء ، والتلاميذ والعامّة . وكان أستاذاً لأجيال بعده على اختلاف مذاهبهم - فإن ثقافته الواسعة لم تكن محدودة بحدود مذهبه - وخطف آثاراً علمية هى شاهد صدق على نبوغه وعظمته ورفيع مكانته ، كما سنين ذلك فى الفصل القادم إن شاء الله .

٧٥ - وتوفى الطحاوى فى مستهل ذى القعدة من سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة - كما تقدم - ودفن بالقرافة الصغرى ، فى قرية بنى الأشعث (٢) .

(١) الحاوى فى سيرة الإمام أبى جعفر الطحاوى ص ٢٧ - ٢٨ ط . الأنوار بالقاهرة سنة ١٣٦٨ هـ .

(٢) انظر : تحفة الأحباب ، وبنية الطلاب فى الخلط والمزاجات والتراجم والبقاع المباركات ، لأبى الحسن نود الدين عيسى بن أحمد بن عمر بن خلف بن محمود السخاوى الحنفى ص ١٩٩ - ٢٠٠ ط ١٣٥٦ . ١٩٣٧ م . مطبعة العلوم والآداب بالقاهرة ، بتصحيح محمود ربيع وحسن قاسم .

والقرافة الصغرى هى قراة الإمام الشافعى ، وقبر الطحاوى فى شارع الإمام الليث ، الموازى لشارع الإمام الشافعى عند نهاية خط الترام ، على يمين المتجه إلى الإمام الشافعى ، والفرج تحت بقعة أثرية . وأمام القبر شاهد مكتوب عليه اسمه وتاريخ ميلاده (سنة ٢٢٩ هـ) وتاريخ وفاته (سنة ٣٢١ هـ) .

• الفصل الثاني

ثقافته ، وآثاره العلمية

٧٦ - في الفصل السابق التقينا بالطحاوى ، وألمنا بشيء من حياته . وعرفنا طرفاً من صفاته وقدراته ، ورأينا مكانته ومزانه في نفوس معاصريه ، كما أوردنا ثناء الأئمة عليه من بعد ، ووصفهم له بالحفظ والتثبيت ، وبأنه إمام في الحديث والفقه والأخبار ، وبأنه (ابن تغرى بردى) إلا أن يجعله إماماً في النحو واللغة أيضاً ، كما هو إمام في الفقه والحديث ، فيقول : (. . . كان إمام عصره - بلا منازعة - في الفقه والحديث ، واختلاف العلماء ، والأحكام ، واللغة ، والنحو) (١) .

ولا شك أن الطحاوى ترك في مصر بعد موته فراخاً كبيراً ، أحسن به ابن يونس المؤرخ - تلميذه ومعاصره - حتى قل عنه : (... وكان ثقة ثبثاً فقيها حاقلاً ، لم يخلف مثله) (٢) ، وهذه هي العبارة التي تناقلها المؤرخون من بعده .

هنا التقدير الذي ناله الطحاوى يرجع إلى ما امتاز به من علم واسع ، وثقافة متعددة الجوانب ؛ حيث التفت فيه معارف عصره ، وبرز في الكثير منها ، مثل : التفسير ، والحديث ، والفقه ، والكلام ، والتاريخ ، والأنساب - وله في كل هؤلاء تأليف - بالإضافة إلى معرفته اللغة ، والنحو ، والشعر ، والمنطق ، كما يستدل على ذلك من قراءة كتبه .

(١) انظر النجوم الزاهرة ٣ / ٢٣٩ - ٢٤٠ ط. دار الكتب المصرية ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م
(٢) انظر : ف ٦٨ من الفصل الأول من هذا البحث (وابن يونس) هو أبو سعيد عبد الرحمن بن أبي الحسين أحمد بن أبي موسى يونس بن عبد الأعلى الصدقي ، المحدث ، المؤرخ المصري ، كان مخبراً بأسوال الناس ومطلعا على تواريخهم ، عارفا بما يقوله ، جمع لمصر تاريخين : أحد هما - وهو كبير - يخص بالمصريين ، والآخر - وهو صغير - يشتمل على ذكر الغريب المرادين على مصر ، وما قصر فيها . وهو أخيه يونس بن عبد الأعلى ، صاحب الشافعي ، توفي سنة ٣٤٧ هـ ، (انظر : وفيات الأعيان ٢ / ٣١٨)

٧٧ — وهذه العلوم هي التي كانت تغلب على ثقافة هذا العصر ، كما يشير إلى ذلك (ابن عبد البر) ، قال : (طلب العلم درجات ومتاقل ورتب ، لا يقضى تعلّمها ، ومن تعلّمها جملة فقد تعدى سبيل السلف رحمهم الله ، ومن تعدى سبيلهم عامدا ضل ، ومن تعلّمه مجتهدا زل . فأول العلم حفظ كتاب الله جل وعز ، وتنهمه وكل ما يعين على فهمه فواجب طلبه معه ، ولا أقول إن حفظه كله فرض ولكن أقول إن ذلك واجب لازم على من أحب أن يكون عالما ... فمن حفظه قبل بلوغه ثم فرغ إلى ما يستعين به على فهمه من لسان العرب كان له ذلك عونا كبيرا على مراده منه ، ومن سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ينظر في ناسخ القرآن ومنسوخه وأحكامه ، ويقف على اختلاف العلماء واتفاقاتهم في ذلك — وهو أمر قريب على من قرّبه الله عليه — ، ثم ينظر في السنن المأثورة النابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نها يصل الطالب إلى مراد الله جل وعز في كتابه ، وهي تفتح له أحكام القرآن فتحا ، وفي سير رسول الله صلى الله عليه وسلم تنبيه على كثير من الناسخ والمنسوخ في السنن وما يستعان به على فهم الحديث ما ذكرناه من العون على كتاب الله ، وهو العلم بلسان العرب ، ومواقع كلامها ، ومدة لغتها واستعارتها ومجازها وعموم لفظ مخاطبتها وخصوصه ، وسائر مناهجها لمن قدر ، فهو شيء لا يستغنى عنه ويلزم صاحب الحديث أن يعرف الصحابة المؤيدين للدين عن نبيهم صلى الله عليه وسلم ، ويعني يسيرهم وقضائهم ، ويعرف أحوال الثاقبين عنهم وأيامهم وأخبارهم ، حتى يقف على العلل منهم من غير العلل . وهو أمر قريب كله على من اجتهد . فمن اقتصر على علم إمام واحد وحفظ ما كان عنده من السنن ، ووقف على غرضه ومقصده في الفتوى حصل على نصيب من العلم وافر ، ونظّمه حسن صالح ، فمن قنع بهذا اكتفى ، والكفاية غير الغنى . . . ومن طلب الإمامة في الدين ، وأحب أن يسلك سبيل الذين جازلم الفتيا فنظر في أقاويل الصحابة والتابعين والأئمة في الفقه . إن قدر على ذلك تأمره بذلك ، كما أمرناه بالنظر في أقاويلهم في تفسير القرآن . . وإن أحب الإشراف على مذاهب الفقهاء متقدميهم ومتأخريهم بالحجاز والعراق ، وأحب الوقوف على ما أخذوا

وتركوا من السنن ، وما اختلفوا في تثبيته وتأويله من الكتاب والسنة كان ذلك له مباحا ووجها محمودا إن فهم وضبط ما علم ، أو سلم من التخليط — نال درجة رفيعة ووصل إلى جسيم من العلم ، واتسع ونبل إذا فهم ما اطلع . وبهذا يحصل الرسوخ إن فقهه الله ، وصبر على هذا الشدآن ، واستحلى مرارته ، واحتمل ضيق المعيشة فيه (١) .

٧٨ — ويقسم ابن خلدون العلوم إلى علوم طبيعية ، مرجعها العقل ، وعلوم نقلية مرجعها الخبر النقلى ، ثم يبين العلاقة بين العلوم النقلية بقواه : (وأصل هذه العلوم النقلية كلها هي الشرعيات ، من الكتاب والسنة ، التي هي مشروعة لها من الله ورسوله ، وما يتعلق بذلك من العلوم التي تهيئها للإفادة ، ثم يستتبع ذلك علوم اللسان العربي الذي هو لسان الملة ، وبه نزل القرآن .

وأصناف هذه العلوم النقلية كثيرة ، لأن المكلف يجب عليه أن يعرف أحكام الله تعالى المفروضة عليه وعلى أبناء جنسه ، وهي مأخوذة من الكتاب والسنة بالنص ، أو بالإجماع أو بالإلحاق . فلا بد من النظر في الكتاب ببيان ألفاظه أولا ، وهذا هو علم التفسير . ثم بإسناد نقله وروايته إلى النبي صلى الله عليه وسلم الذي جاء به من عند الله ، واختلاف روايات القراء في قراءته . وهذا هو علم القراءات . ثم بإسناد السنة إلى صاحبها والكلام في الرواة الناقلين لها ومعرفة أحوالهم وعملاتهم ، ليقع الوثوق بأخبارهم ، بعلم ما يجب العلم بمقتضاه من ذلك ، وهذه هي علوم الحديث ، ثم لا بد في استنباط هذه الأحكام من أصولها من وجه قانوني يفيد العلم بكيفية هذا الاستنباط . وهذا هو أصول الفقه . ثم إن التكالييف منها بلقى ومنها ، قلبى ، وهو المختص بالإيمان وما يجب أن يعتقد بما لا يعتقد . وهذه هي العقائد الإيمانية في الذات والصفات وأمر الشر والنعم والعذاب والقدر ، والحجاج عن هذه بالأدلة العقلية هو علم الكلام . ثم النظر في القرآن والحديث لا بد أن تتقدمه العلوم اللسانية ،

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٦٦ - ١٦٩ .

لأنه يتوقف عليها ، وهي أصناف : فمنها علم اللغة ، وعلم النحو ، وعلم البيان ، وعلم الآداب (١) .

٧٩ — وإذا أخذنا هذه العلوم التي فصلها (ابن عبد البر) و (ابن خلدون) ، وعرضناها على ثقافة الطحاوي — وجدنا هذه الثقافة قد وسعها ، ووجدناه قد أخذ بنصيبه منها ، وهو نصيب لا يطيقه إلا أولو العزم الذين استحقوا — بجدارة — أن يكونوا أئمة يقتلى بهم .

ففي ميدان اللغة والنحو ، نجد أنه قد استفاد علم أبي عبيد القاسم بن سلام عن طريق (علي بن عبد العزيز) سماعاً منه أو إجازة (٢) ، كما أخذ علم (أبي عبيدة عمر بن المشي) عن طريق (الوليد بن محمد التميمي) (٣) ومن شيوخه في اللغة والنحو أيضاً محمود بن حسان النحوي الذي يروى عن عبد الملك بن هشام ، عن أبي زيد ، عن أبي عمرو بن العلاء (٤) .

(١) مقدمة ابن خلدون ٢ / ٩٩٢ - ٩٩٣ ط . لجنة البيان العربي سنة ١٣٨٢ هـ - م ١٩٦٢ .

(٢) انظر : مشكل الآثار ١/ ١٤٦ وستاق قريباً ترجمة القاسم بن سلام وعلي بن عبد العزيز .
(٣) انظر : مشكل الآثار ٤ / ٣٦٥ . وأبو عبيدة هو عمر بن المشي مولد (تميم قريش) ، كان الغريب أغلب عليه . وأخبار العرب وآياهم . وكان مع معرفته ربما لم يتم البيت إذا أنشده حتى يكسره ، ويضطه إذا قرأ القرآن نظراً ، وكان يغيض العرب . وألف في مثالب كُتُبا ، وكان يرى رأى الخوارج ، مات سنة ٢١٥ أو ٢١٦ هـ وقد قارب المائة (انظر : المعارف لابن قتيبة ص ٥٤٣ ، وطبقات النحويين واللغويين لزيدي ص ١٩٢ - ١٩٥) والوليد بن محمد التميمي النحوي ، أبو القاسم ، المعروف بولاد أصله بصري ، ونشأ بمصر ورحل إلى العراق لطلب العلم . وعاد إلى مصر ، ولم يكن بمصر شيء كثير من كتب النحو واللغة قبله (انظر : إنباء الرواة ٣ / ٣٥٤ ، وطبقات الزبيدي ص ٢٣٣) .

(٤) انظر : شرح معاني الآثار ٢ / ٣٥٥ ومحمود بن حسان هو أحد مشايخ الطحاوي ، يكنى أبا ميثاق . روى عن أبي زرعة المؤذن وعبد الملك بن هشام مثقال بن محمد بن إسحاق ، قال ابن يونس : كان نحويًا مجوداً توفي في رجب سنة ٢٢٧ هـ (نظر : مثاق الأخيار ٢ / ١٠٩) ، وبني الوعاة ٢٨٧ ط سنة ١٣٢٦ هـ) .

وعبد الملك بن هشام بن أيوب . الحيمري المعافري . أبو محمد . كان عالماً بالأنساب وأخبار العرب واللغة والنحو . ولد ونشأ في البصرة ، توفي بمصر سنة ٢١٣ أو ٢١٨ هـ (انظر : إنباء الرواة ٢ / ٢١١ - ٢١٢ ، وحسن المحاضرة ١ / ٢٢٨) .

ومن أمثلة استخفافه باللغة في بيانه للأحاديث وإزانة إشكالها ما ذكره في (باب ما روى فيم ينبغي أن يفعل من رأى منكرا) ، ومعنى (لتأطره على الحق أطرا) قال أبو جعفر : (... فوجدنا أهل اللغة يحكون في ذلك عن الخليل بن أحمد أنه يقال : أطرت الشيء إذا ثنيته وعطفته ، وأطر كل شيء عطفه . . . ووجدناهم يحكون في ذلك عن الأصمعي أنه قال : أطرت الشيء وأطرت : إذا أملت إليه ، ورددته إلى حاجتك ، فكان قول الرسول : ولتأطره . . . أى تردونه إليه ، وتعطفونه عليه ، وتميلونه إليه (١) . .)

وروى أبو جعفر بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا يدخل الجنة ولد زنية » ولما كان ولد الزنا لاسعى له في زنا أبويه ولا ذنب له — كان عدم دخوله الجنة متنافيا مع ما هو مقرر في الإسلام من أن كل نفس تجزى بما تسعى ، ولا تزر وازرة وزر أخرى . إذن فيجب أن يكون (معنى هذا الحديث — والله أعلم بما أريد به — من يحقق بالزنا حتى صار غالبا عليه ، فاستحق بذلك أن يكون منسوبا إليه ، كما يفسب المحفون بالدنيا إليها ، فيقال لهم : بئس الدنيا ، وكما قد قيل المحقق بالجلد : ابن الجلد ، وكما قيل للمسافر : ابن السبيل ، وكما قال بدر ابن حراك للناطقة :

أبلغ زيادا وخير القول أصدقه فلو بكيس أو كان ابن حنار

أى لو كان حنرا وفاكيس . وكما يقول فلان ابن مدينة . . ومنه قول الأخطل :

= وأبو زيد هو سيد بن أوس بن ثابت ، من الأنصار . كانت الفلت والنوادير في القريب أغلب عليه ، وكان يرى رؤى القدر ، وعبر حورا طويلا حتى قارب المائة . (انظر : المعارف ص ٥٤٥ ، وانهاية الرواة ٢ / ٣٠ - ٣٥) .

وأبو عمرو بن العلاء بن عمار ، اسمه كنيته ، وقيل : اسمه زياد بن العلاء ، كان من جلة القراء الموثوق بهم ، توفي سنة ١٥٤ هـ (انظر المعارف ص ٥٤٠ ، وطبقات الزيدى ص ٢٨ - ٣٤) .

(١) انظر : مشكل الآثار ٢ / ٦١ - ٦٢ ط . المدة ١٣٣٣ هـ .

رَبَّتْ وَرَبَا فِي حَجَرِهَا ابْنِ مَلِيئَةٍ يَظَلُّ عَلَى مَسْحَاتِهِ يَتَرَكَلُ (١)
فَمَثَلُ ذَلِكَ (ابْنُ زُنَيْةَ) ، قَبْلَ لِمَنْ يَحْقُقُ بِالزَّنا وَصَارَ تَحْقِيقُهُ بِهِ مَنسُوبًا
إِلَيْهِ ، وَصَارَ الزَّنا غَالِبًا عَلَيْهِ ، أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْحَبَّةَ . وَلَمْ يَرُدَّ بِهِ الْوَلُودُ مِنْ
مَنْ الزَّنا ، لِأَنَّهُ لَا سَعْيَ لَهُ (٢) .

وَأَشْبَاهُ هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ فِي كِتَابِهِ بكَثْرَةٍ ، وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ ذَا حِظٍّ
كَبِيرٍ مِنْ مَعْرِفَةِ اللُّغَةِ ، وَلَا عَجَبُ فِي هَذَا ، فَالَّذِي — كَمَا بَيْنَ ابْنِ عَبْدِ
اللَّهِ ، وَابْنِ خُلْدُونٍ — مِنَ الْأَدَوَاتِ الَّتِي لَاغْنَى عَنْهَا لِمَنْ يَشْتَغِلُ بِالتَّعْسِيرِ
وَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ ، وَقَدْ كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ إِدَامًا فِي كُلِّ دَوْلَةٍ . بَلْ
إِنَّهُ كَانَ يَلْجَأُ — أحيانًا — إِلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لِيَحْتَكِمَ إِلَيْهِ فِي الْمَدَائِلِ
الْمُخْتَلَفَةِ فِيهَا . فَكَقَوْلِهِ — بَعْدَ أَنْ أَثْبَتَ التَّسْرِيَةَ بَيْنَ الضَّالَّةِ وَالْقَطِطَةِ فِي
الْحِكْمِ — : فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِنَّ الضَّلَّ مَا قَدْ ضَلَّ بِنَفْسِهِ ، وَالْقَطِطَةُ
مَا سَوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَمْتَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا . قِيلَ لَهُ : وَمَا دَلِيلُكَ عَلَى مَا قَدْ
ذَكَرْتَ ؟ بَلْ رَأَيْنَا اللُّغَةَ فِي ذَلِكَ أَبَاحَتْ أَنْ يُسَمَّى مَا لَا نَفْسَ لَهُ ضَالًّا .
أَلَا يَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَالَ فِي حَدِيثِ الْإِفْكَ : « إِنْ
أَمَرَكُمْ قَدْ أَضَاعَتْ قَلَادَتَهَا (٣) »

(١) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ قِصَّةِ يَمْلَحَ بِهَا الْأَعْطَلُ خَالَهَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُمَيْدٍ ، وَفِيهَا يَقُولُ عَنْ
الْأَمْرِ :

فَقُلْتُ : أَتَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا فَمَلِيبَ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ يَقْتُلُ
رَبَّتْ وَرَبَا فِي حَجَرِهَا ابْنِ مَلِيئَةٍ يَظَلُّ عَلَى مَسْحَاتِهِ يَتَرَكَلُ

وَقَدْ وَرَدَ هَذَا الْبَيْتُ فِي مَشْكَلِ الْأَثَارِ مَحْرُفًا هَكَذَا :

رَبَّتْ دَفَا فِي حَجَرِهَا ابْنِ مَلِيئَةٍ يَظَلُّ عَلَى مَسْحَاتِهِ يَتَرَكَلُ

وَقَتْلُ الْأَمْرِ : مَزَاجُهَا يَلْمِزُهُ لَتَخَفَ حَبَّتُهَا ، وَرَبَا فِي حَجَرِهَا : نَشَأَ فِي كَفِّهَا وَيُقَالُ لِلرَّجُلِ الْعَالِمِ
بِالْأَمْرِ الْفَطْنُ : هُوَ ابْنُ مَدِينَتِهَا وَابْنُ مَدِينَتِهَا وَابْنُ بَلَدِهَا . وَالْمَسْحَةُ : أَدَاةٌ تَسْحَبُهَا الْأَرْضُ .
وَالسَّحَرُ : التَّشْوِيرُ ، وَيَتَرَكَلُ يَدْفَعُهَا بِرِجْلِهِ (انظر : شَرْحُ الْأَعْطَلِ ص ٤ ، ه ط . يَبْرُوت .
سَنَةُ ١٨٩١ م وَلسَانُ الْعَرَبِ ١٧ / ٢٨٩ ط . يُولَاقُ سَنَةَ ١٣٠٣ هـ ، وَقَدْ رَوَى الْبَيْتُ هَكَذَا :
رَبَّتْ وَرَبَا فِي كَرْمِهَا . .)

(٢) انظر : مَشْكَلُ الْأَثَارِ ١ / ٣٩٣ - ٣٩٥ .

(٣) انظر : مَقَالُ الْأَثَارِ ٢ / ٢٧٧ .

ومن أمثلة احتكامه إلى اللغة أيضا ما ذكره في (باب الشفعة بالجوار) :
 فقد ذهب أبو جعفر إلى أن الشفعة تثبت للشريك الذي لم يقاسم ، ثم
 للشريك الذي قاسم ، بالطريق الذي قد بقي له فيه الشريك ، ثم هي من
 بعده واجبة للجار الملاصق . وقد نفي آخرون أن تكون واجبة للجار
 وتأواوا الآثار الواردة في الجار بأنه يجوز أن يكون هذا الجار شريكا
 فإنه قد يقال للشريك جار . وبعد أن يؤكد الطحاوي أن المراد هو الجار
 المهود ، دون شريك - باحتجائه بآثار نصت على ذلك - أخذ يذقش
 مخالفته بقوله : (. . .) ومن أعطاك أن انشريك يقال له جار ؟ وأين وجدت
 هذا في لغات العرب ؟ فإن قال : لأنني قد رأيت المرأة تسمى جارة زوجها .
 قيل له : صدقت ، قد سميت المرأة جارة زوجها ، ليس لأن لحمها مخالط
 لحمه ، ولا دمها مخالط لدمه ، ولكن لقربها منه . فكذلك الجار سمي
 جاراً لقربه من جاره ، لا لمخالطته إياه فيما جاوره به (١)

٨٠ - وكان لأبي جعفر معرفة بالشعر ، يرويه ، ويتذوقه ،
 ويستشهد به : وقد رأينا صورة من استشهاده به في الفقرة السابقة :
 وقد عقد في كتابه (شرح معاني الآثار) بابين للشعر ، ذهب في أولهما
 إلى أن رواية الشعر غير مكروهة ، وأن قوله عليه الصلاة والسلام :
 « لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحا خيرا له من أن يمتلئ شعرا » إنما جاء
 على خاص من الشعر ، هو المي هجى فيه الرسول صلى الله عليه وسلم ،
 أو هو الذي يروج لمفسدة . ثم يحتج لذلك بآثار كثيرة ، يثبت فيها سماع
 النبي صلى الله عليه وسلم للشعر ، وإعجابه به . وفي أثناء ذلك ، تبلى
 معرفة الطحاوي بالشعر ، لا عن طريق المحدثين فقط ، بل عن طريق
 المتخصصين في اللغة والشعر . كقوله : وقد روى في إباحة الشعر آثار
 فمنها ما حدثنا أحمد بن داود ، قال : حدثنا إبراهيم بن المنذر بن الحزامي
 قال : ثنا معن بن عيسى قال : حدثني عبد الله بن عمر ، عن قافع ، عن
 ابن عمر قال : لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح ، رأى

(١) انظر : معاني الآثار ٢ / ٢٦٢ ، وانظر أيضا : المصدر نفسه ٢ / ٦ .

نساء يلطنن وجوه الخليل بالخمر ، فتبشر ، فقال : يا أبا بكر ، كيف قال حسان بن ثابت ؟ فأئشده أبو بكر :

علمت بنتي ، إن لم تروها تأثير النقع من كنفى كداء
يتنازعن الأعنة مسرجات يلطنهن بالخمر النساء
هكذا حدثنا أحمد بن داود . وأهل العلم بالعربية يروون الأول على غير ذلك :

. : تأثير النقع ، موعدها كداء

حتى تستوى قافية هذا البيت مع قافية البيت الذي بعده — قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ادخلوها من حيث قال » (١)

أما الباب الثاني الذي عقده أبو جعفر للشعر ، فقد بين فيه حكم إنشاد الشعر في المساجد ، وقد ذهب الطحاوي إلى إباحة ذلك إذا لم يكن في الشعر فحش ، ولم يغلب ذلك على المسجد (٢) .

ويروي (ابن عبد البر) عن طريق الطحاوي إحدى الترانيم ، فيقول :
(حدثني أحمد بن محمد ، وعبد الرحمن بن يحيى ، وخلف بن أحمد وغيرهم قالوا : حدثنا أحمد بن سعيد بن حزم ، قال : حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي قال : حدثنا أحمد بن أبي عمران قال : كنت عند أبي أيوب أحمد بن محمد بن شجاع ، وقد تخلف في منزله ، فبعث غلاما من غلمانه إلى أبي عبد الله بن الأعرابي ، صاحب الغريب ، يسأله

(١) انظر : شرح معاني الآثار ٢ / ٣٧١ . وانظر هذه الأبيات في ديوان (حسان بن ثابت) ص ٨ . بيروت سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م . وقد روى فيه البيهقي بطريقة أخرى هي :

| | |
|-------------------------|--------------------------|
| علمنا غيلنا إن لم تروها | تثير النقع ، موعدها كداء |
| يبارين الأعنة مصعدات | على أكتافها الأسل الظماء |
| تظل جياذنا مستطرات | تلطنهن بالخمر النساء |

وكداء : هو التنية العليا بمكة ، والأسل : الرماح . مستطرات : مسرعات والخمر : واحلها الخمار ، وهو ما تغطي به المرأة رأسها .

(٢) انظر : شرح معاني الآثار ٢ / ٤٠٧ - ٤٠٨ .

انجيء إليه . فعاد إليه الغلام فقال : قد سأني ذلك فقال لي : عندي
 قوة من الأعراب ، فإذا قضيت أربي معهم أتيت . قال الغلام :
 وما رأيت عنده أحدا ، إلا أن بين يديه كتبا ينظر فيها ، فينظر في هذا مرة ،
 وفي هذا مرة . ثم ما شعرنا حتى جاء . فقال له أبرأيوب : يا أبا عبد الله ،
 سبحان الله العظيم ، تخلفت عنا ، وحرمتنا الأندس بك ، ولقد قال لي الغلام
 إنه ما رأى عنك أحدا ، وقلت أنت إنك مع قوم من الأعراب ، فإذا قضيت
 أربي معهم أتيت ، فقال ابن الأعرابي :

لنا جلساء ما نمل حديثهم ألباء مأمونون غيا وشهدا
 يفيدونا من علمهم علم ما نضي وعقلا ، ونأديا ، ورأيا مسددا
 بلا ذنبة نخشى ، ولا سوء عثرة ولا نقى منهم لسا ، ولايدا
 فإن قلت أموات ، فما أنت كاذبا وإن نلت أحياء ، فلست نغتدا (١)

وقد سبق أن ذكرت روايته للشعر الذي أنشده أبو بكر ، ومعرفة والده له ،
 وزيدته أبيانا استحسنا المزني ، كما سبقت مذاكرته والده الأعرابي
 كان يسمعه من شيوخه وأخذ رأيه فيه (٢) .

٨١ - وكانت ثقافة (أبي جعفر) في القراءات ثقافة ممتازة أهله لأن
 يذكر في طبقات القراء ، روى القراءة عن موسى بن عيسى ، عن خلف .
 وروى عنه القراءة هشام بن محمد بن قرقه (٣) . وكانت له معرفة واسعة
 بالقراءات المختلفة وأصحابها ، وتسلسل قراءتهم إلى النبي صلى الله عليه
 وسلم ، إلا أنه فيما يبدو كان يفضل قراءة عاصم بن أبي الجود أبي بكر ،

(١) انظر : جامع بيان العلم وفضله ، ٢ / ٢٠٢

(٢) ف ٤٥ من هذا البحث .

(٣) انظر : غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ١١٦ ، ٢ / ٣٢٢ ، ٢ / ٣٥٦ ط .
 السادة سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م . وفي غاية النهاية أن (أبا جعفر) أخذ القراءة عن (موسى
 ابن عيسى) عن (خلف) ، ولم أعر على أن الطحاوي شيئا يدعي (موسى بن عيسى) ، وأنا
 أرجح أنه أحمد بن أبي عمران ، وأبو عمران هو موسى بن عيسى ، وقد سمع الطحاوي من
 أبي عمران وسمع ابن أبي عمران من (خلف) كما هو واضح بالأصل من هذه الفقرة نفسها .

للتوفى سنة ١٢٦ ، أو ١٢٧ هـ . وقد أخذ أبو جعفر هذه القراءة عن روح بن الفرّج ، بدليل قوله : (سمعت ابن أبي عمران يقول : سمعت خلفا يقول : أخذت قراءة عاصم عن يحيى بن آدم ، عن أبي بكر بن عياش ، عنه . قال أبو جعفر : وأخذنا نحن قراءة (عاصم) سماعا من (روح بن الفرّج) حدثنا حرقا حرقا ، عن يحيى بن سليم البجلي ، عن أبي بكر بن عياش نفسه ، عن عاصم) (١)

وعند المعرض لقوله تعالى : « وجدها تغرب في عين حمئة » ذكر أن (حمئة) قراءة ابن عباس . أما قراءة أكثر الصحابة «حامية» . ويرى بسنده هذه القراءة عن ابن مسعود ، وابن الزبير ، وعمر بن العاص ، وابنه وقرأ أيضا «حامية» عاصم وسليمان الأعمش ، وحمزة . وذكر لنا «على ابن عبد العزيز» عن أبي عبيد أنه كان يلحظ إلى ذلك ويختاره ، لكثرة عابد القراء ، ولأن (عاصم) يقرأ من صحة المخرج ما ليس يقرأه غيره . سمعت أحمد بن أبي عمران يقول : سمعت يحيى بن أكرم يقول : إن كانت القراءة بصحة المخرج فما نعلم القراءة من صحة المخرج ما يقرؤه عاصم ، لأنه يقول : قرأت القرآن على أبي عبد الرحمن ، وقرأ أبو عبد الرحمن على علي ، وقرأ علي على النبي صلى الله عليه وسلم . قال : وكنت أنصرف من عند أبي عبد الرحمن فأمر بزر بن جيش ، فأقرأ عليه كما قرأت على أبي عبد الرحمن ، فلا يغير على شيئا . قال : وقرأ زر على ابن مسعود على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال أبو جعفر : وصدق ، وقد كنا أخذنا قراء عاصم حرقا حرقا عن روح بن الفرّج ، وحدثنا أنه أخذها عن يحيى بن ساجان البجلي ، وأنه قال لهم : حدثنا أبو بكر بن عياش قال : قرأت على عاصم . قال أبو بكر فقلت لعاصم : على من قرأت ؟ قال : على السلمي ، وقرأ علي علي وقرأ

(١) انظر : مشكل الآثار ١ / ٩٥ . و(روح بن الفرّج) هو أبو الزباج الزبيري عالم فقيه بطلب مالك ، من أهل مصر . كان من أوفى الناس في زمانه ، ولد سنة ٢٠٤ هـ ومات سنة ٢٨٢ هـ (انظر : حسن المحاضرة ١ / ١٩٠) .

على علي النبي صلى الله عليه وسلم . :) ، ثم يروى بسنده عن (عاصم) أنه قال : (قال أبو عبد الرحمن : قرأت على علي فأكثر ، وأمسكت عليه وكثرت وأقرأت الحسن والحسين حتى ختما القرآن : ولقيت زيد بن ثابت بحروف القرآن فما خالف علي في حرف ، فلو أضاف مضيف قراءة عاصم كلها إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لما كان معناه (١) .

وكثيرا ما يتعرض أبو جعفر للقراءات وانقراء ، وسندهم إلى الرسول — عليه الصلاة والسلام — في قراءتهم ، كلما عرض إشكال ناشئ من اختلاف في القراءة . ففي حديثه عن نزول الآية (قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب (٢)) قال : (ولم نجد أحدا من اقراء الذين أضيفت القراءة إليهم ... قرأ إلا كذلك ، ولم نجد أحد قرأها بالكسر (أى ومن عنده) إلا ابن عباس وابن جبير — رضى الله عنهما — وقد حدثنا ابن أبي عمران ، ثنا خلف ، قال : قرأ الأعشى : ومن عنده بنصب ، و عاصم كثله ، (و حمزة) كثله ، و (نافع) كثله ، و (ابن كثير) كثله ، أبو عمرو كثله . وقد ذكرنا فيما تقدم منا في كتابنا (٣) ، مخرج قراءة (عاصم) ورجوعها إلى علي وابن مسعود ، وإلى زيد بن ثابت ، رضى الله عنهم ، وقراءة نافع ، فقد كانت مأخوذة من جماعة ، منهم : أبو جعفر يزيد بن الققاع وهو أخذ بإياه من مولاة عبد الله بن عباس وكان أخذ ابن عباس بإياه من أبي بن كعب . كذلك حدثني روح بن الفرج عن أحمد بن صالح أنه سمعه يقول ذلك . وقراءة حمزة ، فمأخوذة ، فيما حدثني ابن أبي عمران ، مما سمعه من خلف البزار ، أنه قرأ على سالم بن عيسى عشر مرات ، وأن سابجا حدثه أنه قرأه على حمزة ، وأن حمزة ذكر أنه قرأ القرآن على رجلين : هما الأعشى ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، فما كان من قراءة ابن أبي فعل حرف علي ، وما كان من قراءة الأعشى فعلى قراءة ابن مسعود .

(١) انظر : مشكل الآثار ١ / ١١٣ - ١١٤ . وانظر ترجمة (عاصم) في تهذيب التهذيب

٣٨/٥ وغاية النهاية في طبقات القراء ١ - ٤٣٦ - ٣٤٩ .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الرعد ، وهي آخر السورة .

(٣) انظر : ما تقدم في الصفحة السابقة من الفقرة نفسها .

وما أخذناه في قراءة (حمزة) عن غير (ابن أبي عمران) أن ابن أبي ليلى قرأ القرآن على أخيه (عيسى بن عبد الرحمن) ، وأن أخاه قرأ على أبيه ، وأن أبيه قرأ على (علي) ، وأن الأعمش قرأ على يحيى بن وثاب ، وأن (يحيى) قرأه على (عبيد بن نضلة) ، وأن (عبيدا) قرأه على (علقمة بن قيس النخعي) وأن (علقمة) قرأه على (ابن مسعود) ، رضى الله عنهم أجمعين (١) .

وبلغ من ثقافته في علم القراءات ، وتمكنه منه ، وجمعه إليه علم الحديث واللغة — أنه خطأ أبا عبيد في حديث يرويه للاستبدال على الفرق بين الريح والرياح ، وأنها إذا كانت للرحمة قرئت (الريح) بالجمع ، وإذا كانت للعذاب ، قرئت (الريح) بالإنفراد . يقول أبو جعفر : (حدثني علي بن عبد العزيز ، ثنا أبو عبيد ، قال : القراءة التي سمعتها في (الريح والرياح) ، أن ما كان منها من الرحمة فإنه جمع ، وما كان منها من العذاب فإنه على واحدة ؟ قال : والأصل الذي اعتبرنا به هذه القراءة حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا حاجت الريح قل : اللهم اجعلها ريحا ولا تجعلها ريحا) ثم يعلق أبو جعفر على ذلك بقوله : (فكان ما حكاه أبو عبيد من هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لأصل له ، وقد كان الأولى به — بخلاف قلره ، ولصدقه في روايته — غير هذا الحديث ثلاثا يضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لا يعرفه أهل الحديث عنه) ثم أخذ يناقش (أبا عبيد) فيما زعمه من الفرق بين الريح والرياح مستدلا باستعمال الكتاب والسنة ، فيقول : (ثم اعتبارنا في كتاب الله تعالى بما يدل على الواحد في هذا المعنى ، فوجدنا الله تبارك وتعالى قد قال في كتابه العزيز : وهو الذي يسيركم في البر والبحر ، حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها ، جاءتها ريح عصف ، وجاءهم الموج من كل مكان (٢) ، فكانت الريح الطيبة من الله تعالى رحمة ، والريح العاصفة من الله عز وجل عذابا ، ففي ذلك ما قد دل على انتفاء ما رواه أبو عبيد ثم روى عن أبي

(١) انظر : مشكل الآثار ١ - ١٤٠ .

(٢) الآية ٢٢ من سورة يونس .

بن كعب موقوفا وموصولا : (لا تسبوا الريح ، فلذا رأيت منها ما تكرهون
قوالوا : اللهم إنا نألك من خير هذه الريح وخير ما فيها وخير ما أمرت به
ونعوذ من شر هذه الريح وشر ما فيها وشر ما أمرت به) وروى مثل ذلك
عن أبي هريرة ، وعائشة وأنس بن مالك . وأخيرا يثبت أبو جعفر
أن القراءة الصحيحة هي (الريح) لا (الرياح) (١) .

وبما تقدم نستطيع أن ندرك عمق ثقافة الطحاوى فى علم القراءات وأخذ
من مصادر موثوق بها ، وعدم اكتفائه بقراءة واحدة ، ومع ذلك لا أعلم أن
له فى هذا العلم مؤلفا ، ولا يتحدث فيه إلا عرضا ، عندما تناهوا به طبيعة
الموضوع الذى يعالجه . ولعله قد تكلم فيه بصورة وافية فى كتابه المفرد
تفسير القرآن .

٨٢ — وتفسير القرآن الحكيم ، وتفصيل أحكامه من العلوم التى برع
فيها (أبو جعفر الطحاوى) . ولئن كان النحو ، واللغة والقراءات من
العلوم التى تتقف بها أبو جعفر ، ولم يصل إلى علمنا أنه ألف فيها — فإن
علم التفسير وأحكام القرآن من العلوم التى خلف فيها الطحاوى ثروة
ضخمة ، لكن هذه الثروة لم يقدر لها أن تصل إلينا .

ومع ذلك فنحن نستطيع أن ندرك ملامح تفسير الطحاوى ، ونستنبط
منهجه فيه من عدة موضوعات طرقها فى كتابه (مشكل الآثار) . ومنها
ندرك أن تفسيره كان أنشبه ما يكون بتفسيره معاصره (ابن جرير الطبرى)
حيث يترج فيه التفسير بالمأثور عن الصحابة والتابعين ، بما هو مقرر فى
استعمال العرب للغة .

فمن ناحية التفسير بالمأثور ، كان الطحاوى متملكا زمام هذه الناحية ،
إذ أنها كانت وثيقة الصلة بأحد جانبي تخصصه وهو علم الحديث ، ويؤكد
ذلك أيضا أن الطحاوى كان سلفيا يعز الصحابة ولا يرى مخالفتهم ، يوضح
ذلك صنيعة فى (باب بيان مشكل ما روى فى انشقاق القمر) فقد روى —
بسنده — عن علي ، وابن مسعود ، وحذيفة ، وابن عمر ، وابن عباس ،

(١) انظر : مشكل الآثار ١ / ٣٩٧ - ٤٠١ .

وأنس أن القمر قد انشق ، (فمنهم من قال : في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنهم من لم يقل ذلك ، ومعناه في ذلك كمنام فيه . ولا نعلم أنه روى عن أحد من أدل العلم في ذلك غير الذي روى عنهم فيه ، وهم القدوة والحجة الذين لا يخرج عنهم إلا جادل ، ولا يرغب عما كانوا عليه إلا جائر .

وقد زعم بعض من يدعى التأويل ، ويـ:عمل رأيه فيه ، ويقتصر على ذلك أنه لم ينشق ، وإنما ينشق يوم القيامة ، وأن معنى قول الله تعالى : « وانشق القمر (١) » إنما هو على مثله ، فذكرت بعد ذلك في السورة المذكور ذلك فيما ، وهو قوله تعالى : « يوم يلعب الداع إلى شيء نكر (٢) » أى فيفتق القمر حيثئذ ، وجعل ذلك من الأشياء التي تكون في القيامة . . .

ويسمى الطحاوى هنا المخالف بأشاذ (٣) ، ثم يقول : (ونعوذ بالله من خلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والخروج عن مذهبهم فإن ذلك كالا سنكبار عن كتاب الله ، ومن استكبر عن كتاب الله وعن مذهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتابعهم فيه — كان حريا أن يمنعه الله تعالى فهمه) (٤) .

وفى تفسيره نلايات الأولى من سورة الحجرات ، وتحديد من نزلت فيهم ، ينقل ما أثر في ذلك عن مجاهد والحسن غيرهما (٥) بما يؤكد تمام إمامه بأراء الصحابة والتابعين في التفسير .

أما الناحية الثانية ، وهى إمامه باللغة واستعمالات العرب لها فبقيا سبق ما يفتى عن إعادته هنا .

ويوضح منهجه في التفسير أيضا ، قوله : (وما يعلم تأويله — أى

(١) الآية الأولى من سورة القمر .

(٢) الآية ٦ من سورة القمر .

(٣) انظر : مشكل الآثار ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(٤) انظر : مشكل الآثار ١ / ٣٠١ - ٣٠٥ .

(٥) انظر : مشكل الآثار ١ / ١٤٣ - ١٤٤ .

المتشابه — لإلا الله. أما الراسخون في العلم فيردون المتشابه إلى عالمه ، ثم ينمسون تأويله من المحكمات الالهي من أم الكتاب ، فإن وجدوه فيها عملوا به كما يعملون بالمحكمات ، وإن لم يجدوه فيها لقصير علومهم عنه لم يتجاوزوا في ذلك الإيمان به ، وردوا حقيقته إلى الله تعالى ، ولم يستعملوا في ذلك الظنون (١) .

٨٣ — أما علوم الحديث ، والفقه ، والكلام ، والتاريخ ، فقد كان الطحاوي إماما في كل هؤلاء . ونؤجل الحديث عنها الآن . وموجدنا معها عند الكلام على مصنفاته فيها : في هذا الفصل نفسه .

٨٤ — أما مصادر هذه الثقافة الواسعة فنختصر في شيئين :

١ — قراءته لكثير من الكتب المختلفة :

ب — كثرة شيوخه ، واختلاف أقاليمهم ، وتنوع مذاهبهم وثقافتهم : فقد اطلع الطحاوي على كثير من الكتب المختلفة ، وآية ذلك أنه شرح ثلاثة كتب لمحمد بن الحسن (٢) : هي الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والآثار ، وأنه رد على أبي عبيد (٣) فيما أخطأ فيه في النسب ، وأنه رد على عيسى بن

(١) انظر : مشكل الآثار ٣ / ٢١٠ . وقوله تعالى : (هو الذي أنزل عليك الكتاب مع آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات . . . هو صدر الآية ٧ من سورة آل عمران .)
(٢) هو محمد بن الحسن بن فرقد ، أبو عبيد الله الشيباني مولاهم صاحب أبي حنيفة . أصله دمشق ، قدم أبوه العراق ، وولد محمد بواسط ونشأ بالكوفة ، وسمع العلم بها من أبي حنيفة ، ومسلم بن كدام ، وسفيان الثوري وغيرهم ، وكتب أيضا عن مالك بن أنس ، وأبي عمرو الأوزاعي ، وأبي يوسف القاضي وغيرهم ، سكن بغداد وحديث بها ، ورى عنه محمد بن إدريس الشافعي ، وأبو سليمان الجوزجاني ، وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهم . وكان الرشيد قد ولاه القضاء ، وخرج معه في سفره إلى خراسان فمات بالري سنة ١٨٩ هـ (انظر ترجمته وثناء الشافعي وغيره عليه في تاريخ بغداد ٢ / ١٧٢ - ١٨٢ ، والفهرست ، المقالة السادسة ٢٠٣ - ٢٠٤ ، ووفيات الأعيان ٣ / ٣٢٤ - ٣٢٥) .

(٣) هو القاسم بن سلام ، وكان أبوه عبدا روميا ، واشتغل أبو عبيد بالحديث والأدب والفقه والعربية والأخبار ، وكان حسن الرواية ولقضاء طرسوس ثمان عشرة سنة روى عن أبي زيد الأنصاري ، والأصمعي وأبي عبيدة والكمالي والقراء وغيرهم . روى الناس من كتبه المصنفة بقصة وعشرين كتابا في القرآن الكريم والحديث والفقه . وتوفي بمكة أوبالمدينة بعد الفراغ من الحج سنة ٢٢٢ أو ٢٢٣ أو ٢٢٤ هـ (انظر : وفيات الأعيان ٢ / ٢٢٥ - ٢٢٧ ط . سنة ١٩٤٨ ، وتعليق التلخيص ٨ / ٣١٥ - ٣١٨) .

أبان (١) في كتابه الذى سماه خطأ الكتب ، وأنه نقض كتاب الكراييسى فى المدلسين (٢) ، كما اطلع أبو جعفر أيضا على كتاب ابن سعد فى الطبقات ، وعلى تاريخ البخارى فى الرجال (٣) ، ولعله يكون قد اطلع على صحيح البخارى أيضا ، كما يفهم ذلك مما ذكره فى كتابه (مشكل الآثار) إذ قال : (حدثنا أحمد بن إسحاق عن إبراهيم بن يونس البغدادى أبى يعقوب ، حدثنا الوليد بن شجاع أبو همام ثنا عبد الرحيم بن سليمان حدثنا محمد بن إسحاق ، عن ثور بن يزيد ، عن محمد بن عبيد قال : بعثنى على بن على إلى صفية بنت شيبة أسألتها عن أشياء كانت تروىها عن عائشة فقالت : حدثتني عائشة أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا عتاق ولا طلاق ، وذكر البخارى هذا الحديث عن يعقوب بن إبراهيم عن سعيد ، عن ابن إسحاق عن ثور بن يزيد الكلاعى ، عن محمد بن عبيد بن أبى صالح المكي - ثم ذكر بقية الحديث - ، أردنا بذلك الزيادة فى هذا الحديث فى نسب محمد بن عبيد بن أبى صالح وأنه من أدل مكة ، وإن كنا لم نسمع له ذكر فى غير هذا الحديث. لنقف على المراد به ما هو (٤) . واطلع أيضا على سنن الترمذى ، كما يدل على ذلك قوله : (. . .) وقد

(١) هو عيسى بن أبان بن صلقة ، أبو موسى ، قاض من كبار فقهاء الحنفية ، كان صريحا بالفاذ الحكم ، حفيقا ، خدم المنصور العباسى مدة وولى قضاء البصرة عشر سنين ، وتوفى بها سنة ٢٢١ هـ (انظر الجواهر المضية ١ / ٤٠١) .

(٢) نص الطحاوى على كتابه فى المدلسين فى مشكل الآثار ٣ / ٢٢٦ ، فقد أورد هذا الإسناد : (حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب قال أخبرني عمرو بن الحارث أن قتادة بن دعامه حدثه عن سعيد بن جبير أنه حدثه أن عبادة ابن عباس ..) فإن قال قائل : دخل فى حديث عمرو عن قتادة أن سعيد بن جبير حدثه ، وقتادة لم يسمع من سعيد بن جبير شيئا ، فذلك دليل أن عمرا لم يسطر فكان جوابنا له فى ذلك : أن عمرا أصيب ما يظن ، والذى جاء بما ظنه لعمرو لم يكن من قبل عمرو ، ولكنه من قبل قتادة ، عدا فيه بالتدليس ، حتى يجوز ذلك منه هل من يسمعه منه ، كما جاز مثله فى غيره على غير عمرو ، من ذكرنا فى كتابنا على الكراييسى ، مما نحن مستندون من إعادته دهنا) .

(٣) سوف يجيء فى الفصل الأول من الباب الثانى من هذا البحث بعض أمثلة لأخذ الطحاوى من هذين الكتابين لابن سعد والبخارى .

(٤) مشكل الآثار ١ / ٢٧٨ - ٢٧٩ .

روى عن الشافعى أيضا أنه كان يذهب هذا المذهب أيضا ، كما حكاه لنا
الربيع عنه سماحا ، وإجازة لنا فيما ذكره فى سنن الرمدى (١) .

وفى ما تقدم ما يرض دليلا على أن أبا جعفر كان على اتصال بالإنتاج
العلمى لمن تقدمه ، وأن هذا الاتصال كان له أثر فى تكوين شخصيته العلمية .

٨٥ - أما سيره فكانوا من الكثرة بحيث جمعهم البعض فى جزء (٢) ،
وقد أخذ عن خاله (المزنى) ، وروى عنه (من الشافعى) ،
وذكر لنا أنه سمع منه مختصره ، وذلك حين يقول : (. . .) قد
كان الشافعى يقول فى ذلك ما قد حكاه لنا المزنى فى مختصره (٣) ،
ومن المرجح أنه سمع منه كتبه ، وقد أحرط الطحاوى عامة طبقة المزنى
وأخذ عن أكثرهم .

وقد تقدم أنه كان حريصا على الاستفادة من أعلام عصره فى شتى
العلوم سواء أكانوا من أهل بلده أم من الغرباء القادمين عليها من مختلف
أقطار العالم الإسلامى ، إذ كانت الرحلات العلمية فى أوج نشاطها وقتئذ ،
وساعده على الاستفادة حافظته الواعية ، وذكاءه الأصيل ، وعمله الدائب
حتى إنه ليلجأ أحيانا إلى مراسلة شيوخه إذا لم يتمكن من لقاءهم ، كما كتب
إليه شيوخه على بن عبد العزيز ، وغيره (٤) .

(١) انظر : المصدر السابق ٣ / ١٣٠ .

(٢) انظر : الجواهر المضية ١ / ١٠٤ ط. الهند .

(٣) انظر : مشكل الآثار ١ / ٢٢ .

(٤) انظر : شرح معاني الآثار ٢ / ١٦٥ ، وفيه : (. . .) وقد كتب إلى حل بن
عبد العزيز ، يمدني عن أبي عبيد عن سعيد بن مغير عن عبد الله ابن طيبة ، عن عبيد الله بن
أبي جعفر عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنه قال : رأيت الفاتم تجزأ خمسة أجزاء ، ثم تسهم
عليهم ، فما أصاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فهو له لا تحتاز . ثم حدثني يحيى
ابن عثمان قال : ثنا أبي وسعيد بن مغير . . . إلخ . وانظر أيضا مشكل الآثار ٣ / ١٤٢ وفيه :
(وما كتب إلى الحسن بن عبد الأعلى . . .) وعن بن عبد العزيز ابن المرزبان بن سابور بن
شاهنشاه ، أبو الحسن ، البغوى ، الحافظ صاحب المستد والتصانيف ، أحد مشايخ الطحاوى
روى عن أبي نعيم وعاصم بن علي ومسلم بن إبراهيم وآخرين ، روى عنه الطبرانى ، وأبو سعيد بن
الأعرابي والطحاوى وغيرهم . قال ابن أبي حاتم : كان صدوقا ، وقال الدارقطنى ثقة مأمون ،
وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال ، مات بحكمة سنة ٢٨٧ (انظر : معاني الأخبار ٢ / ٧٣ (١)
ولسان الميزان ٤ / ٢٤١) .

وقد روى الطحاوى عن النسائي ، وأثنى عليه (١) ، وأكثر من الرواية عنه في كتابه (مشكل الآثار) . وكان النسائي يلقبه بأخذه من أبي جعفر كما يدل عليه ما ذكر في (سنن الشافعي) ، قال أبو جعفر :

(حدثنا بحر قال : حدثنا ابن وهب قال ، حدثنا عمر عن الحكم عن زهير بن محمد عن سهيل عن أبيه عن زياد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد الواحد . قال أبو جعفر : سألتني عنه النسائي ، يعني أحمد بن شعيب (٢) .

وقد ذكرت بعض شيوخه في ثانيا الفصل الأول (٣) ، وترجمت منهم للمزني ، وأبي بكرة بكار بن قتيبة ، والربيع المرادي المؤذن وأحمد ابن أبي عمران : وعبد الحميد بن عباد ، العزيز ، ويونس بن الأعلى . ومن شيوخه أيضا : إبراهيم بن أحمد بن مروان (٤) ، وإبراهيم ابن سليمان البرلسي (٥) ، وأحمد بن أصرم (٦) ، وأحمد بن عبد الرحمن

(١) انظر : تهذيب التهذيب ١ / ٣٧ . ويرى عنه الطحاوى في مواضع كثيرة من كتابه (مشكل الآثار) ويذكره باسم (أحمد بن شعيب) فقط ، وصرح بنسبته إلى نسائه في ١ / ٢٨٤ مشكل الآثار حيث قال : (حدثنا أحمد بن شعيب بن علي النسائي) .

(٢) انظر : السنن للشافعي ، برواية الطحاوى ص ١٢٠ .

(٣) انظر الفقرات : ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ص ٧٧ ، ٦٥ ، ٦٨ ص ٨٢ .

(٤) يروى عن هنية ، وجبارة بن المنس . وروى الحاكم عن الدارقطني قال : ليس بالقوى ، مات قبل التسعين ومائتين (انظر : لسان الميزان ١ / ٢٧)

(٥) هو إبراهيم بن سليمان بن داود ، أبو سحاق بن أبي داود الأسدي ، المعروف بالبرلسي . سمع أبا مسهر ، وسعيد بن أبي مريم ، وعبد الله بن صالح ، وأصبغ بن الفرج ، في كثيرين . روى عنه أبو بكر بن زياد النيسابوري والطحاوى ، وأحمد بن محمد بن الحجاج بن رشد بن المصري ، وغيرهم توفي سنة ٢٧٠ أو سنة ٢٧٢ هـ بمصر (انظر : معاني الأخبار ١ / ٨٩ ب)

(٦) هو أحمد بن أصرم بن خزيمية بن عباد ، أبو العباس المزني سمع أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما . روى عنه الطحاوى وأحمد بن سليمان التجار وأبو طالب البهلول وغيرهم كان ثقة ثبتا سنيا شديدا حل أصحاب البدع . قدم مصر وخرج منها فتوفي بمسقط في جمادى الأولى سنة ٢٨٥ هـ (انظر : تاريخ بغداد ٤ / ٤٥) .

ابن وهب (١) وبجر بن نصر (٢) ، وعلى بن عبد الرحمن المعروف (٣) بـ «علائ» ، والربيع الجيزي (٤) ، ومحمد بن أحمد ابن جعفر الذهلي (٥) ، ومحمد بن شاذان القاضي (٦) ، ومحمد بن

(١) أبو عبيد الله المصري، المعروف ببسمل: قال ابن حنبل وأبوت شيوخ مصر بمجمعين مل ضعفه. والفرقاء لا يمتنون عن الأشعث عنه: أبو زرعة وأبو حاتم فمن دونها. وسعدت محمد بن محمد بن الأشعث يقول: كنا عند ابن أخي ابن وهب، فمر عليه هرون بن سعيد الأيل وهو راكب فسلم عليه، ثم قال: ألا أطرفك بشيء؟ جابى أصحاب الحديث فسألوني عنك فقلت: إنما يسأل أبو عبيد الله هنا، ليس نحن الذين نسال عنه، هو الذي كان يستلم لنا عند صه، وهو الذي كان يقرأ لنا. قال ابن حنبل كل ما أنكره عنه فيحتمل، وأن لم يروه غيره، لعل عنه خصه به. مات سنة ٢٦٤ هـ. (انظر: ميزان الاعتدال ١ / ٥٢ - ٥٤ ط السعادة سنة ١٣٢٥)

(٢) بجر بن نصر بن سابق الخولاني، أبو عبد الله المصري، مولى بني سعد بن خولان ولد سنة ١٨٠ أو ١٨١ هـ وقال الطحاوي: ولد بجر بن نصر، والربيع المرادي والمزني ثلاثهم في سنة ١٧٤ هـ. روى عن ابن وهب والشافعي وبه تفقه، وأشبه وطائفة. روى عنه: الطحاوي وابن حوصا وأبو بكر بن زياد النيسابوري وغيرهم. وثقه ابن أبي حاتم وغيره. توفي بمصر في شعبان سنة ٢٦٧ هـ (انظر: طبقات الشافعية ١/ ٢٤٧ - ٢٤٩).

(٣) هو علي بن عبد الرحمن بن محمد بن مغيرة بن نشيط، القرشي المخزومي، أبو الحسن الكوفي ثم المصري. روى عن حملة بن يحيى الجبلي وسعيد بن الحكم بن أبي مريم المصري، وعلي ابن محمد بن شداد الرقي وغيرهم. روى عنه أبو بكر أحمد بن مسعود بن عمر الزبيري، والحسن ابن حبيب، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي الذي قال عنه: كتبت عنه بمصر وهو صدوق، قال الطحاوي: مات ثمان خلون من شعبان سنة ٢٧٢ هـ (انظر: مغني الأعيان ٢ / ٧٣ أوب).

(٤) هو الربيع بن سليمان بن داود، الجيزي، أبو محمد، الأزدي مولاهم. المصري الأهرج وقيل: ابن الأهرج كان رجلاً فقيهاً مسلماً روى عن الشافعي، وعبد الله بن وهب وإسحاق بن وهب وغيرهم. روى عنه أبو داود والنسائي وأبو بكر بن أبي داود والطحاوي وغيرهم. توفي في ذي الحجة سنة ٢٥٦ هـ أو سنة ٢٥٧ هـ (طبقات الشافعية ١ / ٢٥٩).

(٥) وهو محمد بن أحمد بن جعفر بن الحسن بن مهران ابن أبي جميلة، الذهلي، أبو الملاء الكوفي، نزيل مصر، يعرف بالوكشي، روى عن الجوزجاني، وأحمد بن حنبل، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعمل بن المنيب وغيرهم. روى عنه النسائي والطبراني والطحاوي وآخرون. قال ابن يونس ولد بالكوفة سنة ٢٠٤ هـ وقدم إلى مصر قديماً تاجراً، وكان ثقة ثباتاً. توفي بمصر سنة ٣٠٠ هـ وكان قد صلى قبل وفاته يسيروا رأيته أنا وإلا وهو أعشى (مغني الأعيان ١ / ٦٥ ب)

(٦) محمد بن شاذان، وقيل: ابن شداد، أحد الفقهاء مل مذهب أبي حنيفة، يروى عن هلال بن يحيى بن مسلم الرأي وثقه عليه، وروى عن غيره أيضاً، ذكره ابن يونس في الترمذ =

العباس (١) ، ومحمد بن عمرو بن تمام (٢) :

أبو الكروس الكلبي ، ومحمد بن إسماعيل بن سالم أبو جعفر الصايغ
المكي (٣) ، ومحمد بن إبراهيم أبو بكر المنقري (٤) ، ومحمد بن علي
ابن خاود (٥) ، ومحمد بن علي بن محرز (٦) ، ومحمد بن جعفر

== الذين قلموا مصر ، وقال : محمد بن شاذانين زكريا ، يكنى أبا بكر ، بصري قلم مصر ، كان
صاحب بكار أين قتيبة قاضي مصر ، وخليفته على مصر حين خرج إلى الشام ، وكتب عنه
توفي بمصر في المحرم سنة ٢٧٤هـ (١ / ٧٥ ب مفاتيح الأعيان) .

(١) محمد بن العباس بن الربيع النخعي ، القلزي ، الفقيه المعروف بالثعلبي ، أبو جعفر
البصري ، أحد الأئمة الفقهاء على مذهب أبي حنيفة ووالده العباس بن الربيع أيضا . روى عن
أبيه ، وعن ابن مهدي بن شاذان الرقي وأكثر عنه ، وآخرين . كان ذكيا فطنا ، فقهيا كبيرا
وأكثر الطحاوي الرواية عنه في كتابه (الخلفاء) عن علي بن مهدي عن محمد بن الحسن عن يعقوب
عن أبي حنيفة ، ذكره ابن يونس في الأثرية الذين قلموا مصر ، وقال : توفي يوم السبت لست
عشرون من ذي الحجة سنة ٢٧٢هـ . وغيره : حبي من قضاة . (مفاتيح الأعيان / ١٧٧)

(٢) روى عن أسد بن موسى ، ومعاوية بن زيد ويحيى بن بكير وآخرين . وقال ابن أبي
حاتم : روى عنه أبو بكر بن القاسم ، وكتب عنه وهو صدوق . توفي سنة ٢٦١هـ (مفاتيح الأعيان
/ ١٨٢) .

(٣) سكن مكة وحدث بها عن حجاج بن محمد الأعمش ، وروح بن عباد وغيرهما .
روى عنه موسى بن هارون الحافظ . ويحيى بن محمد بن صاعد في آخرين . قال عبد الرحمن
ابن أبي حاتم : سمعت منه بحكمة وهو صدوق مات سنة ٢٧٦هـ (تاريخ بغداد / ٢ - ٣٨ - ٣٩) .

(٤) محمد بن إبراهيم بن يحيى بن إسحاق بن جناد ، أبو بكر المنقري سمع مسلم بن إبراهيم
الفراهيدي ، وأبا الوليد الطيالسي ، وغيرهما . روى عنه موسى بن هارون ، وعبد الله بن محمد
اليشكري ، وعن ابن محمد المصري وغيرهم . مات في طريق مكة سنة ٢٧٦هـ (تاريخ بغداد / ١ - ٢٩٧
وما بعدها) .

(٥) أبو بكر الحافظ ، يعرف بابن أخت غزال ، نزل مصر وحدث بها عن سعيد بن
دارد وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم ، روى عنه : إسحاق بن إبراهيم المنذوقي
والطحاوي ، وعلاء الصقل وغيرهم . توفي بمصر سنة ٢٦٤هـ . وكان ثقة حسن الحديث
(تاريخ بغداد / ٣ - ٥٩ - ٦٠) .

(٦) أبو عبد الله . سمع يعقوب بن إبراهيم بن سعد . ويحيى بن آدم ، وإسحاق بن إسماعيل
وغيرهم . نزل مصر وحدث بها ، فكتب عنه أهلها قال عبد الرحمن بن أبي حاتم عنه : ... نزيل
مصر ، كان صديقا لأحمد بن حنبل وجاره قبا ذكر لأبي ، كتب أبي عنه بمصر . وماتت عنه
فقال : ثقة ، وعن أبي سعيد بن يونس قال عنه : ... قدم مصر : وكان فقيها بالحديث وكان في
أخلاقه وعارة . حدث بمصر عن أهل الكوفة وأهل بغداد ، وكان ثقة توفي سنة ٢٦١هـ
(تاريخ بغداد / ٣ - ٥٧ - ٥٨) .

ابن أمين أبو بكر (١) ، وكثير غير هؤلاء يرد ذكرهم فيما يرويه في كتبه ، وبخاصة كتابه معاني الآثار . هؤلاء الشيوخ الذين كانوا ينتمون إلى مذاهب مختلفة ، وبيئات متعددة ويمثلون ثقافة عصرهم - تجمع علمهم وثقافتهم في شخصية أبي جعفر الطحاوي ، وكانهم روافد كثيرة ، نصب في مجرى واحد يتسع ويغزر ماؤه كلما ألقى إليه أبجدها بعينه ، حتى أصبح نهرا طاميا ، يقصد إليه وينتفع به ، ويفيض انصب على ما حوله .

هكذا كان أبو جعفر ، انتفع فنتفع ، وأفاض على من حوله ومن بعده . وآثاره العلمية - التي تتخلص في تلاميذه وكتبه - شاهد صدق على ما نقول .

٨٦ - وتلاميذه الذين رووا عنه وانتفعوا به كثيرون ، وجمعهم البعض أيضا في جزء (٢) ، ومنهم كثيرون من مشهوري الحفاظ ، كالطبراني (٣) ومحمد بن إبراهيم بن المقرئ (٤) - أحد من روى

(١) نزل مصر وحدث بها عن حاتم بن علي ، والحسن بن بشر البجلي وأبي بكر بن أبي شيبة روى عنه المصريون وأبو القاسم الطبراني ، قال ابن يونس وكان ثقة . توفي بمصر سنة ٢٩٣ . وذكر الطحاوي أنه مات يوم الجمعة لتسع عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول (تاريخ بغداد ٢ / ١٢٨ - ١٢٩) .

(٢) الجواهر المضيئة ١ / ١٠٤

(٣) هو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير ، أبو القاسم ، الحنفي الطبراني . كان حافظ عصره ، رحل في طلب الحديث من الشام إلى العراق والحجاز ، واليمن . ومصر ، وبلاد الجزيرة الفراتية ، وأقام في الرحلة ثلاثا وثلاثين سنة ، وعدد شيوخه ألف شيخ ، وله المصنفات الممتدة منها : المعالم الثلاثة : الكبير والأوسط والصغير ، وهي أشهر كتبه ، روى عنه الحفاظ أبو نعيم وإسحاق الكثير . ولد سنة ٢٦٠ بطبرية الشام وسكن أصبهان إلى أن توفي بها يوم السبت للثلاثين بقينا من ذي القعدة سنة ٣٦٠ هـ ، وقيل في شوال . (وفیات الأعيان ٢ / ١٤١) .

(٤) محمد بن إبراهيم بن علي بن حاتم بن المقرئ ، أبو بكر الحافظ الأصمعي طاف البلاد ، وسبع كثير أبكة ، ومدن العراق ، ودمشق ، ومصر . حدث عنه أبو إسحق بن حمزة وأبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه ، وأبو نعيم الحافظ في كثيرين . كان ثقة فاضلا مأمونا . توفي سنة ٣٨١ هـ (مناقب الأعيان ١ / ٦٥) .

عن الطحاوى كتاب معانى الآثار - ، وأبى بكر الأزدى المعروف
بأبن الباغندى (١) ومحمد بن المظفر (٢) وأحمد بن إبراهيم بن حداد اقماضى (٣)
ومسلمة ابن القاسم القرطبى (٤) ، وأحمد بن الحسن (٥) ، وكثير غير
هؤلاء رحلوا إلى الطحاوى ، واستمعوا إليه وانتشروا به .
ومن تلاميذه المصريين الذين كان لهم أثر كبير فى الحياة العلمية فى مصر -

(١) هو محمد بن محمد بن سليمان بن الحارث بن عبد الرحمن أبو بكر
الأزدى ، الواسطى . سمع محمد بن عبد الله بن نمير ، وأبى بكر وهبان بن أبى
شعبة الكوفيين ، وهبان بن فروخ الأبل ، وعمل بن المثنى ، والحارث بن مسكين ،
وغيرهم من أهل الشام ومصر والكوفة وبغداد والبصرة . كان كثير الحديث ورحل إلى
الأصهار وسكن بغداد . حدث بها ، فروى عنه الحسين بن إسماعيل المحاملى ، ومحمد بن
عجلون الدورى ، وأبو حفص بن شاذان وغيرهم وكان فيها حافظا حارفا ، وأتمم بالتدليس .
توفى سنة ٣١٢ هـ (تاريخ بغداد ٣ / ٢٠٩ - ٢١٣) .

(٢) هو محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى بن محمد صباغة بن مسلمة بن إسماعيل ، أبو
الحسين البرزاز ، ولد ببغداد فى الحرم من سنة ٢٨٦ . وأول سماعه للحديث فى الحرم سنة ٣٠٦ هـ .
سمع بئان بن أحمد النخاس ، ومحمد بن جرير الطبرى ومحمد بن محمد الباقلى وغيرهم . وصنف
فكتب عن أبى عروبة الحسين بن محمد بجران ، وعن أبى الحسن بن جواد وغيره بمشق ، وعن
أبى جعفر الطحاوى ومحمد بن زيان ، وعمل بن أحمد بن سليمان علان - بمصر . كان حافظا فهما
صادقا كثيرا روى عنه أبو الحسن الفاروقى ، وأبو حفص بن شاذان ومن بعدهما . توفى
سنة ٣٧٩ هـ . وهو أحد من روى عن الطحاوى سنن الشافعى . (تاريخ بغداد ٣ / ٢٦٣ -
٢٦٤ ، وانظر مقلة سنن الشافعى ص ٢ ، ٣ طبع سنة ١٣١٥ هـ) .

(٣) أمة بنت اقماضى إسماعيل بن إسحاق المشهور ، وقرية أبو صرغم بن يوسف بن
يعقوب قاضى القضاة ببغداد ، وأقام على قضاء مصر إلى ذى الحجة من سنة ٨٣٦ وكانت
مدة ولايته ستين وتسعة أشهر وتولى قضاء مصر بعد ذلك مرتين . ومات سنة ٣٢٩ وكان حيا
كرما سنيا كما كان ثقة كثير الحديث (الولاة والقضاة ٥٣٧ - ٥٣٨ ، وتاريخ بغداد
٤ / ١١٥) .

(٤) انظر ٣٨٧٢ هـ .

(٥) هو أحمد بن الحسن بن محمد بن سهل ، أبو الفتح ، المالكى المقرئ : الواعظ ،
ويعرف بأبن الحمصى ، قدم بغداد ، وحل بها عن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن رشدين
وأبى جعفر الطحاوى ، ومحمد بن صالح الخواص وغيرهم . (تاريخ بغداد ٤ / ٩١ ولم يذكر
تاريخ وفاته) .

الكتلى (١) ، صاحب كتاب الولاة وكتاب القضاة ، وابنه على بن أحمد الطحاوى (٢) ، وأبو سعيد بن يونس (٣) صاحب التاريخ المشهور ،
٨٧ - أما كتبه فهي الأثر الخالد لهذه الشخصية العلمية العظيمة ،
ومع أن الكثير منها مفقود - كما هو الشأن في معظم تراثنا العلمى
التقديم - فالوجود منها يملأ النفس إعجابا بأسلوب الرجل ، وثروته
العلمية ، وحسن تناوله للموضوعات القيمة التى تشتمل عليها : وسوف
نسردها ما أثبتته كتب التراجم من مؤلفاته . ثم نقوم بتعريف ما تيسر لنا
الاطلاع عليه منها :

أولا : مؤلفاته فى العقيدة :

- ١ - له الرسالة المشهورة المسماة (عقيدة الطحاوى) أو (بيان
اعتقاد أهل السنة والجماعة) .
- ٢ - كتاب فى النحل وأحكامها وصفاتها وأجسامها ، وما ورد فيها
من خبر . فى نحو أربعين جزءا :

ثانيا : فى القرآن والحديث :

- ١ - أحكام القرآن فى نحو عشرين جزءا : وكتب صاحب (كشف
الظنون) (١٨٣٠/٢) عن الفاضل عياض فى الإكمال أن للطحاوى نوادر
فى القرآن فى نحو ألف ورقة . ويغلب على الظن أن يكون أحكام
القرآن ونوادر القرآن وتفسير القرآن أسماء لمؤلف واحد : وتوجد قطعة

(١) هو أبو عمر ، محمد بن يوسف بن يعقوب بن حفص ، الكتلى . المصرى المؤرخ
ولد سنة ٥٢٨٣ وتوفى فى ٨ رمضان سنة ٣٥٠ سمع من النسائى وغيره . وحدث فى آخر عمره . وكان
يتفقه على مذهب المراتلين ، وسبع وروى عن الطحاوى بلبلى روايته عنه فى مواضع كثيرة من
كتابه الولاة والقضاة ، كتلى ص ١٢٠ ، ٣٦٩ ، ٤١٦ و٤٥٩ ، ٤٧٥ وغيره . له
مصنفات كثيرة فى تاريخ مصر وأسماءها ككتاب الملط وكتاب الموالى كتاب الأجناد العربية
والولاة والقضاة وفضائل مصر وغير ذلك (انظر مقالة طبع الولاة والقضاة) .

(٢) انظر ف ٤٧ من الفصل الأول .

(٣) انظر ف ٧٦ من الفصل الثانى .

من تفسير القرآن للطحاوى تهتئ بسورة الأنفال ، كتبت في القرن الثامن الهجرى ، موجودة بجامع الشيخ بالإسكندرية (١) .

٢ - شرح معانى الآثار .

٣ - مشكل الآثار :

٤ - سنن الشافعى .

٥ - صحيح الآثار .

٦ - الرد على كتاب المدائين :

٧ - جزء فى التسوية بين حدثنا وأخبرنا ، وقد تلخصه ابن عبد البر

فى كتابه (جامع بيان العلم وفضله) (٢) ، ونقل العيى بعضها فى (نخب الأفكار) عند شرحه لكلمة الآثار فى أول الكتاب (٣) .

٨ - شرح (الآثار) لمحمد بن الحسن . الذى ذكر فيه ما روى

عن أبى حنيفة من الآثار :

٩ - المشكاة :

ثالثا : فى اللغة :

١ - المختصر الكبير فى الفروع .

٢ - المختصر الصغير فى الفروع أيضا (٤) :

(١) فهرس المخطوطات المصورة - ج ١ ص ٢٩ - ٣٠ تصنيف فؤاد السيد . ط .

القلعة سنة ١٩٥٤ .

(٢) ج ٢ ص ١٧٧ - ١٨٠ .

(٣) نخب الأفكار فى تزيح معانى الآثار لمخطوط بدار الكتب تحت رقم ٥٢٩ حديث الورقة ١١ .

(٤) فى الفهرست ص ٢٠٧ ولسان الميزان ١ / ٢٧٧ ، وكشف الظنون ٢ / ١٦٢٧ أن الطحاوى مختصرا كبيرا وصغيرا ، وفهم محقق المختصر أبو الوفا الأندلسى أن المختصر المطبوع وهو الذى فى به الشراح هو المختصر الأوسط وأنه غير المختصر الكبير والصغير ، معتقدا على ما جاء فى الجواهر المضيئة فى سياق التعريف بكتبه . والمختصر فى اللغة ، ولم الناس بشرحه وعليه عدة شروح - إلى أن قال : والمختصر الكبير والمختصر الصغير ، فلم من نص للقرئى أنهما غير اللقى ولم الناس بشرحه وهذا هو المختصر الوسيط الذى نحن بصده ونشره... واختار الأئمة للشروح الأوسط ، لأن خير الأمور أوسطها ولم أجدها أحدا نص على هذا (مختصر الطحاوى ص ٥ ط . دار الكتاب العربى سنة ١٣٧٠ ، وانظر الجواهر المضيئة ١ / ١٠٣ -

(١٠٤

- ٣ - اختلاف العلماء ، وهو كبير لم يتمه :
- ٤ - الشروط الكبير :
- ٥ - الشروط الأوسط .
- ٦ - الشروط الصغير أو مختصر الشروط :
- ٧ - شرح الجامع الكبير لمحمد بن الحسن :
- ٨ - شرح الجامع الصغير له أيضا :
- ٩ - النوادر الفقهية في عشرة أجزاء .
- ١٠ - جزء في حكم أرض مكة .
- ١١ - جزء في قسم الفء والغنائم .
- ١٢ كتاب الأشربة ،
- ١٣ - جزءان في الرد على عيسى بن أبان :
- ١٤ - جزءان في اختلاف الروايات على مذهب الكوفيين .
- ١٥ - جزء في الرزية :
- ١٦ المحاضر والسجلات .
- ١٧ - الوصايا والفرائض :
- ١٨ (الخطابات) في القروع :

رابعا : التاريخ والتراجم :

وقد كان الطحاوى مؤرخا كبيرا ، حتى علمه السيوطى فيمن كان في مصر من المؤرخين (١) ، وإذا استحضرتنا ما سبق أن ذكرناه من أن التاريخ كان أشبه برواية الحديث - لم نجد صعوبة في أن نعد

(١) حن للمطبعة ١ / ٢٣٨ .

الطحاوى مؤرخا . قال ابن خلكان : (وله تاريخ كبير ، ولقد اجتهدت فى تحصيله غاية الاجتهاد وما ظفرت به ، وكل من سألت عنه من أهل هذا الشأن جهلوا به) (١) ومع أن هذا الكتاب مفقود إلا أن كثيرين ممن كتبوا فى الرجال نقلوا عنه ، كما فى تاريخ بغداد وطبقات الشافعية ، ورفع الإصمد وغيرها (٢) . ومن كتبه فى التاريخ :

١ - التاريخ الكبير :

٢ - أخبار أبي حنيفة وأصحابه ، أو مناقب أبي حنيفة .

٣ - النوادر والحكايات فى نحو عشرين جزءا .

٤ - الرد على أبي عبيد فيما أخطأ فيه فى كتاب الأنساب .

هذا ما أحصاه المؤرخون من كتب الطحاوى ، وعدلتها أكثر من ثلاثين كتابا ، بعضهم يحصيها جميعها : ومنهم من يقتصر على بعضها ، وهى ثروة ضخمة من الإنتاج العلمى ، كنا نتمنى أن تصل إلينا أو معظمها ، ولكن لم يصلنا منها إلا القليل ، وهو على قلته فى العدد ، كثير فى مادته العلمية ، كاف فى الحكم على صاحبه بأنه مؤلف ممتاز ، وبأنه كان أول المصريين فى مواد كانت وقفا على غيرهم . ومنعرف الآن بمؤلفاته التى تيسر لنا الاطلاع عليها .

(١) نقل هذا النص من ابن خلكان- المعنى فى (مناقب الأخبار) الورقة ٣ (١) من المجلد الأول ، والكوتبرى فى الخوى ص ٣٧ . ولم أر هذا النص فى وقيل الأعيان لابن خلكان عنه ترجمته للطحاوى فى الطبعة التى حققها الأستاذ محمد محيى الدين . إذ اقتصر فيها على قوله : (..وله تاريخ كبير وغير ذلك) فقلل بقى العبارة قد سقط فيها .

(٢) انظر أشلة لذلك فى ملحق الولاة والقضاة ص ٥٠٥ ، قال ابن حجر فى سوق نسب يكرارة (.... كذا نسبة ابن عساكر .. وكذا فى تاريخ أبي جعفر الطحاوى)

عقيدة الطحاوى

٨٨ - ذكرنا آنفا أن للطحاوى كتابا ضخما فى النحل وأحكامها وصفاتها وما روى فيها من خبر فى نحو أربعين جزءا ، ولم نثر على أثر لهذا الكتاب كما لم يشر إليه (بروكلمان) . أما عقيدة الطحاوى المسماة (اعتقاد أهل السنة والجماعة) فهى رسالة صغيرة فى أصول العقيدة ، نحا فيها الطحاوى منحى السلف ، وعالج موضوعاتها بأسلوب مشرق جليل ، يشع منه نور الإيمان وحرارة الإخلاص ، وكنا نود أن نثر على رسائل فى الخطابات والمحاضرات حتى نتصل بأسلوبه بعيدا عن المسائل العلمية التى تطبع الأسلوب بشيء من الجفاف ، ولتوازن بينها وبين رسالته فى العقيدة ذات الأسلوب الأدبى الممتاز الذى يغلب السجع على مواضع منها :

٨٩ - وأول هذه الرسالة : بسم الله الرحمن الرحيم قال الشيخ الإمام ، العالم العلامة أبو جعفر الطحاوى رحمه الله عليه : هذا بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة ، على مذهب فقهاء الملة : أبى حنيفة النعمان ابن ثابت الكوفى ، وأبى يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصارى ، وأبى عبد الله محمد بن الحسن الشيبانى ، رحمه الله عليهم أجمعين ، وما يعتقدون من أصول الدين ، ويدعون به رب العالمين .

تقول فى توحيد الله تعالى ، معتقدين أن الله تعالى واحد ولا شريك له ، ولا شئ مثله ، ولا شئ يعجزه ، ولا إله غيره ، قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء ، لا يفنى ولا يبيد ولا يكون إلا ما يريد ، لا تبلغه الأوهام ولا تتركه الأفهام ، ولا يشبهه الأثام ، خالق بلا حاجة ، رازق بلا مثونة ، ممت بلا مخافة ، باعث بلا مشقة . . .) .

وهذا الأسلوب الجميل يبين الطحاوى مذهبه فى توحيد الله وصفاته وإيمانه برسله ، كما يوضح موقفه من القرآن مؤيدا رأيه بآيات منه فيقول : (. . . : وأن القرآن كلام الله تعالى ، منه بدأ بلا كيفية قولا .)

وأنزله على نبيه وحيا ، وصدقته المؤمنون على ذلك ، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى بالحقيقة ، ليس بمخلوق ككلام البرية ، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر ، وقد ذمه الله تعالى وعابه ، وأوعده عذابه ، حيث قال تعالى : «سأصليه سقر (١)» فلما أوعد الله سقر لمن قال : «إن هذا إلا قول البشر (٢)» علمنا أنه قول خالق ، لا يشبهه قول البشر ، ومن وصف الله تعالى بمعنى من معاني البشر فقد كفر ، فمن أبصر هذا اعتبر ، وعن مثل قول الكفار انزجر ، وعلم أن الله تعالى بصفاته ليس كالإنسان .

ويأخذ آيات الصفات على ظاهرها ، بعد أن يؤكد أن الله بصفاته ليس كالإنسان ، فيؤمن بهذه الآيات دون تأويل : (... فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، ورد علم ما اشتبه عليه إلى حاله ، ولا يثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام ، فمن رام علم ما حظر عنه علمه ، ولم يقنع بالتسليم فهدى ، حجبته مرامه عن خالص الترحيد وصافي المعرفة وصحيح الإيمان ، فتذبذب بين الكفر والإيمان ، والتصديق والتكذيب ، والإقرار والإنكار ، موسوسا : تأيها ، شاكيا ، زائفا لا مؤمنا صدقا ، ولا جاحدا مكذبا) .

ويقول عن القدر : (وأصل القادر سر الله في خلقه ، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ، ولا نبي مرسل ، والتحقق والنظر ذلك فريضة الخذلان ... فالخسر كل الخسر من ذلك نظرا وفكرا موسوسا ، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه ، ونهاهم عن مرامه ، كما قال تعالى : «لا يسأل عما يفعل وهم يسألون» (٣) فمن سأل لم فعل ؟ فقد رد حكم الكتاب : ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين) .

وبهذا الأسلوب وعلى هذا النهج عالج الإيمان والإسلام ، وحكم

(١) الآية ٢٦ من المدثر .

(٢) الآية ٢٥ من السورة السابقة .

(٣) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء .

مرتكب الكبيرة ، والإمامة ، وغير ذلك باختصار غير مغل ، وبعبارة واضحة جميلة تبين على قراءتها وفهمها ، بل تجذب إلى حفظها ، واستظهارها ، وفي آخرها يدعو الله تعالى بقوله : (ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على الإيمان ، ويختم لنا به ، ويمصمنا من الأهواء المختلفة والآراء المتفرقة ، والمذاهب الردية مثل المشية ، والجهمية ، والخبرية ، والقلرية ، وغيرهم ، من الذين خالفوا الجماعة ، وحالفوا الضلالة ، ونحن منهم براء ، وهم عندنا ضلال أروياء) (١) .

٩٠ - وقد لاقت هذه الرسالة شهرة فائقة ، ومكانة ممتازة بين أهل السنة على اختلاف مذاهبهم ، يقول تاج الدين السبكي : (. . . وهذه المذاهب الأربعة والله الحمد في العقائد واحدة ، إلا من لحق منها بأهل الاعتزال أو التجسيم ، وإلا فجمهورها على الحق ، يقرون عقيدة أبي جعفر الطحاوي ، التي تلقاها العلماء سلفاً وخلقنا بالقبول ، ويدنون الله برأى شيخ السنة أبي الحسن الأشعري . . .) (٢) ويقول عنها في موضع آخر : (. . . سمعت الشيخ الإمام رحمه الله - يريد والده - يقول : ما تضمنته عقيدة الطحاوي ، هو ما يمتدحه الأشعري ، لا يخالفه إلا في ثلاث مسائل) (٣) .

٩١ - وقد كثرت الشروح لهذه العقيدة (٤) ، فمنها شرح لعمر بن إسحاق بن أحمد الحنفي (المتوفى سنة ٧٧٣ هـ) ويقول في خطبة شرحه : (. . . وقد تصدى ليبيان مذهبهم - يعني أهل السنة - كثير من أئمة الإسلام ، وفرسان علم الكلام ، فمنهم من أسهب وأطنب ومنهم من

- (١) عقيدة الطحاوي نسخة مخطوطة يدار الكتب ضمن مجموعة تحت رقم ١١٣ علم الكلام والفتاوى التي اقتبسها هي - على التوالي - من ورق ٦٤ أ وب ، ٤٨ ا ، ب ، وآخر الرسالة (٢) معيد النعم ومبيد النقم ، لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٧٧١ هـ) ص ٢٢ - ٢٣ تحقيق محمد علي النجار وأخرون ط . دار الكتب العربي سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م . وانظر أيضاً ص ٧٥ من المصدر السابق حيث يعد رسالة الطحاوي من أصول أهل السنة . (٣) طينبات الشافعية ٢ / ٢٦١ . (٤) انظر كشف الظنون ٢ / ١١٨ ، وروكامان ٣ / ٢٦١ - ٢٦٥ .

توسط ومنهم من انتخب : ومن المختصرات التي تارت في حسته مطالعة ومقاطعة وحوت سحر البيان جوامعه وبدايه ، ماصنفة البحر الزاخر ، والخبير الفاخر أبو جعفر الطحاوى رحمه الله تعالى فرغب الناس في قراءته وحفظه لكثرة فوائده وعذوبة لفظه (١)) :

شرح معاني الآثار (٢)

٩٢ - والطحاوى لم يسم كتابه في مقدمته ، وإنما بين الهدف من تأليفه ، وهو رفع التناقض المتوهم بين أحاديث الأحكام المختلفة ، إما بالجمع بينها ، أو بيان ناسخها ومنسوخها ، أو بترجيح ما يراه راجحا منها :

وقد ذكر الطحاوى اسم هذا الكتاب عرضا عندما قال : (. . .) وقد ذكرنا في هذا الباب الآثار التي رواها كل فريق من ذهب إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله في كتب البيوع من (شرح معاني الآثار المختلفة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحكام) ، فأغنانا ذلك عن إعادته ها هنا (٣) .

٩٣ - يقول الطحاوى في مقدمة هذا الكتاب :

(سألتني بعض أصحابنا من أهل العلم أن أضبع له كتابا ، أذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، في الأحكام التي يتوهم أهل الإلحاد ، والضعفة من أهل الإسلام أن بعضها ينقض بعضها لقلة علمهم بناسخها من منسوخها ، وما يجب به العلم منها ، لما يشهد له من الكتاب الناطق ،

(١) مقدمة الشرح ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، تحت رقم ٢٣٥ علم الكلام

(٢) ذكر المعنى في (معاني الأغيار) ج ١ ورقة ١٣ أن معاني الآثار هو بكر مصنفات الطحاوى ، وأن مشكل الآثار ، هو آخر مصنفاته ، وفي الجواهر المضيئة ١ / ١٠٤ مثل ذلك وفي مقدمة طبع معاني الآثار ص ٤٤ نقلا عن طبقات القارى مثل ذلك ، لكن المكتوى نقل عن طبقات القارى أن أول تصانيفه كتاب أحكام القرآن ، وآخر تصانيفه مشكل الآثار (انظر التلخيص للتكميل لمن يطالع الجامع الصغير ١٨ ، ٢ ، ص ١٩) وأعتقد أن هذا أرجح ، فإن المنهج الذي اتزمه الطحاوى في معاني الآثار ، يدل على نفع وحريية حل التأليف .

(٣) انظر : معاني الآثار ٢ / ١٨٩ .

والسنة المجتمع عليها ، وأجعل لذلك أبوابا أذكر في كل كتاب منها ما فيه من النسخ والنسوخ ، وتأويل العلماء واحتجاج بعضهم على بعض ، وإقامة الحجة لمن صح عندي قوله منهم ، بما يصح به مثله من كتاب أو سنة أو إجماع أو تواتر من أقاويل الصحابة أو تابعيهم . وإني نظرت في ذلك وبحثت عنه بحثا شديدا ، فاستخرجت منه أبوابا على النحو الذي سألت ، وجعلت ذلك كتابا ، ذكرت في كل كتاب منها جنسا من تلك الأجناس . فأول ما ابتدأت بذكره من ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطهارة ، فمن ذلك باب الماء يقع فيه النجاسة . . .)

٩٤ - وطريقة الطحاوى ومنهجه في هذا الكتاب أنه يورد أحاديث وآثارا تفيد حكما معيناً ، ذهب إليه بعض العلماء مستندين إلى هذه الآثار والأحاديث . ثم يأتي بأحاديث وآثار أخرى ، تفيد نقض الحكم الأول ، ثم يرجع بعض الآثار على بعض . وغالبا ما يأتي بالرأى المخالف في الأول ، وإن ذهب إلى هذا الرأى بعض أئمة الأحناف بين ذلك ، كقوله مثلا في (باب سور الهرة) بعد أن أورد الآثار التي تفيد أن الهرة لا بأس بسورها : (وقال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذه الآثار ، فلم يروا بسور الهرة بأسا ، ومن ذهب إلى ذلك أبو يوسف ومحمد (١)) ، ثم يأتي بالرأى الذي يميل إليه ثانيا ، ويحتج له بالآثار ، وقد يتبع الكلمة أو التعبير في استعمال الأحاديث ليصل إلى المراد منها ، وفي أثناء ذلك يتبين سعة علمه بقصد الرجال ، وحلل الأحاديث : ثم يأتي بالعلّة العقلية أو النظر ، ليقوى الرأى المختار ، وقد يقدم على النظر الاحتجاج بعمل الصحابة والتابعين أو يؤخره عنه ، ثم يبين أن هذا الرأى الذي رجحه هو رأى أئمة الأحناف أو بعضهم ولا يترك ذلك إلا قليلا . وقلما يصرح الطحاوى باسم مخالفة من غير مذهب الأحناف وإنما شأنه أن يقول : (فذهب قوم إلى هذه الآثار . . . وخالفهم في ذلك آخرون) ثم لا يذكر من الأسماء الموافقة أو المخالفة إلا أسماء

أئمة الأحناف، وإلا أسماء الصحابة والتابعين. أما أصحاب المذاهب الأخرى أو تلامذتهم، قلما يصرح باسم واحد منهم (١).

٩٥ - ولهذا الكتاب مكانة عظيمة، وقد نال به الطحاوى شهرة واسعة، حتى إن بعض المترجمين يفرحونه بالذكر عند التعريف بالطحاوى، فيقولون: (... الطحاوى صاحب شرح الآثار) (٢)، وذكر العيني أنه (أحسن مصنفاته، وأنفع مؤلفاته (٣))، وأنه (فائق على غيره من الأمثال والأنظار، مشتمل على فوائد جسيمة، إن أردت حديثاً، فكبحر متلاطم أمواجاً، وإن أردت فقها رأيت الناس يدخلون فيه أفواجا، من شرع فيه لم يزل يعاوده، ومن غرق منه غرفة لم يزل يروده ومن نال منه شيئاً نال مناه (٤))، كما أقام الدليل على إمامة الطحاوى في الحديث، بهذا الكتاب؛ إذ قال: (... وما يدل على ذلك أيضاً تصانيفه المفيدة، ولا سيما كتاب معاني الآثار، فإن الناظر فيه المنصف إذا تأمله يجد راجحاً على كثير من كتب الحديث المشهورة المقبولة...) (٥).

لهذا كان لأهل العلم عناية خاصة بكتاب معاني الآثار، وتلخيصه وشرحه، والكلام في رجاله. فمن تلخصه حافظ المنزب ابن عبد البر، وبه امتلأ قلبه لإجلال الطحاوى، ولذلك يذكر النقل عنه في كتبه. ولا سيما

(١) ومن هذا القليل قوله في (كتاب الحقيق أن مكة فتحت عنوة) ومن قال هذا القول أبو حنيفة والأوزاعي، ومالك بن أنس، وسفيان بن سعيد الثوري. (معاني الآثار ١٨٤/٢ - ١٩٧).

(٢) انظر: الباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير ٢ / ٨٢.

(٣) معاني الأخبار، ورقة ٣١. والعيني: هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحنفي قاضي القضاة، بدر الدين. ولد سنة ٧٦٢ هـ بعين ثاب، ونشأ بها وتفقّه وبرع في النحو وأصول الفقه والمعاني بالامامة جبريل بن صالح اليندادي، وأخذ عن الجمال يوسف الملقب والدلاء السيراني وأتزين المراق وغيرهم. ولما نظر الحسبة بالقاهرة مراراً ثم نظر الأحباس ثم قضاء الحنفية ومن مصنفاته غير شروح معاني الآثار شرح المجمع وشرح درر البحار ومعدة القاري شرح صحيح البخاري وشرح الهداية وغير ذلك. مات سنة ٨٥٥ هـ (انظر التلخيص الكبير لمن يطالع الجمع الصغير ص ٥٥).

(٤ و ٥) معاني الأخبار ١، ١، ٢ ب.

(التمهيد (١)) . ومن نخصه أيضا : الحافظ الزيلعي صاحب نصب
 الراية (٢) ، ومأخذه محفوظ بمكتبة رواق الأتراك بالأزهر ، ومكتبة
 كوبريللي بالآستانة ، ونخصه أيضا أبو الوليد محمد بن رشد المالكي وهو
 يذكر روايات الطحاوي بعد حذف أسانيدها . ثم يورد رأى الطحاوي
 وقد يعلق عليه ابن رشد برأى مالك في الموافقة أو المخالفة ، والمختصر
 مخطوط بدار الكتب المصرية (٣) .

أما شراحه فهم كثيرون ، منهم الحافظ عبد القادر القرشي صاحب
 (الحاوي في بيان آثار الطحاوي) (٤) . وهو يعرف برجال السند ، ويذكر
 رأى علماء الجرح والتعديل فيهم ، توثيقا أو توهينا ، كما يبين من
 روى لهم من أصحاب السنن والمسانيد ، ويقول في مقدمة كتابه (. . . فقد
 سألني من يتعين على إجابته أن أضع له كتابا مختصرا في عزو أحاديث كتاب
 معاني الآثار للحافظ أبي جعفر الطحاوي رحمه الله إلى الكتب المشهورة من
 الصحيحين والسنن الأربعة والمسانيد ، وغير ذلك ، ميّنا صحيحها وحسنها
 وضميغها . . .) . ومن الذين خطموا هذا الكتاب خدمة جليّة — الحافظ

(١) الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي ص ٣٣ . وابن عبد البر هو : أبو
 حنبل يوسف بن عبيد الله النخعي ، شيخ علماء الأندلس وكبير محدثيها في وقته ، وأحفظ من كان
 فيها لسة مأثورة . له مصنفات جليّة منها التمهيد في الموطأ من المأني والأسانيد ، والاستكثار
 بمناهج علماء الأمصار والاستيعاب في معرفة الأصحاب وغيرها . ولد سنة ٣٦٨ هـ وتوفى بالأندلس
 سنة ٤٦٣ هـ - (التاريخ المذهب ص ٣٥٧ - ٣٥٩٩) .

(٢) هو جمال الدين أبو محمد عبيد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ .

(٣) برقم (٤١٩ حديث) في مجلد واحد ، ووهب الأستاذ الكوثري فذكر أن ابن
 رشد اختصر مشكل الآثار ، (انظر الحاوي ص ٣٤) . وابن رشد الجده هو : أبو الوليد
 محمد بن أحمد بن رشد . قاضي الجماعة بقرطبة . وهو جد الفيلسوف ابن رشد محمد بن أحمد
 له تأليف منها للفتاوى المهداة في الأسكالم الشرعية وغيرها . ولد بقرطبة سنة ٤٥٠ هـ وتوفى
 بها سنة ٥٢٠ هـ (الأعلام ٦ / ٢١٠) .

(٤) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم (١٩٥ حديث) والقرشي : هو عبد
 القادر بن محمد بن نصر الله ، أبو محمد محيى الدين ، ولد سنة ٦٩٥ هـ وتوفى سنة ٧٧٥ هـ .
 ومولده ووفاته بالقاهرة كان علما بالتراسم من حفاظ الحديث . ومن فقهائه الحنفية (انظر الفتاوى
 الجيعة ص ٩٩ ، والدرر الكنتنة ٢ / ٣٩٢ طبع الهند ١٣٤٩)

البشر العيني ، الذي كان يتولى تدريسه بالمؤبدية ، وكان لهذا الكتاب كرمي خاص فيها كباقي أمهات الحديث ، وألف العيني شرحين كبيرين : أحدهما : (نخب الأفكار في شرح معاني الآثار) (١) ، ونخطه في هذا الشرح أن يترجم لرجال الحديث . ومقدار الثقة بروايتهم ثم يخرج الحديث من كتب الصحاح والسنن والمسانيد ، ثم يشرح ألفاظ الحديث ويعلق عليه . أما الشرح الآخر : فهو (مباني الأخبار في شرح معاني الآثار) ولم يتكلم فيه عن الرجال حيث أفردهم بمجلدين ساهما (معاني الأخبار في رجال معاني الآثار) (٢) . ولقاسم بن قلوبغا ، الحنفي ، المتوفى سنة ٨٧٩ هـ كتاب في رجال معاني الآثار يسمى : (الإيثار برجال معاني الآثار) (٣) . وكتاب معاني الآثار طبع مرات في الهند ، منها طبعة سنة ١٣٤٨ هـ التي رجعت إليها ، وهي طباعة على الحجر (٤) ، ونرجو أن تبني المطبعة المصرية شرف طبع هذا الكتاب .

بيان مشكل الآثار

٩٦ — يقول الطحاوي في مقدمته : (أما بعد ، فإن الله عز وجل بعث نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم خاتما لأنبيائه الذين كان بعثهم قبله — صلوات الله عليه وعليهم وسلامه ورحمته وبركاته ، وأنزل عليه كتابا خاتما لكتبه التي كان أنزلها قبله ، ومهيئنا عليها ، ومصداقها ، وأمر فيها من آمن به بترك رفع أصواتهم فوق صوته ، وترك التقدم بين يدي أمره ، وأعلمهم أنه قد تولاها فيما ينطق به ، بقوله عز وجل : وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي

(١) مخطوط بخط العيني في ثمانية مجلدات ، بدار الكتب المصرية برقم (٥٢٦ حديث)

(٢) مخطوط بدار الكتب برقم (٧٢ مصطلح الحديث) . أما مباني الأخبار فهو مخطوط برقم (٤٩٢ حديث) بدار الكتب أيضا .

(٣) انظر : كشف الظنون ٢ / ١٧٢٨ .

(٤) وقد ألف المولى محمد أيوب بن محمد يعقوب المظفرى المهارقورى من رجال القرن الرابع عشر الهجرى كتابا في الأغلاط الموجودة في النسخ المخطوطة من كتب معاني الآثار سماه (تصحيح الأغلاط النحوية الواقعة في النسخ الطحاوية) طبع حجر الهند سنة ١٣٦٩ هـ .

يوسى (١) ، وأمرهم بالأخذ بما آتاهم به ، والانهاء عما نهاهم عنه ، بقوله عز وجل : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » (٢) ، ونهاهم أن يكوتوا معه كبعضهم مع بعض بقوله تعالى : « ولا تجهروا له بانقول كجهر بعضكم لبعض (٣) » ، وحذرهم في فعلهم ذلك إن فعلوه بحبوط أعمالهم وهم لا يشعرون ، وحذر مع ذلك من خالف أمره بقوله عز وجل : « فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم (٤) » .

قال أبو جعفر : فإني نظرت في الآثار المروية عنه صلى الله عليه وآله وسلم ، بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو الثبوت فيها ، والأمانة عليها ، وحسن الأداء لها ، فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفتها والعام بما فيها عن أكثر الناس ، فقال قلبي إلى تأملها وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها ، ومن استخراج الأحكام التي فيها ، ومن نفى الإحالات عنها ، وأن أجعل ذلك أبوابا أذكر في كل باب منها ما يهب الله عز وجل لي من ذلك فيها ، حتى أبين ما قدرت عليه منها كذلك ، ملتصقا بواب الله عز وجل عليه ، والله أسأل التوفيق لذلك ، والمعونة عليه ، فإنه جواد كريم ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

٩٧- وقد طبع هذا الكتاب أيضا في الهند ، في أربعة أجزاء ، في سنة ١٣٣٣ هـ ، وهذا القسم - المطبوع في الهند - هو جزء من الكتاب الأصلي ، ربما لا يصل إلى نصفه (٥) . وقد اختصر هذا الكتاب سليمان بن خلف

(١) سورة التيم : الآيات ٣ ، ٤ .

(٢) سورة الحشر : من الآية ٧ .

(٣) المجلات : من الآية ٢ ، وتام الآية : « يأيا الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم لبعض أن تحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون »

(٤) التور : من الآية ٦٣ .

(٥) ذكر ذلك الكوثري في كتابه (الخواص) ص ٣٤ ، وذكر أن الأصل محفوظ في مكتبة بعض الله باستنول تحت أرقام (٢٧٣ - ٢٧٩) .

الباجي ، ومختصره بالمتحف البريطاني : أول / ١٥٦٩ (١) ، ثم جاء أبو المحاسن يوسف بن موسى (٢) فاختصر هذا المختصر في كتاب سماه : (المختصر من المختصر) وهو مطبوع في الهند سنة ١٣١٧ - ١٣١٨ هـ ، وذكر في مقدمة (المختصر) أن الذي دفعه إلى هذا التلخيص هو طول كتاب الطحاوي ، وعدم تنظيم أبوابه ، وأنه اطلع على مختصر الباجي الذي رتب فيه أحاديث مشكل الآثار وحذف أسانيدها فأعجبه هذا المختصر ، فزم على أن ينقى خلاصته ، ويخلص نقاوته غير ملترم بحكاية الألفاظ والعبارات ، ثم يجيب عن بعض اعتراضات الباجي وأستدراكاته .

سنن الشافعي

٩٨ - يسمى هذا الكتاب أيضا (السنن المأثورة) ، جمع فيه الطحاوي ماسمعه من المرنى من أحاديث الشافعي رضى الله عنه ، وقد طبع هذا الكتاب في مصر سنة ١٣١٥ هـ ، وفي أوله سند الكتاب ، وهو يصل إلى الطحاوي عن ثلاثة طرق .

مختصر الطحاوي

٩٩ - وهو مختصر في الفقه ، جمع فيه عدة مسائل ، وقصد أن تكون دائرة في حدود المذهب الحنفي . وقد قال في مقدمته ، بعد أن حمد الله وصلى على رسوله عليه السلام : (أما بعد ، فقد جمعت في كتابي هذا أصناف الفقه التي لا يسع جهلها ولا تتخلف عن علمها ، وبنيت الجوابات

(١) هو أبو الوليد ، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن واثق الباجي ، أصلهم من بطليوس ، ثم انتقلوا إلى باجة ، أمي باجة الأندلس لأن عمقباية أخرى بمدينة إفريقية . وثلاثة بيلاذ أصهبان بالمعجم ، سمع بالأندلس ثم رحل إلى المشرق سنة ٤٢٦ هـ وأقام فيه ثلاثة عشر عاما ما بين الحجاز ومصر وبغداد والموصل ، روى عن أبي بكر الخطيب ، وروى الخطيب عنه وأخذ عنه أبو عمر بن عبد البر ، وكان بينه وبين ابن حزم منازعات . له الاستيفاء في شرح اللوطا ثم اختصر الاستيفاء في مختصر سماه المتقى . توفي سنة ٤٩٤ هـ (التلخيص للمعجم في أعيان الملعب ١٢٠ - ١٢٢) .

(٢) أصله من ديار بكر ، ومولده بملطية (في شمال سورية) استقر في حلب ، وول قضاء الحنفية بمصر في أواخر أمواهه ، ولم تحمده سيرته فيه ، وتوفي بالقاهرة في سنة ٨٠٣ هـ (القفوة اللامع لأهل القرن التاسع ١٠ / ٢٣٥ - ٢٣٦ طبع القاهرة سنة ١٣٥٥ هـ) .

عنها من قول أبي حنيفة الثمان بن ثابت ، ومن قول أبي يوسف يعقوب ابن إبراهيم بن حبيب بن خنيس بن حبة (١) الأنصارى ومن قول محمد بن الحسن الشيباني ، القاسا للثواب من الله عز وجل في تقريب ذلك على ملتضى تعليمه ، والله أسأل التوفيق والتسديد) .

ومن هذه المقلعة نعلم أن الطحاوى يقتصر في هذا الكتاب على إيراد المسائل (التى لا يسمع جهلها ولا تختلف عن عملها) ، وأنه لن يتعرض للذكر المذاهب الأخرى في المسائل المختلف فيها

١٠٠ - وقد طبع هذا المختصر سنة ١٣٧٠ هـ بمطبعة دار الكتاب العربى بالقاهرة . ويقول محقق الكتاب في مقدمة الطبع : (وهو - يعنى الطحاوى - أول من جمع مختصرا في الفقه من أصحابنا ، بذكر أمهات المسائل وعيونها ، ورواياتها المجتبرة ، واختاراته الظاهرة المعول عليها عند الفقهاء) ، ثم يقول : (فهذا - كما ترى - أول المختصرات في مذهبنا ، وأبدعها ، وأحسنها تهذيبا ، وأصحها رواية عن أصحابنا ، وأقواها دراية وأرجحها فتوى ، ترى فيه المسائل على وجهها معروفة معزوة إلى من رواها عن الأئمة : أئمة المذهب ، كأبي يوسف ومحمد وزفر والحسن ابن زياد (٢) ، فإن كانت المسألة فيها أقوال ، تراه يرجح بعضها على بعض ، ويختاره بقوله : (وبه

(١) المختصر ص ١٥ طبع القاهرة سنة ١٣٧٠ . وسعد بن حبة هو سعد بن عوف بن عمر بن معاوية الأنصارى ، وأمه حبة بنت مالك من بني عمرو بن عوف . ولأبي يوسف القضاء للمهمل والهادى والرشد وكان إليه تولية القضاء في المشرق والمغرب . قال أحمد وابن معين : ثقة مات ببغداد سنة ١٨٢ أو سنة ١٨١ ، وهو الذى بث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض (تاج التراجم ص ٦٠) .

(٢) زفر بن الهليل بن قيس ، البصرى ، صاحب أبي حنيفة كان يفضلته ويقول : هو أئیس أصحابي . قال ابن معين : ثقة مأمون ، وقال أبو نعيم كان ثقة مأمونا دخل البصرة في ميراث أخيه فتشبه به أهلها وبتنوع الخروج منها ، ولأحمد القضاء بالبصرة . ولد سنة ١١٠ ومات بالبصرة سنة ١٥٨ هـ (تاج التراجم ص ٢١ ، والجواهر المفضية ١ / ٢٤٥ - ٢٤٦) .
والحسن بن زياد القزوينى ولأحمد القضاء ثم استغنى عنه ، وكان يختلف إلى أبي يوسف وزفر كتب عن ابن جريج اثني عشر ألف حديث كلها يحتاج إليها الفقهاء ، وصنف كتاب المقالات ، توفي سنة ٢٠٤ هـ (تاج التراجم ص ١٦ ، والجواهر ١ / ١٩٣) .

نأخذ) ، كما هو دأب أصحاب الإمام في كتبهم . وهذا مسلك لم يستلكه أحد غيره من أصحاب المتون إلا قليلا . وإنما دأب أصحاب المتون : إما أن يذكروا أقوال الإمام فقط ، كما فعل صاحب الكتر (١) ، أو اختلاف أصحابه أيضا كما فعل غيره ، من غير ترجيح قول على قول إلا في بعض المواضع - تراه يرجح قول الإمام في مسألة : وتارة قول أبي يوسف ، وتارة قول محمد وتارة يخالف ثلاثهم ويرجح قول زفر مرة ، والحسن بن زياد مرة أخرى ، وتارة يخالف الكل ، ويرجح رأيه ، ويقول بما يؤدي إليه اجتهاده كإباحة الضب ونحوها وإن قل هذا ، . وإذا اضطربت الروايات عن الأئمة تراه يرجح بعضها بعض ، ويروى أقوالهم بسنده : ويبين وجه الترجيح : وترى فيه مسائل لم ترو عن أئمتنا نصا وإنما استنبطها من نصوصهم ، أو أخذها مما يلزم من نصوصهم في غير تلك المسائل ، أو أخذها من إشارات نصوصهم ويصرح برأيه هذا . ومع صغر حجمه تجد فيه مسائل لا يجدها فيها سواة من المتون ، بل لا يجدها في كثير من المحاولات المؤلفة بعده . وهو مع اختصاره لا يخلو من حجج من السكتاب والسنة والقياس . وهو - كما نقلنا عن الكشف (٢) - مرتب بترتيب مختصر المزني ، بدأ فيه بذكر المياه دون فرائض الوضوء ، كما هو دأب أكثر كتب الفقه عندنا (٣) . . . - وقد قام علماء المذهب الحنفي بشرح هذا المختصر ، وبلغ عدد الشارحين له أحد عشر عالما تقريبا : منهم أبو بكر أحمد بن حلي ، الجصاص ، الرازي (٤) ، وأبو بكر

(١) هو حافظ الدين أبو البركات عياد بن أحمد بن محمود النسي تلمذ له حش الأئمة النكدي ، كان ينفذ سنة ٧١٠ هـ (أنظر تاج التراجم ٢٢ ، والجواهر ١ / ٢٧٠ - ٢٧١) .

(٢) أنظر : كشف القنون : ٢ / ١٦٢٧ طبع استنبول سنة ١٣٦٠ هـ - ١٩٤١ م

(٣) المختصر ص ٤ من المقدمة .

(٤) كان إمام الحنفية في عصره . ولد ببنفاد سنة ٣٠٥ هـ وأخذ عن أبي سهل الزجاج عن أبي الحسن الكرخي ، عن أبي سعيد البردعي ، عن موسى بن نصير الرازي ، عن محمد ، واستقر والتدريس له ببنفاد وانتهت الرحلة إليه وكان على طريق الكرخي في الوزن والزه وبه انقطع عليه تخرج . له أحكام القرآن ، وشرح مختصر الكرخي ، وشرح مختصر الطحاوي وشرح جلع محمد وكتاب في أصول الفقه وغيرها . مات سنة ٣٧٠ هـ (القوائد الجيدة ٢٧ - ٢٨ م ٠ الصادة بمصر سنة ١٣٢٤ هـ) .

محمد بن أحمد بن أبي سهل ، شمس الأئمة المرحوم (١) . وغيرهما من أعلام
الفقه الحنفي ، مما يدل على التقدير الذي ناله أول مختصر في الفقه الحنفي (٢) :

الشروط

١٠١ - عرف صاحب كشف الظنون علم الشروط والسجلات بقوله :
(وهو علم باحث عن كيفية ثبت الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب
والسجلات ، على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال ،
وموضوعه تلك الأحكام من حيث الكتابة . وبعض مبادئ مأخوذ من
الفقه ، وبعضها من علم الإنشاء ، وبعضها من الرسوم والعادات والأمور
الاستحسانية . وهو من فروع الفقه ، من حيث كون ترتيب معانيه موافقا
لتوانين الشرع ، وقد يجعل من فروع الأدب باعتبار تحسين
اللفاظ (٣) .

وقد ذكرنا أن للطحاوي في الشروط ثلاثة كتب : أحدها - الشروط
الصغير ، في خمسة أجزاء وهو مختصر في المعاني التي يحتاج الناس إلى إنشاء
الكتب عليها في البياعات ، والشفع ، والإجازات ، والصلقات المملوكات
والصدقات الموقوفات . وتوجد منه نسخة بمكتبة فيض الله برقم ١٠٣٣ (٤) .
وثانيها - الشروط الأوسط ، ولم أعثر على ما يفيد بقاءه للآن . وثالثهما - الشروط

(١) صاحب الميسوط ، تخرج بميد العزيز الحلواني ، وأمل الميسوط وهو في السجن ،
تفقه عليه أبو بكر محمد بن إبراهيم الحصري وغيره . مات في حدود الخمسة مائة ، وكان عالما أصوليا
منافرا ، وشرح مختصر الطحاوي وأيت منه قطعة (تاج التراجم ٣٨ - ٣٩) .

(٢) في ١٨ ص ٣ من مقلة طبع المختصر . إن مختصر الطحاوي أول مختصر في الفقه
الحنفي ، ثم صنف أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ مختصرا ، ثم صنف
تلميذه أبو بكر الجصاص مختصرا ، ويمله أبو الحسين أحمد بن محمد القندوري البغداد
(ت ٤٢٨) صنف مختصرا ، ثم صنف محمد بن أحمد السمرقندي مختصرا أسماء تحفة الفقهاء
ثم صنف يرهان الدين المرغيناني (ت ٦٩٣) مختصرا أسماء بداية المبتلى ، ويمله نجم الدين أبو شجاع
بكرس التركي (ت ٦٥٢) صنف مختصرا (الحاوي) ثم ناصر الدين أبو القاسم محمد بن يوسف
السمرقندي (ت ٦٥٦) صنف الفقه النافع . . الخ مذكوره هناك .

(٣) كشف الظنون ٢ / ١٠٤٥ - ١٠٤٦ .

(٤) فهرس المخطوطات المصورة - ج ١ ص ٢٦٦ القاهرة سنة ١٩٥٤ .

الكبير في نحو أربعين جزءاً ، ويوجد منه جزء به قسم اليوع بمكتبة شهيد على برقم ٨٨١ : وجزء آخر ، به قسم ولايات القضاء بالمكتبة السابقة برقم ٨٨٢ (١) :

١٠٢ - وقد نشر جزءان من كتاب (الجامع الكبير في الشروط للطحاوي . وهذا الجزءان هما : (كتاب الشفعة) ، و (كتاب إذكّار الحقوق والرهون) نشرهما أحد المستشرقين ، الأول في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ م والثاني في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ م (٢) . وتوجد نسخة مخطوطة من (إذكّار الحقوق والرهون) بدار الكتب المصرية برقم (١٣٩) فقه حنفي) كتب سنة ٨٤٩ هـ .

ومن قراءتنا لكتاب الشفعة ، وكتاب إذكّار الحقوق والرهون نستطيع أن نلمّ بمهّج الطحاوي في كتابه (الجامع الكبير في الشروط) . فهو يورد حالات متعلّقة لما يكون بين الناس في تعاملهم ، ثم يعقب على كلّ حالة بما ينبغي أن يكتب ليكون وثيقة وحجة عند التنازع ، ثم يتبع ذلك بالحديثات والتعليقات التي تفسر التزامه لهذه الصيغة ، وأنه - مثلاً - أتى بلفظ دون آخر ؛ لأن في الموضوع خلافاً ، فأراد أن يسد ثغرة ينتد منها المتحاوون على القانون ونصوصه . والقارئ لهذا الكتاب يشعر بأن مؤلفه على قدره من الثقافة والخبرة واستقلال الرأي . وهذا مثال من أول كتاب (إذكّار الحقوق والرهون) : (بسم الله الرحمن الرحيم قال أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي : وإذا كن للرجل على الرجل دين حال ، فأراد أن يكتب غايه به كتاب ذكر حق مجرد . كتبت : ذكر حق فلان ابن فلان افلائي ، على فلان بن فلان بن فلان الفلائي له عليه وكناوكنا دينا ، مثاقيل ذهباً ، عينا وازنة ، جياناً ، ديناً ثبنا لازماً حالاً وذلك بأمر حق واجب لازم ، عرفه فلان بن فلان ، لفلان بن فلان ، ولزمه الإقرار له به . وكلما أحال فلان بن فلان على فلان بن فلان بهذه الكلا كذا الدينار المسماة في هذا الكتاب أو بشيء منها أحداً من الناس) وبعد هذا

(١) المرجع السابق ١ / ٢٦٦ ، وانظر بروكلمان ٣ / ٢٦١ - ٢٦٥ ، والحاوي في سيرة أبي جعفر الطحاوي ص ٣٥ .

(٢) انظر بروكلمان ٣ / ٢٦١ - ٢٦٥ ، واسم للمستشرق الذي نشرها : يوسف شخت

النص يذكر مسوغات هذه الصيغة ، وأسباب ما فيها وأمرها فيقول :
(... قال أبو جعفر : وقد اختلف في غير موضع من هذا الكتاب ، فكان أبو حنيفة وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، ويوسف بن خالد (١) ، وهلال ابن يحيى (٢) يكتبون : ذكرحق فلان بن فلان على فلان بن فلان عليه كذا كذا ديتارا . وكان أبو زيد (٣) يكتب له عليه كذا كذا ديتارا . فكان ما كتب أبو زيد في هذا أحب إلينا وأؤكد عندنا ، لأن فيما كتب من ذلك إضافة الدنانير إلى من هي له . . . وكان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن يكتبون : ومن قام بهذا الذكر الحق فهو ولي ما فيه . وكان يوسف بن خالد وهلال بن يحيى يكتبان ذلك : ومن أحال فلان بن فلان على فلان بن فلان يهذه الستائر المسماة في هذا الكتاب أو بشيء غيرها أقرله به ، ولم يكن أبو زيد ولا سائر أصحابنا من البغداديين يكتبون من هذا شيئا .

فأما ما كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يكتبون في ذلك - مما قد حكيناه عنهم - فضعيف ، لأنهم إذ جعلوا لمن قام بذلك الذكر الحق ولاية بما فيه ، احتل أن يقوم به من لا يجب له القيام به . وأما ما كان يوسف وهلال يكتبان في ذلك مما قد حكيناه عنهما - فهو أحسن مما ذكرناه عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، ولكن الذي كتبناه نحن أولى عندنا مما حكيناه عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، وعن يوسف وهلال .

(١) يوسف بن خالد بن عيسى السقي أبو خالد ، فقيه يرمى بالزندقة من أئمة الجهمية وهو أول من وضع كتابا في الشروط ، وهي كتابة الوثائق والسجلات - وكان له بصير بالرأي والقنوى والشروط ، كما كان من أئمة الجهمية وهو أول من حمل رأى أبي حنيفة إلى البصرة وكان من أهلها من الموال ، وكان صاحب رأى وجهد كتاب زنديق عند كثير من أهل الحديث مات سنة ١٨٩ هـ (تهذيب التهذيب ١١ - ٤١١ - ٤١٢)
(٢) هلال بن يحيى بن مسلم ، الرائي ، البصري قيل له هلال الرائي لسعة علمه ، كما قيل ربيعة الرائي ، أخذ عن أبي يوسف وزفر ، كما روى عن أبي حنيفة وابن مهدي وعنه أخذ بكار بن قتيبة وغيره ، له مصنف في الشروط . مات سنة ٢٤٥ (الأعلام ٩ - ٩٥) .
(٣) هو أحمد بن زيد أبو زيد الشروطي - نسبة إلى كتب الوثائق والبياعات له من الكتب كتب الوثائق وكتب الشروط الكبير وكتب الشروط الصغير (نظر الفهرست لابن النديم) الفئ الثاني من المقالة السادسة من ٢٠٨ ط لبيز سنة ١٨٧٢ م ، والجواهر المضية ١ / ٦٨ ط . لسنة ١٢٣٢ هـ ولم يذكر (تاريخ وظيفه) .

اختلاف الفقهاء

١٠٣ - وهو في مائة ونيف وثلاثين جزءا ، ويقال له (اختلاف الروايات (١)) ، وفي الفهرست أن الطحاوي لم يتم هذا الكتاب الكبير (٢) وقد اختصره أبو بكر الرازي الجصاص ، واختصاره موجود بمكتبة جابر الله ولي الدين في استنبول . والجزء الثاني من هذا المختصر موجود بدار الكتب المصرية برقم (٦٤٧ فته حنفي - مخطوط) . وهذا الجزء يشمل : الصرف ، العتاق ، الصيد ، الذبائح ، الأضحية ، الأيمان وكفارات ، الحلود ، القضاء والشهادات ، السير ، الشركة ، المزارعة ، المضاربة ، الوكالة الإجارات ، لهية ، الوقوف ، الغصب ، العارية ، الوديعة ، الصالح ، الإقرار ، الدعوى ، الشفعة ، الحوالة والكفالة ، الرهن ، القسمة ، القطة ، الإباق ، الطعام والشراب واللباس ، الكراهية ، الزيادات ، المكاتب ، - الفرياض والوصايا ، البدايات والجنابات ، الحجر ، المأذون .

١٠٤ - وفي المختصر يذكر أقوال الأئمة الأربعة وأصحابهم وأقوال النخعي (٣) ، وعثمان البتي (٤) ، والأوزاعي (٥) ، والثوري (٦)

(١) كشف الظنون ١ - ٣٢ .

(٢) الفهرست - المقالة السادسة - ألفن الثاني ص ٢٠٧ .

(٣) النخعي : هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود أبو عمران من منج من أكابر التابعين صلاحا ، وصدق رواية ، وحفظ الحديث من أهل الكوفة ، مات غتفيا من الحجاج سنة ٨٩٦ كان إماما محبها له لمحب (انظر : تهذيب التهذيب ١ / ١٧٧ - ١٧٩) .

(٤) والبي : هو عثمان بن سليمان بن حرموز يكنى أبا عمرو ، كان ثقة وله أحاديث وكان صاحب رأى وفقه ، وكان من أهل الكوفة ثم انتقل إلى البصرة ، وكان موليا لبني زهرة (الطبقات) لا بن سمه ، أقسم الثاني من الجزء السابع ص ٢١

(٥) والأوزاعي : هو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد أبو عمرو ، إمام الديار الشامية فالفقه والزهد ، وأحد أكتاب المترسلين ، ولد في بعلبك ونشأ في البقاع وسكن في بيروت وتوفي بها سنة ١٥٧ هـ ، كان عظيم الشأن بالشام ، وكان أمره فيهم أعز من أمر السلطان ، عرض عليه القضاء فامتنع ، وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأيه إلى زمن الحكم بن هشام (انظر : حلية الأولياء ٦ / ١٣٥ - ١٤٩) .

(٦) والثوري : هو أبو عبد الله ، سفيان بن سعيد بن مسروق ، له سنة ٩٦ هـ أو سنة ٩٧ هـ . ومات سنة ١٦١ هـ : قال سفيان بن عيينة ما رأيت رجلا أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثوري ، وقال علي بن المديني : سألت يحيى بن سعيد قلت : أيهما أحب إليك أي مالك أم رأي سفيان فقال : سفيان لا يشك في هذا ثم قال : يحيى سفيان فوق مالك في كل شيء . (انظر : طبقات الفقهاء ص ٦٥ طبع بغداد سنة ١٣٥٦ هـ) .

والليث بن سعد ، وابن شبرمة (١) وابن أبي ليلى (٢) ، والحسن بن
 حى (٣) ، وغيرهم من المجتهدين ، فهو مصدر هام للاطلاع على
 آراء الأقدمين في المسائل الخلافية . وواضح أن هذا الجزء - على ضخامته
 مختصر جدا ، ويظهر هذا في تناوله للحكم أكل الضب ، وقد تكلم
 الطحاوى عن هذه المسألة في مختصره (٤) ، وبين رأيه فيها مخالفا رأى أصحابه ،
 أما في اختلاف الفقهاء فاكفى بقوله : (قال أصحابنا : بكرة أكل الضب ،
 وقال مالك والشافعى رضى الله عنهما : لا بأس به) ثم أورد أدلة الطرفين
 ولم يذكر رأيه . وقد يظن أن الكتاب من تأليف الجصاص ، لولا أن
 عبارة (قال أبو جعفر) تتردد كثيرا فيه .

(١) وابن شبرمة : هو عبد الله بن شبرمة ، أبو شبرمة . ولد سنة ٩٢ هـ وافته بالشمى
 ومات سنة ١٤٤ هـ . قال حصاد بن زيد : مارأيت كوفيا أفقه من شبرمة (انظر طبقات الفقهاء
 ص ٦٤ ، والطبقات لابن سعد ٦ / ٢٤٤ - ٢٤٥ ، وتجليب التليج ٥ / ٢٥٠ - ٢٥١) .
 (٢) وابن أبي ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن ، قاضى الكوفة ولد سنة ٧٤ هـ ، ومات
 سنة ١٤٨ هـ . وافته بالشمى ، والحكم بن عيسى ، وأخذ عنه الفقه : سفيان بن سعيد الثورى
 والحسن بن صالح بن حى (انظر طبقات الفقهاء ص ٦٤ ، ووفيات الأعيان ٣ / ٣١٩ -
 ٣٢٠ ، وابن سعد ٦ / ٢٤٩ ط . لين سنة ١٣٣٨ هـ) .

(٣) هو : الحسن بن صالح بن حى . روى عن عمرو بن دينار وسعيد بن أبي هريرة وغيرهما
 وعنه ابن المبارك ، ووكيع ابن الجراح وغيرهما وثقه ابن معين ، وأحمد ، وابن سعد ، واللسان
 وكان الثورى يراه فى . ولد سنة ١٠٠ هـ ، وتوفى سنة ١٦٧ هـ (انظر : تجليب التليج
 ٧ / ٢٨٥ - ٢٨٩ ، وابن سعد ٦ / ٢٦١) .

(٤) انظر : المختصر ط ٤٤١ ، وشرح صفى الآثار ٢ / ٣١٤ - ٣١٧ .

_____ الباب الثاني

أثر الطحاوى فى الحديث وعلم السنّة

- تمهيد : نبين فيه مراحل تكوين الحديث فى
- الفصل الأول : الطحاوى وصناعة الحديث
القرن الثالث وخاصة بمصر
- الفصل الثانى : مختلف الحديث قبل الطحاوى
وبعد
- الفصل الثالث : اثر الطحاوى فى الحديث
وعلم السنّة كما يبدو فى كتبه

تمهيد :

مصر والتأليف في السنة على عهد الذهبى

١٠٥ - سبق أن تكلمنا عن الحالة العلمية في مصر بوجه عام منذ الفتح الإسلامي إلى عصر الطحاوى (١) ، وبيننا أن مصر كانت مركزا علميا غنيا بمادته العلمية ، (التي كثرت في زمن التابعين ، ثم ازدادت في زمن عمرو بن الحارث والليث بن سعد ، إلى زمن ابن وهب والشافعى ، وما زال بها علم جم إلى أن زال باستيلاء العبيديين الرافضة عليها سنة ٢٥٨ هـ ، فقل بها الحديث والسنة ، ثم تراجع العلم لآليها بعد مائتى سنة ، عندما زالت دولتهم) (٢) . ومن أجل هذا العلم الجهم - كانت مصر مقصد الرحلات العلمية ، يؤمها طلاب الحديث وحفاظه من مختلف العالم الإسلامى وتخرج بهم حلقاتها .

وحديثنا الآن ، سوف يتنصر على تدوين الحديث ، والتصنيف فيه في القرن الثالث الهجرى ، وهو ما يسمى بالعصر الذهبى للتدوين : وعلى ما قدمته مصر في هذا الميدان : ولا شك أن لكل إقليم ظروفه الخاصة التي تفرض عليه منهجا معينا ، وانى تجعله في ميدان التصنيف في الحديث إماما من الرواد الأوائل ، أو من المكثرين فيه ، أو من المقايين : غير أن الصلات الوثيقة بين سكان العالم الإسلامى آنذاك ، وسهولة التنقل بين أقطاره - قد قاربت بين هذه الظروف ، فجعلت من يتكلم عن التدوين والتصنيف في بلد ما ، لا مفر له من التعرض لتلجج التدوين والتصنيف والمراحل التي مر بها بصفة عامة ، كما جعلت من يتكلم عن التدوين بصفة عامة يستطيع أن يقدم أى قطر إسلامى - في الغالب - كمثل ينطبق عليه كلامه وكأنه

(١) انظر : ف. ١٠ وما يطعنا من التمهيد لهذا البحث .

(٢) الإعلان بالتاريخ لمن ذم التاريخ ص ١٢٨ بتصرف يسير .

يعنيه به : لهذا سنعرض بإيجاز لتلوين الحديث ومراحله التي مر بها ثم نعود إلى مصر لنرى ما قدمته من جهد في هذا الميدان .

١٠٦ - وقد لقي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من عناية المسلمين ما هو جدير به ، فالسنة هي المصدر الثاني للتشريع وهي المبنية للمصدر الأول الذي هو كتاب الله عز وجل . وقد بدأت هذه العناية في وقت مبكر ، في حياته عليه السلام ، فقد كان المسامون يتلقفون كل كلمة أو حركة من الرسول عليه السلام ، وسرعان ما يطبقونها على أنفسهم فتترجمها أفعالهم ، وتصدع بها أبدانهم وجوارحهم ، وتعبها قلوبهم وأفئدتهم . ولما كان للسنة من هذه المكانة في القلوب ، كان يحشون إن دوت في بدء الدعوة أن تختلط بالقرآن أو أن يشتغل بها عنه ، مع أنها تالية وممينة له . ثم زال هذا الخوف على القرآن بكثرة الحفاظين والكاتبين له ، وبنمو ملكة التمييز بينه وبين غيره ، فلم يوجد ما يمنع من كتابة بعض الصحابة لبعض ما يسمعون أو يشاهدونه من النبي صلى الله عليه وسلم ، استعانة على النسيان بظواهر الكتابة مع الحفظ ، وإن لم توجد بعد الضرورة الداعية إلى التلوين ، فالرسول عليه السلام بين أظهرهم ، يستفتونه ويسألونه فيجيبهم ، ويغلب عليهم حفظ ذلك وضبطه في قلوبهم وخواطرم ثم لا حرج على من يقيد ذلك ويكتبه . (١)

١٠٧ - وبعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، نقل الصحابة سنته إلى من بعده ، امتثالاً لقوله عليه السلام (نضر الله امرأ سمع منا حديثاً فحفظه حتى بلغه غيره ، فرب حامل فقه إلى أفقه منه ورب حامل فقه غير فقيه (٢)) . ولم يضمنوا على الأجيال التي لم تحظ بشرف صحبته

(١) انظر : مقالة إين الصلاح ص ٨٧ - ٨٨ ، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ١٢-٢٣ وفيها أن سعد بن عباد الأنصاري ، وسمرة بن جندب وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وغيرهم - كان لهم صحائف فيها حديث الرسول عليه الصلاة والسلام .
(٢) انظر : مشكل الأكلر ٢ / ٢٢٢ ، وجمع بيان العلم ١ / ٣٩ - ٤٢ .

بما يعرفهم الكثير من كلامه ، وصفاته وأحواله ، فتراحم عليهم التابعون وأصبحوا دليفاً لرحلاتهم . وبعض هؤلاء التابعين كان يلون ما يسمعه ، على حين كره معظمهم الكتابة ودعوا إلى الاعتماد على الحظ (١) حتى كان عهد الخليفة العادل (عمر بن عبد العزيز) الذي أحس بحاجة المسلمين إلى تدوين الحديث ، لاتساع رقعة الأرض المسلمة ، ووفاة الصحابة وكبار التابعين ، وقلة الضبط ، فتعبد إلى أهل الآفاق بأن يدونوا ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، فاستجاب لرغبة العلماء ، وتخص الروايات من بينهم أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (ت ١١٧ هـ) عامله على المدينة ، وأبا بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري (ت ١٢٤) . وطبيعي أن يكون التدوين الأول للسنة غير مرتب ولا مختصر فيه على حديث الرسول عليه الصلاة والسلام فكان الحديث مختلطاً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ، واستمر كذلك أيضاً في الطبقة التي تلت طبقة الزهري ، والتي شاع فيها التدوين ، فكان أول من جمعه به : ابن حريج (٣) وبالمدينة ابن إسحاق (٤) أو مالك (٥) ، وبالبصرة : الربيع بن صبيح (٦) أو سعيد بن أبي عروبة (٧) ، أو حماد

(١) جامع بيان العلم وفضله ١ / ٦٣ - ٧٧ ك ، وتوجيه النظر ٨ - ١٠ .

(٢) علوم الحديث ومصلحته ص ٣٧ .

(٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن حريج ، أبو الوليد ، وأبو خالد ، فقيه الحرم المكي أول من صنف التصانيف في العلم ، روى الأصل من موالد قريش ، مكى المولد وأوفاته توفي سنة ١٥٠ هـ . قال الذهبي كان ثباتاً لكنه يدل (انظر : تذكرة الحفاظ ١ / ١٦٠) .

(٤) محمد بن إسحاق بن يسار ، الملقب بالولاء ، اللقي ، من أقدم مؤرخي العرب ومن حفاظ الحديث (انظر : تهذيب التهذيب ٩ / ٣٨ - ٤٦) .

(٥) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ، إمام دار الهجرة توفي سنة ١٧٩ هـ وفي ترجمته كتب مستقبله منها : الإمام مالك للاستاذ أبي زهرة .

(٦) الربيع بن صبيح ، السلمي ، البصري ، أبو بكر ، أول من صنف بالبصرة ، كان مابداً ورعاً ، وفي روايته للحديث ضعف ، خرج غازيا إلى السند ، فمات في البحر ، ودفن في إحدى الجزر . وتوفي سنة ١٦٠ هـ . (انظر : تهذيب التهذيب ٣ / ٢٤٧ - ٢٤٨) .

(٧) سيد بن أبي عروبة مهران ، العموي بالألاء ، أبو النضر لم يكن في زمانه أسقط منه الحديث . اختلط في آخر عمره ، ومات في عمر الثمانين ، بالبصرة سنة ١٥٦ هـ انظر تهذيب التهذيب ٤ / ٦٣ - ٦٦ .

ابن سلمة (١) ، وبالكوفة : سفيان الثوري ، وبالشام : الأوزاعي ،
وبواسطه : هشيم (٢) ، وباليمن : معمر (٣) ، وبالري : جرير بن
عبد الحميد (٤) ، وبخراسان : ابن المبارك (٥) . وكل هؤلاء من أهل القرن الثاني
وفي عصر واحد ، ولا يدري أيهم سبق (٦) . ومن أشهر الكتب المؤلفة في
المائة الثانية : الموطأ للإمام مالك بن أنس ، ومسنند الشافعي ومختلف الحديث
له ، والجامع للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعائي ، ومصنف شعبة بن
الحججاج ، ومصنف سفيان بن عيينة ، ومصنف الليث بن سعد ، ومجموعات
من عاصريهم من حفاظ الحديث ومقيدى أوابده كالأوزاعي والحميدي (٧) .

(١) حماد بن سلمة بن دينار ، البصري ، الرعي بالولاء ، أبو سلمة ، فقي البصرة
كان حافظاً ثقة مأموناً ، إلا أنه لما كبر ساء حفظه فتركه البخاري وأخذ مسلم بعض ما سمع
منه قبل تخرجه ، توفي سنة ١٦٧ هـ (انظر : تهذيب التهذيب ٣ / ١١ - ١٦) .

(٢) هو هشيم بن بشير بن أبي غازم قاسم بن دينار السلي أبو معاوية ، الواسطي
نزىل بغداد كان محدث بغداد ، ولزمه أحمد بن حنبل أربع سنين ، وكان يدلّس (انظر تهذيب
التهذيب ١١ / ٥٩ - ٦٣) .

(٣) هو معمر بن راشد بن أبي عمرو الأزدي ، أبو عمرو متقن ثقة من أهل البصرة ،
ولد واشهر فيها ، وسكن اليمن ، وأراد العودة إلى بلده ، فكره أهل صنعاء أن يفارقه فزوجوه
فأقام . توفي سنة ١٥٣ هـ (انظر تهذيب التهذيب ١٠ / ٢٤٣ - ٢٤٦) .

(٤) جرير بن عبد الحميد بن قرط الرازي ، القضي . وحل إليه المحدثون لسعة علمه ، وكان
ثقة . كوفي الأصل . مولده ووفاته بالري . توفي سنة ١٨٨ هـ (انظر : تهذيب التهذيب ٢ /
٧٥ - ٧٧) .

(٥) هو خبابة بن المبارك بن واضح الحنظلي بالولاء الصيمى المروزي أبو عبد الرحمن
المجاهد ، التاجر ، أفتى عصره في الأسفار حاجاً ، ومحامداً وتاجراً . كان من سكان خراسان
ومات بقرية حل القرات منصرفاً من غزو الروم سنة ١٨١ هـ (انظر : تهذيب التهذيب ٥ / ٣٨٧ -
٣٨٧) .

(٦) انظر : توجيه النظر ٧ - ٨ ، ومفتاح السنة ص ٢١ - ٢٢ ، وانظر الرسالة
المستطرفة ص ٦ - ٧ .

(٧) مفتاح السنة ص ٢٢ . وعبد الرزاق بن همام بن نافع ، الصنعائي يكنى أبا بكر ، كان
يحفظ نحواً من سبعة عشر ألف حديث . له الجامع في الحديث مخطوط بالظاهرة توفي سنة ٢١١
(انظر : تهذيب التهذيب ٦ / ٣١٠ - ٣١٥ ، وفهرست الكتب المصورة ١ / ٧٢) ،
والحميدي : هو عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامة أبو بكر الأسدي الحميدي ،
المكي ، روى عن ابن عيينة ، والشافعي ، والوليد بن سلم ، وغيرهم . وعنه البخاري وأبو زرة =

١٠٨ - وفي القرن الثالث لاقى تصنيف الحديث عناية عظمى ونشط العلماء لخدمته نشاطا يدعو إلى الإعجاب والإكبار ، (فكان هذا العصر خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم ، واليه انتهى (١) ، وجاء مطلع هذا القرن يزف باكورة التصنيف المقصور على جمع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأفراده وتمييزه عن أقوال غيره . فصنفت المسانيد وهي جمع ما يروى عن الصحابي في باب واحد ، مع تعدد الموضوع ، وأول من فعل ذلك (٢) : عبد الله ابن موسى العيسى ، الكوفي (٣) ومسدد البصري (٤) ، وأسد بن موسى (٥) ، ونعيم بن حماد الخزاعي (٦) ثم اقتنى الحافظ أثرهم . وفي كشف الظنون (٧)

== وأبو حاتم وغيرهم ، وهو أثبت الناس ، في ابن عيينة ، روى عنه البخاري ٧٥ حديثا ، وقد كان ملازما للشافعي بمصر ، فلما مات الشافعي رجع إلى مكة ، فتوفى بها سنة ٢١٩ أو ٢٢٠ (تهذيب التهذيب ٥ / ٢١٥ - ٢١٦ ، حسن المحاضرة ١ / ١٤٦) .

(١) جامع الأصول من أحاديث الرسول : ١٦ / ١ .

(٢) انظر : السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي ص ١٢٤ .

(٣) عبيد الله بن موسى بن أبي المختار - واسمه باذام - العيسى مولاهم ، الكوفي ، أبو محمد الحافظ . روى عن إسماعيل بن أبي خالد ، وهشام بن عروة ، والأعمش ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، والثوري ، وآخرين ، روى عنه : البخاري ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وعثمان بن أبي شيبة ، وأحمد بن حنبل وكثيرون ، غلط في توثيقه ، واتهم بالتشيع ملك سنة ٢١٣ أو ٢١٤ هـ (انظر : تهذيب التهذيب ٧ / ٥٠ - ٥٣) .

(٤) هو مسدد بن مسرهد بن مسرهد البصري - وفي تاريخ المسجى اسمه : عبد الملك بن عبد العزيز - أبو الحسن الحافظ ، روى عن حماد بن زيد وهشيم وغيرهما . روى عنه : البخاري وأبو داود وإسماعيل بن إسحاق اللقاضي . وثقه ابن معين . والنسائي وغيرهما . يقال إنه أول من صنّف المسند بالبصرة مات سنة ٢٢٨ هـ (تهذيب التهذيب : ١٠ / ١٠٧ - ١٠٩) .

(٥) أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي يقال له : أسد السنة . روى عن أبي ثعلبة والليث بن سعد ، وشعبة وحماد بن سلمة وغيرهم . روى عنه أحمد بن صالح المصري والربيع بن سليمان وديم وغيرهم ولد بمصر أو بالبصرة سنة ١٣٢ . وتوفي بمصر سنة ٢١٢ هـ غلط في توثيقه (تهذيب التهذيب ١ / ٢٦٠ ، حسن المحاضرة ١ / ١٤٥) .

(٦) نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث أبو سلمة المروزي تافرض سكن مصر ، روى عن أبي عصة نوح بن أبي مريم وهشيم وابن عيينة وغيرهم . وروى عنه البخاري وغيره . يقال إنه أول من جمع المسند . خرج من مصر في أيام المعتز مع البويطي فمات نعيم سنة ٢٢٧ هـ غلط في توثيقه (انظر تهذيب التهذيب ١٠ / ٤٥٨ - ٤٦٤ وحسن المحاضرة ١ / ١٤٦) .

(٧) انظر : ٢ - ١٦٧٨ - ١٦٨٥ .

مجموعة كبيرة من مؤلفي المسانيد ، نذكر من بينهم مؤلفي القرن الثالث إلى مطلع القرن الرابع حتى تتبين حظ مصر من هذه المؤلفات في هذه الفترة التي عاش الطحاوي حياته فيها .

فمن ألف في المسانيد في هذه الفترة : أبو داود الطيالسي (١) (٢٠٤ هـ) وأسد بن موسى (٢١٢ هـ) ، وعبيد الله بن موسى العبسي (٢١٣ هـ) ، وأبو بكر ، عبد الله بن الزبير الحميلي (٢١٩ هـ) ، ونعيم بن حماد الخزازي (٢٢٧ هـ) ومسدد بن مسرهد (٢٨٨ هـ) ، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (٢) (٢٣٥ هـ) ، وإسحاق بن راهوية (٣) سنة (٢٣٨ هـ) ،

(١) هو سليمان بن داود بن الحارود . مولى قرش ، فارسي الأصل ، سكن البصرة وتوفي بها ، كان يحدث من حفظه وسمع يقول : أسرد ثلاثين ألف حديث ولا فخر . (انظر تهذيب التهذيب ١٨٢/٤ - ١٨٦) . وقال صاحب كشف الظنون : قيل : وهو أول من صنف في المسانيد ، والذي حمل قائل هذا القول يتقدم عصره على أعصار من صنف المسانيد وظن أنه هو الذي صنفها . وليس كذلك ، فإنه ليس من تصنيف أبي داود ، وإنما بعض الحفاظ الخراسانيين ، جمع فيه ما رواه يوسف بن حبيب خاصة عن أبي داود ، ولأبي داود من الأحاديث التي لم تدخل هذا المست قدره أو أكثر ، (انظر كشف الظنون ١٢٧٩/٢ ط . تركيا سنة ١٣٦٢ هـ - ١٩٤٣ م) .

(٢) واسم أبي شيبة : إبراهيم بن عثمان بن خواست ، العيس مولاهم ، أبو بكر الحافظ الكوفي ، روى عن أبي الأحوص ، وابن المبارك وإسماعيل بن عياش وغيرهم . روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه وغيرهم . ثقة . مات سنة ٢٣٥ (تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٢ - ٢ - ٤) .

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد ، الحنظلي ، التميمي المروزي أبو يعقوب ، ابن راهوية ، عالم خراسان في عصره . من سكان مرو - طاف البلاد ، وأخذ عنه ابن حنبل والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم ، قيل : سمي ابن راهوية لأن أباه ولد في طريق مكة فقال أهل مرو : راهوية ، أي ولد في الطريق ، كان ثقة حافظا توفي بنيسابور سنة ٢٣٨ هـ (تهذيب التهذيب ٢١٦/١ - ٢١٩) .

وعثمان بن أبي شيبة (١) (٢٣٩هـ) ، وأحمد بن حنبل (٢) (٢٤١هـ) ومحمد بن يحيى العلقمي (٣) (٢٤٣) وعبد بن حميد الكشي (٤) (٢٤٩هـ) والدارمي (٥) (٢٥٥هـ) ، وابن منبجر (٦) (٢٦٠هـ) ، ويعقوب بن شيبة (٧) (٢٦٢هـ) ، وبق بن مخلد (٨) (٢٧٦هـ) ، وإبراهيم بن إسماعيل

(١) عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان الميكي . مولاهم أبو الحسن بن أبي شيبة ، الكوفي روى عن هشيم وحديد بن عبد الرحمن وغيرهما . روى عنه الجماعة - سوى الترمذي والنسائي - وآخرين (تهذيب التهذيب ٧ / ١٤٩ - ١٥١) .

(٢) أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني أبو عبد الله المروزي ، ثم البغدادي خرجت به أمه من مرو وهي حامل فولدت ببغداد ، وبها طلب العلم وطاف البلاد . وأخباره مستفيضة (تهذيب التهذيب ١ / ٧٢ - ٧٦) .

(٣) يعرف بابن أبي عمرو ، ويكنى : أبا عبد الله . روى عن ابن عيينه وفصيل بن عياض وآخرين . روى عنه مسلم . والترمذي وابن ماجة وغيرهم . وكان صالحا صدوقا حج ٧٠ أو ٧٧ حجة ماشيا . إلا أنه كانت به غفلة (تهذيب التهذيب ٩ / ٥١٨ - ٥٢٠) .

(٤) يكنى : أبا محمد ، قيل : إن اسمه عبد المجيد أو عبد الحميد . روى عن أبي داود وأبي الوليد الطيالسيين وغيرهما . روى عنه مسلم والترمذي وغيرهما . (انظر: تهذيب التهذيب ٦ / ٤٥٥ - ٤٥٧)

(٥) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن يهرام بن عبد الصمد التميمي الدارمي أبو محمد السمرقندي ، روى عن النضر بن شميل ومروان بن محمد الطاطري وغيرهما . روى عنه مسلم وأبو داود والترمذي والبخاري في غير الجامع وغيرهم . كان إماما عاقلا ، متدينا ، حسن المعرفة (انظر : تهذيب التهذيب ٥ / ٢٩٤ - ٢٩٦) وفي كشف الظنون : (مسند الدارمي . وقد هذه ابن الصلاح في المسانيد وروى في ذلك ، لأنه مرتب على الأبواب لآل المسانيد . قال ابن حجر : وأما كتاب السنن المسمى بمسند الدارمي ، فإنه ليس دون السنن في المرتبة بل لو ضم إلى الخمسة لكاف أول من ابن ماجة ، فإنه أمثل منه بكثير) . (كشف الظنون ج ٢ ص ١٦٨٣)

(٦) هو محمد بن عبد الله بن منبجر الجرجاني أبو عبد الله . ولد بمرجان وأقام مدة في البصرة ثم سكن قرية قطابة بـمصر . له مسند في عشرين جزءا . توفي بالصعيد (حسن المحاضرة ١ / ١٤٦) .

(٧) يعقوب بن شيبة بن الصلت بن صفور ، أبو يوسف السوسى بالولاء . البصري نزيل بغداد كان يتفقه على مذهب مالك ، له المسند الكبير مطبوعا ، لم يصنف مسند أحسن منه إلا أنه لم يتمه ، وهو مئات من الأجزاء كان يشتغل له في تبييضه عشرات من الواقفين ، وطبع الجزء العاشر منه باسم مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم (انظر تذكرة الحفاظ ٢ / ١٤١) .

(٨) يلقب بن مخلد بن يزيد ، أبو عبد الرحمن الأندلسي القرطبي حافظ مفسر محقق (انظر : تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ١ / ١٠٧ - ١٠٩) .

العبري الطومسي (٨٢٨٠) والخارث بن محمد التميمي ، ابن أبي أسامة (٨٢٨٢) ،
وأحمد بن عمرو الشيباني (٨٢٨٧) واليزار (١) (٢٩٢) ، وإبراهيم بن
معقل النسفي (٨٢٩٥) ، وابن جارود (٢) (٨٢٩٩) ، ثم المنجاني (٣)
(٨٣٠١) ، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق (٤) (٨٣١٦) ، ومسند علي ومالك
لأحمد بن شعيب النسائي (٨٣٠٣) ، وأبو يعلى الموصلي (٥) (٨٣٠٧) ،
وأبو العباس السراج (٦) (٨٣١٣) . وإلى نهاية القرن الرابع ومطلع القرن
الخامس كان التصنيف على طريقة المسانيد لا يزال شائعاً . إذ يذكر من بين
المؤلفين في المسانيد أبو بكر محمد بن عبد الله الجوزقي (٧) (٨٣٨٨) ، وابن
جميع (٨) (٨٤٠٢) .

(١) هو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر ، من أهل البصرة حدث في آخر عمره
بأصبهان وبغداد والشام ، وتوفي بالرملة . له مستدان أحدهما كبير سماء البحر للزاهر والأخر
صغير (ونسخة منه موجودة بمكتبة الأزهر منقوطة . انظر شذرات الذهب ٢ / ٢٠٩ ، والأعلام
١ / ١٨٢) .

(٢) هو أحمد بن علي بن محمد أبو جعفر أصبغاني ، متقن صحيح الكتبية (الأعلام
١ / ١٦٤) . أما ابن الجارود فهو عبد الله بن علي بن الجارود . أبو محمد النيسابوري توفي
بمكة سنة ٣٠٧ (انظر تذكرة الحفاظ ٣ / ١٥) .

(٣) هو إبراهيم بن يوسف الرازي الهنجاوي أبو إسحاق من أهل هنجابة من قرى الري
وحل إلى العراق والشام ومصر ، له مستد كبير في الحديث حوالي مائة جزء (شذرات الذهب
٢ / ٢٣٥) .

(٤) هو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري ، ثم الإسفرايني أبو عوانة طاف
البلاد ، ثم استقر في إسفراين وتوفي بها وهو أول من أدخل كتب الشافعي ومنعه إليها توفي
سنة ٨٣١٦ وهو خلاف ما في كشف الظنون (انظر : شذرات الذهب ٢ / ٢٧٤) .

(٥) هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصل ثقة مشهور عمر طويلاً حتى ناهز المائة .
توفي بالموصل ، له : المعجم في الحديث ، ومستد كبير ومستد صغير (الرسالة المستطرفة ٥٣) .
(٦) هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران الثقفي بولام النيسابوري كان شيخ
عراسان ومن روى عنه البخاري وكان ثقة ، ونسب السراج إلى عمل السروج (طبقات الشافعية
الكبرى ٢ / ١٢٩ - ١٣٠) .

(٧) نسبة إلى جوزق من قرى نيسابور . من مصنفاته : المستد الصحيح حل كتاب مسلم
والمغلق والمفروق في نحو ٣٠٠ جزء (طبقات الشافعية الكبرى ٢ / ١٦٩) .

(٨) هو أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن جميع النسائي ، النيسابوري ، أبو الحسين
من أهل صيدا ، طاف البلاد ، وجمع المعجم فتراجم شيوخه الذين أجازوه أو أخذ عنهم (انظر :
شذرات الذهب ٢ / ١٦٤) .

١٠٩ - غير أن غاية مصنفي المسانيد كانت جمع ما يصل إليهم من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فلم يسقطوا ما وصل إليهم منه إلا ما يعلم ويشيع أنه موضوع غثلق . وهذا المنهج في تصنيف المسانيد يجد منه طالب الحديث صعوبة كبيرة عندما يريد أن يتبين حالة الحديث من صحة أو ضعف ، كما يصعب عليه استخراج حديث لا يعلم الصحابي الذي رواه ، فمست الحاجة إلى إفراد الحديث الصحيح بالتأليف ، وتصنيفه على الأبواب لا على المسانيد ، وأول من صنف في الصحيح المجرى هو الإمام البخاري (١) ، وتلاه الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج ، النيسابوري (٢٦١هـ) ، ثم أنفت من بعدهما كتب فيها الصحيح والضعيف ، منها : سنن أبي داود ، ومجتبي النسائي وجامع الترمذى وسنن ابن ماجه . والمشهور أن هذه الكتب لم تستوعب كل الصحيح ، وإن اشتملت على معظمه ، ولذا فقد وجدت مصنفات في الصحيح غيرها نذكر منها : المتقى في الأحكام ، لابن الجارود (٢) : عبد الله بن علي (٣٠٧هـ) ، وصحيح محمد بن إسحاق (٣) بن خزيمة النيسابوري (٣١١هـ) ، وصحيحه أعلى مرتبة من صحيح بن حبان : تلميذه ، لشدة تحريه حتى إنه ليتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد ، وصحيح أبي عوانة يعقوب بن إسحاق (٣١٦هـ) ، والمتقى في الآثار لقاسم بن أصبغ (٤) (٣٤٠هـ) ، وصحيح المتقى ، لابن السكن سعيد بن عثمان (٥) (٣٥٣هـ) ، وصحيح بن حبان (٦) (٣٥٤هـ)

(١) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث ص ٩ .

(٢) انظر ٦٥ من صفحة ١٦٢ .

(٣) ولد سنة ٢٢٢ ، وسع من إسحاق بن راهوية ومحمد بن حميد الرازي وحديث عن يونس بن عبد الأهل وغيره . روى عنه خلق من الكبار منهم البخاري ومسلم خارج الصحيح ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم شيخه وغيرهم . (انظر طبقات السبكي ٢ / ١٣٠ - ١٣٥) .

(٤) قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف ، البلياني ، انقرطبي . أصله من بياض من أعمال قرطبة . سكن قرطبة ومات بها ، له مست مالكة والصحيح على هيئة صحيح مسلم ، والمتقى وغير ذلك (انظر : تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ١ / ٤٠٦ - ٤٠٨) .

(٥) سعيد بن عثمان بن سيد بن السكن ، البغدادي أبو علي نزل بمصر وتوفي بها وحل وطوف وجمع وصنف (انظر : تذكرة الحفاظ ٣ / ١٤٠) .

(٦) هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي ، أبو حاتم البستي ، ولد في بستان من بلاد سجستان وينتقل في الأقطار ، ثم عاد إلى نيسابور ومنها إلى بلدته حيث توفي بها -

الذي سماه : التقاسيم والأنواع : والكشف على الحديث منه عصر ، لأنه غير مرتب على الأبواب ولا المسانيد ، والمستترك على الصحيحين للحاكم ، أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع (١) ، (٤٥٦ هـ) :

١١٠ - ويتبين من ملاحظة تاريخ وفيات من قلعناهم من ألفوا في الصحيح أو في المسند ، أو في غيرهما كالمعجم (٢) للطبراني (٣٦٠ هـ) - أن القرن الرابع كان زاهيا نشيطا في خزمة الحديث ، وأن جهود رجاله لا تقل عن جهود من سبقهم من رجال القرن الثالث ، فقد جمعوا ما عند السابقين ، وامتازوا عنهم في أنهم كانوا يكثر من طرق الحديث ويستتركون عليهم بعضا من الصحيح ، وإن كانوا يتمتعون عليهم في تقديم الحديث : وقد عاصر الطحاوي هذا العهد الذهبي للتصنيف في الحديث . وعده - بحكم سنة وفاته - من علماء القرن الرابع لا يخصصه في نطاق هذا القرن ، لأن المصور العلمية متداخلة : وتحديد لها تحديدا دقيقا - تجعل فيه السنون بداية لها ونهاية - أمر صعب عسير ، كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار حالة كل إقليم . وقد ذكرنا في التمهيد (٣) أن مصر كانت في أوج نشاطها العلمي في عصر الطحاوي ، على أن نسبة أبي جعفر إلى القرن الثالث أولى من نسبتها إلى القرن الرابع ، فقد عاش ثلاثة أرباع عمره (عاما ٦١) في القرن الثالث ،

== كتب عن آلف شيخ تقريبا . وقد رتب كتابه على الأبواب بعض المتأخرين ، وصله الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافا - وجرد أبو الحسن التميمي زوائده على الصحيحين في مجلد (انظر طبقات الشافعية الكبرى ٢ / ١٤١ - ١٤٣ ، وتوجيه النظر ص ١٤٠ ، ومفتاح السنة ١٠٧ - ١٠٨) .

(١) أودع الحاكم في مستدركه ما ليس في الصحيحين بما رأى أنه موافق لشرطها أو شرط أحدهما ، وما أدى اجتباؤه إلى تصحيحه وإن لم يكن حل شرط واحد منها . وقد لخص للهي مستدركه وأبان عليه من ضعف أو منكر وجمع جزئا في الأحاديث التي فيه وفي موضوعة ، وهي ضرورية . (انظر : توجيه النظر ص ١٣٧ - ١٤٠ ، ومفتاح السنة ٧١ - ٧٢) .

(٢) ألف الطبراني ثلاثة مجاميع : أ - الكبير . ورتب فيه الصحابة على الحروف ، ب - الأوسط . ج - الصغير ، ورتب فيها شيوخة على الحروف ، (٣) انظر ص ٢٠ من هذا البحث وما بعدها .

وتتلذ على أعلامه ، كما شارك مسلما وغيره فى شيوخهم ، ولا شك أنه أخرج بعض إنتاجه فى هذا القرن ، لما اتصف به من نبوغ مبكر .

١١١ - **حفظتهاء القرن الرابع** - تم تلوين السنة ، وجمع متنها وتميز صحيحها من غيره . ولم يكن لعلماء القرون التالية إلا بعض استدرافات على الصحاح ، وإلا التهذيب والترتيب ، والتسهيل والتقريب على طلاب الحديث . وإلى هنا يشير ابن الأثير بقوله : (لما كان أولئك الأعلام هم الأولين فى هذا الفن ، لم يأت صنيعهم على أكمل الأوصاف ، وأنهم الطرقي ، فإن غرضهم كان أولا حفظ الحديث مطلقا وإثباته ، ودفع الكذب عنه وحذف الموضوعات منه ، والنظر فى طرقه ، وحفظ رجاله وتركيبهم واعتبار أحوالهم والتفتيش عن دخائل أمورهم حتى قدحوا فيمن قدحوا ، وجرحوا وعللوا من عللوا . . . فكان هذا مقصدهم الأكبر . . . ولم يتسع الزمان لهم والعمر لأكثر من هذا الغرض الأعم والمهم حتى يستوفوا الكلام على المهم الأعظم ، ولا رأوا فى دنياهم أن يشتغلوا بغيره من لوازم هذا الفن التى هى كالتوابع ، بل ولا كان يجوز لهم ذلك . . . ثم جاء اغتلف الصالح فأحبوا أن يظهروا تلك التفصيلا . . . إما بإبداع ترتيب ، أو بزيانة تهذيب ، أو اختصار وتقريب ، أو استنباط حكم وشرح غريب (١) .

١١٢ - أما مصطلح الحديث ، والجرح والتعليل وغيرهما من علوم الحديث - فقد صنف بعضها فى وقت مبكر ، مسابرا حركة التصنيف فى المتن ، وتلخص للصنيف فى بعضها الآخر عن متن الحديث - وكانت بداية التصنيف فى هذه الدوام بداية بسيطة ساذجة ، أخذت تتلرج حتى تعددت معالمها ، وتميزت عن غيرها . فللمصطلحات فى بادئ الأمر كانت قليلة ، وعامة ، ثم كثرت بعد ذلك . وحددت تحديدا دقيقا . ويرجح أن أول من صنف فى المصطلح تصنيفا جامعا هو القاضى أبو محمد الراهب زى (: ٨٣٦) فى كتابه (الحديث الفاصل بين الراوى والواعى)

(١) جامع الأصول من أحاديث الرسول ١ / ١٨ - ١٩ يضى من الاختصار .

وقد وجدت قبله مصنفات ، لكنها كانت رسائل صغيرة ، وفي بعض فتون الحديث كرسالة الطحاوي مثلا في (التسوية بين حنثنا وأخبرنا) ، وكذلك علم الجرح والتعديل الذي تمتد جذوره إلى عصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، ثم التابعين وتابعيهم ، ثم كان ~~القرن الثالث~~ ^{القرن الثالث} ~~وبلاد~~ ^{وبلاد} ~~التصنيف~~ ^{التصنيف} في الجرح والتعديل ، حيث بين من هو في الثقة والثبت كالسارية ، ومن هو في الثقة كالشباب الصحيح الجسم ، ومن هو لين كمن يوجعه رأسه وهو متماسك يعد من أهل العافية ، ومن صفته كحموم ترجع إلى السلامة ومن صفته كريض شعبان من المرض ، وآخر كمن سقطت قواه وأشرف على الذاف وهو الذي يسقط حديثه (١) .

١١٣ - بعد هذا العرض الموجز للتصنيف في الحديث وعلومه ، نقف وقفة قصيرة لتبين جهد مصر في هذا الميدان ، ومدى إسهامها في التصنيف في الحديث في عهد الذهب ، الذي يعتبر القرن الثالث ظرفا له ، وإن كانت طبيعة الأمور تقضي أن يخل في هذا العهد النهي ما قبل القرن الثالث بقليل ، وما بعده أيضا بقليل ؛ لأن هذا العهد الذهبي لم يظهر فجأة ولم ينته فجأة ، وإنما كان خاضعا لدرجة التدرج ، وقد كان التصنيف في الحديث ينمو حتى أكتمل نموه في هذا العهد ثم بدأ يضعف قليلا قليلا .

وقد بينا أن مصر كانت بيئة سليمة ، وأنها كانت أقرب إلى مدرسة المدينة منها إلى مدرسة الكوفة ، وأن الحديث فيها كانت له سوق رائجة ، وأن الرحلة إليها كانت نشطة ومستمرة منذ عصر الصحابة ، غير أننا إذا نظرنا إلى التصنيف فيها ، وجدناه قليلا بالنسبة للعراق وأبلاذ ما وراء النهر مثلا ، ويبدو أن تصنيف الحديث بها لم يلق من النشاط ما لقيه روايته ومدارسته مشافهة .

(١) أنظر الإعلان بالتبويب ١٦٣ - ١٦٨ . وفي تدرج التأليف في علوم السنة ، انظر أيضا : مفتاح السنة ص ١٤٥ وما بعدها ، ومقدمة الطبع لكتاب (اختصار علوم الحديث) ، والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ١٢٦ - ١٣١ .

١ ولا شك أنه كانت في مصر مصنفات قبل القرن الثالث للهجرى ،
 فقد كان لعبد الله بن لمية (١٧٤ هـ) كتب كثيرة احترقت (١) ،
 ومنها صحيفة مشهورة محفوظة في مجموعة أوراق البردى ببايدلبرج (٢) ،
 وكان لعبد الله بن وهب القرشي المصري (١٩٧ هـ) (الجامع في الحديث) ،
 وقد نشره وعلق عليه دافيدويل (٣) ، وقبله كان لليث بن سعد
 مصنف في الحديث .

وفي القرن الثالث يذكر (أسد بن موسى) (٢١٢ هـ) كأول من
 صنف المسند في مصر ، كما صنف فيه أيضاً ممن ينسب إلى مصر :
 نعم بن حماد الخزاعي (٢٢٧ هـ) ، ومحمد بن عبد الله بن سنجر
 (٢٦٠ هـ) ، وقد ذكر الطحاوي أن يونس بن عبد الأعلى (٢٦٤ هـ)
 كان له كتاب يملئ منه . (٤) وقد يكون لغير من ذكرت كتب لم يصل
 إلى خبرها .

١١٤ - وهذا التصنيف المصري في الحديث كان إما مسانيد
 وإما كتباً لأحاديث شيخ معين أو باب معين ، ولم يقدر لكثير من هذه
 المصنفات أن تبقى أو أن تكتسب شهرة تتيح لها التداول بين العلماء ، ولعل
 من أسباب ذلك أن صحيح البخاري ومسلم قد ألفا قريباً من هذا العصر ،
 فأقبل الناس عليهما ، واستغنوا بهما عن غيرهما من الكتب ، هذا إلى
 سهولة البحث عن الأحاديث فيهما ، حيث إن ترتيبهما على الأبواب

(١) انظر : تهذيب التهذيب ٥ / ٣٧٦ ، وقد ترجمت ترجمته في (ف ١٧) .
 (٢) انظر : بروكلمان ٣ / ١٥٤ . وذكر أن أكثرها أحاديث عن يوم الدين والآخرة
 (٣) طبع بالمعهد العلمي الفرنسي في القاهرة سنة ١٩٤٨ ويدار الكتب المصرية نسخ منه تحت
 رقم ب ٢١٨١٥ ، ٢١٩١٦ ، ٢٢١٣٣ ، ٢٢١٣٤ .

(٤) انظر : مشكل الآثار ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٥ ، وفيه ما يأتي : (حدثنا يونس أنبأ ابن
 وهب أخبرني سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم مثله - أي من حلف على يمين فقال إن شاء الله ، فقد استثنى - هكذا أملاه علينا ، ثم سمعته
 بعد ذلك لمذاكرة ، يذكره عن سفيان نفسه ، فقلت له : إنما كنت أمليه علينا عن ابن وهب عن
 سفيان ، فقال : وقد سمعته عن سفيان ، قلت له : فإنه ليس في كتابك عن سفيان ، فقال : قد
 علمت ذلك ، وقد كان عندي كتاب آخر عن سفيان ، هذا الحديث فيه ، فاحترق) .

لاعلى المسانيد قد تكفل بذلك ، ولا تنمى أن مصر كانت أحد المتابع
التي غدت الصحيحين ؛ أى أن مؤلفات المصريين قبل منتصف القرن
الثالث قد اشتمل الصحيحان على ما صح منها ؛ وبلغت النظر أننا - إذا
استعرضنا كتب الحديث المعروفة في هذا العصر - لم نعر على كتاب لأحد
المصريين كتب له التناول والشهرة إلا كتاب الطحاوى : معاني الآثار ،
ومشكل الآثار (١) . وإن كان جامع ابن وهب متقلما عليهما في الزمن ،
ولا يزال موجودا للآن :

وهذا الاعتبار نستطيع أن نصف الطحاوى بأنه أول مصرى ألف في
الحديث كتابا جامعا ، بل كبا جامعة ، ولئن ثبت أن غيره من المصريين
قد سبقه في التأليف فيه - فإن نوع الإنتاج الذى قلعه الطحاوى
في الحديث كان الأول من نوعه في مصر ، وهو التأليف في
الأحاديث المشككة (٢) . كما سنبين ذلك فيما سياتى من هذا البحث ،
بعد أن نناقش ما زعمه البعض من أن الحديث لم يكن من صناعة
الطحاوى .

(١) كتب النسائى في الحديث معروفة مشهورة وقد أقام مدة في مصر إلا أنه لايمد من
المصريين وكان قدومه إل مصر في آخر القرن الثالث بقرىبا ، لأن الطحاوى أكثر من الرواية
عه في مشكل الآثار ولم يروعه في الكتب التى ألفه قبل ذلك وهو مطلق الآثار .

(٢) ألف الإمام الشافعى - رضى الله عنه - كتابا في اختلاف الحديث ، غير أن الشافعى
لايمد من المصريين ، لأن إقامته بها كانت أربع سنوات بقرىبا ، ولهذا لم يسمع من القيمين المقتنين من أهل مصر
كما سبق (انظر : ف ٢٨) .

• الفصل الأول

الطحاوى وصناعة الحديث

- البيهقى والطحاوى
- ابن تيمية والطحاوى
- هل كان الطحاوى من أئمة الحديث

١١٥ - قد يبدو غريبا أن يخرج البعض الطحاوى من دائرة علماء الحديث ويتهمة بالميل مع الهوى فى نقله للحديث وأن ينكر عليه فربى آخر علمه بالرجال ، وخبرته بتقد السند مع اعترافه بأنه محدث . ومصلر الغرابة أن هذا الشنوذ يتعارض مع ما قدمناه من رأى أئمة التاريخ والحديث فى الطحاوى ، واعترافهم بأنه تبوأ أرفع الدرجات فى فن الحديث ؛ إذ لم يكتفوا فى وصفهم له بأنه محدث ، بل شهدوا له بالإمامة والحفظ (١) .

١١٦ - قال أبو بكر البيهقى (٢) فى أول كتاب معرفة السنن : (.. وحين شرعت فى كتابى هذا جامعى شخص من أصحابى بكتاب لأبى جعفر الطحاوى

(١) أنظر : ف ٦٨ .

(٢) هو أبو بكر ، أحمد بن الحسين بن هل بن عبد الله بن موسى البيهقى ، النسر وجردى الفقيه الشافى من كبار أصحاب الحاكم أبى عبد الله ابن البيع فى الحديث ثم الزائده عليه فى أنواع العلوم ؛ رحل فى طلب الحديث وصنف كثير ، حتى قيل إن تصانيفه بلغت ألف جزء ، وهو أول من جمع نصوص الشافى فى عشر مجلدات ، وكان من أكثر الناس نصرا لمنه . ولد سنة ٥٣٨هـ وتوفى سنة ٥٥٨هـ بنبسابور ونقل إل بيهقى ، وبيهقى : قرى مجتمعه بتراسى نيسابور وغسر وجرى من قراها (وفيات الأعيان ١ / ٥٧-٥٨) .

حكم من حديث ضعيف فيه منحة لأجل رأيه ، وكم من حديث صحيح
ضعفه لأجل رأيه (١) :

ونقل ابن حجر في لسان الميزان أن البيهقي قال أيضا في كتاب المعرفة
بعد أن ذكر كلاما للطحاوي في حديث من الذكر - : (أردت أن أبين خطأه
في هذا ، وسكت عن كثير من أمثال ذلك) ، فيبين في كلامه أن علم الحديث لم
يكن من صناعته ، وإنما أخذ الكلمة بعد الكلمة من أهله ثم لم يحكمها ،
وبالله التوفيق (٢) :

١١٧ - أما ابن تيمية فإنه بعد أن بين (أنه ليس كل أحد من أهل النظر
والاستدلال خبيرا بالنقول ، والتمييز بين صلتها وكذبها وصوابها
وخطئها ، فضلا عن العامة) (٣) ، (وأن علماء أهل العلم بالحديث لم من
المعرفة بأحوال الرسول ما ليس لغيرهم ، فهم أئمة هذا الشأن . وقد يكون
كثير الحديث ، كثير الرواية فيه لكن ليس من أهل العناية بصحيحه من سقيمه ،
فهذا يستفاد منه نقله فإنه صادق ضابط . أما المعرفة بصحيحه وسقيمه ،
فهذا علم آخر ، وقد يكون مع ذلك نقيما مجتهدا وقد يكون صالحا من خيار
المسلمين ، وليس له كثير معرفة . لكن هؤلاء - وأن تفاضلوا في العلم -
فلا يروج عليهم من الكذب ما يروج على من لم يكن له علم) (٤) : وبناء
على هذا البيان حكم ابن تيمية على الطحاوي في معرض مناقشته لحديث

(١) انظر : مغني الأعيان ج ١ ورقة ٣ ، وكشف الظنون ج ٢ ص ١٧٢٨ حيث علق
على عبارة البيهقي بقوله : (هذا لمرئى تحمل ظاهر من هذا الإمام في شأن هذا الأستاذ الذي اعتصمه
أكابر المشايخ) ، والحامى ٢٤-٢٥ . وذكر الأستاذ الكوثري في ص ٢٥ أن معرفة السنن سوى
المعرفة بالسنن الوسطى - موجودة بمكتبة رواق المفاربة بالأزهر . وقد حاولت أن أطلع عليها
 فلم أتمكن لغياب شيخ الرواق . ويوجد فيلم للكتاب بمعهد المخطوطات بالمهارة العربية تحت رقم
٤٩٢ حديث .

(٢) انظر : لسان الميزان ١ / ٢٧٧ .

(٣) انظر : منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ج ٤ ص ١١٢ .

(٤) المصدر السابق ٤ / ١١٥ . وابن تيمية : هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ،
المتوفى سنة ٧٢٨ هـ ، وانظر في سيرته : ابن تيمية حياته وعصره . آراؤه وفتاؤه . للأستاذ محمد
إبي زهرة ، وجلاء المئين في محاكمة الأحدثين السيد نصان خير الدين .

(رجوع الشمس إلى على (١)) رضى الله عنه ، الذى أورد ، الرافضية
من طريق أبى جعفر الطحاوى ، اذا أنه بعد بين كذب هذا الحديث من

(١) روى الطحاوى هذا الحديث فى كتابه مشكل الآثار ٢ / ٨ - ١٤ . وتكلم فى بعض
رجاله ، ثم استنبط منه بعض الأحكام . وقد رواه بطريقين قال فى الأول : (حدثنا أبو أمة ،
ثنا عبيد الله بن موسى العيسى ثنا الفضيل بن مرزوق عن إبراهيم بن الحسن ، عن فاطمة ابنة الحسين
عن أسماء ابنة عيسى قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوحى إليه رؤسها فى حجره على
فلم يصل العصر حتى غربت الشمس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صليت يا أهل قال : لا
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم إنه كان فى طاعتك وطاعة رسوك ، فاردد عليه الشمس ،
قالت أسماء : فرأيتهما غربتا ثم رأيتهما طلعتا بعد ما غربتا) . وقال فى الثانى : (حدثنا علي بن عبد
الرحمن بن محمد بن المغيرة ، ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن أبي قتيك عن محمد بن موسى ، عن عون
بن محمد ، عن أمه أم جعفر عن أسماء ابنة عيسى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر
بالصهية ، ثم أرسل عليا عليه السلام فى حاجة ، فرجع وقد صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
العصر ، فوضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأسه فى حجره على ، فلم يجره حتى غابت الشمس
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : اللهم إن عبيك عليا احتبس بنفسه على نبيك ، فرد عليه شرقها
قالت أسماء : فطلعت الشمس حتى وقفت على الجبال وحل الأرض ، ثم قام على قنوصاً وصل
العصر ثم غابت ، وذلك فى الصهية) . قال أبو جعفر : فاحتجنا أن نعلم من محمد بن موسى
المذكور فى إسناده هذا الحديث ، فإذا هو محمد بن موسى الملقب المعروف بالفطرى وهو محمود
فى روايته . واحتجنا أن نعلم من عون بن محمد المذكور فيه ، فإذا هو عون بن محمد بن علي
بن أبي طالب ، واحتجنا أن نعلم من أمه التى روى عنها فى هذا الحديث ، فإذا هى أم جعفر ابنة
محمد بن جعفر بن أبي طالب (٢ / ٨ - ٩ .

ثم وفق الطحاوى بين هذا الحديث وبين ما روى من أن الشمس لم تحتبس على أحد إلا ليرحم
١٠/١١ - ١١ . ثم علق على الحديث بقوله : (قال أبو جعفر : وكل هذه الأحاديث من علامات
النبوّة . وقد حكى على ابن عبد الرحمن بن المغيرة عن أحمد بن صالح أنه كان يقول : لا ينهى
لمن كان سيّله العلم التذوّف عن حفظ حديث أسماء أنقرى روى لنا عنه لأنه من أجل علامات
النبوّة (٢ / ١١ .

ثم يستنبط الطحاوى من هذا الحديث : ١ - الرتبة الرقبة التى يلقاها على . ب - التلطيف على من
خافته للعصر - ج - إباحة النوم بعد العصر ويستدل لكل هذا بالأحاديث الكثيرة بالطرق المختلفة
ما يدل على علو كعبه فى الحديث .

وجوه كثيرة (١) ، يقول عن الطحاوى : (والطحاوى ليست عادته نقد الحديث كنفذ أهل العلم ، ولهذا روى في شرح الآثار الأحاديث المختلفة ، وإنما يرجع ما يرجحه منها في الغالب من جهة القيلس الذى رآه حجة ، ويكون أكثرها مجروحا من جهة الإسناد لا يثبت ، ولا يتعرض لذلك ، فإنه لم تكن معرفته باستناد كعرفة أهل العلم به ، وإن كان كثير الحديث ، فقيها ، عالما (٢) .

فهذه دعاوى ثلاث : ١- أن الطحاوى كان يتبع هواه في نقد الحديث لأنه كان يخضع الحديث للمذهب فما وافق المذهب فهو صحيح ، وما خالفه فهو فاسد أو ضعيف . ب- أن الحديث ليس من صناعته . ج- أنه لم يكن لديه من الأدوات ما يجعله من النقاد الذين يميزون بين صحيح الحديث وفاسده .

وسنرى أن وصف الطحاوى بما تقدم نحامل عليه ، وإجحاف بالحقيقة ، وظلم للعلم .

١١٨ - ١- ويمكننا أن نكتفى في الرد على البيهقى صاحب الدعوى الأولى ، بأن المصيبة المذهبية هي التي دفعت إلى هذا النقد ، والمصيبة تعمى عن الموازين الصحيحة ، وقد كان البيهقى متعصبا لمذهب الشافعية ، حاملا ، على الأحناف ، وعلى الطحاوى الذى كان شافعيا ثم تحول عن مذهبه إلى مذهب أبي حنيفة ، وبسبب هذا التحول استهدف الطحاوى لحملات كثيرة من الشافعيين حتى قال بعضهم في شأنه : (. . . من ترك مذهب أهل الحديث وأخذ بالرأى لم يفلح) (٣) ، وهذا القول مبنى على الفكرة التي شاعت عن مذهب أبي حنيفة ، من تقديمه للرأى على الحديث ، وقلة بضاعته

(١) انظر : منهاج السنة ٤ / ١٨٥ - ١٩٥ .

(٢) انظر : منهاج السنة ٤ / ١٩٤ .

(٣) انظر : لسان الميزان ١ / ٢٧٥ . وسبب هذا القول أن الطحاوى لما صنف مختصرة قال : رسم الله أباه إبراهيم - يعنى المزدكى - لو كان حيا لكفر عن يمينه . ويعنى المزدكى هو قوله لما غضب منه : والله لاجاء منك شيء . فأجابته بعض الفقهاء بأن المزدكى لا يلزمه الخش أصلا ، لأن من ترك مذهب ... الخ .

من السنة ، وهى فكرة خاطئة ؛ إذا ما من مسلم إلا وهو يعتبر السنة المصطلح
الثانى للتشريع ويقدمها على القياس ، (وليس لأحد من علماء الأمة يثبت
حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرده دون ادعاء نسخ عليه بأثر
مثله أو بإجماع أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن فى سننه . ولو
فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلاً عن أن يتخذ إماماً ، ولزمه إثم القس (١)

وقد تحول أبو جعفر إلى مذهب أبى حنيفة وهو على بينة من رأى
الناس فيه ، واتهامهم له ، ولكن رأى الناس لا يتحرى الحق دائماً ، إذ يكفى
أن يرمى متعصب أباً حنيفة بما هو منه برىء ، ثم يستثير عاطفة الناس الدينية
فيتابعونه ، دون أن يكلفوا أنفسهم متونة البحث عن الحقيقة . أما أبو
جعفر ، فقد درس ووازن وثبت ، ثم أطمأن إلى هذا المذهب فأنسب
إليه ودافع عنه . ولقد سمع بعض الناس ينشد :

« إن كنت كاذبة الذى حدثنى فعليك إثم أبى حنيفة أو زفر

فقال أبو جعفر : وددت لو أن على إثمها ، وأن لى أجراها (٢) وهذه الكلمة
التي تدل على تقديره وفهمه لحقيقة الرجلين ، وما هما عليه من الدين
والعلم ، رد بها أبو جعفر على ما شاع عنها وانتشر حتى وصل إلى الشعر
الذى هو صورة للبيئة .

١١٩ - وكلام البيهقي فى أبى جعفر ينطوى على تجريح خطير ، وطعن
فى العدالة . وقد كنا نود ألا يتولى كبير هذا الأقرء عالم جليل كالبيهقي . غير أننا
وجدنا نظائر كثيرة لما بين الطحلاوى والبيهقي من كلام العلماء بعضهم فى بعض ،
وبين المحققون أنه لا يلتفت إلى كلامهم فى ذلك ، إلا حساساً من إمام إلا وقد
حكم فيه . وقد عقد ابن عبد البر فى كتابه (جامع بيان العلم وفضله)

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٤٨ وقد دافع ابن عبد البر عن أبى حنيفة وذكر
أنه أهل العلم عليه فى هذه الصفة وما يندنا ، كما حل الدكتور مصطفى السباعى أسباب الخلافات
على أبى حنيفة ومدرسته وأجاد فى الدفاع عنه فى كتابه : السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى
ص ٤٥١ - ٤٨٣ .

(٢) انظر : لسان الميزان ١ / ٢٧٦ .

بابا سماه (باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض) : (١) وافتتحه بما رواه بسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم : (دب إليكم داء الأمم قبكلهم ، الحسد والبغضاء ، هي الحالقة ، لا أقول تحلن الشعر ، ولكن تحلن الدين . والذي نفس محمد بيده ، لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا ، ألا أنبئكم بما يثبت ذلك لكم : افشوا السلام بينكم) (٢) ، ثم روى بسنده أن ابن عباس قال : (استمعوا علم العلماء ، ولا تصدقوا بعضهم على بعض ، فوالذي نفسي بيده لم أشد تغائرا من التيوس في زربها) (٣) .

ثم روى أن عبد العزيز بن حازم (قال : سمعت أبي يقول : العلماء كانوا فيما مضى من الزمان إذا لقي العالم من هو فوقه في العلم كان ذلك يوم غنيمة وإذا لقي من هو مثله ذاكره ، وإذا لقي من هو دونه لم يزه عليه ، حتى كان هذا الزمان : فصار الرجل يعيب من هو فوقه ابتغاء أن ينقطع منه حتى يرى الناس أنه ليس به حاجه إليه ، ولا لماكر من هو مثله ، ويذهي على من دونه فهلك الناس) (٤) .

ثم يعلق ابن عبد البر على هذه الآثار بقوله : (هذا باب قد غلط فيه كثير من الناس ، وحفلت به نابتة جاهلة لا تدرى ما عليها في ذلك . والصحيح في هذا الباب : أن من صحت عدالته ، وثبتت في العلم أمانته ، وبانت ثقته وعنايته بالعلم - لم يلتفت فيه إلى قول أحد إلا أن يأتي في جرحته بينة عادلة تصحح بها جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما يوجب قوله من جهة الفقه والنظر ، وأما من لم تثبت إمامته ولا عرفت عدالته ولا صحت - لعدم الحفظ والإتقان - روايته ، فإنه ينظر إلى ما اتفق أهل العلم عليه ، ويمتنع في قبول ما جاء به على حسب ما يؤدي النظر إليه . والدليل على أنه لا يقبل فيمن اتخذ جدهور من جماهير المسلمين إماما في الدين قول أحد من الطاعنين - إن السلف رضوان الله عليهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير في حال الغضب ، ومنه ما حمل عليه الحسد ، ومنه على جهة

(١) انظر : جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٥٠ - ١٦٣ .

(٢) المصدر السابق : ٢ / ١٥٠ .

(٣) المصدر السابق : ٢ / ١٥١ .

(٤) المصدر السابق : ٢ / ١٥١ - ١٥٢ .

التأويل (١) . ثم أورد جملة من كلام الأئمة بعضهم في بعض وكلام أهل الحجاز في أهل الكوفة ، والعكس ، والنخعي في الشعبي والشعبي في النخعي ، ومالك في ابن إسحاق والعكس (٢) . ومن طريف ما ذكره أن (يحيى بن يحيى قال : كنت آتي ابن القاسم فيقول لي : من أين ؟ فأقول : من عند ابن وهب . فيقول : الله اتق الله ، فإن أكثر هذه الأحاديث ليس عليها العمل . قال ثم آتي ابن وهب فيقول لي : من أين ؟ فأقول : من عند ابن القاسم : فيقول اتق الله ، فإن أكثر هذه المسائل رأي) (٣) .

وقد تعرض السبكي لهذا الموضوع أيضا ، ونبه على أن الجرح المبني على تعصب مذهبي لا يلتفت إليه ، ففي ترجمته (لأحمد بن صالح المصري) ذكر كلام النسائي فيه وتبريحه له ، ثم بين أن كلام النسائي فيه تحامل . سببه أن أحمد بن صالح طرده من مجلسه (٤) : ثم قال السبكي : (أحمد بن صالح ثقة إمام ولا تضأت إلى كلام من تكلم فيه . ولكننا ننهك هنا على قاعدة في الجرح والتعديل ضرورية نافعة ، لا تراها في شيء من كتب الأصول ، فلنك إذا سمعت أن الجرح مقدم على التعديل ورأيت الجرح والتعديل وكنت غرأ بالأمور أو قلما مقتصرًا على منقول الأصول حسبت أن العمل على جرحه ، فليناك ثم إياك والخدر كل الخدر من هذا الحسبان بل الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته ، وكثر ما دحوه ومزكوه ، ونذر جرحه وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو غيره فلنا لا نلتفت إلى الجرح فيه ، ونعمل فيه بالعدالة : وإلا - فلو فتحنا هذا الباب ، أو أخذنا تقديم الجرح على إطلاقه - لما

(١) المصدر السابق : ٢ / ١٥٢ .

(٢) المصدر السابق : ٢ / ١٥٢ - ١٦٠ .

(٣) المصدر السابق : ٢ / ١٥٩ .

(٤) أحمد بن صالح المصري ، أبو جعفر الطبري ، كان أبوه جديا من جنود طبرستان

سمح سفيان بن عيينة وابن وهب والشافعي وغيرهم ، وروى عنه البخاري وغيره . وتوفي سنة ٢٤٨ هـ

(انظر : طبقات الشافعية ١ / ١٨٦ - ١٨٧ ، وتهذيب التهذيب ١ / ٣٩ - ٤٢) .

منهم لنا أحد من الأئمة ، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون ،
وهلك فيه هالكون (١) .

وهكذا يقرر ابن عبد البر ، وتاج الدين السبكي أن القول الذي
على عواهنه — منبعا عن عصبية أو غيرها ، ويجرح به من ثبتت إمامته
وعدالته — هو قول لا قيمة له ولا يلتفت إليه . وقد شهد للطحاوى بالعلم
والإمامة ، والورع والعدالة من تقوم بشهادتهم الحجة فلا يلتفت إلى تحامل
اليهقي عليه ،

١٢٠ — وفيما سبق ما يكفي في الرد على اليهقي ، غير أننا نضيف إليه
أن الصحة والضعف في معظم أحاديث الآحاد أمران نسيان ، فإن الأنظار
تختلف فيها ما بين مصحح ومضعف من حيث الرواة ، وحتى الحديث [١]
الذي يصح عند المجتهد وعند غيره ، قد يرى فيه المجتهد ما يخرج عن [٢]
ظاهره إلى وجه آخر للدليل قام عنده ، أو يرى فيه ما يدعوه إلى ترك
العمل به لعل خفية أو مراضة لدليل أقوى منه في نظره ، أو لاعتقاده ،
وهم الراوى أو نسخ الحديث أو غير ذلك ، وهذه أمور معروفة بين
التقهاء . وقد قيل : إن الليث بن سعد أحصى على الإمام مالك بن أنس
سبعين مسألة كلها مخالفة لسنة النبي صلى الله عليه وسلم ، بما قال مالك
فيها برأيه : قال الليث : ولقد كتبت إليه في ذلك (٣) . والصحيح
الذي ادعى اليهقي أن الطحاوى ضعفه ، إنما هو صحيح من وجهة
نظره هو . فهل يريد اليهقي في أن يفرض رأيه على المجتهدين ، فما يراه
صحيحا فهو الصحيح ، وما يراه ضعيفا فهو الضعيف ؟

ومن ناحية أخرى كان الطحاوى أروع وأتقى من أن يخضع الحديث
للرأى ، ولم تكن روحه النائرة المنطلقة ولا آفته الواسع ليرضى أن يقف
عند حلول من ذهب معين ، يتعصب له حتى يخرج عن التعصب عن الصواب ،
فقد خرج على مله الأسمدة وأبى أن يتبع إلا ما يرى أن الحق يسنده .

(١) طبقات الشافعية الكبرى ١ / ١٨٧ — ١٨٨ .

(٢) انظر : جامع بيان العلم ٢ / ١٤٨ .

ودرس مذهب الأحناف ، ولم يتعصب لأحد من أئمة ، بل يختار من أقوالهم ما يرى أن للدليل في جانبه ، وقد يخرج عن أقوالهم جميعا ، ويختار لنفسه رأيا حرا مستقلا يعتقد أن الدليل يوصل إليه ، فهو يسير مع الدليل أنى سارت ركائبه ، ومثل هذا العقل الحر يبعد أن يتعصب إلا للحق ، ولقد كان الطحاوى يذكر القاضى أبا عبيد بن حريوة بالمسائل ، فأجابه الطحاوى يوما فى مسألة ، فقال له القاضى ما هذا قول أبى حنيفة ، فقال له : أيها القاضى أوكلم ما قاله أبو حنيفة أقول به ؟ فقال ما ظننتك إلا مقلدا ، فقال له الطحاوى : وهل يقلد إلا عصبى ؟ فقال القاضى : أو غيبى . وقد طارت هذه الكلمة بمصر حتى صارت مثلا وحفظها الناس (١) .

١٢١ - وهكذا رأينا كيف كان البيهقى متحاملا على الطحاوى يدفعه حماسه للدفاع عن مذهبه دون أن يفتن إلى أنه متهم بما ألصقه بالطحاوى ، فقد جمع علاء الدين بن على بن عثمان الماردينى الشهير بالتركمانى (ت ٧٤٥ هـ) تعليقاته على (كتاب السنن الكبرى) للبيهقى فى كتاب سماه (البحر النقى فى الرد على سنن البيهقى) افتتحها بعد الحمد لله والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله : (أما بعد فهذه فوائد علقناها على السنن الكبرى للحافظ أبى بكر البيهقى رحمه الله تعالى ، أكثرها اعتراضات عليه ، ومناقشات له ومباحثات معه ، وما توفيق إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب) ، وبين فيه أنواعا مما ارتكبه البيهقى من ذلك النوع الذى رمى به الطحاوى ، فيذكر حديثا لمذهبه وفى سننه ضعيف فيوثقه أو يسكت عنه ، ثم يذكر حديثا وفى سننه ذلك الرجل حيه فيضعفه ، لأن الأحناف يحتاجون به . ومن الأمثلة التى وردت فى البحر النقى : لعمركم إسماعيل بن حياش سكت عنه البيهقى فى (باب كراهة

(١) لسان الميزان ٢٨٠/١ . وقد خلف الطحاوى أئمة الأحناف فى كثير من المسائل منها : أكل النيب كرهه أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ورأى الطحاوى أنه لا بأس بأكله (انظر : معاني الآثار ٢ / ٣١٤ - ٣١٧) وانظر أيضا - هل سيل المثال - معاني الآثار : ٣٩٥ / ١ - ٣٩٧ ، ٤٠٩ - ٤١١ ، ٤٢٦ - ٤٣٩ .

الطهير بالله المشمس) ثم صحح روايته عن الشافعي في (باب تركه الوضوء من الدم) ثم ضعفه في (باب الغضب) مع أنه - أي ابن عياش - يروى فيه عن شامي (١) .

وقد يكون بدا البيهقي في هذا المثال وما أشبهه ، ما جعله يعتقد قوة السند في موضع دون موضع ، إلا أنه لم يلتزم مثل هذا العذر لخصه ؛ فكان كن أوقد نارا فأصابه لمبيها ، أو فتح للريح بابا فلفحه فيحها ، وكان أولى به ألا يفتح هذا الباب : وما أصدق مثلنا العامي : (الباب للذي يأتي منه الريح سده لتستريح) ،

١٢٢ - ب : على أن الإمام البيهقي لم يكتف بتجريح الطحاوي ، بل أتى إلا أن يخرج من زمرة علماء الحديث . وكأنه استكثر على (أهل الرأي) أن ينفخ من بينهم إمام في الحديث يدفع عنهم ما اتهموا به من خض لشأن الحديث ،

وظهور التحامل في هذه الدعوى أيضا ، ووضوح دوافعها - كما سبق في مثيلتها - لن يمتنعنا من مناقشتها مناقشة موضوعية مستمدة من تاريخ أبي جعفر وآثاره ، غير لاجئين إلى الاستشهاد برأي العلماء فيه واعترافهم له بالعلم والفضل والحفظ ، حتى إنه ليندر أن نجد كتابا يتحدث عن رجال الحديث أو حفاظه دون أن نجد للطحاوي مكانا فيه ، بل بلغ إعجاب النحوي به أن قال فيه : (من نظر في توالييف هذا الإمام علم محله من العلم ، وسعة معارفه (٢) . وكأنه يرد بهنا على الذين يهاجمون

(١) انظر : السنن الكبرى البيهقي ١ / ٦ - ٧ . وإسماعيل بن عياش بن سلم ، النسخة أو حجة الحمصي ، روى عن محمد بن زياد ، وصقوان بن عمرو والأوزاعي ، وابن جريج وخلق من أهل الشام والحجاز والعراق وغيرهم ، روى عنه : محمد بن إسحاق - وهو أكبر منه والثوري والأعمش وهما من شيوخه وغيرهم من الكبار . انجى حل أنه صالح في دينه . واختلط في توثيقه من جهة الحفظ : والأخرون على قبول روايته عن أهل بلخ (الشام) . أما ما مزجه فكان يخلط فيها ، كما لاحظته في كبره كان يخلط فيه . ولد سنة ١٠٢ هـ أو ١٠٥ هـ أو ١٠٦ هـ . وتوفي سنة ١٨١ هـ أو ١٨٢ هـ (انظر : تذكرة الحفاظ . طبعة ١٣٦٦ ص ٢٢٣ ، وتهذيب التهذيب ١ / ٣٢١ - ٣٢٦) .

(٢) انظر : سير أعلام النبلاء - اللمعة ٧ من المجلد الأول من الجزء العاشر .

الطحاوى ، تقليدا لمن سبقهم ، أو انسياقا للعاطفة المذهبية .

١٧٣ - وبأى ذى بدئ ، نسرّد قصة يقيّن منها أن الطحاوى كان من مفاخر مصر ، وكان يدخر لمواقف المناظرة والتنافس بين المصريين والعلماء الزائرين لمصر ، وأنه كان إماما فى الحديث كما هو إمام فى الفقه - وقل من يجمع بينهما - فهو محدث وزيادة ، إذ قد يقف المحدث عند ألفاظ الحديث دون أن يدرك ما ينطوى عليه من إشارات لطيفة ، ودون أن يقدر على تطبيقه على التوازل . ولقد حكى بشر ابن الوليد عن أبى يوسف قال : سألتى الأعمش عن مسألة وأنا وهو لا غير فأجبت ، فقال لى : من أين قلت هذا يا يعقوب ؟ قلت : بالحديث الذى حدثتني . أنت ، ثم حدثته ، فقال لى : يا يعقوب ، إني لأحفظ هذا الحديث من قبل أن يجمع أبواك ما عرفت تأويله إلى الآن . وروى نحو هذا أنه جرى بين الأعمش وأبى يوسف وأبى حنيفة ، فكان من قول الأعمش : أنتم الأطباء ونحن الصيادلة (١) ، فالصيدلى يجمع الأدوية ولا يدري لأى داء هى .

وهذه القصة التى تدل على رسوخ قدم الطحاوى فى الحديث يأتى بها ابن حجر بعد أسطر من تطوعه بتفسير كلام البيهقى . والذى ذكر فيه أن الحديث لم يكن من صناعة الطحاوى ، وإنما أخذ الكلمة بعد الكلمة من أهله ثم لم يتقنها ، ويروى عن ابن زولاق الذى هو أحدى بعلماء بلده من غيره ، لأنه مصرى متقدم قريب من عصر الطحاوى (ت ٥٣٨٧) قال ابن حجر : (قال ابن زولاق : وحدثني عبد الله بن عمر الفقيه ، سمعت أبا جعفر الطحاوى يقول : كان لحمد بن عبد القاضى مجلس للفقه عشية الخميس ويحضره الفقهاء وأصحاب الحديث (٢) ، فإذا

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٣٠ - ١٣١ . والسنة ومكانها فى التشريع ص ٤٧٢

٤٧٤ -

(٢) أسفلان أبى عبيد بن حريوه . كان له أيضا فى كل عشية مجلس ، وأن مجاله كانت متنوعة . وانظر الحكاية التى سبقت فى هذا (ص ٦٧) .

خرج وصلى المغرب انصرف التمس ، ولم يبق أحد إلا من تكون له حاجة فيجلس : فلما كان ليلة ، رأينا إلى جنب القاضي شيخا عليه عمامة طويلة وله لحية حسنة ، لا نعرفه ، فلما فرغ المجلس وصلى القاضي ، التفت فقال : يتأخر أبو سعيد - يعنى القرياني (١) - وأبو جعفر . وانصرف الناس ، ثم قام يركع ، فلما فرغ استند ونصبت بين يديه الشموع ، ثم قال ، خلوا في شيء ، فقال ذلك الشيخ : إيش روى أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أمه عن أبيه ؟ ، فلم يقل أبو سعيد القرياني شيئا . فقلت أنا : حدثنا يكار بن قتيبة ثنا أبو أحمد ثنا سفيان عن عبد الأعلى الثعلبي عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أمه عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الله ليغار للمؤمن ، فليفر (٢) . قال : فقال لي ذلك الشيخ : أتسرى ما تتكلم به ؟ فقلت له : إيش الخبر ، فقال لي رأيتك العشية مع الفقهاء في ميلانهم ، ورأيتك الساعة في أصحاب الحديث في ميلانهم ، وقل من يجمع ما بين الخالين ! فقلت هذا من فضل الله وإنعامه ، فأعجب القاضي في وصفه لي ، ثم أخذنا في المناكرة (٣) :

وهذه القصة إلى جانب دلالتها على مكانة أبي جعفر العلمية في كل من الحديث والفقه ، تدل أيضا على أنه بلغ هذه المكانة في وقت مبكر ، لأن القرياني أبا سعيد قد توفي سنة ٢٨٥ هـ ، وهذا ما يؤيد ما ذكرناه من أن الطحاوي يعد من علماء القرن الثالث وأساتذته :

(١) هو : محمد بن عقيل القرياني ، أبو سعيد ، من أصحاب أبي إسحاق المزني ، والربيع بن سليمان ، حدث بمصر من قتيبة بن سعيد وداود بن مشراق وجبالة . وروى عنه : حل بن محمد المصري الواسطي وأبو محمد بن الورود وأبو طالب أحمد بن نصر وغيرهم . وكان من الفقهاء الشافعيين بمصر . توفي بها سنة ٢٨٥ هـ (انظر : طبقات الشافعية ٢ / ١٩ - ٢٠) .

(٢) في تذكرة الحفاظ أورد النجدي هذه القصة وذكر أن الطحاوي روى هذا الحديث مرفوعا بالسند المذكور كما رواه بطريق آخر موقوفا هو : (حدثنا إبراهيم بن أبي داود حدثنا سفيان بن وكيع عن أبيه عن سفيان موقوفا) (انظر تذكرة الحفاظ ٣ / ٢٨ - ٢٩) .

(٣) انظر : لسان الميزان ١ / ٢٧٨ - ٢٧٩ ، وسير أعلام النبلاء ورقة ٧ من المجلد الأول ج ١٠ من النسخة المخطوطة .

١٢٤ - وقد نال الطحاوى أرفع الألقاب في فن الحديث ، فقد أطلق علماء الحديث على الدارسين له ألقابا تدل على طبقتهم ودرجتهم في هذا الفن . وأشهر هذه الألقاب ثلاثة :

١ - المسند - ب - المحدث - ج - الحافظ

(١) فالمسند : هو من يروى الحديث بإسناده سواء أكان عنده علم به أم ليس له إلا مجرد روايته .

(ب) والمحدث : أرفع منه بحيث عرف الأسانيد والعلل ، وأسماء الرجال والعالي والنازل وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتن : (ج) أما الحافظ : فهو أحلام درجة وأرفعهم مقاماً : فمن صفاته :

أن يكون عارفاً بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بصيراً بطرقها مميزاً لأسانيدهما ، يحفظ منها ما أجمع أهل المعرفة على صحته ، وما اختلفوا فيه للاجتهاد في حال نقله ، يعرف فرق ما بين قولهم : فلان حجة وفلان ثقة ، ومقبول ، ووسط ، ولا بأس به ، وصدوق ، وغير ذلك ، ويميز الروايات بتغاير العبارات : نحو عن فلان وأن فلاناً : والحكم في قول الراوى : قال فلان وعن فلان ، وأن ذلك مقبول من المدلسين دون إثبات العماع على اليقين ، ويعرف اللفظة في الحديث تكون وهما وما عداها صحيحاً ، ويميز الألفاظ التي أدرجت في المتن فصارت بعضها لاتصافاً بها :

ولعل أهم صفات الحافظ أنه يتوسع في أسماء الرجال حتى يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه ، طبقة بعد طبقة ، بحيث يكون ما يعرفه عن كل طبقة أكثر مما يحمله : وهؤلاء الحفاظ قليلون في كل زمان ومكان ، والوصف بالحفظ على الإطلاق ينصرف إلى أهل الحديث خاصة ، فلا يقول قارئ القرآن : لمتنى فلان الحافظ ، ولا يقول النحوى : علمنى فلان الحافظ (١) .

(١) علوم الحديث ومطلحة ص ٧١-٧٢ يتصرف ، وانظر : تدريب الراوى شرح بتدريب النواوى ص ٤-٧ وفيها : (أن السلف كانوا يطلقون المحدث - والحافظ بمعنى... والحق =

فإطلاق العلماء على الطحاوى لقب الحافظ ، وإبائهم إياه فى طبقات الحفظاء - احترام منهم باستيفائه شروط هذا اللقب ، الذى هو قمة الجهد العلمى فى فن الحديث . وسوف نورد فيما يأتى أمثلة تبين أن الطحاوى استحق هذا اللقب من جدارة ، بعد أن نذكر ما يفيى توافره . فبمن يعد من أهل صناعة الحديث بالإضافة إلى ما تقدم كما ذكر علماء هذا الفن .

١٢٥ - وصف الإمام الشافعى رضى الله عنه خبر الأحاد الذى تقوم به الحجة - وفى الوقت نفسه يصلح كوصف للمحدث - قال : (ولا تقوم الحجة بخبر انحصار حتى يجمع أمورا ، منها : أن يكون من حدث به ثقة فى دينه معروفا بالصدق فى حديثه : عاقلا بما يحدث به ، عالما بما يحيل معانى الحديث من اللفظ ، أو أن يكون ممن يؤدى الحديث بخروفه كما سمعه لا يحدث به على المعنى لأنه إذا حدث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل مناه لم يدركه يحيل الحلال إلى الحرام ، وإذا أداه بخروفه فلم لم يبق وجه يخاف فيه إحالته للحديث حافظا إن حدث من حفظه ، حافظا لكتابه ، إن حدث من كتابه ، إذا شرك أهل الحفظ فى الحديث وافق حديثهم ، برئنا من أن يكون ملصقا يحدث عن لى ما لم يسمع منه ، ويحدث عن النبى صلى الله عليه وسلم بما يحدث الثقات بخلافه عن النبى صلى الله عليه وسلم ، ويكون هكلنا من فوقه ممن حدثه حتى ينتهى الحديث موصلا إلى النبى صلى الله عليه وسلم أو إلى من انتهى به إليه .) (١) .

== أن الحافظ أخص ، ثم ينقل عن الشيخ فتح الدين بن سيد الناس : وأما المحدث فبعضنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع وأطلع على كثير من الرواة والروايات فى عصره وغير ذلك حتى عرف فيه غطه واشتهر فيه ضبطه ، فإن توسع فى ذلك حتى عرف شيوعه وشيوخ شيوعه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجمله منها فهذا هو الحافظ . وأما ما يحكى عن بعض المتضمين من قولهم : كنا لا نجد صاحب حديث من لم يكتب عشرين ألف حديث فلا مله فذلك بحسب أزمته .

(١) انظر : الكفاية فى علم الرواية ص ٢٢ - ٢٤ ط الحنطة ١٣٥٧ هـ .

أما الخطيب البغدادي فيقسم صفات المحدث إلى قسمين : عامة وخاصة ، فيقول : (ما يعرف به صحة المحدث العلل الذي يلزم قبول خبره على خريين : ١ - فضرب منه يشترك في معرفته الخاصة والعامة : وهو الصحة في بيعه وشرائه وأمانته ، ورد الودائع وإقامة القرائض ومجنب المآثم فهذا ونحوه اشترك الناس في علمه . ب - والضرب الآخر : هو العلم بما يجب كونه عليه من الضبط والتيقظ والمعرفة بأداء الحديث وشرائطه والتحرز من أن يدخل عليه ما لم يسمعه ، ووجه التحرز في الرواية ونحو ذلك مما لا يعرفه إلا أهل العلم بهذا الشأن) (١) .

أما ابن الأثير فقد تكلم عن السنة ، وأن العلم بها فرض كفاية وأن هذا العلم له أصول وقواعد واصطلاحات يحتاج إليها ، (كالعلم بالرجال وأساميم وأنسابهم وأعمارهم ووقت وفاتهم ، والعلم بصفات الرواة وشرائطهم التي يجوز معها قبول روايتهم ، والعلم بمستند الرواة وكيفية أخذهم الحديث وتقسيم طرقه ، والعلم بلفظ الرواة وإيرادهم ما سمعوه وإيصاله إلى من يأخذه عنهم ، وذكر مراتبه والعلم بحكم نقل الحديث بالمعنى ، ورواية بعضه والزيادة فيه والإضافة إليه ما ليس منه ، وانفراد الثقة بزيادة فيه والعلم بالمسند وشرائطه والعالي منه والنازل ، والعلم بالمرسل وانقسامه إلى المتقطع والموقوف والمفضل وغير ذلك ، واختلاف الناس في قبوله ورده ، والعلم بالجرح والتعديل وجوازهما ووقوعهما ، وبيان طبقات المخرجين والمجروحين والعلم بأقسام الصحيح من الحديث والكاذب ، وانقسام الخبر لإيهما وإلى الغريب والحسن وغيرهما ، والعلم بأخبار التواتر والآحاد ، والتاسخ والمنسوخ وغير ذلك) ١٤ تواضع عليه أئمة الحديث وهو بينهم متعارف .

فمن ألقنها أتى دار هذا العلم من بابها وأحاط بها من جميع جهتها ، ويقدر ما يفوته منها تترل عن الغاية درجته وتنحط عن النهاية رتبته . إلا أن معرفة التواتر والآحاد والتاسخ والمنسوخ - وإن تعلقت بعلم الحديث - فإن المحدث لا يفترق إليها ، لأن ذلك من وظيفة الفقيه ، لأنه يستنبط الأحكام

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٩٣ .

من الأحاديث، فيحتاج إلى معرفة المتواتر والآحاد والتاسخ والتسوخ. فأما المحدث فوظيفته أن ينقل ويروى ما سمعه من الأحاديث كما سمعه، فإن تصدى لما وراءه. فزيادة في الفضل وكال في الاختيار (١) :

ويلاحظ أن ابن الأثير قد فرق بين المحدث والفقهاء، وبين أن من يجمع بينهما له فضل أكبر وعلم أوفر .

وعن آداب المحدث يقول الغزالي : (آداب المحدث أن يقصد الصدق ، ويحجب الكذب، ويحدث بالمشهور، ويروى عن الثقات ويترك المناكير ، ولا يذكر ما جرى بين السلف ويعرف الزمان ، ويتحفظ من الزلل والتصحيح واللحن والتحريف ويدع المناعبة ويقل المشاغية ويشكر النعمة إذ جعل في حجة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ويلزم التواضع ويكون معظم ما يحدث به ما ينتفع المسلمون به من فرائضهم وسنتهم وآدابهم في معاني كتاب ربهم عز وجل ، ولا يحمل علمه إلى الوزراء ، ولا يغشى أبواب الأمراء ، فإن ذلك يزي بالعلماء ، ويذهب بهاء علمهم إذا حملوه إلى ملوكهم ومياسيرهم ، ولا يحدث بما لا يعلمه في أصله ، ولا يقرأ عليه ما لم يراه في كتابه ولا يتحدث إذا قرئ عليه ، ويحترق أن يدخل حديثاً في حديث) .

أما آداب طالب الحديث (فإن يكتب المشهور ، ولا يكتب الغريب. ولا يكتب المناكير ، ويكتب عن الثقات ولا يغلبه شهرة الحديث على قرينة ، ولا يشغله طلبه عن مروءته وصلاته ويحجب الغيبة ، وينصت للسماع ، ويلزم الصمت بين يدي محدثه ، ويكثر التلفت عند إصلاح نسخته ولا يقول سمعت وهو ما سمع ، ولا ينشله لطلب العلو فيكتب من غير ثقة ويلزم أهل المعرفة بالحديث من أهل الدين ، ولا يكتب عن لا يعرف الحديث من الصالحين (٢)) :

(١) جامع الأصول من حديث الرسول ١ / ١٣ - ١٤ .

(٢) قواعد الحديث ص ٢٣٣ - ٢٣٤ نقلاً عن كتاب (الأدب في الدين) للغزالي ص ٥ ط

للقاهرة سنة ١٣٤٣ هـ وانظر مقدمة ابن الصلاح ١١٨ - ١٢٩ .

١٢٦ - وما تقدم ذكره من أمثلة لأقوال العلماء في شروط الحديث وآدابه ، يتجه إلى ناحيتين :

١ - ناحية تتعلق بخلق الحديث وسلوكه وقلتراته العقلية .

٢ - ناحية تتعلق بثقافته الحديثة .

(١) أما الناحية الأولى فتتلخص شروطها في أمرين : العدالة والضيعة :

ويريدون بالعدالة شيئا أكثر من التظاهر بالدين والورع ، إذ لاحظوا فيها العلاقات الإنسانية ، والسلوك الاجتماعي في الحياة . وقد اكنى أهل العراق في العدالة بإظهار الإسلام ، وسلامة المسلم من فسق ظاهر واحتيجوا بما روى عن ابن عباس أن أعرابيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنى رأيت الهلال - يعنى رمضان - فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : نعم . قال : أتشهد أن محمدا رسول الله ؟ قال : نعم . قال : يا بلال أذن في الناس فليصوموا غدا : فقبل النبي صلى الله عليه وسلم خبره من غير أن يختبر عدالته بشيء سوى ظاهر إسلامه . أما الكثيرون فقد خالفوا أهل العراق في ذلك ، واستظهروا أنه يجب البحث عن عدالة الراوى بأكثر مما يبحث عن عدالة الشاهد . ولهذا كانت العدالة شيئا زائدا على ظهور الإسلام يحصل بتتبع الأفعال . (فالعدل هو من عرف بأداء فرائضه وازم ما أمر به ، وتوفى ما نهى عنه ، وتجنب الفواحش المسقطة وتحرى الحق والواجب في أفعاله ومعاملته ، والتوفى لفظه مما يثلم الدين والمروءة : فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه ، ومعروف بالصدق في حديثه : وليس يكفي في ذلك اجتناب كبائر الذنوب حتى يكون متوقيا لما يحل بالمروءة (١) من الصفات كسرقة بصلة مثلا .

(١) اعترض البعض على إدخال المروءة في صفة العدالة ، لأن جعلها يرجع إلى مراعاة العادات الجارية بين الناس ، وهى مختلفة باختلاف الأزمنة والأمكنة والأجناس ، وقد يدخل في المروءة عرفا مالا يستحسن في الشرع . واختلفوا في تعريف المروءة هل هى الإنسانية أو كمال

أما الضبط : فيلاحظ فيه قوة الناكرة ، ودقة الملاحظة (والضابط من الرواة : هو الذى يقل خطؤه فى الرواية . وغير الضابط : هو الذى يكثر غلطه ووهمه فيها ، سواء كان ذلك لضعف استدلاده أو لتقصيره فى اجتاده) ؛ (١) فالذى يسمع الرواية كما يجب ويفهمها فهما دقيقا ، ويحفظها حفظا كاملا ثم يثبت على هذا كله من وقت السماع إلى وقت الأداء — هو الراوى الضابط ، (ويعرف ضبط الراوى بموافقة البينات المتعينين الضابطين إذا اعتبر حديثه بحديثهم ، فإن وافقهم فى روايتهم غالبا — ولو من حيث المعنى — فضابط ، ولا تضرب مخالفته النادرة لهم : فإن كثرت مخالفته لم ونشرت الموافقة اختل ضبطه ، ولم يفتح بحديثه (٢)) ، (ولا تقبل رواية من عرف بالتساهل فى معام الحديث أو إسماعه ، كن لا يبالي النوم فى مجلس السماع ، وكمن يتحدث لا من أصل مقابل صحيح ، ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير فى حديثه : جاء عن شعبة أنه قال : لا يجهل الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ ، ولا تقبل رواية من عرف بكثرة السهو فى رواياته إذا لم يحدث من أصل صحيح : كل هذا يخرم الثقة بالراوى وضبطه (٣) .

ويلاحظ أن الإسلام شرط يدينى للعناية ، كما أن العقل لازم للضبط ، ولهذا لم ينص المتقدمون من علماء الحديث على شرطى الإسلام والعقل كما سبق فى نص الشافعى ، أما المتأخرون الذين أخذوا أنفسهم بتحديد المصطلحات ودقة التيوب والتقسيم فقد ذكروها وإن كانا يدينيين ، بعد

== المرء ، كما أن الرجولية كمال الرجل ، إلى غير ذلك من التعاريف . وقد رأى القزالي أن يرد الأمور المتعلقة بالزور إلى اجتهاد الحاكم . فرب شخص يمتد الفنية ويعلم الحاكم أن ذلك له طبع لا يصير عنه ، ولو حمل على شهادته الزور لم يشهد أصلا ، ولهذا رأى بعض العلماء شهادة أهل الأهواء مقبولة ، لأن مدار قبول الشهادة والرواية على الثقة بالصدق (وانظر : توجيه النظر ص ٢٦ - ٢٢) .

(١) توجيه النظر : ص ٣٢

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص ٥٠ .

(٣) المصدر السابق : ص ٥٧ .

اعترفهم بأنهما يدخلان ضمن العدالة والضبط . كقول ابن الصلاح (١) :
 (يشترط فيما يحتاج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه . وتفصيله : أن
 يكون مسلما بالغيا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، متيقظا غير
 مغفل حافظا إن حدث حفظه ، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه ، وإن كان
 يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني (٢) .
 وشرط البلوغ الذي ذكره ابن الصلاح إنما هو شرط للأداء لا للتحمل ،
 فالصبي (المميز يتحمل الحديث ولا تقبل روايته حتى يبلغ (٣) .

١٢٧ - ولم ينازع أحد يؤخذ بقوله في توفر الشروط المتعلقة بالخلق
 والقدرات العقلية في الطحاوى . أما من حيث العدالة فقد أسلفنا أن إجماع
 العلماء كان يتخذ على عدالته ، فلا يلتفت إلى قول الشاذ في مثل هذا ، كما
 بينه ابن عبد البر والسبكي . وأما من حيث الضبط فسوف نكتفي في بيان
 توفره في أبي جعفر بإيراد مثالين : أولهما يبين يقظته ودقة ملاحظته ،
 وذلك ما يصوره لنا الطحاوى في قوله : (حدثنا يونس أنبا ابن وهب ، أخبرني
 سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم مثله - أى من حلف على يمين فقال : إن شاء الله فقد استثنى
 - هكذا أملاه علينا . ثم سمعته بعد ذلك مذاكرة يذكره عن سفيان نفسه
 فقلت له : إنما كنت أملية علينا عن ابن وهب عن سفيان ، فقال : وقد
 سمعته من سفيان . قلت له : فإنه ليس في كتابك عن سفيان . فقال : قد

(١) ابن الصلاح هو أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى ابن أبي النصر
 الكردى ، الشهرزورى المعروف بابن الصلاح ، الملقب بـ "الدين الفقيه الشافعى" . ولد سنة ٥٧٧هـ
 بـهرخان - قرية من أعمال إربل من شهرزور - وتوفى سنة ٦٤٣هـ بدمشق . كان أحد فضلاء
 عصره في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال وما يتعلق بعلم الحديث . وكانت له مشاركة
 في فنون عديدة (انظر : وفيات الأعيان ٢ / ٤٠٨ - ٤٠٩) .

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص : ٤٩ - ٥٠ .

(٣) انظر : الكفاية في علم الرواية ص ٥٤ - ٦٥ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ٦٠
 - ٦٦ لتعلم الآراء حول هذا الموضوع .

علمت ذلك : وقد كان عندى كتاب آخر عن سفيان هذا الحديث فيه ،
فاحترق (١) .

وهكذا نتبين أن الطحاوى لم يكن ممن يتأمنون فى مجلس المصاحف ،
ولا ممن ينسون بعد ما ينقضى المجلس ، ولا ممن تقوت عليهم الفروق الدقيقة
بين الأحاديث .

أما المثال الثانى فيصور لنا قوة حافظه الطحاوى ، وأن ذاكرته القوية
ظلت سليمة لم تغيرها السنون حتى آخر عمره ، كما تأخذ منه أيضاً أن
الطحاوى أُملى فى القرن الثالث . وهذا المثال يصوره ابن زولاق بقوله :
(: : .) ولما ولي محمد ، أبو عبد الله بن زبير قضاء مصر ، وحضر عنده
أبو جعفر الطحاوى فشهد عنده - أكرمه غاية الإكرام ، وسأله عن
حديث ذكر أنه كتبه عن رجل عنه من ثلاثين سنة . فأمله عليه (٢) .
وسوف يرد كثير من الأمثلة التى تبين ذكاء أبي جعفر ودقة فهمه ، فيما
يأتى من هذا البحث .

١٢٨ - (٢) الثقافة الحديثة :

وهى الناحية الثانية التى انجذبت إليها شروط العلماء فى الحديث وهى
معرفة علم الحديث رواية ودراية ، بكثرة حفظه وطول ممارسته وكثرة
مذاكرته ومعرفة أنواعه . وقد كان علماء القرون الثلاثة الأولى يمارسون
علم الحديث ككل ، ويعرفون أنواعه ومصطلحاته دون أن يحددوا
معظمها ، أو ينوعوها تنوع المتأخرين ، حتى أوصلها ابن الصلاح
إلى خمسة وستين نوعاً ، ثم قال : (وذلك - أى النوع الخامس
والستون - آخرها ، وليس بآخر الممكن فى ذلك ، فإنه قابل للتنوع
إلى ما لا يحصى ، إذ لا تحصى أحوال رواة الحديث وصفاتهم ، ولا أحوال
متون الحديث وصفاتها ، وما من حالة منها ولا صفة إلا وهى بصدده
أن تفرد بالذكر وأهلها) (٣) . . .

(١) مشكل الآثار ٢ / ٣٧٤ - ٣٧٥ وانظر : ١٨ ص ١٧٠ من هذا الفصل

(٢) لسان الميزان : ١ / ٢٨١ .

(٣) مقامة ابن الصلاح فى علوم الحديث ص ٧ .

والحق أن كثيرا من هذه الأنواع يمكن أن يلمج بعضها في بعض (١)، وأن اعتبار السند هو الذى يحدد أكثر هذه التنوعات والتقسيمات، وأن القليل منها هو المتعلق بالمتن : كالمرج ، والناسخ والمنسوخ ، واختلاف الحديث ، ، وكيفية كتابته .

ونستطيع أن نلخص هذه الثقافة الحديثية فيما يأتى :

١- حفظ كثير من الأحاديث وروايتها من طرق مختلفة . وهذا مما لم ينازع أحدنى تحققة فى أبى جعفر ، ومن يطالع كتبه يبعد الأحاديث الكثيرة المروية بالطرق الكثيرة ، ويثبئن أن هنا كان سببا فى إطالة كتبه مما دفع البعض إلى أن يختصرها بحذف الطرق الكثيرة ، كما سبق فى الكلام عليها ، وكما سيأتى عند كلامنا على مميزات كتبه فى الحديث ، فى الفصل القادم إن شاء الله تعالى . غير أننا أحب أن أنه على أمر هام : وهو أن ضخامة كتبه فى الحديث بسبب تعدد طرقه فيها ، ليست دليلا على أن مافيا هو كل ما كان فى جعبة أبى جعفر من الحديث ، فقد كان يحفظ أحاديث كثيرة غير ما أثبتته فى كتبه ، إلا أن طبيعة الموضوعات التى كان يعالجها فى كتبه ، كانت تقتضى أحاديث معينة ، وحتى فى هذه الموضوعات لم يكن الطحاوى يورد كل مافيا من الآثار فى كل الأحيان ، إذا تشابهت هذه الآثار . كما يدل عليه قوله بعد أن أورد من الآثار ما يبيح استعمال جلدالميتة إذا ديفت : (. . .) وفى هذا الباب آثار أخر قد رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، غير أن هذه الآثار تجزئ عن بقيتها ، والله سبحانه نسأل التوفيق (٢) . . . ١

(ب) العلم بأسانيد هذه الأحاديث ، ومعرفة رجالها وتاريخهم ، وجرحهم وتعديلهم . وسوف نلخر الكلام فى الرجال ونقدم إلى حين

(١) انظر : اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٢٠

(٢) مشكل الآثار : ٤ / ٤٦٢ .

• ناقشنا لاین تیمیة صاحب الدعوى الثالثة . وسوف يبدو الطحاوى عملاقا
فى هذا الفرع ، له فيه مؤلفات ممتازة . (١)

(ح) مصطلحات الحديث : فتقسيم الحديث إلى صحيح وغير صحيح
وتقسيم كل نوع منهما إلى أقسام ، لكل قسم اسم خاص وحكم
خاص ، وما يعرض لها من شلوذ أو قلب أو غير ذلك — كل هذا مما
لا يستغنى عنه قارئ الحديث العادى فضلا عن دارسه المشتغل به ، أو
عالمه المؤلف فيه . وهذه المصطلحات كثيرة متفرعة ، ويخصه بعد أن
تناولها المتأخرون بالتجديد والتفريع .

وليس من غرضنا هنا أن نحصيها أو نستقصى الكلام فى مباحثها ،
ولكننا سوف نتحدث على بعضها بما تناوله أبو جعفر بالبحث أو دار
على لسانه وأودعه فى ثنايا كتبه . وهذا البعض دليل على ما وراءه
من علم الطحاوى بهذا الفرع من علوم الحديث ، وهو علم لا يستغنى
عنه محلث بلادة .

١٢٩ — فمن مصطلحات الحديث : الألفاظ التى وضعت لئلا على
كيفية سماع الحديث وعمله ، وأدائه تبعا لطرق تحمله التى قسمها
العلماء ثمانية أقسام :

١ — القسم الأول : السماع من لفظ الشيخ ، سواء كان من حفظه
أو من كتابه ، وسواء أكان الشيخ على أم يحدث من غير إملاء . وهذا
القسم أرفع الأقسام عند الجماهير .

والألفاظ المستعملة للتعبير عن هذا القسم من التحمل ، هى : « سمعت »
ثم « حدثنا » و « حدثني » وصيغة الإفراد أعلى من صيغة الجمع فى نظر
البعض (٢) ، ثم « أخبرنا » — وكانت تستعمل قد يما فى التعبير

(١) جعل ابن الصلاح العلم بالرجال وألقابهم وصفاتهم ٢٦ نوعا من الخمسة والستين التى
ذكرها فى كتابه (انظر : ص ٦ و ٧ من مقدمة ابن الصلاح النوع التاسع والثلاثون الى الخامس
والستين) .

(٢) انظر : اختصار علوم الحديث لاین كثير ص ١٢٢ وقارن بما فى الكفاية ص

٢٩٤ — ٢٩٦ .

عن التماع من لفظ الشيخ قبل أن يشيع تخصيص « أخبرنا » بما قرئ على الشيخ (١) - ، ثم « أنبأنا ونبأنا » - وهما قليلان في الاستعمال - ، ثم أقل العبارات في ذلك هي : « قال فلان ، أو ذكر فلان » من غير ذكر لقوله « لي أولنا » لأنها توهم التدليس حيثئذ ؛ فأما قوله : « قال لي ، أو ذكر لي أولنا » ، فهو من قبيل قوله « حدثنا فلان » ، غير أنه لا يثق بما سمعه منه في المذاكرة ، وهو به أشبه من « حدثنا » (٢) وللراوى أن يختار من هذه الألفاظ ما يدل على سماعه ، وترتيبها في القوة كترتيبها في ذكرنا لها ، فأرفع هذه العبارات (سمعت) ، لأنه لا يكاد أحد يقول : سمعت في أحاديث الإجازة والمكاتبة ، ولا في تدليس مالم يسمعه ، ثم يتلوها قول حدثنا وحدثني وإنما كان قول « حدثنا » أخفض في الرتبة من قول سمعت ، لأن بعض أهل العلم كان يقول فيما أجيز له (حدثنا) ، وروى عن الحسن أنه كان يقول : ثنا أبوهريرة . ويتأول أنه حدث أهل البصرة والحسن منهم ، وكان الحسن إذ ذاك بالمدينة فلم يسمع منه شيئا ، ولم يستعمل قول (سمعت) في شيء من ذلك (٣) : على أن لفظ (سمعت) إذا كان أقوى من هذه الجهة ، فإن لفظ (حدثنا) ولفظ (أخبرنا) أرفع من (سمعت) من جهة أخرى ، وهى أنه ليس في (سمعت) دلالة على أن الشيخ روى الحديث وخطابه به ، وفي (حدثنا) ، (أخبرنا) دلالة على أنه خاطبه به ورواه له (٤) .

٢ - القسم الثانى : من أقسام الأخذ والتحمل : القراءة على الشيخ وأكثر الحديثين يسمونها (عرضا) من حيث إن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرؤه كما يعرض القرآن على المقرئ . وسواء كنت أنت القارئ ، أو قرأ

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٦٣

(٢) المرجع السابق ص ٦٤

(٣) الكفاية ص ٢٨٣ - ٢٨٤

(٤) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٣ - ٦٤

غيرك وأنت تسمع ، أو قرأت من كتاب أو من حفظك ، أو كان الشيخ يحفظ ما يقرأ عليه أو لا يحفظ لكن يمسك أصله هو أو ثقة غيره (١) وقد قدمنا أن القسم الأول أرفع الأقسام ، غير أنه نقل عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب وغيرهما ترجيح (العرض) على السماع : كما نقل عن مالك التسوية بينهما ، وقيل إن التسوية بينهما مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة .

وأجود العبارات للتعبير عن العرض أن يقال : (قرأت على فلان ، أو قرئ على فلان وأنا أسمع فأقربه) ، وبلى ذلك ما سبق من عبارات السماع متقدمة بالقراءة بأن يقال : (حدثنا فلان قراءة عليه) ونحو ذلك . أما أن يقال (حدثنا وأخبرنا) في العرض دون التقييد بالقراءة فهذا مما اختلف فيه . ولنا إليه عودة .

٣ - القسم الثالث : الإجازة : هي (إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو مؤلفاته ، ولو لم يسمعها منه ، أو يقرأها عليه) (٢) وقد خالف في جواز الرواية بالإجازة جماعة من أهل الحديث والفقهاء الأصوليين ، لكن الذي استقر عليه العمل وقال به جماهير أهل العلم هو إباحة الإجازة وإيالة الرواية بها (٣) .

والإجازة أنواع : أولها : إجازة لمعين في معين كأن يقول الشيخ : (أجزت لك الكتاب الفلاني) وهذا أعلى أنواعها : ثانيا : إجازة لمعين غير معين كأن يقول : (أجزت لك جميع مسموعاتي) . ثالثا : إجازة عامة كقول ابن منده الحافظ : (أجزت لمن قال لا إله إلا الله) . والأرجح في هذا النوع المنع . رابعا : إجازة بالمجهول أو المعلوم أو للمجهول أو المعلوم : كأن يقال : (أجزت لمحمد) وهناك أكثر من شخص مسمى بهذا الاسم دون أن يعينه ، أو (أجزت لك كتابي) دون أن يبين أى كتاب

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ٦٤ - ٦٥

(٢) انظر : علوم الحديث ومصطلحه ص ٩٤

(٣) انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٧٢ - ٧٣

بعينه : أو أجزت لمن يولد لفلان : والصحيح أن هذا النوع فاسد (١) .

٤ - القسم الرابع : المناولة : أن يعطى الشيخ تلميذه كتابا أو حديثا مكتوبا ليقوم بأدائه وروايته عنه . وهى على صور متعددة تختلف قوة وضعفا : فأعلى صورها وأقواها أن يناول الشيخ تلميذه الكتاب أو الحديث المكتوب ويقول له : (قد ملكك إياه وأجزتك بروايته ، فخذ منى واروه عنى) . وتسمى هذه الصورة مناولة مع الإجازة . وقد غالى بعضهم فى شأنها ، فجعلها أرفع من السماع ، لكن الصحيح أنها منحلة عنه . ويقارب المناولة مع الإجازة أن يقول الشيخ لتلميذه : (خذ هذا الكتاب فاتسخه وراجعه ثم رده إلى) . ودون هاتين الصورتين أن يأتى التلميذ شيخه بكتاب من سماع شيخه ، فيأخذه منه ويتأمله ، ثم يقول له : اروه هذا عنى . وأقل هذه الصور : أن يأتى التلميذ شيخه بكتاب يلتمس منه أن يناوله إياه ، فيجيبه الشيخ إلى رغبته ، دون أن ينظر فى الكتاب أو يراجعة أو يقابله (٢) .

٥ - القسم الخامس : المكاتبه : هى أن يكتب الشيخ بخطه أو يكلف غيره بأن يكتب عنه بعض حديثه لشخص حاضر بين يديه أو لشخص غائب عنه ترسل الكتابة إليه . وقد تتجرد المكاتبه عن الإجازة . وقد تفتقر بها . والمكاتبه المقترنة بالإجازة فى قوة المناولة المقرونة بالإجازة . أما المكاتبه المجردة عن الإجازة ، فقد منعها قوم ، إلا أن الصحيح المشهور بين علماء الحديث هو إباحتها والعمل بها . وقد ذهب الليث ابن سعد إلى أنه يجوز أن يقال فى المكاتبه : (حدثنا وأخبرنا) دون تقييدها بالمكاتبه ، لكن المختار لمن يريد الدقة أن يقول : (كتب إلى فلان قال : حدثنا فلان) ، أو يقول : (أخبرنى به مكاتبه أو كتابة) ونحو ذلك (٣) .

(١) انظر المرجع السابق لمروة أنواع الإجازة ص ٧٢ - ٧٩ وقد أوصلها ابن الصلاح إلى سبعة أنواع .

(٢) انظر : علوم الحديث ومصطلحه ص ٩٦

(٣) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٨٣ - ٨٤

٦ - القسم السادس : الإعلام : وهو إعلام الراوى للطلاب بأن هذا الحديث أو الكتاب سماعه من فلان أو روايته ، مقتصرأ على ذلك من غير أن يقول : (اروه عنى أو أذنت لك فى روايته) ، أو نحو ذلك (١) . (و كأنه بمجرد إعلامه بإياه بما صح سماعه يومئذ إلى رضاه عن تحمله له وأدائه : فالإجازة مفهومة ضمناً وإن لم يذكرها الشيخ صراحة) (٢) :

٧ - القسم السابع : الوصية : أن يوصى الراوى بكتاب يرويه عند سفره أو موته لشخص . وقد روى عن بعض السلف جواز ذلك : وهذا بعيد جداً . وهو إما زلة عالم ، أو متأول على أنه أراد الرواية على سبيل الوجادة التى يأتى شرحها (٣) .

٨ - القسم الثامن : الوجادة : وهى مصدر لـ (وجد جيد) مولد غير مسموع من العرب . ومثال الوجادة أن يقف على كتاب شخص فيه أحاديث يرويه بخطه ولم يلقه ، أو لقيه ولكنه لم يسمع منه ذلك الذى وجده بخطه ، ولا له منه إجازة ولا نحوها ، فله أن يقول : (وجدت بخط فلان ، أو قرأت بخط فلان ، أو فى كتاب فلان بخطه) . فإذا قال الواجد (عن فلان) بحيث يوهى سماعه منه كان ذلك تدليسا قبيحا ، ولا يصح فى الوجادة (حدثنا ولا أخبرنا) . ويجب أن يتأكد من نسبة الكتاب إلى صاحبه . وقد أصبح الاعتماد فى العصور المتأخرة على النقل بطريق الوجادة ، و(لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالنقل لتعذر شرط الرواية فيها) (٤) .

هذه العصور الثمان هى صور تحمل الحديث ، وهى فى الوقت نفسه صور الأثناء .

(١) المرجع السابق ٨٤ - ٨٥ .

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ص ٩٩

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ٨٥

(٤) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٨٦ - ٨٧ .

١٣٠ - وإنما أفردنا (كيفية تحمل الحديث) بالذكر ، من بين مباحث مصطلح الحديث ، لأن معركة قامت بين تخصيص بعض الألفاظ في بعض الصور دون بعض ، وقد أدلى الطحاوى برأيه في هذا الموضوع برسالة ألفها . وهذا الموضوع يصلح مثلاً طياً لتدرج المصطلحات : من التعميم إلى التخصيص والتحديد ، بمرور الزمن .

(رسالة الطحاوى فى التسوية بين حدثنا وأخبرنا)

ولم نعثر على نص هذه الرسالة ، ولكن ابن عبد البر قد قام بتلخيصها في كتابه (جامع بيان العلم وفضله) ، وقد ذهب الطحاوى إلى أنه لا فرق بين حدثنا وأخبرنا عند التعبير عن صورة التحمل الثانية (العرض أو القراءة على الشيخ) ، واستدل لذلك بأن استعمال القرآن والحديث قد سوى بينهما ، وفي الرسالة صورة لعمق فهمه وسعة علمه . وسوف نأتى هنا بما ذكره ابن عبد البر (١) نقلاً عن الطحاوى :

(حدثنا عبد الرحمن بن مروان قال : حدثنا أبو الطيب أحمد بن سليمان بن عمر البغدادى ، قال : حدثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى قال : اختلف أهل العلم في الرجل يقرأ على العالم ، ويقرأ له العالم به ، كيف يقول فيه : أخبرنا أو حدثنا ؟ فقالت طائفة منهم : لا فرق بين (أخبرنا) و (حدثنا) ، وله أن يقول : (أخبرنا) و (حدثنا) ومن قال بذلك : مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ، كما حدثنا ابن أبي عمران ، قال : حدثنا سليمان بن بكار ، قال : حدثنا أبو قطن ، قال : قال لى أبو حنيفة : اقرأ على وقل : حدثنى ، وقال لى مالك : اقرأ على وقل حدثنى وكما حدثنا روح بن الفرج ، قال ، حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير ، قال لما فرغنا من قراءة الموطأ على مالك رحمه الله ، قام إليه رجل فقال : يا أبا عبد الله ، كيف تقول في هذا ، فقال : إن شئت فقل : حدثنا ، وإن شئت فقل : أخبرنا ، وإن شئت فقل : حدثنى وأخبرنى ، وأراه قال : وإن شئت فقل : سمعت :

(١) انظر : جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٧٥ - ١٧٦ .

قال أبو جعفر : وقالت طائفة منهم في العرض (أخبرنا) ، ولا يجوز أن يقال (حدثنا) إلا فيما سمعه من لفظ الذي يحدثه به :

قال أبو جعفر : ولما اختلفوا نظرنا فيما اختلفوا فيه : فلم نجد بين الحديث وبين الخبر في هذا في كتاب الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) . فأما ما في كتاب الله بقوله عز وجل : (يومئذ نعلمت أخبارها) (٢) فجعل الحديث والخبر واحدا . وقال : (لا تعتزلوا ، لن تؤمن لكم ، قد نبأنا الله من أخباركم) (٣) وهي الأشياء التي كانت منهم : وقال في مثله : (هل أتاك حديث الجنود) (٤) ، وقال : (ولا يكتُمون الله حديثا) (٥) ، وقال (الله نزل أحسن الحديث كتابا) (٦) و (هل أتاك حديث الغاشية) (٧) و (حديث ضيف إبراهيم المكرمين) (٨) وقال أبو جعفر : وكان المراد في هذا كله أن الخبر والحديث واحد . قال : وكذلك روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو عمر : فذكر حديث مجاهد عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أخبروني عن شجرة مثلها مثل المؤمن) ، وحديث فاطمة بنت قيس أنه قال : أخبرني نعيم الباري فذكر قصة الدجال ، وحديث عبدالله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج) وحديث جابر في الرؤيا : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للأعرابي : لا تخبر بتلاعب الشيطان بك في المنام) ، وحديث أنس عن عبادة بن الصامت (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يخبرهم بليلة القدر

(١) لعل هناك خلفا يتدبره (ظم نجد ... فرقا)

(٢) من الآية رقم ٤ في سورة الزلزلة

(٣) من الآية رقم ٩٤ في سورة التوبة

(٤) من الآية رقم ١٧ في سورة البروج

(٥) من الآية رقم ٤٢ في سورة النساء

(٦) من الآية رقم ٢٣ في سورة الزمر

(٧) من الآية رقم ١ في سورة الغاشية

(٨) من الآية رقم ٢٤ في سورة الداريات

فخلاحي رجلا ن) ، وحديث أنس أن عبد الله بن سلام سأل رسول الله صلى عليه وسلم : (ما أول أشراط الساعة ، قال أخبرني جبريل أن ناراً تمحشهم من المشرق) ، وحديث أنس (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ألا أخبركم بخير دور الأنصار) وحديث رافع بن خديج قال : مر علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتحدث فقال : (ما تحدثون ؟ قلنا : نتحدث عنك . قال : تحدثوا ، وليتأوا من كذب على مقعده من جهنم) ، قال أبو عمر : وذكر أخباراً من نحو هذا ، تركت ذكرها ، لأنها في معنى ما ذكرنا . ثم قال : هذا كله يدل على الفرق بين (أخبرنا) و(حدثنا) ، قال . وقد ذهب قوم فيها قرئ على العالم فأجازه وأقر به أن يقال فيه : قرئ على فلان ، ولا يقال فيه حدثنا ولا أخبرنا . قال : ولا وجه لهذا القول عندنا . قال : وسواء عندنا القراءة على العالم ، وقراءة العالم . ولكل واحد ممن سمع بشيء من ذلك أن يقول (حدثنا) و(أخبرنا) . قال أبو عمر : هذا قول الطحاوي دون لفظه أنا عبرت عنه ، وأنا أورد في هذا الباب أخباراً يستدل بها على مذاهب القوم . .) ، ثم ذكر ابن عبد البر آراء الأئمة ما بين مسويين اللفظين ومفرق بينهما ، ولم يذكر رأيه في الموضوع ، ثم انتقل منها إلى الإجازة (١) ، وأنها جائزة في بعض صورها :

١٣١ — وقد تناول الطحاوي في هذه الرسالة قضيتين كثر الكلام فيهما في عصره ، حيث كانت الاصطلاحات لما تصل إلى مرحلة الاستقرار . وأولى هاتين القضيتين : السماع ، والعرض : هل السماع أفضل ؟ أم القراءة على الشيخ أعلى من السماع ؟ أم هما متساويان ؟ .

نقل عن أبي حنيفة وابن أبي ذئب ، ومالك رضي الله عنهم ترجيح القراءة على الشيخ (العرض) على السماع من لفظه : لأن الراوي ربما سها وغلط فيما يقرؤه بنفسه فلا يرد عليه السامع : إما لأنه ليس من أهل المعرفة بذلك الشأن ، أو لأن الغلط صادف موضع اختلاف بين أهل العلم فيه ، فيتهم ذلك الغلط مذهبه فيحمله عنه على وجه الصواب ، أو لهيبة الراوي وجلالته فيكون ذلك

(١) انظر : جامع بيان العلم وفضله ٢ / ١٧٧ - ١٨٠

مانعا من الرد عليه : وأما إذا قرئ على المحدث وهو فارغ السر ، حاضر
الذهن ، فمضى في القراءة غلط فإنه يرده بنفسه ، أو يرده على القارئ
بعض الحاضرين من أهل العلم (١) .

أما التسوية بين السماع والعرض فهي من مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة ،
والمروى عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ، ومذهب (٢) البخاري وغيره ،
وهو ما ذهب إليه أيضا أبو جعفر الطحاوي كما صرح به في رسالته .

وقد رجح ابن الصلاح السماع من لفظ الشيخ ، وحكم بأن العرض مرتبة
دون مرتبة السماع (٣) ، على أن قوما ذهبوا إلى كراهة العرض ورأوا أنه
لا يعتمد إلا بما سمع من لفظ الشيخ ، ولكن الجمهور على خلافهم (٤) .

والقضية الثانية التي تعرض لها الطحاوي في رسالته ، هي كيفية التعبير
عن التحمل بالسماع والعرض . وقد ذهب الطحاوي إلى أن حدثنا وأخبرنا
تستعملان فيها معا دون تخصيص ، وطبيعي أن يكون هذا رأى من
سوى بين السماع والعرض في المرتبة ، كالبخاري الذي طبق هذا المذهب
في صحيحه ، ففي حديث (كيف بدأ الرحي) أتى البخاري (بأنواع الرواية ،
فأتى بحدثنا الحميدي ، ثم بمن في قوله : عن سفيان ، ثم بلفظ أخبرني محمد ،
ثم بسمعت عمر رضي الله عنه ، فكانت يقول ، هذه الألفاظ كلها تنفيذ السماع
والاتصال ، كما سيأتي عنه في باب العلم عن الحميدي عن ابن عينة أنه قال :
(حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وسمعت واحد) (٥) .

وقد منع بعض أهل الحديث أن يقال في العرض (حدثنا) أو (أخبرنا)
بل يقول : (عرضت على فلان أو قرأت على فلان) (٦) .

أما الطريق الثالث : فقد خصصوا قول (أخبرنا) بالعرض ، وجعلوا

(١) انظر الكفاية ص : ٢٧٧ .

(٢) انظر : الكفاية ص ٢٦٢ - ٢٦٣

(٣) مقنة ابن الصلاح ص ٦٥

(٤) انظر الكفاية ص ٢٥٩ - ٢٦٠ ، وابن الصلاح ص ٦٥

(٥) عمدة القارئ : ١ / ٢٣ - ٢٤ ط . تركيا سنة ١٣٠٨ هـ

(٦) انظر : الكفاية ٢٩٧ - ٢٩٨ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ٦٥ .

(أنخبرنا) علما يقوم مقام قول قائله : أنا قرأته عليه ، لأنه لفظ به لى .
 وأول من أحدث الفرق بينهما فى مصر : ابن وهب (١) ، وإلى هذا ذهب
 (مسلم) فى صحيحه (٢) . ويلاحظ أن (حدثنا ، وأنخبرنا ، وأنبأنا ، وذكر
 لنا ، وقال لنا) كلها ألفاظ تفيد التحديث والسماع من حيث اللغة ، وأن
 التماس الفرق بين (حدثنا وأنخبرنا) من اللغة (عناء وتكلف ، وخير ما يقال
 فيه أنه اصطلاح منهم أرادوا به التمييز بين النوعين ، ثم خصص النوع الأول
 بقول (حدثنا) لقوة إشعاره بالنطق والمشافهة (٣) .

وهكذا رأينا أن هذا الموضوع الاصطلاحي قد شغل علماء القرن الثالث
 وأن الطحاوى لم يكن بمعزل عن الآراء حوله ، بل أدلى برأيه فى هذا
 الموضوع محتجا له باستعمال القرآن والحديث ، وهما أرفع مستويات الاستعمال
 اللغوى ، وأنه كان يحس بمشكلات عصره ويتجاوب معه ، ويشارك علماءه
 فى أدق مسائلهم العلمية .

١٣٢ — وكما تكلم الطحاوى عن النوعين الأولين من طرق التحمل ،
 وبين رأيه فيهما ، تكلم أيضا عن أنواع أخرى من طرق التحمل ، وبين لنا
 رأيه فيها عن طريق ممارسته بالفعل لبعضها . وهذه أمثلة تذكرها دلالة على
 ما ذكرنا ، وعلى معرفته لغيرها لما لم نذكره .

الإجازة : (. . .) كما أجازنى أبو يزيد هارون بن محمد العسقلاني
 عن الفضل بن خسان العلافى (٤) . . .) .

وروى الطحاوى بسنده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «أقبلوا ذوى
 الهيات عثراتهم» فذهب أئمة الأحناف إلى أن الخطاب إنما هو للأئمة الذين
 إليهم إقامة العقوبات على الذنوب ، وأنهم ينبغي أن يمثلوا ذلك فيمن أنابها

(١) انظر : مقلة ابن الصلاح ص ٦٦ .

(٢) انظر : صحيح مسلم بشرح اتنوى ١ / ٢١-٢٢ . المطبعة المصرية بالأزهر
 سنة ١٣٤٧ هـ ١٩٢٩ م وفيه إشارة إلى مذهب مسلم ومذاهب العلماء حول هذا الموضوع .

(٣) انظر : مقلة ابن الصلاح ص ٦٦ .

(٤) انظر : مشكل الآثار ١ - ٢٦٧ .

إلا ما كان فيه حد من حدود الله عز وجل ، (وقد روى عن الشافعي رحمه الله ما يدل على أنه كان يذهب هذا المذهب أيضا ، كما حكاها لنا الربيع عنه مباحا ، وإجازة منه لنا فيما ذكره في سنن الترمذي) (١) :

المناولة : (. . .) وفي ذلك ما نرى ما ورواه بعض الناس عن أبي حنيفة ، مما أخذناه عن الحجاج بن عمران مناولة وإجازة . . .) (٢) :

المكاتب : (. . .) وما كتب به إلى الحسن بن عبد الأعلى الصنعائي محدثيه عن عبد الرازق بن همام . . .) (٣) .

ولئن دلت الأمثلة السابقة وغيرها على معرفة الطحاوي بالمصطلحات ، فإن دلالتها أكبر على دقته وأمانته ، ونحره في بيان كيفية محمله بكل دقة ، وكما يدل عليه أيضا قوله : (. . .) هكذا حدثنا يونس في موطن مالك ، وحدثنا إملاء ، أنبأ ابن وهب ، أخبرني مالك . . .) (٤) ، فترقى بين التحديث من غير إملاء ، والتحديث مع الإملاء .

١٣٣ — أما الاصطلاحات الخاصة بألقاب الحديث : كالمتمصل والمسنند ، والمرفوع (٥) والموقوف ، ، وغيرها من الأسماء التي اصطاح على إطلاقها على الحديث تبعاً لحالات إسناده — فهي كثيرة الدوران في كتبه وبخاصة في

(١) مشكل الآثار : ٣ / ١٣٠

(٢) المرجع السابق : ٤ / ٢٩

(٣) المرجع السابق : ٣ / ١٤٢

(٤) المرجع السابق : ١ / ٣٦٩

(٥) **المتمصل** : هو ما اتصل بإسناده فكان كل واحد من روايته قد سمعه عن قوته حتى ينتهي إلى منتهاه . وقد يكون مرفوعاً أو موقوفاً . والمسنند يراود المتمصل عند البعض أو هو المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، وقد يكون متصلاً أو متقطعاً ، أو هو المرفوع المتمصل إلى الرسول عليه السلام .. **والموقوف** : ما أضيف إلى الرسول عليه السلام خاصة ويدخل فيه الانقطاع والإرسال وغيرهما . . . **والموقوف** : ما روى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا عند الإطلاق . وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابة كقول الطحاوي : (... لأن هذا الحديث إنما هو موقوف على إبراهيم بن صالح والأول قد جوز به إبراهيم بن صالح إلى أبيه وإلى ابن عمر ...) (معني الآثار ٢ / ٤١٤ ، وانظر : مقدمة ابن الصلاح ص ٢١ وما بعدها .

مواضع الخلاف ، وعلم الطحاوى بها واستعماله لها غير محتاج إلى إقامة دليل ، لأنها لازمة لأى دارس للحديث فضلا عن أئمة وحفاظه ، إلا أننا نلاحظ أنه يستعمل المنقطع بمعنى المرسل ، فيطلقهما على كل ما لم يتصل بإسناده وهذا مذهب طوائف من الفقهاء وغيرهم (١) . وذلك كقوله : (حدثنا يونس قال : أخبرنا ابن وهب أنه سمع مالكا ، ويونس ، وابن أبي ذئب يحدثون عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يغلق الرهن . قال يونس بن يزيد . قال ابن شهاب : وكان ابن المسيب يقول : الرهن لصاحبه غنمه وعليه غرمه) ، ثم يورد الطحاوى هذا الحديث بإسناده عن عطاء وسليمان بن موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم يقول : (فقال قائل : فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغلق الرهن ، لصاحبه غنمه وعليه غرمه ، ثبت بذلك أن الرهن لا يضيع بالدين ، وأن لصاحبه غنمه وهو سلامته ، وعليه غرمه ، وهو غرم الدين بعد ضياع الرهن ، وهذا تأويل قد أنكره أهل العالم جميعا بالغة ، وزعموا ألا وجه له عندهم :

والذى حملنا على أن نأق بهذا الحديث وإن كان (منقطعا) احتجاج الذى يقول بالمسند به علينا ، ودعواه أنا خالفناه ، وقد كان يلزمه على أصله لو أنصف خصمه ألا يحتج بمثل هذا إذا كان (منقطعا) وهو لا تقوم الحجة عنده بالمنقطع . فإن قال : إنما قبلته - وإن كان (منقطعا) - لأنه عن سعيد بن المسيب ، (ومنقطع) سعيد يقوم مقام المتصل . قيل له : ومن جعل لك أن تخص سعيدا هذا وتمنع منه مثله من أهل المدينة (٢) :

وكقوله : حدثنا أبو بشر الرقى قال : حدثنا المعتمر بن سليمان الرقى عن الحجاج بن أرطاة عن الزهري يذكر بإسناده مثله - أى قوله عليه الصلاة والسلام : أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ... وحجاج بن

(١) خصص الحاكم النيسابورى الإرسال بالتابعين ، وأتى يسقط قبل التابى إن كان واحدا يسمى منقطعا ، وإن كان أكثر سمي مقصلا والمعروف فى الفقه وأصوله أن كل ذلك يسمى مراسلا (انظر : الكفاية ص ٢١ ، ص ٣٨٤ ومقدمة ابن الصلاح ص ٢٥ - ٢٨) .

(٢) صفات الأكل : ٢ / ٢٥٣ - ٢٥٥ .

أرطاة : فلا يثبتون له سماع عن الزهري : وحديثه عنه عندهم (مرسل)
وهم لا يثبتون (بالمرسل) (١)

وسوف نشير إلى اصطلاحات أخرى ترد في كلام الطحاوي عندما نعرض
أمثلة من نقده للسند .

١٣٤ - د - علل الحديث :

والإكثار من حفظ الحديث ، ومذاكرته ، وجمع طرقه ، ومعرفة الرجال
وتاريخهم وجرحهم وتعديلهم ، ومعرفة الاصطلاحات ، وطول العهد بممارسة
الحديث - يعطى كل ما تقدم خبرة بنقد الحديث وحلما قريبا من الإلهام يكتشف
به المحدث نواحي الضعف الخفية في الأخبار مما قد يحوز على الثقات الذين
يرون الخبر من حيث الظاهر مستكملا لوجوه الصحة .

فمعرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها . وإنما
يقطع به أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب ، وهي أشبه بتطبيق عملي يتبين
منه مدى استفادتهم بما حصلوه من الحديث وعلومه . وهذه العلل عبارة
عن أسباب خفية غامضة تخرج الحديث من حال الصحة إلى حال الضعف .
فالحديث المعلن : هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدر في صحته مع أن
الظاهر السلامة منها . ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ، الجامع
شروط الصحة من حيث الظاهر ، ولكن الخبير الجامع لطرق الحديث
يتنبه إلى أن هذا الحديث الموصول فيه لإرسال مثال ، أو أن هذا المرفوع
أصله الوقف ، أو فيه وهم ، دخل فيه حديث آخر أو غير ذلك :

فشرط الحديث ليكون معللا أن تكون علته خافية ، فإذا كانت ظاهرة
كالجرح بالكذب في أحد رواته لم يطلق عليه هذا الاسم إلا بضرب من التوسع ،
ويقلب ذلك على متقدمي المؤلفين ، (ولذلك نحمد في كتب علل الحديث الكثير
من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح ،
وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث) (٢) كما أطلق بعض العلماء

١ (١) معاني الآثار : ٢ / ٥٠٤ .

٢ (٢) مقلة ابن الصلاح ص ٤٤

العلقة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من رسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال : من أقسام الحديث ما هو صحيح معلول (١) :

١٣٥ - ونعرض فيما يلي أمثلة من نقد الطحاوى ، يتجلى فيها عمق خبرته بهذا القرح من علوم الحديث ، كما تتجلى فيها دقة إدراكه وقوة حللته في اكتشاف العلال :

١ - تنبيه على وقوع تصحيف (٢) :

(حدثنا يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال ، أخبرني يونس عن ابن شهاب قال : أخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة - أن شبل بن خالد أخبره أن عبد الله بن مالك الأوسى أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الوليدة إذا زنت فاجلوهها . قال أبو جعفر : هذا خطأ ، شبل هذا ابن خليل المزنى . حدثنا فهد قال : ثنا حيوة بن شريح قال : ثنا يقية - هو ابن الوليد - عن الزبيدي عن الزهري عن عبد الله بن عبد الله أن شبل بن خليل المزنى أخبره أن عبد الله بن مالك الأوسى أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (٣)) . وساق قريبا من الحديث الأول .

(١) انظر المرجع السابق ص ٤٤

(٢) كان المتقدمون من رجال الحديث لا يفرقون بين المصحف والمحرف فكلاهما يقع فيه الخطأ لأنه مأخوذ من المصحف ، لم ينقل بالمشافهة والسامع لكن ابن حجر فرق بينهما بتمرقة شكلية ، قرأ أن ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بتغيير النقط مع بقاء صورة الخط سمي مصحفا ، وما كان فيه ذلك في الشكل سمي محرفا . وقد عد العلماء معرفة هذا النوع فناجيلا لا ينفص بأعيانه إلا الخفا من الحفاظ (انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٠ - ١٤٣ وعلوم الحديث ومصطلحه ٢٧٢ - ٢٨١) .

(٣) معاني الآثار - باب حد الزنا ٧٨/٢ . وشبل بن خليل اختلف في اسم أبيه . هل هو حامد أو خالد أو خليل أو حميد . روى عن عبد الله بن مالك الأوسى حديث الوليدة إذا زنت فاجلوهها . وعنه عبد الله بن عبد الله بن عتبة . وفرق ابن حبان في الثقات بين شبل بن خليل فذكره في الصحابة ولم يذكر له روايا ، وبين شبل بن حامد فذكره في التابعين . ووصفه بالرواية عن عبد الله بن مالك . (انظر : تهذيب التهذيب ٤ / ٣٠٤ - ٣٠٥) .

وفي موضع آخر صدق أبو جعفر هذا الإسناد : (حدثنا أحمد بن داود ، ثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن الأعمش عن يحيى بن عمار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (١٠٠) ثم حكى أبو جعفر هذا الاعتراض (١٠٠٠) وكيف تقبلون هذا الحديث وفي إسناده يحيى بن عمار وأنتم لا تعرفونه ، ولا يعرف يحيى بن عمار في أهل العلم لا يحيى بن عمار (١) الأنصاري أبو عمرو بن يحيى : وذلك لا يروى عن سعيد بن جبير وإنما هو من أهل المدينة ؟ فكان جوابنا أنه في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه أن يحيى بن عمار المذكور في هذا الحديث كما ذكره غير أنا قد وقفنا على الحالة فيه ، فبان لنا أنه صحف ، وأنه إنما أريد يحيى بن عباد (٢) أبو هيرة الأنصاري ، وهو رجل جليل من تابعي الكوفة ، فصحف ، قليل : يحيى بن عمار كما حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس ثنا أحمد بن منصور الرمادي ، عن ابن المديني ثنا يحيى ابن سعيد بهذا الحديث فقل فيه يحيى بن عمار ، فأثبت عبد الرحمن بن مهدي فحدثنا به فقال : عن يحيى بن عباد أبي هيرة . فبان بذلك ما قد ذكرنا (٣) (١٠٠) (٣)

٢ - وهم من الرواة اتوا به في متن الحديث :

قال أبو جعفر : (حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن عطاء قال : حضرت : جنازة ميمونة مع ابن عباس ،

(١) مشكل الآثار ٢ / ٤١٤-٤١٥ . ويحيى بن عمار هذا مدني روى عن عبد الله بن زيد ابن عاصم وأنس بن مالك وأبي سعيد الخدري . وعنه ابنه عمرو والزهرى وغيرهما . وثقه ابن إسحاق والنسائي وابن حبان (وانظر التهذيب ١١ / ٢٥٩) .

(٢) ويحيى بن عباد بن شيان بن مالك الأنصاري ، السلي ، أبو هيرة الكوفي . يقال إنه ابن بنت البراء بن عازب وأوين بنت خباب بن الأرت روى عن أبيه وجده ، وأرسل من خباب وأبي هريرة روى عنه سليمان التيمي ، وحريث بن أبي مطر ، وليث بن أبي سالم ، وإسماعيل السدي ، ومسر ، وغيرهم . قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ليث من مجاهد أصيب أهل الكوفة إلى أربعة ، فذكره فهم . مات في ولاية يوسف بن عمرو على العراق . وفي هامش الصفحة نقلا عن التقريب أنه يعد من الأربعة ، مات بعد العشرين . (انظر : تهذيب التهذيب ١١ / ٢٣٤) .

(٣) مشكل الآثار ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ .

فقال : هذه زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تزعرعوها ، وارفعوا لها . فإنه كان عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تسع فكان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة . والتي لا يقسم لها صفة ، رضى الله عنهن .

قال أبو جعفر : قد كان أشكل على المعنى الذى به لم يكن يقسم لصفة حتى سألت عنه غير واحد ممن يسأل عن مثله ، فما وجلت عندهم فيه شيئا . حتى وقفت أنا على أن ابن جريج غلط في المرأة التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقسم لها من ذكر أنها صفة ، ولم تكن صفة ، ولكنها سودة . كما حدثنا ابن أبي مريم قال : ثنا جدى سعيد بن أبي مريم قال : ثنا سفيان ابن عيينة قال : حدثني عمرو بن دينار عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس قال : توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعنده تسع نسوة يصيبهن إلا سودة ، فإنها وهبت يومها وليتها لعائشة رضى الله عنهن . قال أبو جعفر : فوكت بذلك على المرأة التي كان لا يقسم لها أنها كانت سودة ، وأن ذلك إنما كان من بطيب نفسها وبتحريكه ذلك إلى عائشة ؛ فكان ذلك أولى أن يحمل تركه أن يقسم لها ؛ إذ كان من سنته العدل بين نسائه ؛ وتوفيتهن حقوقهن من نفسه ؛ وتحذيره أمته من خلاف ذلك من الميل إلى بعض نسائه دون بعض (١)

ويقول في موضع آخر منها على خطأ وقع فيه الراوى في متن الحديث :
(حدثنا يوسف بن يزيد قال : ثنا حجاج بن إبراهيم قال : ثنا أبو عوانة

(١) مشكل الآثار ١٢٢/٣ - ١٢٣ . وصفة بت حى بن أعطب تزوجها النبي صل الله عليه وسلم سنة سبع من الهجرة ، وتوفيت في رمضان سنة ٥٠ هـ أو سنة ٣٦ (انظر : الاستيعاب ٧٦٣/٢ ، وأسد الغابة ٤٩٠/٥ - ٤٩١) وسودة بنت زمعة بن قيس . تزوجها رسول الله صل الله عليه وسلم بمكة بعد موت خديجة ، قيل قبل العقد على عائشة ، وقيل : تزوجها بعد عائشة ، وقد تم رسول الله صل الله عليه وسلم أن يطلقها فقالت ، لا تطلقني ، لأنى أود أن أحضر في زمرة نساءك ، وبعيت يومها لعائشة ، وتوفيت في آخر زمان عمر بن الخطاب (انظر الاستيعاب ٧٥٧/٢ ، وأسد الغابة ٤٨٤ / ٥ - ٤٨٥) .

عن فراس عن عامر عن عبد الرحمن بن أبزي أن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم توفيت فصلى عليها عمر فكبّر أربعا ، وبعث إلى أمهات المؤمنين من يخلعها في قبرها ؟ فقلن : الذي كان يخل له أن يراها في حياتها قال أبو جعفر : وهذا عندنا خطأ ؛ لأن أم حبيبة بقيت بعد وفاة عمر دهرا طويلا ، ثم بين بطرقه أن المتوفاة كانت زينب بنت جحش رضي الله عنهن (١) .

٣ - أمثلة لوهم الرواة في مسند الحديث مما نبه عليه أبو جعفر الطحاوي :

(حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال : أنا بن وهب ، قال : أخبرني يحيى بن أيوب عن عبد الرحمن بن حرملة ، عن أبي علي الهمداني - قال أبو جعفر : وهو ثمامة بن شفي - قال : سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : من أم الناس فأصاب الوقت وآتم الصلاة فله ولم ، انتقض من ذلك شيئا فعليه ولا عليهم .

قال أبو جعفر : وأهل العلم بالحديث يقولون : إن الصواب في إسناد هذا الحديث أنه عن يحيى بن أيوب عن حرملة بن عمران عن أبي علي الهمداني ،

(١) انظر : مشكل الآثار : ٣ / ٣٠٤ - ٣٠٧ . وقد اختلف في اسم أم حبيبة : هل هو هند ؟ أو رملة ! والصحيح أنها رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية . وأمها : صفية بنت أبي العاص ، حمة عثمان . هاجرت إلى الحبشة مع زوجها عبد الله بن جحش الأسدي أحد غزوة ، وهناك اختن زوجها وتصر ومات وبقيت هي على إسلامها ، وقد اختلفوا في تزويجها هل كان بأرض الحبشة - وهذا هو الأغلب - أو كان بالمدينة . وهل النبي قول المقد ، للتجاشي أو عثمان بن عفان ، أو خاله بن سعيد بن العاص . توفيت سنة ٤٤ هـ . (الاستيعاب ٢ / ٧٤٩ - ٧٥٠ ، وأسد الغابة ٥ / ٤٥٧ - ٤٥٨ ، ٥ / ٥٧٣ - ٥٧٤) وزينب بنت جحش بن رثاب . وأمها : أمية بنت عبد المطلب حمة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد تزوجها الرسول صل الله عليه وسلم في سنة ٣ هـ أو ٤ هـ وكانت قبل تحت زيد بن حارثة ، وهي التي ذكر الله قصتها في القرآن بقوله : «فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها...» (سورة الأحزاب - آية ٣٧) ، وكان اسمها برة فسموها زينب . وكانت تفخر على نساء النبي فتقول : إن آياه كن أنكحوكن ، وإن الله أنكحنى ليأيه من فوق سبع سموات ، وكانت أول نساء النبي صل الله عليه وسلم لحواقه . توفيت في خلافة عمر بن الخطاب سنة ٢٠ أو ٢١ هـ (انظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٢ - ٧٥٣ - ٧٥٥ ، وأسد الغابة ٥ / ٤٦٣ - ٤٦٥) .

لأن عبد الرحمن بن حرملة لا يعرف له سماع من أبي على الهمداني . وقد دل على ما قالوا من ذلك ما روى سعيد بن غفير قال : ثنا يحيى بن أيوب عن حرملة بن عمران عن أبي على الهمداني ، فذكر مثله (١) .

وفي باب التسمية على الأكل ساق أبو جعفر هذا الإسناد : (حدثنا عبد الغني بن أبي عقيل ، ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ، عن معمر ، حدثني سليمان الأعمش عن زيد بن وهب الجهني عن حذيفة بن اليمان . .) وقد علق أبو جعفر على هذا الإسناد بقوله : وأهل العلم جميعاً يقولون : إن معمرًا غلط في إسناد هذا الحديث عن الأعمش . وأن الصحيح في إسناده هو ما حدثنا فهد بن سليمان ثنا محمد بن الصلت الكوفي ، ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن خزيمة أبي حذيفة قال ... (٢) .

وفي موضع ثالث يأتي أبو جعفر بالحديث التالي : (حدثنا أبو أمية ثنا علي بن قادم ، ثنا سفيان عن سهيل ، عن أبيه ، عن عطاء بن يزيد ، عن تميم الداري ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : مثله - أي قوله : الدين النصيحة ، يقولها ثلاثاً ، قيل إن يا رسول الله ؟ قال لله عز وجل ، ولكتابه ولرسوله ، ولأئمة المسلمين وعامتهم - قال أبو جعفر ، وهذا الإسناد مما يذكر أهل العلم بالأسانيد أن علي بن القادح غلط فيه ، فأدخل فيه أبا سهيل - وهو أبو صالح - بين سهيل وبين عطاء بن يزيد ، ويذكرون أن اتصال هذا الإسناد عن عطاء نفسه) ، ثم يقيم الطحاوي دليلاً على ذلك (٣) .

٤ - أحاديث علتها التذليس (١) :

قال أبو جعفر : (حدثنا يونس ، حدثنا سفيان ، عن ابن عجلان عن الأهرج ، عن أبي هريرة ، عن رسو الله صلى الله عليه وآله وسلم قال :

(١) مشكل الآثار : ٢ / ٥٤ .

(٢) مشكل الآثار : ٢ / ١٩ .

(٣) انظر : مشكل الآثار ٢ / ١٨٨ - ١٩٠ .

(٤) التذليس قبان : أ - تذليس الإسناد : وهو أن يروي عن لقيه مالم يسمع منه ، موها أنه سمع منه ، أو عن عاصره ولم يلقه ، موها أنه قد لقيه وسمعه منه . ثم قد يكون بينهما واحد ، وقد يكون أكثر . ومن شأنه ألا يقول في ذلك (أخبرنا) ولا (حدثنا) وما أشبههما ، =

«المؤمن القوى خير وأحب إلى الله تعالى من المؤمن الضعيف وفي كل خير :
 احرص على ما ينفعك ولا تعجز ، فإن فاتك شيء فقل قدر الله وما شاء فعل ،
 وإياك واللو ؛ فإنها تفتح عمل الشيطان » . فتأملنا إسناد هذا الحديث هل هو
 موصول أو قد دخله تدليس من ابن عجلان أتى به عن الأعرج يحدث به
 عنه بغير سماع منه إياه ؟ فوجدنا محمد بن أحمد الكوفي ، أبا العلاء قد
 حدثنا ، قال : حدثنا أحمد بن جميل المروزي ، حدثنا ابن المبارك ، حدثنا
 محمد بن عجلان عن ربيعة عن الأعرج عن أبي هريرة - وأورد الطحاوي
 قريبا من الحديث الأول ، واستمر يقول - : ثم سمعته من ربيعة ، وحفظي
 له من محمد) ، ثم أورده أبو جعفر عن ابن المبارك من طريق آخر ، ثم قال :
 (فوقنا بذلك على أن محمد بن عجلان إنما حدث به عن الأعرج تدليسا به منه
 وإنما كان أخذه من ربيعة بن عثمان عنه . ثم تأملنا حديث ربيعة عن الأعرج :
 هل هو سماعه إياه عنه أو هو على التدليس به عنه ؟ فوجدنا فهذا قد حدثنا
 قال : حدثنا أحمد بن حميد الكوفي ، حدثني عبيد الله بن موسى ، حدثنا
 عبيد الله بن إدريس عن ربيعة بن عثمان عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن
 الأعرج عن أبي هريرة - ثم ذكر مثل الحديث الأول - فوقنا بذلك على أن
 أصل هذا الحديث في إسناده ، إنما هو عن ابن عجلان ، عن ربيعة بن عثمان عن
 محمد بن يحيى بن حبان ، عن الأعرج (١) .

وفي موضع آخر يسوق أبو جعفر الحديث التالي : (. . .) كما قد حدثنا
 محمد بن علي بن داود البغدادي ، ثنا سعيد بن سليمان الوسطي ، ثنا حفص
 ابن غياث عن عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة عن النبي

« وإنا يقول : (قال فلان ، أو من فلان) ونحو ذلك . ب- تدليس الشيوخ : وهو أن يروي
 عن شيخ حديثا سمعته ، فيسبه ، أو يكتبه ، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف
 وقد ذم التدليس أكثر العلماء . واختلف العلماء في قبول رواية من عرف بالتدليس : فجملة
 فريق يحرمونها بذلك ويروا روايته ، بين السماع أو لم يبين . والصحيح التفصيل :
 فما رواه بلفظ محتمل مثل (عن فلان) فحكمه حكم المرسل وأنواعه . وما رواه بلفظ مبين
 لسماعه ولا اتصال بخبر (سمعت وحدثنا) فهو مقبول صحيح به . (انظر : الكفاية ص ٣٥٥ -

٣٥٨ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ٣٤ - ٣٦) .

(١) انظر : مشكل الآثار ١ / ١٠٠ - ١٠١ .

صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من نذر أن يطيع الله عز وجل فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله عز وجل فلابعهضه » . قال حفص : وسمعت ابن محرز وهو عند عبيد الله فذكر عن القاسم عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله ، وقال فيه : يكفر يمينه . قال أبو جعفر : وهذا الحديث في الحقيقة لم يسمعه عبيد الله بن عمر من القاسم ، وإنما أخذه عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم عن عائشة . حدثنا محمد بن خزيمة ثنا يوسف بن عدى الكوفي ، ثنا عبيد الله بن إدريس عن عبيد الله بن عمر عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم عن عائشة بلون ذكر الكفارة . فعقلنا بذلك أن بين عبيد الله وبين القاسم في هذا الحديث طلحة بن عبد الملك . . . (١) . وفي مشكل ماروى في المراد بقوله تعالى : (وإن تبوءا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله (٢)) ووى الطحاوى ما قيل في تأويل هذه الآية بطريقتين : جاء في أحدهما : (... ابن شهاب عن ابن مرجانة ..) ، وفي الآخر (عن ابن شهاب عن ابن مرجانة يحدث . .) ولفظ (عن) يحتمل التذليل وعلم السماع ، وقد فطن إلى ذلك الطحاوى وقال : (فكان في هذا الحديث عن ابن شهاب عن ابن مرجانة يحدث ، فأوقع ذلك في القلوب أن يكون ابن شهاب لم يحدث به عن ابن مرجانة سماعا ، فنظرنا إلى ذلك لتقف على الحقيقة فيه إن شاء الله تعالى . فوجدنا أحمد بن حماد النجيبى أبا جعفر ، قد حدثنا قال : ثنا أبو مروان محمد بن عثمان العماني ، ثنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن حدثه عن سعيد بن مرجانه .. قال أبو جعفر : فوقفتا بذلك على أن ابن شهاب إنما حدث بهذا الحديث عن ابن مرجانة بلاغا ولم يحدث به سماعا ، فبطل لذلك هذا الحديث لبطلان إسناده (٣) . . .) :

وفي كثير من المواطن غير ما قدمنا ، تكلم أبو جعفر عن التذليل : تارة [يكشفه بنفسه ، وتارة ينبه على رأى العلماء قبله فيه ، وكفى دلالة على علمه]

(١) انظر : مشكل الآثار ١ / ٤٦٩ - ٤٧١ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية ٢٨٤ .

(٣) انظر : مشكل الآثار ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٧ .

بهذا الفرع أن له فيه كتاباً جليلاً هو (الرد على الكرايمى فى المدلسين) ،
وقد نقل عنه صاحب الجوهر النقى (١) .

ولو تتبعنا ما فى كتب الطحاوى من أمثلة تدل على تمحيصه للأحاديث ،
واكتشاف ما فيها من علال لا مستغرق منا ذلك كثيراً من الصفحات ، لأنها
كثيرة منبثة فى ثنايا كتبه ، تتحدى من يزعم أن الحديث لم يكن من صنعه ،
وتعلن على الملأ أنه ما أخذ من الحديث بطرف ، بل أخذه كله ، إذ نشأ فيه
وعاش له تلميذاً وأستاذاً . وفى عرضنا للأمثلة السابقة اكتفينا بعرضها دون
التعقيب عليها ، تركها بين يدي المطلع يستنبط منها مكانة أبى جعفر ، حتى ولنخلى
بينه وبين نفسه فى تكوين رأيه فيه ، ولنغريه بمطالعة كتب أبى جعفر حتى
يكون على يقين مما نزع .

١٣٦ - هـ - ومن علوم الثقافة الحديثة التى يقبح جهلها بأهل الحديث
خاصة ، ثم بأهل العلم عامة ، معرفة غريب الحديث : (وهو عبارة عما وقع
فى متون الأكاذيب من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها [٢] .

وأول من صنف الفن النضر بن شميل ، أو أبو عبيدة معمر بن المثنى ،
وكتابا هما صغيران : وصنف بعد ذلك أبو عبيدة القاسم بن سلام كتابه المشهور
فجمع وأجاد واستقصى ، فوقع من أهل العلم بموقع جليل وصار قدوة فى هذا
الشأن [٣] . ولا يستطيع أحد أن ينكر معرفة الطحاوى بهذا الفرع من علوم
الحديث . وقد يكون فيما مضى من كلامنا عن ثقافته اللغوية ما يكتفى فى الإحتجاج
لذلك ، وإن كنا نضيف إله هنا أن أعلام هذا الفرع هما أبو عبيدة وأبو عبيد ،
وقد أخذ الطحاوى ما عندهما من غريب الحديث ، بل كان يعترض عليهما
وينظهما أحياناً . أما أخذه عن أبى عبيدة معمر بن المثنى ، فقد كان بوساطة
ولاد النحوى عن المصادرى عن أبى عبيدة ، وأما ما أخذه عن أبى عبيد
القاسم بن سلام فقد كان بوساطة على عبد العزيز . كما عرفنا بذلك الطحاوى

(١) انظر : السنن الكبرى ١ / ١٢٨ وبأسفلها الجوهر النقى .

(٢) انظر : مقلة ابن الصلاح ص ١٣٧ .

(٣) انظر : المصدر السابق ص ١٣٧ .

في حديثه عن معنى طف الكيل : (: : :) وقد حدثنا ولاد النجوى عن أبو عبيدة قال : الملقف : الذى لا يوفى على الناس من الناس . . . وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام في كتاب غريب الحديث الذى أجزله لنا عنه على بن عبد العزيز : الطف : أن يقرب الإتياء من الامتلاء من غير أن يمتلئ . يقال : هذا طف المكيال : ، إذا قرب أن يمتلأ ومنه التطفيف ، وفي الكيل إنما هو نقصانه (١) ومثل هذا التفسير اللغوى وتصريحه بالأخذ عن أبي عبيد وأبي عبيدة - يوجد في مواضع متفرقة من كتب الطحاوى وبخاصة كتابه مشكل الآثار (٢) :

١٣٧ - و، ز : يختلف الحديث، والناسخ والمستوخ منه : ولا يصلح للقيام بهما إلا القواصون على المعاني الدقيقة ، الجامعون بين الحديث وبين فقه وأصوله . وسوف نرى في الفصل الثاني أن هذين العلمين الجليلين هما ميدان : الطحاوى ، وأنه كان فارس هذا الميدان ، فإن مقدرته العلمية أثبت عليه إلا أن يقتحم أدنى مسائل الحديث التى تستعصى على الكثيرين :

١٣٨ - هذه هي أهم علوم الحديث ، أوجزنا القول فيها ، لتعلم موقف أبي جعفر منها ، ومكانته فيها : وقد وضع لنا أنه كان مثقفا بما أهله ليكون إماما في علم الحديث ، إذ لم يكتف بتعلمها ومعرفتها ، بل أدلى بجهده فيها وألف في أصعبها وأدقها ، فلان له الصعب ، وانكشف المستغلق . وحيث إن الخلاف حول الموضوع من مس الذكر كان السبب المباشر في أن يرمى أبو جعفر بالجهل بالحديث ، وأن يخرج من زمرة علمائه - نرى أن نوجز كلام البيهقي في هذا الموضوع ، ثم نتبعه بقول الطحاوي ، ليكون مثلا طيبا للمقارنة بينهما ، وبأيهما كانت صناعة الحديث ألصق ، وسوف نرى أن قوة عارضة أبي جعفر في الحديث ، وتضييقه المسالك على خصمه كانت سببا في أن يهاجم هذا الهجوم القاسي :

(١) مشکل الآثار : ٤ / ٣٦٥ .

(٢) كمال لك ، انظر : مشكل الآثار ١ / ١٢٦ ، ١ / ١٤٦ ، ٢٠ / ٢٠

احاديث من الذكر ، بين الطحاوي والبيهقي (١)

١٣٩- تكلم البيهقي عن هذا الموضوع في ثلاثة أبواب :

الباب الأول : (باب الوضوء من مس الذكر) .

الباب الثاني : باب الوضوء من مس المرأة فرجها .

الباب الثالث : باب ترك الوضوء من مس الفرج بظهر الكف .

ثم أخذ يرد على ما يتدل به من يقول بعدم الوضوء من مس الذكر ، واستكمالا لهذا الموضوع يعقد بابا يبين فيه أن الوضوء لا يجب من مس الأنثيين :
وفي الباب الأول :

(أ) روى البيهقي بسنده عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول : دخلت على مروان : بن الحكم ، فقلنا كونا ما يكون منه الوضوء ، فقال مروان : ومن منى الذكر الوضوء . فقال عروة ، ما علمت ذلك ؟ فقال مروان : أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : وإذا منى أحدكم ذكره فليتوضأ ، (٧) : ١٢٤

(ب) وروى بسنده عن الزهري عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول : ذكر مروان بن الحكم في إمارته على المدينة أنه يتوضأ من مس الذكر إذا أفضى إليه الرجل يده . فأنكرت ذلك وقلت : لا وضوء على من مسه . فقال مروان : أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ما يتوضأ منه ، فقال رسول الله صلى

(١) نقلت كلام البيهقي من (السنن الكبرى) له ، اعلم تمكني من الاطلاع على كتاب (معرفة السنن) ، وسوف أشير إلى اعتراضات وتعليقات للمارديني صاحب الجوهر النقي المطبوع مع السنن الكبرى (انظر السنن ١ / ١٢٨ - ١٣٨) .

(٢) أشار صاحب الجوهر إلى أن حديث بسرة عن الزهري فيه اضطراب ، قاله يروي بهنا عن الزهري عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عروة ، ثم يروي البيهقي فيما يده في باب الوضوء من مس المرأة فرجها عن الزهري عن عروة ، وأخرجه الطحاوي في كتاب الرد على الكرايم عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة عن بسرة . قال الطحاوي ولم يسمه الزهري عن عروة ، بل عن عبد الله بن أبي بكر أو عن أبيه أبي بكر عن عروة (انظر : السنن الكبرى ١ / ١٢٨ والجوهر في نهاية الصلحة) .

الله عليه وسلم : ويتوضأ من منى الذكر . فقال عروة : فلم أزل أمارى مروان حتى دعا رجلا من حراسه فأرسله إلى بسرة ليسألها عما حدثت من ذلك ، فأرسلت إليّ بسرة بمثل الذي حدثني عنها مروان .

ح - روى ومثل ذلك أيضا بسنده عن «شام بن عروة عن أبيه بعدة طرق .

د - وأورد بسنده عن محمد بن المبارك ثنا الهيثم بن حميد عن العلاء ابن الحارث عن مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (من مس فرجه فليتوضأ) ، ثم يورده من طريق آخر إلى الهيثم بن حميد . ثم يقول البيهقي : وبلغني عن أبي عيسى الترمذي قال : سألت أبا زعة عن حديث عنبسة فاستحسنه ورأيته كان يعده محفوظا (١) .

هـ - روى بسنده عن إسحاق بن محمد الغزوي عن يزيد بن عبد الملك النوفلي عن المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «من مس ذكره فليتوضأ (٢)» .

و - روى بسنده عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص أن أباه أمره بالوضوء من منى الذكر . وكذلك روى عن عمر بن الخطاب وابنه أنهما كانا يقولان بالوضوء من منه . وأخيرا يستعين بالطحاوي في روايته أن عمر وابن عباس كانا يقولان بالوضوء من منى الذكر (٣) .

(١) نقل صاحب الجوهر من كتاب الترمذي : (قال محمد بن إسماعيل : لم يسمع مكحول من عنبسة . وروى عن رجل عنه غير هذا الحديث ، وكأنه لم ير هذا الحديث صحيحا) وفي الأم من ابن معين قال : هذا أصنف أحاديث هذا الباب . وأخرج النسائي حديثا عن مكحول عن عنبسة من أم حبيبة ، ثم قال : مكحول لم يسمع من عنبسة شيئا . (انظر : الجوهر : ١ / ١٢٨ - ١٢٩ السنن الكبرى) .

(٢) السنن ١ / ١٣٠ - ١٣١ . وفي الجوهر في نهاية ص ١ / ١٢٩ - ١٣٠ من السنن الكبرى بين الماردي أن حديث أبي هريرة فيه رجلا ن مكلم قهما : إسحاق بن محمد بن عبد الله ابن أبي فروة ، وي زيد النوفلي .

(٣) انظر : السنن ١ / ١٣١ ، وسوف نعلم فيما يأتي أن الطحاوي أثبت أن أكثر الصحابة يقولون بعدم الوضوء من منى الذكر ومنهم ابن عباس .

١٤٠- وفي باب الوضوء من مس المرأة فرجها (١) :

١- يروى بسنده عن عبد الرحمن بن نمر اليحصبي عن الزهري عن عروة بن مروان حديث بسرة السابق بزيادة (. . . والمرأة مثل ذلك) ، ثم يبين أن هذه الزيادة لا يروونها عن الزهري غير ابن نمر هذا ، مع ملاحظة أن الزهري رواه عن عروة هنا ، وفي الباب قبله عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة (٢) ، ولذلك روى بعده حديث الزهري عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة وليس فيه هذه الزيادة وقال : هذا هو الصحيح من حديث الزهري ، ثم ساق حديث ابن نمر اليحصبي من طريق آخر ، وبين أن هذه الزيادة فيه إنما هي من قول الزهري :

ب- روى عن عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : وأبما رجل مس فرجه فليتوضأ ، وأبما امرأة مست فرجها فلتوضأ .

ج- روى عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن بسرة أنها قالت : يا رسول الله ، كيف ترى في إحداثنا تمس فرجها ، والرجل يمس ذكره بعدما يتوضأ ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : تتوضأ يا بسرة بنت صفوان :

د- وعن عبيد الله بن عمر القاسم عن عائشة قالت : إذا مست المرأة فرجها توضأت .

١٤١- وفي باب ترك الوضوء من مس الفرج يظهر الكف :

١- روى بسنده عن (عبد الرحمن بن القاسم عن يزيد بن عبد الملك التوفلي عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أفضى يده إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وحب عليه وضوء الصلاة . وهكذا رواه أمين بن عيسى وجماعة من الثقات عن يزيد ابن عبد الملك ، إلا أن يزيد تكلموا فيه) ، ثم روى سنداً عن أحمد بن

(١) انظر السنن الكبرى : ١ / ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) انظر : ١٥ من الصفحة السابقة : و١٢٩ / ١ .

ابن إسحاق الصبغى : ملازم فيه نظرة (١) - قال الشيخ : ورواه محمد بن جابر اليمامى وأيوب بن عتبة عن قيس بن طلق ، وكلاهما ضعيف : ورواه عكرمة ابن عمار عن قيس أن طلقا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فأرسله ، وعكرمة بن عمار أمثل من رواه عن قيس : وعكرمة بن عمار قد اختلفوا فى تعديله (٢) ، نَحْزَه يحيى بن سعيد القطان ، وأحمد بن حنبل وضعفه البخارى جدا .

وأما قيس بن طلق : فقد روى الزعفرانى عن الثافى أنه قال : سألت عن قيس قلم نجد من يعرفه (٣) ، ثم يكون لنا قبول خبره وقد عارضه من وصفنا ثقتهم ورجاحتهم فى الحديث وثبته ؟ ، ثم روى البيهقى أن يحيى (٤) ابن معين وأبا حاتم وأبا زرعة ، يوهنون قيس بن طلق . ثم إن حديث قيس بن طلق كان فى أول الهجرة ، وقد حمله البعض على مسه إياه بظهور كفه ، لأن فى أحد طرقه (. . . فذهبت أحك فخذى ، فأصاب يدي ذكرى فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما هو منك) والظاهر من حال من

(١) قال للماردينى عن ملازم : وثقه ابن حنبل وابن معين ليوزعه وأحمد بن عبد الله العجل ، وقال أبو حاتم : لا بأس به متفوق ، وأخرج له ابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما والحاكم فى المستدرک (١ / ١٣٤ السن) .

(٢) احتج به مسلم ، واستشهد به البخارى ، وأخرج له ابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما والحاكم فى المستدرک ، وسئل ابن الملقى عن عكرمة فقال : كان عند أصحابنا ثقة ثيبا ، وثقه وكيع والعجل وقال ابن معين : متفوق ليس به بأس . وانظر (الجوهر ١ / ١٣٤ من السن) .

(٣) ذكر فى الجوهر : أنه معروف روى عنه تسعة أنفس ذكرهم صاحب التكمال ، وروى هو وابن أبي حاتم ويوثق ابن معين له ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وأخرج له ابن خزيمة وابن حبان فى صحيحهما والحاكم فى المستدرک ، وروى له أصحاب السنن الأربعة ، وقد حسن الترمذى حديثا رواه من طريق ملازم وصححه غير الترمذى (الجوهر : ١ / ١٣٤) .

(٤) ذكر البيهقى ذلك يستد فى محمد بن الحسن النقاش المفسر ، وهو من المهين بالكذب وقال البرقلى : كل حديثه مناكير . وروى النقاش كلام ابن معين عن عبد الله بن يحيى القاضى السرخسى . والسرخسى هذا قال فيه ابن عسى كان متبعا فى روايته من قوم أنه لم يلحقهم . وقد سبق فى ١٠٠٠ يحيى بن معين له (انظر الجوهر : ١ / ١٣٤ - ١٣٥ من السنن الكبرى) .

يحك فخذهُ وأصابت يده ذكره أنه إنما يصيه بظهر كفه والله أعلم (١) ،
ثم روى البيهقي أن أحمد بن حنبل وعلى بن المديني ويحيى بن معين تناظروا
في مس الذكر : فقال يحيى بن معين : يتوضأ منه ، وتقلد على بن المديني
قول الكوفيين وقال به . واحتج بن معين بحديث بسرة بنت صفوان ، واحتج
ابن المديني بحديث قيس بن طلق . وقال ليحيى : كيف تقلد إسناده بسرة
ومروان بن الحكم أرسل شرطيا حتى رد جوابها إليه ؟ فقال ليحيى : ثم لم
يقنع ذلك عروة حتى أتى بسرة فسألها وشافهته بالحديث ، ثم قال يحيى : ولقد
أكثر الناس في قيس بن طلق وأنه لا يحتج بحديثه : فقال أحمد بن حنبل :
كلا الأمرين على ما قلنا . فقال ليحيى : عن مالك عن نافع عن ابن عمر :
يتوضأ من مس الذكر ، فقال على : كان ابن مسعود يقول : لا يتوضأ منه ،
وإنما هو بضعة من جسدي . فقال ليحيى : هلنا عنق ؟ فقال : عن سفیان
عن أبي قيس عن هذيل عن عبد الله ، وإذا اجتمع ابن مسعود وابن عمر
واختلفا ، فابن مسعود أولى أن يتبع . فقال أحمد بن حنبل : نعم ولكن
أبا قيس (٢) الأوحد لا يحتج بحديثه : فقال على : حدثني أبو نعيم ثنا
مسعر عن عمير بن سعيد عن عمار قال : لا أبالي ، مسسته أو أنقى ، فقال ليحيى :
بين عمير بن سعيد وعمار بن ياسر مفازة (٣) : ثم أورد البيهقي طريقا آخر
لهذه المناظرة وأن ابن حنبل قال في آخرها : عمار وابن عمر استويا (٤) ،
فمن شاء أخذ بهذا ومن شاء أخذ بهذا .

(١) منع في الجوهر هذا الظاهر ، وعلى تقدير تسليمه ، فجواب الذي صل الله عليه وسلم
يشمل المس يظهر اليه وباطنها ، ثم في سند هذا الحديث محمد بن جابر ، وقد ضعفه البيهقي (انظر
الجوهر ١ / ١٣٥ من السنن الكبرى) .

(٢) في الجوهر : أن أبا قيس هذا وثقه ابن معين ، وقال العجلي : ثقة ثبت ، واحتج
به البخاري ، وأخرج له ابن حبان في صحيحه والمحاكم في المستدرک (الجوهر الثاني ١ / ١٣٦ من
السنن الكبرى) على أن القصة إسناده ضعيف (١ / ١٣٤ - ١٣٥ السنن) .

(٣) في مصنف ابن أبي شيبة : حدثنا ابن فضيل ووكيع عن مسعر عن عمير بن سعيد قال
كنت جالسا في مجلس فيه عمار بن ياسر فمثل من مس الذكر في الصلاة فقال : ما هو إلا بضعة
منك . وهذا سند صحيح ، فيه تصريح بأنه لا مفازة بينهما (المرجع السابق نفس الصفحة) .

(٤) في الجوهر : أننا لا نسلم الاستواء ، لأن مع عمار ابن مسعود وغيره من الصحابة
والأمازيد فذلك صحاح كما ذكر ابن عبد البر ، ولم يفت بالوضوء من مس الذكر من الصحابة
غير ابن عمر كما سيأتى عن الطحاوي (نفس المرجع) .

ثم يقتل أن سفيان وابن جريج اجتماعاً فتناكر امتى الذكر ، فقال :
 ابن جريج بتوضاً منه ، وقال سفيان : لا يتوضأ منه ، ، فقال سفيان : رأيت
 لو أن رجلاً أسسك يده منيما كان عليه ؟ فقال ابن جريج : يفضل
 يده . قال فأيهما أكبر : المتى أو لمس الذكر ؟ فقال : ما ألقاها على لسانك
 إلا الشيطان : فقال البيهقي : (وإنما أراد ابن جريج أن السنة لا تعارض
 بالقياس : وذكر الشافعي في رواية الزعفراني عنه أن الذي قاله من الصحابة
 لا وضوء فيه فإنما قاله بالرأى ، ومن أوجب الوضوء فيه فلا يوجب له إلا
 بالاتباع (١) :

١٤٣ — باب في مس الاثنين :

روى البيهقي بسنده عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة أن الرسول
 صلى الله عليه وسلم قال : (من مس ذكره ، أو أنثيه ، أو رفقه فليتوضأ ،
 ثم نقل عن علي بن عمر (الدارقطني) أن عبد الحميد بن جعفر الذي رواه
 عن هشام وهم في ذكره الاثنين والرفع ، وأدرج ذلك في حديث بسرة ،
 وإنما هو قول عروة غير مرفوع ، ثم يقول في النهاية : (والقياس أن
 لا وضوء في المس : وإنما اتبعنا السنة في إيجابه بمس الفرج ، فلا يجب
 بغيره (٢)) ،

هنا موجز للموضوع كما عرضه أبو بكر البيهقي ، ويلاحظ أنه لم يزد أن
 يغادر الموضوع حتى ينبه على أنهم هم المتبعون للأثر ، وأن غيرهم لا سند
 لهم إلا الرأي والقياس : وسوف نترك الطحاوي يقدم لنا الدليل على خطأ
 هذا التنبيه ، من كتابه معاني الآثار الذي انتقده البيهقي :

(١) الذين قالوا بعدم الوضوء هم الأكثرون . وكيف يقال إنهم قالوه بالرأى مع صحة
 الحديث الذي اتبعوه . (المرجع ١ / ١٣٧) .

(٢) عارض صاحب الجوهر في أن ذكر الاثنين إدراج ، أكد أنه من متن الحديث ،
 ثم علق على قوله : (القياس أن لا وضوء) بأن الدهري ليس بفرج ، ومع ذلك أوجب إشتاق
 للوضوء به ، ذكره ابن حزم (الجوهر : ١ / ١٣٨ من السنن الكبرى) .

١٤٤ - باب مس الفرج ، هل يجب فيه الوضوء أم لا (١) ؟

حدثنا أبو بكر قال : ثنا الحسين بن مهدي ، قال : ثنا عبد الرزاق قال : أنا معمر عن الزهري عن عروة أنه تذكر هو ومروان الوضوء من مس الفرج فقال مروان : حدثتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يأمر الوضوء من مس الفرج ، فكأن عروة لم يرفع بحديثها رأسا . فأرسل مروان إليها شرطيا ، فرجع فأخبرهم أنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالوضوء من مس الفرج .

فذهب قوم إلى هذا لأثر ، وأوجبوا الوضوء من مس الفرج . وخالفهم في ذلك آخرون ، فقالوا : لا وضوء فيه . واحتجوا في ذلك على أهل المقالة الأولى ، فقالوا : في حديثكم هنا أن عروة لم يرفع بحديث بسرة رأسا : فإن كان ذلك لأنها عنده في حال من لا يؤخذ ذلك عنها - ففي تضعيف من هو أقل من عروة لبسرة ما يسقط به حديثها : وقد تابعه على ذلك غيره . حدثنا يونس قال : أخبرنا ابن وهب قال : أخبرني زيد عن ربيعة أنه قال : (لو وضعت يدي في دم أو حيضة ما تقض وضوئي ، فمس الذكر أيسر أم البسم أم الحيضة) ؟ قال : وكان ربيعة يقول لم : (وبحكم ، مثل هذا يأخذ به أحد ؟ ونعمل بحديث بسرة ؟ والله لو أن بسرة شهدت على هذه النعل لما أجزت شهادتها : إنما قوام الدين الصلاة ، وإنما قوام الصلاة الطهور . فلم يكن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم من يقيم هذا الدين إلا بسرة) قال ابن زيد : على هذا أدركنا مشيختنا ، ما منهم واحد يرى في مس الذكر وضوءا ، وإن كان إنما ترك أن يرفع بذلك رأسا لأن مروان عنده ليس في حال من يجب القبول عن مثله ، فإن خبر شرطى مروان عن بسرة دون خبره هو عنها ، فإن كان مروان خبره في نفسه عند عروة غير مقبول فخير شرطيه إياه عنها كذلك أخرى ألا يكون مقبولا .

وهذا الحديث أيضا لم يسمعه الزهري عن عروة ، إنما دلس به ، وذلك أن يونس حدثنا قال : ثنا شعيب بن الليث عن أبيه عن ابن شهاب عن

(١) انظر : معاني الآثار : ١ / ٤٣ - ٤٨ . طبع الهند سنة ١٣٤٨ هـ جزماني في مجلد ٥

عبد الله بن أبي بكر بن محمد عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم قال :
للوضوء من مس الذكر ، قال مروان : أخبرتني بسرة بنت صفوان ،
فأرسل إلى بسرة فقالت ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يتوضأ منه ،
فذكر مس الذكر :

قال أبو جعفر الطحاوي : فصار هذا الأثر إنما هو عن الزهري عن
عبد الله بن أبي بكر عن عروة فقط ، حط بذلك درجة ، لأن عبد الله بن أبي
بكر ليس حديثه عن عروة كحديث الزهري عن عروة ، ولا عبد الله بن
أبي بكر عندهم في حديثه بالمتن ، لقد حدثني يحيى بن عثمان قال : ثنا ابن
وزير قال : سمعت الشافعي يقول : سمعت ابن عينة يقول : كنا إذا رأينا
الرجل يكتب الحديث عند واحد من قهر مما هم ، منهم عبد الله بن أبي بكر
سخرنا منه ، لأنهم لم يكونوا يعرفون الحديث ، وأنتم قد تضحفون ما هو
مثل هذا بأقل من كلام مثل ابن عينة .

(وقال آخرون : إن الذي بين الزهري وبين عروة في هذا الحديث أبو
بكر بن محمد — ثم ساق سننه في ذلك — فإن قالوا : فقد روى هذا الحديث
أيضا هشام بن عروة عن أبيه . وهشام فليس ممن يتكلم في روايته بشيء ،
ثم ذكروا في ذلك ما حدثنا ابن أبي عمير قال : ثنا عبيد الله بن محمد
التميمي قال : أنا حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : سألتني
مروان عن مس الذكر ، فقلت : لا وضوء فيه ، فقال مروان فيه الوضوء ،
ثم ذكر مثل حديث أبي بكرة الذي في أول هذا الباب عن حسين بن مهدي
— وبعد أن يورد أبو جعفر عدة طرق لهذا الحديث عن هشام ، يرد الاعتراض
يقوله — قيل له : إن هشام بن عروة أيضا لم يسمع هذا من أبيه ، وإنما
أخذه من أبي بكر أيضا فدلس له عن أبيه ، حدثنا سليمان بن شعيب قال :
ثنا الخصب قال : ثنا همام عن هشام بن عروة قال : حدثني أبو بكر بن
محمد بن عمر بن حزم عن عروة ، أنه كان جالسا مع مروان ، ثم ذكر
الحديث على ما ذكره ابن أبي عمير وابن خزيمة ، فرجع الحديث إلى أبي
بكر أيضا .

(فان قالوا : فقد رواه عن عروة أيضا غير الزهري وغير هشام ، فذكروا في ذلك ما حدثنا محمد بن الحجاج وربيعة المؤذن ، قالوا : ثنا أسد قال : ثنا ابن لميعة قال : ثنا أبو الأسود أنه سمع عروة يذكر عن بسرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله . قيل لهم : كيف تحتجون في هذا باين لميعة وأنتم لا تجعلونه حجة لتخصمكم فيما يحتج به عليكم ؟ .
(ولم أرد بشيء من ذلك الطعن على عبد الله بن أبي بكر ، ولا على ابن لميعة ، ولا على غيرها ، ولكني أردت بيان ظلم الخصم .

(فثبت وهاء حديث الزهري بالذي دخل بينه وبين عروة وهاء حديث الزهري أيضا وهشام الذي بين عروة وبسرة ، لأن عروة لم يقبل ذلك ولم يرفع به رأسا . وقد سقط الحديث بأقل من هذا .

(وإن احتجوا في ذلك بما حدثنا أبو بكر قال : ثنا أبو داود قال : ثنا هشام عن يحيى بن أبي كثير أنه سمع رجلا يحدث قيل لهم كفى بكم ظلما أن تحتجوا بمثل هذا .

ولما احتجوا في ذلك بما حدثنا علي بن معبد قال : ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد قال : ثنا أبي عن ابن إسحاق قال : حدثني محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب عن عروة بن الزبير عن زيد بن خالد قال : سمعت ر.ول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من مس فرجه فليتوضأ — قيل له : أنت لا تجعل محمد بن إسحاق حجة في شيء إذا خالفه فيه مثل من خالفه في هذا الحديث ، ولا إذا انفرد . ونفس هذا الحديث منكرو ، وأخلق به أن يكون غاطلا ، لأن عروة حين ماله مروان عن من الفرج أجابه عن رأيه أن لا وضوء فيه ، فلما قال له مروان عن بسرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال له عروة : ما سمعت به . وهذا بعد موت زيد بن (١) خالد

(١) اختلف في كتبه وفي وقت وفاته سنة اختلافا كثيرا . هل هو أبو زرعة ، أو أبو عبد الرحمن ، أو أبو طلحة ، وهل مات سنة ٧٨ هـ بلدينة ، أو سنة ٦٨ ، أو سنة ٧٢ ، أو سنة ٥٠ بمصر ، أو في آخر خلافة معاوية وكان معه لواء جهينة يوم الفتح وحديثه في الصحيحين وغيرهما . (انظر الاستيعاب ١ / ١٩٧ ، الإصابة في تمييز الصحابة ٣ / ٢٧ . المطبعة الشرقية سنة ١٣٢٥ ١٩٠٧ م) . وقوله : (. . . بكلمة الله) يريد به أن هذه الحادثة كانت بعد موت زيد بن خالد بكثير . ولعل هذا التمييز كان شائعا في عصر الطحاوي .

بكم ما شاء الله . فكيف يجوز أن ينكر عروة على بسرة ما قد حدثه إياه
زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(فإن احتج في ذلك بما حدثنا ربيع الجيزي قال : ثنا إسماعيل بن أبي
أويس . قال : ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشعري عن عمر بن
شريح عن عروة عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — قيل لم :
أنتم لا تدعون خصمكم أن يحتج عليكم بمثل عمر (١) بن شريح . فكيف تحتجون
به أنتم عليه ؟ ثم ذلك أيضا في نفسه منكر ، لأن عروة لما أخبره مروان عن
بسرة بما أخبره به من ذلك ، لم يكن عروة قبل ذلك ، لاعن عائشة ولا عن
غيرها .

(فإن احتجوا في ذلك بما حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا رحيم بن اليعيم
قال : : ثنا عمرو بن أبي سلمى عن صدقة بن عبد الله عن هشام بن زيد عن
نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك — قيل لم :
صدقة (٢) ابن عبد الله هنا عندكم ضعيف ، فكيف تحتجون به ،
وهشام (٣) بن زيد فليس من أهل العلم الذين يثبت بروايته مثل هذا .

(وإن احتجوا في ذلك بما حدثنا يزيد بن سنان قال : ثنا عمرو بن خالد
قال : : ثنا العلاء بن سليمان عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى

(١) هو عمر بن سعيد بن شريح . لين ، ويقال له ابن سرحة . تكلم فيه ابن حبان وابن
عدي . فقال ابن عدي : أحاديثه عن الزهري ليست مستقيمة . وضعفه الدارقطني في الملل .
(انظر : لسان الميزان ٤ / ٣٠٩ — ٣١٠) . وذكره الذهبي في الميزان وسماه : عمر بن سعيد
بن شريح ، ونبه على أن اسم جده بالسین المهملة لا بالشين المهملة ، وروى عن الزهري . قال
الأزدی : لا يصح حديثه . (انظر : ميزان الاعتدال ٢ / ٢٦١) .

(٢) هو صدقة بن عبد الله السمين ، من ابن للتكرار والدلاء بن الحارث وجماة . وعنه :
وكيع والوليد والفرزاني ، ضعفه أحمد والبخاري ، وقال أبو زرعة كان قدريا لنا ، وكنا
ضعفه النسائي ومظن البقاع . ميزان الاعتدال ١ / ٤٦٤ — ٤٦٥ .

(٣) ليس في تهذيب التهذيب إلا هشام بن زيد بن أنس بن مالك الأنصاري وهو ثقة ، روى
من جده فقط (٢٩ / ٢٩) ، كما أنه لم يذكر في لسان الميزان .

الله عليه وسلم أنه قال : من مسه فرجه فليتوضأ - قيل لهم : كيف تحتجبون (١) بالعلاء هذا وهو عندكم ضعيف ؟

(وإن احتجوا في ذلك بما حدثنا يونس قال : ثنا معن بن عيسى التزاري ، عن يزيد بن عبد الملك عن المقبري ، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من أفضى بيده إلى ذكره ليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ - قيل لهم : يزيد (٢) هذا عندكم منكر الحديث لا يساوي حديثه شيئا ، فكيف تحتجبون به ؟ .

(وإن احتجوا في ذلك بما حدثنا يزيد قال : ثنا دحيم قال : ثنا عبد الله بن نافع الصائغ قال : ثنا ابن أبي ذئب عن عقبة بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بن عبد الله ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : مثل حديث يونس عن معن - قيل لهم ، هذا الحديث كل من رواه عن ابن أبي ذئب من الحفاظ يقطعه ويوقفه على محمد بن عبد الرحمن ، فمن ذلك ما حدثنا أبو بكرة قال : ثنا أبو عامر قال : ثنا ابن أبي ذئب عن عقبة عن محمد بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ، فهؤلاء الحفاظ يوقفون هذا الحديث على محمد بن عبد الرحمن ويخالفون فيه ابن نافع ، وهو عندكم حجة عليه ، وليس هو بحجة عليهم ، فكيف تحتجبون بحديث منقطع في هذا وأنتم لا تثبتون المنقطع (٣) ؟) .

(١) هو العلاء بن سليمان ، الرقي ، عن ميمون بن مهران ، والزهرى . قال ابن هدى . منكر الحديث ، ياق بموت وأسديد لا يتابع عليا . انظر : ميزان الاعتدال ٢ / ٢١٢ . (٢) هو يزيد بن عبد الملك بن المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب ، النوفلي ، أبو المغيرة ويقال أبو خالد - المزني . روى عن أبيه وأبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وابن المنكود وغيرهم . . وعنه : ابنه يحيى ، وعبد الرحمن ابن اتقاسم المصري ، وعبد الله بن نافع الصائغ وغيرهم . يكاد يتعمد الإجماع على تصحيحه : فمن أحد أنه ضعيف الحديث ، وقال : منعه منأكبر . وضعفه البخاري جدا ، وقال النسائي : مترك الحديث . وقال في موضع آخر : ليس بثقة . توفي بمدينة سنة ١٦٧ هـ (وناظر : تهذيب التهذيب ١١ / ٣٤٧ - ٣٤٨) .

(٣) نقل البيهقي عن الإمام الشافعي مثل قول الطحاوي في هذا الحديث ، مع ملاحظة أنهم يطلقون على المرسل اسم المنقطع (انظر : السنن الكبرى ١ / ١٣٤ ، والفقرة ١٤١ ب منها والفقرة ١٣٣) .

ثم أورد أبو جعفر بسند ، عن مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (من مس فرجه لا يتوضأ) ، ورد هذا الحديث لأن مكحولا (١) لم يسمع عن عنبسة شيئا ، كما قال أبو مسهر . وأنتم تحتجون في مثل هذا بقول أبي مسهر :

ثم أورد حديثا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بعدة طرق ، ثم قال : (أنتم تزعمون أن عمرو بن شعيب لم يسمع من أبيه شيئا ، وإنما حديثه عنه عن صحيفة ؟ فهنا على قولكم منقطع ، والمنقطع فلا يجب به عندكم حجة .

(فقد ثبت فساد هذه الآثار كلها التي يحتج بها من يذهب إلى إيجاب الوضوء من مس الفرج) :

ثم يحتج الطحاوي لعدم نقض الوضوء بحديث قيس بن طلق عن أبيه يرويه بعدة طرق ، يقول في إحداها :

(حدثنا محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج قال : ثنا ملازم ، عن عبد الله بن بئر ، عن قيس بن طلق عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سأله رجل فقال : يا بني الله ، ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما توضأ ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : (هل هو إلا بضمة منك أو قطعة منك ؟) ، ويعقب على هذه الرواية بقوله : فهذا حديث

(١) هو أبو حيدقة بن أبي مسلم ، الحنفي ، الفقيه ، الحافظ : أصله من كابل ، وقيل من أولاد كسرى ، حكى أنه كان عند سعيد بن العاص ، فوهبه لامرأة من هذيل بمصر ، فحفظ ما في مصر من العلم ، ثم ذهب إلى العراق والمدينة فحفظ ما فيها ، ثم أتى الشام فدرسا . يرسل كثيرا ، ويُدلس عن أبي بن كعب وعبادة بن الصامت وعائشة ، والكبار . وروى عن أبي أمامة الباهلي ، ووائلته بن الأصبغ ، وأنس بن مالك وغيرهم . وعنه : أيوب بن موسى واللاء بن الحارث ، وحجاج بن أرطاة ، والأوزاعي وغيرهم . قال اللوري عن ابن ميم : قال أبو مسهر : لم يسمع مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان ولا أدري أدركه أم لا . وقال النسائي : لم يسمع مكحول من عنبسة شيئا (انظر : تذكرة الحفاظ ١ / ١٠١ - ١٠٢ ، وتهذيب التهذيب ١٠ / ٢٨٩ - ٢٩٣) . وعنبسة ابن أبي سفيان من كبار التابعين . مات سنة ٤٧ هـ (تهذيب التهذيب ٨ / ١٥٩ - ١٦٠) .

ملازم صحيح (١) مستقيم الإسناد ، غير مضطرب في إسناده ، ولا في
 متنه . فهو أولى عندنا بما رويناه أولا من الآثار المضطربة في أسانيدنا ،
 واقد حدثني ابن أبي عمران قال : سمعت عباس بن عبد العظيم العبدي
 يقول : سمعت علي بن المديني يقول : حديث ملازم هذا أحسن من حديث
 بسرة . فإن كان هذا الباب يؤخذ من طريق الإسناد واستقامته
 فحديث ملازم هذا أحسن إسنادا . وإن كان يؤخذ من طريق النظر :
 فلما رأيناهم لا يختلفون أن من مس ذكره بظهر كفه أو بزايعه لم يجب
 في ذلك وضوء . فالنظر أن يكون مسه إياه يبطن كفه كذلك . وقد
 رأيناه لو ما مسه بفضه لم يجب عليه بذلك وضوء ، والفخذ عورة ،
 فإذا كانت مماسه إياه بالعورة لا توجب عليه وضوفا فمماسه إياه بغير
 العورة أخرى ألا توجب عليه وضوفا .

فقال الذين ذهبوا إلى إيجاب الوضوء منه : فقد أوجب الوضوء
 في مماسه بالكف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . فذكروا
 في ذلك ما حدثنا أبو بكرة قال : ثنا أبو داود قال : ثنا شعبة قال :
 أنبأني الحكم قال : سمعت مصعب بن سعد بن أبي وقاص يقول :

(١) ملازم بن عمرو ، السحبي اليمامي . عن عبادة بن يدر ، وهو جده وعبادة بن
 النعمان . وعنه : سعد وهناد . وثقة ابن معين وأبو زرعة والنسائي وقال أبو حاتم صدوق ،
 ووثقه أحمد ، وروى عنه ولده صالح وقال : حاله مقارب . قال الذهبي : لأجل هذه اللفظة أوردته
 وإلا فالرجل صدوق (ميزان الاعتدال ٣ / ١٩٩) وقد روى ملازم هذا الحديث عن عبادة
 ابن يدر بن عتبة ، الحنفي ، السحبي ، اليمامي . وروى عن ابن عباس وابن عمر وطلق بن
 حلى وقيس بن مطلق وغيرهم . وعنه ملازم - وقيل إنه ابن ابنه أو ابن ابنته - وأيوب بن عتبة ،
 وجهم بن عبد الله القيس ، وعكرمة بن عمار الحنفي وغيرهم ، وثقة ابن معين وأبو زرعة والمجمل
 وذكره ابن حبان في الثقات (تهذيب التهذيب ٥ / ١٥٤ - ١٥٥) ، وقيس بن مطلق الحنفي
 ضعفه أحمد ويحيى في إحدى الروايتين عنه : وفي رواية عثمان بن سعد عنه : ثقة . ووثقه
 المجمل ، وقال ابن أبي حاتم : سألت أبا داود زرعة عنه فقال : ليس بمن يقوم به حجة ، قال ابن القطان
 يقتضي أن يكون خبره حسنا لا صحيحا (ميزان الاعتدال ٢ / ٣٥٠) أما مطلق بن حلى فهو
 صحيح ، وقد وفد على النبي صلى الله عليه وسلم وعمل معه في بناء المسجد ، ويقال له : مطلق
 بن ثمامة . (وانظر : الاستيعاب ١ / ٢٢١ - ٢٢٢ ، وتهذيب التهذيب ٥ / ٢٣) .

كنت أمسك المصحف على أبي فمسست فرجى فأمرني أن أتوضأ -
ثم روى عن ابن عباس وابن عمر أنهما كانا يقولان بالوضوء من
مس الذكر ثم رد ذلك بقوله : أما ما رويتموه عن مصعب بن سعد
ابن أبي وقاص فإنه قد روى عن مصعب بن سعد عن أبيه إجماع
ما رواه عنه الحكم : حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال : ثنا أبو عامر
قال : ثنا عبد الله بن جعفر عن إسماعيل بن محمد عن مصعب بن سعد
قال : وكنت أخذ على أبي المصحف ، فاحتككت ، فأصبت فرجى ،
فقال : أصبت فرجك ؟ قلت نعم : احتككت . فقال : اغمس يلك
في التراب ، ولم يأمرني أن أتوضأ . وروى عن مصعب أيضا أن أباه
أمره بفسل يده - ثم روى سننه في ذلك ، وقال : فقد يجوز أن يكون
الوضوء الذي رواه الحكم في حديثه عن مصعب هو غسل اليد على
ما بينه عنه الزبير بن عدى حتى لا تتضاد الروايتان .

(وقد روى عن سعد من قوله أنه لا وضوء في ذلك : حدثنا محمد بن
خزيمة قال : ثنا عبد الله بن رجاء قال : أنا زائدة عن إسماعيل بن أبي
خالد عن قيس بن أبي حازم قال : سئل سعد عن مس الذكر فقال :
إن كان نجسا فاقطعه لا بأس به - ثم روى مثل ذلك عن سعد بطريق آخر -)

(وأما ما روى عن ابن عباس في إيجاب الوضوء فيه فإنه قد روى عنه
خلاف ذلك : حدثنا أبو بكرة قال ثنا يعقوب بن إسحاق قال : ثنا عكرمة
بن عمار قال : ثنا عطاء عن ابن عباس قال : ما أبالي إياه مسست أو أنقى ،
حدثنا أبو بكرة قال : ثنا أبو عامر قال : ثنا ابن أبي ذئب عن شعبة مولى
ابن عباس عن ابن عباس مثله . حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال : ثنا
سعيد بن منصور قال : ثنا هشيم قال : أنا الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت
عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه كان لا يرى في مس الذكر
وضوءا

(فلم نعلم أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أفتى
بالوضوء منه غير ابن عمر . وقد خالفه في ذلك أكثر أصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم :) - ثم يروى بسنده عن علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر ، وحذيفة أنهم كانوا لا يفتون بالوضوء منه ، ثم يقول :

(فإن كان يجب في مثل هذا تقليد ابن عمر : فتقليد من ذكرنا أولى من تقليد ابن عمر : وقد روى ذلك عن سعيد بن المسيب والحسن) - ويروى عنهما بسنده ، وأخيراً يقول : (فهذا تأخذ : وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى) .

١٤٥ - هذا موضوع واحد عرضه كل من الطحاوى والبيهقى : فهل في هذا العرض ما يؤيد البيهقى في دعواه جهل أبي جعفر بصناعة الحديث وإذا كان هذا الحافظ للحديث ، المحيط بطرقه ، الخبير بنقله سنداً ومتناً ، العارف بوجود الترجيح ، الجامع لأراء الصحابة والتابعين - إذا كان من هذا شأنه جاهلاً بالحديث ، فمن الذى يعد من علمائه ؟ ! لقد كان للطحاوى دون شك فضل التقدم والأخذ عن أخذ عن أعلام هذا الفن ، كالبخارى ومسلم وأصحاب السنن ، وإن حفظه وجمعه لأحاديث من تقدمه ومن عاصره ليدعونا إلى أن نسلم له ليس فقط بمعرفة صناعة الحديث ، بل بالتفوق فيها وعلى حين يجمع الطحاوى مسند أحمد والصحيحين ، وجامع الترمذى وسنن النسائى ، والموطأ وغيرها - نجد البيهقى ليس عنده جامع الترمذى ولا سنن ابن ماجه ، ولا مسند أحمد (١) .

ولا ينبغى من هذا عقد مقارنة بين الطحاوى والبيهقى في علم الحديث ، لأن المقارنة إنما تكون بين الأتداد ، وقد كان الطحاوى (أستاذاً) على حد تعبير صاحب كشف الظنون .

كما لا ينبغى أن نتقص مكانة البيهقى ، ولكننا نعطى كل ذى حق حقه ، مقتدين في ذلك بكلمة أبى جعفر التى وردت في أثناء عرضه لموضوع مس الذكر : (. . ولم أرد بشيء من ذلك الطعن على عبد الله بن أبى بكر ،

(١) انظر : طبقات الشافعية ج ٣ / ٣ ، وزاد على ذلك في تذكرة الحفاظ : (بل كان هذه الحاكم فأكثرت) ، (انظر : تذكرة الحفاظ ٣ / ٣١٠) .

ولا على بن هبة ، ولا على غيرهما : ولكن أردت بيان ظلم الخصم ، وقد كان في عرض الطحاوي لهذا الموضوع ما أقام الدليل على خطأ من يزعم أن مستند القائلين بعدم الوضوء من المس هو الرأي والقياس ، فقد وجدناهم متبعين لحديث صحح للبيهقي ، مقتلين بقول معظم الصحابة رضوان الله عليهم ، وإذا كان هناك قياس فإنما هو استكمال للحجة ومجازاة للخصم وسوف نفصل ذلك عند الكلام على منح الطحاوي وخطئه في كتبه :

ج - مناقشة ابن تيمية

١٤٦ - إذا استدلنا كلام ابن تيمية في الطحاوي ، وجدنا أنه يشمل ثلاث قطع :

ال نقطة الأولى : اعتراف بأن الطحاوي كان كثير الحديث ، فقيها ، علما ، النقطة الثانية : ادعائه أن ترجيحه للأحاديث إنما كان من جهة القياس فقط .

النقطة الثالثة : ادعائه أن أبا جعفر لم يكن له معرفة بالإسناد كمعرفة أهل العلم به .

١٤٧ - ونشكر لابن تيمية اعترافه بعلم الرجل وفقهه وكثرة حديثه ، وإن كانت هذه حقائق من الصعب إنكارها . غير أن هذا الاعتراف يحمل في ثناياه اتهام الطحاوي بأنه لم يكن ممن يميزون الغث من الرقيق ، فقد سبق أن نقلنا قوله : (. . .) وقد يكون الرجل صادقا كثير الحديث ، كثير الرواية فيه ، لكن ليس من أهل العناية بصحيحه من سقيم . . .) (١) ، وهكذا يقول هذا الاعتراف إلى ادعائه أن أبا جعفر لم يكن له معرفة بالإسناد . أي إلى النقطة الثالثة :

١٤٨ - أما النقطة الثانية : وهي أن ترجيحه بين الأحاديث إنما كلن من جهة القياس فقط - فقد أشرنا إلى الرد على ذلك آفا ، وعرضنا مثلا لذلك موضوع مس الذكر ، ورأينا صورة من موازنته وترجيحه بين

(١) انظر : فقرة ١١٧ .

الأحاديث وأنه لا يلجأ إلى النظر إلا بعد أن يستوفى الترجيح من جهة الأخبار ،
والموازنة بين أسانيدھا ومتونها : وسندين ذلك بصورة أوضح في الفصل القادم
إن شاء الله تعالى .

١٤٩ - والذى يعنينا هنا هو مناقشة النقطة الثالثة التى رزم فيها ابن
تيمية أن الطحاوى لم يكن من عاداته نقد الحديث ، لأنه لم تكن له معرفة
بالسند :

ونحن نوافق ابن تيمية على أن أبا جعفر لم يكن من عاداته نقد الحديث
ولكن . ما السبب في ذلك ؟ هنا يختلف مع ابن تيمية ، فلانسلم له أبداً أن
الطحاوى لم تكن له معرفة بالسند . بل كان له به علم واسع ، ومعرفة
واعية ، وإلمام تام . إلا أنه لم يكن يتبع كل حديث برأيه فيه ، ونقده له ،
لأن له مذهباً خاصاً في الجرح والتعديل يتلائم مع وزعه وتقواه . فلم يكن
يلجأ إلى نقد الرجال إلا عندما يتعين النقد وسيلة للترجيح . وحينذاك تشعر
بأنك أمام عالم فتمسك ، خبير بالرجال وبما قيل فيهم جرحاً وتعديلاً ، وفي
هذه المواضع التى كان ينتقد فيها السند كان يحس بأنه خرج عن منبره الذى
أترم به نفسه ، فيعتذر عن ذلك بأن الخصم هو الذى ألجأه إلى هذا النقد ،
وأنه اضطر إلى الكلام فيمن تكلم فيه من الرجال ليبين ظلم هذا الخصم
وتجنيه :

١٥٠ - ومذهب الطحاوى في الجرح والتعديل أشار إليه في أكثر من
موضع في كتابه (معاني الآثار) ، في مواضع الخلاف التى يضطرب فيها إلى الكلام
في الرجال والموازنة بينهم : ففي (باب التكبير المروكع والتكبير للسجود
والرفع من الركوع : هل مع ذلك رفع أم لا) ، يقول بعد أن يورد جملة
من الأحاديث بطرق كثيرة سواء في جانب الرأى المخالف ، أو الرأى الذى
يؤيده ، وبعد نقده للأحاديث التى يحتاج بها المخالف ، يقول : (قال أبو
جعفر : فما أردت بذلك تضعيف أحد من أهل العلم ، وما هكنا مذهبي :
ولكني أردت بيان ظلم الخصم لنا) (١)

(١) انظر معاني الآثار ١ / ١٣٤ .

وقد مضى قول الطحاوي في حديث من الذكر : (. : ولم أرد بشيء من ذلك الطعن على عبد الله بن أبي بكر ولا على ابن لهيعة ، ولا على غيرهما . ولكنني أردت بيان ظلم الخصم) (١) .

وفي (باب الذكاح بغير ولي عصبة) يقول أبو جعفر - بهذا أن يدين رأيه في الأحاديث المختلفة : (وما كلامي في هذا لإرادة من الأزدياء على أحد من ذكرت ، ولا أعد مثل هذا طعنا ، ولكنني أردت بيان ظلم هذا للحيح ، وإلزامه من حجة نفسه ما ذكرت) (٢)
هذا هو مذهب أبو جعفر : لا يضعف أحدا ، ولا يظن على أحد من أهل العلم .

١٥١- وقبل أبي جعفر كره قوم الجرح ، واعتبروه غيبة أو كذبا ، وعرض الخطيب رأيهم ، وروى قول الشاعر :

ولا ين معين في الرجال مقالة يسأل عنها والمليك شهيد
فإن تك حقا فهي في الحكم غيبة
وإن تك زورا فالقصاص شديد

كما روى بسنده أن يوسف بن الحسين الرازي دخل على عبد الرحمن بن أبي حاتم وهو يقرأ على تلاميذه كتاب الجرح والتعديل فقال له : وما الجرح والتعديل ؟ قال : أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غير ثقة . فقال له يوسف بن الحسين : استحييت لك يا أبا محمد ، كم من هؤلاء الوم قد حطوا وراحلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة وأنت تذكركم وتفتابهم على أديم الأرض ؟ ! فيكي عبد الرحمن وقال : يا أبا يعقوب : لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنفته (٣) .

(١) المرجع نفسه ١ / ٤٤ ، وانظر : الفقرة ١٤٥ ص : ٢٢٧ .

(٢) انظر : معاني الآثار : ٦ / ٢ .

(٣) انظر : الكفاية في علم الرواية ص ٣٧ - ٣٨ وقد رد الخطيب على هذا الرأي مينا أن الرسول عليه السلام ذكر مثالب بعض الناس ، وأن الجرح ليس غيبة ، وذكر أقوال الجرح من لأئمة وأهملها (انظر : الكفاية ٣٨ - ٤٦) .

وذهب فريق إلى أن العدالة هي إظهار الإسلام ، وسلامة المسلم من فسق ظاهر ، دون أن يعنوا باختيار الأحوال ، وتتبع الأفعال التي يحصل معها العلم من ناحية غلبة الظن بالعدالة (١) :

١٥٢ - ولم يكن أبو جعفر يرى ، أى هذا الفريق ، ولا رأى من سبقهم ؛ ولكن كان فيها ما يجعل الورع التقي يتردد في أن يتخذ من أعراض الناس موضوعا لمادته أو علما يشتغل به ،

فإذا أضفنا إلى ذلك أنه ما من رجل ، بل ما من إمام إلا وقد تكلم فيه حتى البخارى حامل لواء هذه الصناعة (٢) ، (وقد كان ابن معين - عفا الله عنه - يطلق في أعراض الثقات الأئمة لسانه بأشياء أنكرت عليه) مثل كلامه في الأوزاعي ، وطلووس ، والشافعي (٣) . وأن الجرح أحيانا قد يكون بسبب المنافسة ، أو التعصب ، أو الاعتبارات الشخصية ، كما قد يكون يذكر ما لا يستطع العدالة في الواقع (٤) . وأن كل المؤلفين في الحديث دون استثناء رووا عن أشخاص متكلم فيهم (٥) ؛ لأن مذاهب النقاد للرجال غامضة دقيقة ، وربما سمع بعضهم في الراوى أدنى مغمز فيتوقف عن الاحتجاج بخبره وإن لم يكن الذى سمعه موجبا لرد الحديث ولا مسقطا للعدالة (٦) - إذا راعينا كل هذه الاعتبارات أدركنا سر مذهب الطحاوى الذى التزمه ، والذى بعد به أن يقتحم هذا الميدان الشائك إلا للضرورة : فما يلزمه ، لعله يظن في رجل هو عند ربه مرضى عنه ؟ .

وهذه الأحاديث التي اختلفت في أسانيدها جرحا وتعديلا ، أليس هناك

(١) الكفاية ص ٨٢ .

(٢) انظر : منبجات الشامية الكبرى : ١ / ١٩٠ .

(٣) انظر : جامع بيان آلم ٢ - ١٥٩ / ١٦٠ .

(٤) انظر : الكفاية ص ١٠٩ - ١١٤ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٩٣ - ١٩٤ .

واختصار علوم الحديث ص ٩١ - ٩٢ .

(٥) انظر : جامع الأصول ١ / ٨٦ - ٨٧ ، والكفاية ص ١٠٨ ، واختصار علوم

الحديث ص ٦ .

(٦) الكفاية ص ١٠٩ .

احتمال - قد يقوى وقد يضعف - في أن تكون صحيحة ؟ وعلى اعتبار أنها صحيحة - وهو ما ذهب إليه الآخرون بها - أليس من الأحوط أن يوفق بينهما وبين ما جاء في معناها مخالفا لها ، بالتأنيص مرجحات أخرى غير السند ؟ إن هذا هو منهج أبي جعفر : يخل السند كأحد المرجحات ولا يعتبره كل المرجحات ، كذهب من ساهم الطحاوي (أهل الآثار) (!) الذين يتبعون الأسانيد .

ولا يفوتنا أن ننبه على أن العبارات التي ترد في كلام الطحاوي من مثل قوله : (. . . بما طعن فيه أهل الآثار . . .) ، أو (. . . غير أن أهل الإسناد يصفون هذا الإسناد . . .) (٢) ، أو ما أشبه هذا من العبارات - ليس معناها أنه ليس من أهل الآثار ، أو ليس ممن له القدرة على التمييز بين الصحيح وغيره من بينهم ، فإن معرفته بما قال أهل الإسناد هي في الوقت نفسه ، ومعركة بالإسناد ، ومعرفته بما قال أئمة الجرح والتعديل هي علم منه بالطرق المتشعبة للجرح والتعديل . ولا يعيبه أنه ينقل رأى المتقدمين في أسانيد الأحديث ، لأن علم الجرح والتعديل بالذات يعتمد على ما قاله أهل الأجيال السابقة فيمن عاصروهم ؛ إذا هم بهم أعرف ممن لم يشاهدوهم ممن أتى بعدهم ؛ على أن الطحاوي لم يكنف بالنقل عن سببه ، بل كانت له قدرة ذاتية على النقد : وجهد مستقل في تحقيق الأحاديث ، كما سنفصله قريبا .

١٥٣ - وإذا كنا ندعي أن أبا جعفر كان من أهل العلم بالأسانيد وما قيل فيها جرحا وتعديلا ، مع أنه لم يلتزم ببيان كل إسناد - فإن دليلنا على هذه الدعوى أمران :

أو لهما : علمه بالرجال :

ثانيهما : تطبيق هذا العلم في كلامه على الأسانيد ، كما تعرضه الأمثلة التي سوف نأتى بها .

(١) أنظر : صفات الآثار ٢ / ٤١١ .

(٢) أنظر : شكل الآثار ٢ / ١٤ .

أولا : علمه بالرجال :

١٥٤ - أما علمه بالرجال فكان مصدره أمرين :

(أ) الكتب التي ألقت فيهم :

(ب) والروايات التي تصل إليه عن تكلموا في الرجال كسفيان

الثوري ، ويحيى بن معين وغيرهما .

(أ) وقد اطلع الطحاوي على كتاب يحيى بن معين في الرجال ،

فقد جاء في ثانيا كلام جعفر في (باب صفة البلخوس في الصلاة كيف هو ؟) عند مناقشته لخالفه : (. . . : فإن ذكروا في ذلك ضعف العطف بن خالد . قيل لم : وأنتم أيضا تضعفون عبد الحميد أكثر من تضعفكم للعطف ، مع أنكم لا تطرحون حديث العطف كله : إنما تزعمون أن حديثه في القديم صحيح كله ، وأن حديثه بآخره ، قد دخله شيء . هكذا قال يحيى بن معين في كتابه . فأبو صالح سمعه من العطف قديم جدا ، فقد دخل ذلك نيا صحيحه يحيى في حديثه . . . (١) »

وكذلك اطلع أبو جعفر على كتاب محمد بن سعد في الطبقات : فقد روى الشعبي حديث التقيس - وهو الأعب والاهو اللذان ليسا بمكروهين - عن قيس بن سعد بن عباد ، ويعلق الطحاوي على هذا الإسناد بقوله : (وقيس بن سعد متأخر الوفاة ، وليس بمستكر لقا الشعبي إياه ، ذكر محمد بن سعد ، صاحب الواقدي ، في كتابه في الطبقات ، قال : وقيس بن سعد ، توفي بالمدينة في خلافة معاوية) (٢) .

وفي بيان مشكل ما روى فيمن صلى عليه من التوفي جماعة من المسلمين فشفعوا له ، يقول أبو جعفر : (حدثنا يونس ، أنبأنا ابن وهب ، أخبرني ابن جريج ، أن أيوب بن أبي تميمة أخبره ، أن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة أخبره ، أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) انظر : معاني الآثار ١ / ١٥٣ .

(٢) انظر : مشكل الآثار ٢ / ٢١٠ - ٢١١ . وانظر في ترجمة قيس ابن سعد : الطبقات

لابن سعد ج ٦ ص ٣٤ - ٣٥ .

أخبرته ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (ما من رجل مسلم يموت فخصلي عليه أمة من المسلمين يلبغون أن يكونوا مائة فيشفعون له إلا شفّعوا فيه) ٥

ثم ذكر هذا الحديث من طريق آخر عن (عبد الله بن يزيد) رضيع عائشة أيضا ٥

ثم ذكره من طريق ثالث بسند ، عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة (عبد الله بن يزيد الخطمي) ، والناس يخالفونه في ذلك ويقولون : (عن عبد الله بن يزيد رضيع عائشة) ، وهو أشبه بالصواب في ذلك ، والله أعلم . وعبد الله بن يزيد الخطمي هو رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير حديث — ثم أورد بسنده إليه حديثا عنه — قال أبو جعفر ، وذكره محمد بن سعد في الطبقات ، فقال : عبد الله بن يزيد الخطمي من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ممن نزل الكوفة واختلط بها داراً ، وولاه عليها عبد الله بن الزبير (١) ٥

كما اطلع أبو جعفر على كتاب البخاري في التاريخ ، ونقل عنه كثيرا في كتابه ، مشكل الآثار ، كقوله : (... فرجدنا البخاري قد ذكر في تاريخه محمد بن أبي حفص هذا ، فقال : هو كوفي ، سمع منه أبو نعيم ، وثنا عنه أبو غسان : ...) (٢) :

وكقوله : (... وعثمان بن سعد هذا ذكر البخاري أنه بصري تميمي يكنى أبا بكر ، ويعرف بالكاتب ، وأنه يحدث عنه شعبة ، وأبو حاتم ، ويحيى بن كثير بن درهم هذا : ...) (٣) ٥

(١) مشكل الآثار ١ / ١٠٤ - ١٠٥ ، وينقل عن ابن سعد أيضا في المرجع السابق ج ٤ ص ٣٥٩ ، وانظر ترجمة (عبد الله بن يزيد الخطمي) في (الطبقات الكبرى) لابن سعد ج ٦ ص ١٠ ط ليدن سنة ١٣٢٥ .

(٢) انظر : مشكل الآثار ١ - ٢٦٨ .

(٣) انظر : مشكل الآثار ٢ - ١٦٦ - ١٦٧ .

وكقوله - وهو مثال أيضا للناحية التطبيقية الدالة على معرفته
لرجال الأسانيد وما قيل فيهم - :

(حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس قول : ثنا أبو كريب ، قال :
ثنا هشام بن عبد الواحد ، عن يزيد بن عبد العزيز ، عن أشعث ،
عن حكيم ، عن ابن عباس جاء صفوان بن أمية إلى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم برجل سرق رداء من تحت رأسه وهو قائم ، فلم ينكر
 ذلك الرجل ، فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقطع يده ،
 فقال صفوان ، أتى هذا بقطع ؟ قد تصدقت عليه ؟ فقال :
 فهلا قلت هذا قول أن تأتي به . قال أبو جعفر : فإن أنكر منكرا
 احتجاجنا في هذا الحديث لمكان أشعث بن سوار ، قيل له : إن أشعث
 ليس بمتروك الحديث وما تخلف عنه أحد من أئمة الحديث في زمنه ،
 حتى حدث عنه منهم شعبة والثوري : وقد حدث عنه من هو أجل
 من هذه الطيقة وهو أبو إسحاق السبيعي ، ولقد ذكر البخاري عن
 أبي بكر بن أبي الأسود عن عبد الرحمن بن مهدي قال : قال سفيان : أشعث
 أثبت عندي من مجالده . وهذه رتبة جليلة (١) . وفي مواضع أخرى كثيرة
 ينقل الطحاوي عن تاريخ البخاري (٢) .

وليست ثقافة الطحاوي في الرجال مقصورة على قراءته لطبقات ابن سعد
 أو كتاب ابن معين ، أو تاريخ البخاري ، فإن هذه الكتب هي ما تيسر لنا أن
 نعر عليه من بين مصادر ثقافته ، وقد يكون هناك كثير غيرها لم يصل إلينا
 نياً عنها .

١٥٥ - ب - والرويات التي تصل لأبي جعفر مشافهة عن رأى الأئمة في
 الرجال ، هي أيضا من مصادر ثقافته في الرجال ، وتساند في ذلك الكتب التي
 تنصف بها أبو جعفر ، ومن أمثلة ذلك قوله : (: ثم طلبنا الوقوف على مقدار
 سعيد بن بشير في الرواية ، فوجدنا أبا زرعة الدمشقي قد حدثنا قال : حدثنا

(١) انظر : مشكل الآثار ٣ - ١٣٢ - ١٣٣ .

(٢) انظر مثلا : مشكل الآثار ٢ - ١٩ - ٣٠ - ٢٩٢ - ٤٠ - ١٥١ - ٤٠ - ١٥٢ - ٣٥٩ .

حيوة بن شريح الحضرمي ، سمعت بقية يقول : سألت عنه أحمد بن حنبل ، فقال : ثقة ، قد روى عنه شيوخنا وكيع وابن مهدي (١) .
وهكذا علم أبو جعفر رأى شعبة ، وأحمد بن حنبل ، وكيع ، وابن مهدي في سعيد بن بشير .

وفي موضع آخر يبين الطحاوي أن جابرا الجعفي إذا بين في حديثه طريقة التحمل وقال : حدثني أو سمعت أو غير ذلك فهو حديث صحيح سماعه ، وإذا لم يبين بأن ذكر كلمة (عن) فان حديثه محتمل للتدليس ، (وذلك أتى سمعت فهد بن سليمان يقول : سمعت أبا نعيم يقول : قال سفيان كل ما قال لك فيه جابر - يعني الجعفي - سمعت أو حدثني أو خبرني فاشدد به يدك وما كان سوى ذلك ففيه ما فيه) (٢) .

وفي (باب السلام في الصلاة ، كيف هو ؟) ساق أبو جعفر بإسناده حديثا عن (عمرو بن سلمة قال : ثنا زهير بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم تسليمة واحدة) ثم يعترض أبو جعفر على هذا الحديث بأنه موقوف على عائشة في الأصل ، (هكذا رواه الحفاظ . وزهير بن محمد وإن كان رجلا ثقة ، فإن رواية عمرو بن أبي سلمة عنه تضعف جلدا . هكذا قال يحيى بن معين ، فيما حكى لي عنه غير واحد من أصحابنا ، منهم علي بن عبد الرحمن بن المغيرة وزعم أن فيها تحليطا كثيرا (٣)) .

ثم يروى بسنده عن عبد الله بن مسعود أنه رأى أميراً صلى بمكة نسلم تسليمتين ، فقال ابن مسعود : أترى من أين علقها ؟ (فسمعت ابن أبي داود يقول : قال يحيى بن معين : هذا من أصح ما روى في هذا الباب (٤)) .
وقد روى الطحاوي بسنده أن عمر كان لا يرفع يديه أيضا في الصلاة إلا في التكبيرة الأولى ، ثم قال : (فهذا عمر لم يكن يرفع يديه أيضا إلا في

(١) انظر : - مشكل الآثار ١ - ٢٤٨ .

(٢) انظر : مشكل الآثار ٢ - ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٣) انظر : معاني الآثار ١ - ١٥٩ ، وانصر أيضا : ٤ - ٩ ، ٤ - ٢٥ مشكل الآثار .

(٤) انظر : معاني الآثار ١ - ١٦٠ .

التكبير الأولى في هذا الحديث . وهو حديث صحيح ، لأن الحسن بن عياش وإن كان هذا الحديث إنما دار عليه ، فإنه ثقة حجة . قد ذكر ذلك يحيى بن معين وغيره (١) .

وأما هذه الروايات التي تصل إلى أبي جعفر ، وتمده برأى الأئمة في الرجال يعثر الناريء على كثير منها في كتب الطحاوى ، وهذه الروايات مع الكتب التي قرأها أبو جعفر واستعان بها تجعلنا على يقين من علم الطحاوى بالرجال ، ومعرفة الجرح والتعديل .

ومما يزيد هذا اليقين ويقويه في نفوسنا أن أبا جعفر كان من بين المؤلفين فيه ، وقد قدمنا أن كتابه في التاريخ وإن كان مفقودا فإن كثيرا من الكتب نقلت عنه ، وسوف نرى فيما يأتي من ترجمة رجال حديث (رد الشمس إلى علي) ، أن ابن حجر ينقل عن تاريخ الطحاوى . فكيف يكون جاهلا بالرجال من يفردهم بالتأليف ، ومن ينقل عنه العلماء ؟ . ثم إن الطحاوى قد ألف كتابا في المدلسين رد به على كتاب الكرابيى فيهم ، والتأليف في المدلسين يحتاج إلى خبرة بالرجال ، ومعرفة تاريخهم ، والتغافل وراء مصادر ثقافتهم حتى يعلم من منهم الذى يروى عن شيخ لم يلقه وإن كان معاصرا له ، ومن منهم الذى يروى عن لقيه ما لم يسمع منه ، وهؤلاء أكثر خفاء وأشد غموضا ولا يكتشفهم إلا النقاد القاصصون ، الذين أحاطوا بالرواة وتبعوا أحوالهم . أو بعبارة أخرى : إن الخاصة من النقاد هم الذين يستطيعون التأليف في هذا اللون من علوم الحديث ، وقد كان الطحاوى أحدهم ، فكيف يتم بعدم معرفة الرجال هذا الخبير بالرجال ؟ .

ثانيا : الأمثلة التطبيقية :

١٥٦ - والأمثلة التي اخترناها لتدل على معرفة الطحاوى بالرجال هي قليل من كثير يجده المطالع لكتبه موزعا في مواضع كثيرة ، وبخاصة في مواضع الخلاف بين الأحناف وغيرهم .

امثلة لرواة داو معين أو بلد معين ، ومن خلط من الثقات أو وهم :

١ - وقد ثارت مناقشة بين الطحاوى والنسائى حول حديث ، قال فيه الطحاوى إن أحد الرواة تفرد به عن الزهرى ، وقال أحمد بن شعيب النسائى إن آخر قد شركه فيه . وذلك فى (باب بيان مشكل لن يؤتى اثنا عشر ألفا من قلة إذا صبروا وصدقوا) : وهذا ما قاله الطحاوى :

(حدثنا ابن مرزوق ، حدثنا وهب بن جرير عن أبيه ، سمعت يونس ابن يزيد يحدثنا عن الزهرى ، عن عبيد الله بن عتبة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (خير الصحابة أربعة . . .) هذا الحديث عندنا مما تفرد به جرير بن حازم عن يونس بن يزيد بهذا الإسناد ، ولا نعلم أحداً شركه فيه ، ولا نعلم أحداً من أصحاب الزهرى رواه عن الزهرى غير يونس بن يزيد . غير أن أحمد بن شعيب قد خالفنا فى ذلك ، وذكر أن هذا الحديث بهذا الإسناد قد شرك يونس بن زيد فيه عقيل بن خالد فرواه عن الزهرى بهذا الإسناد كما رواه عنه يونس بن يزيد ، وذكر لنا فى ذلك ما ذكر أنه أخبره إياه أحمد بن سليمان - يعنى لويثا - عن حبان بن على عن عقيل عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (خير الصحابة أربعة ، وخير السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف) وذكر كلمة معناها لا يهزم اثنا عشر ألفا من قلة إذا صبروا وصدقوا . ثم قال لنا أحمد بن شعيب عند ذلك : وحبان بن على ليس بالقوى ، وكان من حجتنا عليه فى ذلك بتوفيق الله تعالى ، أن حبان بن على إنما أخذ هذا الحديث عن يونس بن يزيد عن عقيل فيما ذكر ، كما حدثنا فهد حدثنا مندل وحبان عن يونس بن يزيد عن عقيل عن ابن شهاب عن عبيد الله عن ابن عباس قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (خير الصحابة أربعة ، وخير السرايا أربعائة ، وخير الجيوش أربعة آلاف ، ولن يؤتى اثنا عشر ألفا من قلة) . فعاد هذا الحديث عن حبان عن يونس بن يزيد عن عقيل بإسناده تتمته ، وكان حبان ليس بالقوى فى روايته كما ذكر أحمد بن شعيب : وكذلك يقول أهل العلم بالأسانيد سواء :

مندل أخوه عندهم دونه في ذلك، وإذا كان ذلك كذلك عاد الحديث إلى يونس على ما رواه عنه جرير بن حازم، بلا شريك له في التثبيت في الرواية فيه، فإن قال قائل : فإن روى غير مندل وغير حبان هذا الحديث عن عقيل ؟ - قيل له : نعم . قد رواه سواهما عن عقيل الليث بن سعد ، وهومن الأمانة في عقيل ، والتثبيت والضغط عنه على مالا يخفاء به في ذلك عند أهل العلم بالأسانيد وبروائها ، غير أن الليث رواه عن عقيل بن خالد عن ابن شهاب قال : بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . . . فيكون مقطعا ، ويونس بن يزيد من رواية جرير قد رواه موصولا (١) .

وهذه المناقشة التي عرضها الطحاوي ، فوق أنها تبين استفادة الطحاوي علم الجرح والتعديل من النسائي ومن غيره ، وفوق أنها تؤكد معرفة الطحاوي لأقدار الرجال والتمييز بينهم واستعماله لمصطلحات الحديث فلأنها تبين كيف أن سعة دائرة الطحاوي في الحديث ، إلمامه بطرقه المختلفة جعله أهلا لأن يناقش أحد شيوخه المشهورين في علم الحديث رواية ودراية ، وهو أحمد بن شعيب النسائي .

انفراد البصرة بحديث (٢) :

٢- روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لا جلب ولا جنب) : والجلب : أن يحرك وراء الفرس شيء يستحث به فيسبق . والجنب : أن يجنب مع الفرس الذي يسابق به فرس آخر ، حتى إذا دنى من الغاية تحول صاحبه على الفرس المجنوب .

(قال أبو جعفر : وهذه سنة تفرد بها البصريون ، لانعلم أهل مصر من أمصار المصلين سواهم رواها بوجه من الوجوه ، وإن كان مغموزا فيه ، غير أهل المدينة . فإن عمران بن موسى الطائي قال : ثنا إسماعيل بن أبي أويس عن كثير

(١) مشكل الآثار ١-٢٣٨-٢٣٩ بتصريف يسير .

(٢) حد ابن الصلاح (معرفة الأفراد) نوعا مستقلا . وقسمه إل ما هو فرد مطلق وفرد بالنسبة إلى جهة خاصة ويدخل فيه ما انفرد به الثقة أو غيره وحكم كل ذلك . (انظر مقدمة ابن الصلاح ص ٤١-٤٢) .

ابن عبد الله المزني ، عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا جلب ولا جنب (١) :

ويلاحظ أن أبا جعفر نيه على أن الطريق المذكور لهذا الحديث قد وجهت إليه انتقادات ، ثم لا يحاول أن يذكر لنا ما قيل فيه أو ما وجه إليه من طعن . ثم يقول بعد ذلك بقليل :

٣ - (وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديث واحد لا نعلمه روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الرهان غيره : وهو ما قد حدثنا سليمان بن شعيب ثنا يحيى بن حبان ثنا سعيد بن زيد ثنا الزبير بن الخريت ثنا أبو الوليد قال : أرسلت الخليل في زمن الحجاج بن يوسف ، والحكم بن أيوب أمير البصرة ، فلما انصرفنا من الرهان قلنا : لو ملنا إلى أنس بن مالك فسألناه هل كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يراهن على الخليل ، قال : فستل أنس عن ذلك فقال : نعم ، والله لقد راهن على فرس له يقال لها سبعة ، فسبقت الناس ، فبهش (٢) لذلك وأعجبه .

قال أبو جعفر : وهو من حديث البصريين أيضا ، وإن كان سعيد ابن زيد ليس بالقوى في روايته عند أهل الإسناد . فأما السبق بغير رهان كان فيه فقد رويت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آثار صحاح (٣) ويلاحظ تضعيفه للسند هنا أيضا ، وإن كان هنا نص على الشخص الضعيف بخلاف ما تقدم ،

٤ - ويسوق أبو جعفر حديثا عن أبي يحيى ، عن ابن عباس ، بطريقتين مختلفين ، ويزيد (أبا يحيى) هنا إشباحا في الطريق الثاني بأنه (أبو يحيى ،

(١) انظر : مشكل الآثار ٢-٣٦٤-٣٦٥ . وانظر النهاية لابن الأثير ١-١٩٥ ، ٢١٠ في معنى الجلب والجنب .

(٢) في النهاية لابن الأثير : (يقال للإنسان إذا نظر إلى الشيء فأمجبه واشتمه وأسرع نحوه : قد بهش إليه) ص ١٢١ ج ١ .

(٣) انظر : مشكل الآثار ٢-٣٦٦-٣٦٧ .

مولى ابن عفره الأنصارى) ، ثم يقول : (وأبو يحيى هذا ، فيروى عنه
المكيون والكوفيون جميعا (١)) .

٥ - و يروى حديثا بإسناد فيه (إسماعيل بن عياش) ، ثم يعاق عليه
بقوله : (غير أن أهل الإسناد يضعفون هذا الإسناد ، لأنه عن (إسماعيل بن
عياش) عن غير أهل بلده . وإن كانوا لا يتحامون روايته (٢)) .

٦ - (حدثنا إبراهيم بن أبي داود ، حدثنا أبو معمر عبد الله بن أبي الحجاج
المقري ، منا عبد الوارث عن حسين المعلم ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن
عبد الله بن عمرو الأزعاعى ، عن يعيث بن الوليد بن هشام ، عن معلان بن
طلحة ، عن أبي الدرداء . . .)

وبعد أن يروى أبو جعفر عن شيوخه ما يصحح اسم (عبد الله بن عمرو
الأزعاعى) ، المذكور في الإسناد المتقدم ، منها على أن اسمه الصحيح هو
(عبد الرحمن بن عمرو) ، يقول عن (معلان بن طلحة) المذكور أيضا في
هذا الإسناد : (وهكذا يقول العراقيون في نسب هذا الرجل وأما الشاميون
فيقولون فيه : (معلان بن أبي طلحة) ، وهم به أعرف ، لأنه منهم . وهو
يعمرى ، وقد سمع عمر بن الخطاب رضى الله عنه (٣)) .

٧ - (قال أبو جعفر : وإنما أدخلت في هذا الباب ما رواه همام عن
عطاء وإن كان الذين يعلونهم (٤) الحجة في عطاء بن السائب أهل العلم
بالإسناد إنما هم أربعة دون من سواهم : شعبة ، والثوري ، وحمام بن سلمة
وحمام بن زيد ، لأن سماع همام من عطاء إنما كان بالبصرة لما قدمها عليهم
وقد كان أيوب السخيتاني لما قدمها عليهم قال للناس : إيتوه وسلوه عن حديثه
عن أبيه عن عبد الله بن عمر في التسبيح في دبر كل صلاة . . . فتوى في قلوبنا

(١) مشكل الآثار : ١-٤٣١-٤٣٢ .

(٢) مشكل الآثار : ٢-١٤ .

(٣) مشكل الآثار : ٢-٢٧٤-٢٧٥ .

(٤) هكذا العبارة في الأصل ، والمنسب (يصلح) بدون الواو ، لأن الفاعل
(أهل الإسناد) . حتى تكون العبارة على الوجه الأنصح .

سماع همام منه إذ كان بالبصرة ، لأنه إنما كان اختلاطه بعد رجوعه إلى الكوفة (١) .

والمثال السابق يوضح لنا علم أبي جعفر بمن خطف في آخر عمره من الثقات وبالرواية الذين رووا عنهم قبل الاختلاط ، وبعده .

ومعرفة هذا فن عزيز مهم ، كما يقول ابن الصلاح (٢) الذي بين أن (الحكم فيهم : أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط ، أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده) : وقد عد بمن اختلط (عطاء بن السائب) المتضخم ذكره ، كما ذكر من بينهم أيضا (سعيد بن عروبة) الذي ذكره الطحاوي في المثال الآتي :

٨ - في بيان مشكل ما روى في تسمية المولود قبل سابعه ، أتى أبو جعفر بطرق كثيرة ، من بينها هذا الإسناد : (فوجدنا إبراہيم بن مرزوق قد حدثنا قال : حدثنا روح بن عباد ، حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم وأكله قال : كل غلام رهين بعقيقة تؤد بح عنه ، ويسمى ، ويحلق رأسه في اليوم السابع .

قال أبو جعفر : فكان في هذا الحديث تسميه في اليوم السابع ، غير أنه ليس بالقوى في قلوبنا ، لأن الذي رواه عن سعيد بن أبي عروبة إنما هو روح . وسأعه من سعيد إنما كان بعد اختلاطه ، فطلبناه من رواية سواه بمن سماعه منه كان قبل اختلاطه (٣) :

١٥٧ - على أن شخصية أبي جعفر الناقلة ، تتحدد معالمها وتتجلى أكثر وضوحا ، ويرز ذكاؤه وعمق فهمه عندما يتبع الأحاديث المختلفة لاختلاف طرقها ، ويحققها ، ثم يستخرج ما يقبل على ظنه أنه الصواب ، مستفيدا

(١) مشكل الآثار : ١ - ٥٥ - ٥٦ .

(٢) انظر : مقنة ابن الصلاح ص ١٩٤ - ١٩٧ .

(٣) انظر : مشكل الآثار ١ - ٥٣ - ٥٤ .

يجمعه للطرق الكثيرة ، مستعينا بمعرفته الواسعة بالتاريخ في الموازنة بين رجال الأسانيد . فقد يختلف في رواية الحديث الواحد مالك وسفيان ، أو شعبة والليث ابن لهيعة ، أو غير هؤلاء من الثقات ، فلأيهم نحكم بصحة الحديث ؟ وهنا نشهد أبا جعفر وقد وقف موقف الحكم العادل الذي يؤيد حكمه بالليل المقنع .

ثم يسمو أبو جعفر في نقده للحديث إلى ما هو أعلى من ذلك عندما ينقد الحديث من جهة المتن معتمداً على الاتجاهات العامة في الشريعة الإسلامية وهذه درجة لا يسمو إليها إلا محدث فقيه كأبي جعفر .

وفيما يلي أمثلة تدل على براعته في تحقيق الحديث والموازنة بين الرجال تبعها إن شاء الله ببعض الأمثلة التي ينقد فيها أبو جعفر متن الحديث :

تحقيق الحديث ، والموازنة بين الرجال

١٥٨ - روى الطحاوي بطرق كثيرة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج) . ويعد أن فسر (الخداج) بأنه التقصان في مدة الحمل ، كما يقال أيضاً لمن كان ناقصاً في خلقته بسبب ذلك ، خداج - بين أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد سمى صلاة أخرى خداجاً لمعنى غير المعنى الذي سمى به هذه الصلاة خداجاً (حدثنا عبد الملك بن مروان الرقي ، ثنا حجاج بن محمد عن شعبة ، سمعت ابن شعيد - يعني عبد ربه بن سعيد - يحدث عن أنس من أهل مصر ، عن عبد الله بن نافع بن العيماء ، عن عبد الله بن الحارث ، عن المطلب : عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : (الصلاة مني مني ، وتشهد في ركعتين ، وتبائس (١) وتمسكن ، وتقعن بيديك وقل : اللهم اللهم ، فمن لم يفعل ذلك فهي خداج) .

وكما حدثنا أبو قرة محمد بن هشام الرصيني ، ثنا عبد الله بن صالح ثنا الليث عن عبد ربه بن سعيد ، عن عمران بن أبي أنس ، عن عبد الله

(١) في النهاية ١-٦٨ : تبأس ، من البؤس وهو الخفوع والفقر فلعل رواية الطحاوي فيها تهويل للهزة .

ابن نافع بن العمياء ، عن ربيعة بن الحارث ، عن الفضل بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

حدثنا أحمد بن شعيب : أنبا سويد بن نصر بن سويد ثنا عبد الله - يعنى ابن المبارك - عن الليث ، حدثني عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبي أنس ، عن عبد الله بن نافع بن العمياء ، عن ربيعة بن الحارث ، عن الفضل بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قريبا من ذلك : حدثنا يونس بن الأعلى ، ومالك بن عبد الله بن سيف التجيبي ، ثنا عبد الله بن يوسف اللمشقي ، ثنا عبد الله بن لهيعة ، ثنا عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبي أنس ، عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثله .

قال أبو جعفر : ولما وقع الاختلاف في إسناد هذا الحديث كما ذكرنا ووجدناه إنما يدور على عبد ربه بن سعيد ، ثم الذين اختلفوا عنه فيه هم : شعبة ، والليث ، وابن لهيعة فيقول شعبة فيه : عن أنس بن أبي أنس ، ويقول الليث وابن لهيعة فيه مكان ذلك : عمران بن أبي أنس . فكان معاولا في ذلك أنه كما قال الليث وابن لهيعة فيه ، لا كما قال شعبة فيه ، لأن عمران ابن أبي أنس رجل معروف ، قد رويت عنه أحاديث سوى هذا الحديث ولأن أنس بن أنس لا يعرف ، لاسيما قد أورد بعض رواة هذا الحديث أن ابن أبي أنس هذا من أهل مصر ، فعقلنا بذلك أن أهل مصر ينسبه أعلم من غيرهم .

ثم وجدناهم بعد ذلك مختلفين في الرجل الذي يحدث عنه عبد الله بن نافع بن العمياء : ففي حديث شعبة : أنه يروى عن عبد الله بن الحارث عن المطلب بن أبي وداعة . وفي حديث الليث وابن لهيعة : عن ربيعة بن الحارث ، مكان عبد الله بن الحارث في حديث شعبة ، وعن الفضل بن عباس مكان المطلب في حديث شعبة :

فتأملنا ذلك ، فوجدنا ربيعة بن الحارث : هو ربيعة بن الحارث بن عبد

المطلب بن هاشم ، ويكنى أبا أروى (١) ، وكانت وفاته في خلافة عمر بالمدينة وكان أسن من عمه العباس بن عبد المطلب يستين ، وله ابن قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ثم روى الطحاوي حديثين عن طريق هذا الابن ، الذي كان يسمى في الجاهلية عبد المطلب ، وسمى في الإسلام : المطلب (٢) ؛

قال أبو جعفر : فمقلنا بذلك أنه محال أن يكون عبد الله بن نافع بن العمياء ، لتي ربيعة بن الحارث وكان موهوما أن يكون قد لقي عبد الله ابن الحارث الذي يروى عن الفضل بن عباس ، الذي سسنه سن أبيه ، فكان الصحيح فيما اختلف فيه شعبة والليث وابن لهيعة في إسناده هذا الحديث فيما بعد عبد الله بن نافع بن العمياء ؛ كما قال شعبة ، والله أعلم (٣) ؛ وهكذا رأينا كيف أن أبا جعفر قد حكم على شعبة في موضع ، وحكم له في موضع آخر ، مستعينا بتاريخ الرواة ، من الصحابة وغيرهم ، فهل يقال في مثل هذا المحقق الدقيق ، الخبير بالرجال وتاريخهم ، وبمن رروا عنه ومن روى عنهم ، ويعرف مقاديرهم في موازين النقد والتمحيص ، هل يقال في مثله إنه لم يكن يعرف الرجال ؟ .

٩ - وفي موضع آخر يفاضل أبو جعفر بين مالك وسفيان في إسناده حديثا اختلفا فيه ، فيقول (حدثنا يونس ، حدثنا سفيان ، عن أبي النضر ، عن بشر بن سعيد ، أرسله أبو الجهم ابن أخت أبي بن كعب إلى زيد بن خلدة ليسأله : ما سمعت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي يمر بين يدي المصلى ؟ فحدثه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : لأن يقوم أحدكم أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه ، لا يرى : أربعين سنة أو شهرا ، أو يوما ؟ .

(١) في هامش شكل الآثار ٢-٢٥ ، أن أبا أروى هذا ذكره في تجريد أسد الغابة وقال : كان ربيعة شريك هاشم في التجارة ، وتوفي سنة ٢٣ هـ .

(٢) في التقريب أنه صاحب سكن الشام وتوفي سنة ٦٢ هـ . انظر هامش ٢-٢٦ شكل الآثار .

(٣) شكل الآثار ٢-٢٣-٢٧ يتصرف يسير .

حدثنا يونس ، أنبأ ابن وهب عن مالك : عن أبي النضر عن بشر : :
كما قد حدثناه ابن عيينة عن أبي النضر ، إلا أنه قال : أرسله زيد إلى أبي
الجهم

قال أبو جعفر ، ولما اختلف مالك وسفيان في المردود إليه رواية ما في
هذا الحديث عن النبي عليه الصلاة والسلام ، من هو ؟ من زيد بن خالد
الجهني ، ومن أبي الجهم — احتجنا إلى طلبه من رواية غيرهما من الأئمة
الذين رووه عن أبي النضر ، ليكون ما عسى أن يجلوه في ذلك قاضيا بين
مالك وابن عيينة فيه فوجدنا إبراهيم بن مرزوق قال : حدثنا أبو عامر
العقلي ثنا سفيان — يعني الثوري — عن سالم أبي النضر ، عن بشر بن سعيد ،
عن أبي الجهم الأنصاري : سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول : لأن
يقوم من مقامه أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه . قال : ما أدرى أربعين
يوما أو أربعين شهرا ، أو أربعين سنة ؟ .

فكان في ذلك أن رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أبو الجهم
الأنصاري لا زيد بن خالد ، فوجب بذلك القضاء فيما اختلف فيه مالك
وسفيان بن عيينة منه لمالك على ابن عيينة ، لأن ما نكأ والثوري لما اجتمعا
في ذلك على شيء كانا أولى بحفظه من ابن عيينة فيما خالفهما فيه (١) .

١٠ - ويختلف شعبة وحامد بن زيد في رواية الحديث ، فيحكم أبو
جعفر لحامد بن زيد قائلا : (. : . :) هذا الحديث حقيقة على ما رواه عليه
حامد بن زيد ، لا على ما رواه شعبة عليه : وإنما أتى شعبة في ذلك ، لأنه
كان يملئ من حفظه ، ولا يرجع إلى كتابه ، ويحدث بمأني ما سمع
لا بالقائمه التي سمعها من حديثه ، إذا كان ذلك مما يعجز عنه ، ولم يكن
فقيها فيرد ذلك إلى الفقيه حتى يميز بين معانيه في قلبه كمالك ،
والثوري . . (٢) .

ونكتفي بهذه الأمثلة في موازنة أبي جعفر بين الرجال وتحقيقه الأحاديث

(١) انظر : مشكل الآثار : ١-١٨-١٩ .

(٢) انظر : مشكل الآثار : ٤-٥-٦ .

للمختلف فيها ، وترك كثيرا من أمثال ما قلناه حتى لا يطول بنا الحديث
لننتقل إلى عرض بعض الأحاديث التي نقدها أبو جعفر من جهة المتن ، ولا يخلو
بعضها من نقد للسنة أيضا ، لترداد يقينا بعلو كعب الطحاوي . نقد
الحديث ، ولندرك أن اتهام ابن تيمية له ظلم ، وبعد عن الحقيقة
والواقع :

١٥٩ - نقد متن الحديث

والذي يتعرض لنقد متن حديث ، لا بد أن يتعرض لإسناد هذا الحديث
إذ لا يتصور أن يقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، حديثا يناقض
القرآن أو يناقض الاتجاهات العامة التي قررتها شريعة الإسلام دون أن يكون
هناك نسخ ، ولكن للعقول أن يكون في إسناد هذا المتن شيء ما ،
ولمنا سوف نرى أبا جعفر يتعرض للإسناد عند كلامه على متن الحديث
مدى ينقده .

١٦٠ - هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم على عبد الله بن أبي بن
سلول رأس المنافقين ؟ .

(حدثنا يزيد بن سنان ، وإبراهيم بن أبي داود جميعا قالا : حدثنا
عبد الله بن صالح ؟ حدثني الليث ، حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب
أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن ابن عباس ، عن عمر أنه قال :
لما مات عبد الله بن أبي بن سلول ، دعى له رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم ، ليصلى عليه . فلما قام رسول الله عليه وآله وسلم ، وثبت إليه فقلت :
يا رسول الله ، أتصلى على ابن أبي ، وقد قال يوم كذا وكذا وكذا ،
أصلد عليه قوله . فتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال :
تأخر عني يا عمر ، فلما أكثرت عليه قال : إني خبرت فاخترت ، ولو أعلم
أني لو زدت على السبعين غفر له زدت عليها . قال : فعلى عليه . هكذا
حدثناه يزيد وابن أبي داود . وزاد في حديثه خاصة : انصرف فلم يمكث

إلا يسيرا حتى نزلت الآيتان من يرأمة : (ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره - إلى قوله - وهم فاسقون (١)) .

ثم يروى أبو جعفر هذا الحديث نفسه عن ابن عمر بطريقين ، إلا أن فيه أن عمر قال للرسول عليه الصلاة والسلام : (أتصلي عليه وقد نهك الله أن تصلي عليه) بدل قوله (أتصلي على ابن أبي ، وقد قال يوم كذا وكذا كذا وكذا) . ثم يعلق على ذلك بقوله : (قال أبو جعفر : حديث ابن عمر هذا قول عمر للرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتصلي عليه وقد نهك الله أن تصلي عليه) . وليس ذلك في حديث ابن عباس الذي رواه قبله : ومكان ذلك في حديث ابن عباس : «أتصلي عليه وقد قال يوم كذا...» ، والذي في حديث ابن عباس من هذا أولى عندنا مما في حديث ابن عمر ، لأن محالا أن يكون الله تعالى ينهى نبيه عن شيء ، ثم يفعل ذلك الشيء . ولا نرى هذا إلا وهما من بعض رواة الحديث ، والله أعلم .

وهكذا يرجح الطحاوى حديث ابن عباس على حديث ابن عمر ، مستدلا بأن طبيعة النبوة تأتي أن يكون الحديث كما رواه ابن عمر .

ومع ترجيحه لحديث ابن عباس فلان في نفس أبي جعفر منه شيئا ، لأن الحديث بثبت أن النبي عليه الصلاة والسلام قد صلى على ابن أبي ، وهذا بعيد ، لأن الصلاة على المؤمنين إنما هي رحمة لهم ، كما روى ذلك عنه عليه السلام . ويروى الطحاوى بسنده أنه عليه السلام كان لا يصلي على مديون لا وقاء الدينه ولا على من غل من الغنime زجرا له . فالمتفق بذلك كان أخرى ، لما أخبر الله تعالى من كفرهم ، ولأنه محال أن يصلي على من نهى عن الصلاة عليه ، وقد روى الطحاوى بسنده عن جابر ، ويطرق كثيرة ، أن الرسول لم يصلي على ابن أبي ، ، ويرجح هذا الحديث على حديث ابن عباس وابن عمر مستدلا بما تقدم (٢) .

(١) سورة التوبة : الآيتان ٨٤ ، ٨٥ ، وقوله نهك : (وهم فاسقون) هو نهاية

الآية ٨٤ . أما الآية ٨٥ فنهايتها قوله نهك : (وهم كفرون) .

(٢) انظر ، مشكل الآثار : ١-١٢-١٨ .

١٣ - ما روى أنه كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات :

(حدثنا يونس بن عبد الأعلى . أنبأ ابن وهب أن مالكاً حدثه عن عبد الله ابن أبي بكر ، عن عمرة ابنة عبد الرحمن عن عائشة - أم المؤمنين - أنها قالت : كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخن بخمس معلومات ، ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن ؛

قال أبو جعفر ، : وهذا مما لا نعلم أحداً رواه كما ذكرنا غير عبد الله بن أبي بكر ، وهو عندنا وهم منه . أعنى ما فيه مما حكاه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، توفي وهن مما يقرأ من القرآن ، لأن ذلك لو كان كذلك لكان كسائر القرآن ، ولجاز أن يقرأ به في الصلوات ، وحاشا لله أن يكون كذلك ، أو يكون قد بقي من القرآن ما ليس في المصاحف التي قامت بها الحجة علينا . . . ولكن حقيقة هذا الحديث عندنا - والله أعلم - ما قد رواه من أهل العلم عن عمرة من مقداره في العلم وضبطه له فوق مقدار عبد الله بن أبي بكر : وهو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه : كما حدثنا محمد بن خزيمة ، ثنا حجاج بن منهال ، ثنا حماد بن سلمة ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن القاسم بن محمد ، عن عمرة ، عن عائشة قالت : كان مما نزل من القرآن ثم سقط ، لا يحرم من الرضاع إلا عشر رضعات ، ثم نزل بعد أو خمس رضعات . . . وقد تابع القاسم بن محمد على إسقاط باقي حديث عبد الله بن أبي بكر - إمام من أئمة زمنه - وهو يحيى ابن سعيد الأنصاري - ثم روى أبو جعفر حديثه بإسناده إليه .

قال أبو جعفر : فهنا أولى مما رواه عبد الله بن أبي بكر ، لأن محالا أن تكون عائشة تعلم أنه قد بقي من القرآن شيء لم يكتب في المصاحف ولاتنبه على ذلك من أغفله . . . وما يال على فساد ما قد زاده عبد الله ابن أبي بكر ، على القاسم بن محمد ويحيى بن سعيد في هذا الحديث أنا لا أعلم أحداً من أئمة أهل العلم روى هذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر غير مالك بن أنس : ثم تركه مالك فلم يقل به وقال بضمه ، وذهب إلى أن قليل

الرضاع وكثيره يحرم : ولو كان ما في هذا الحديث صحيحا وأن ذلك في كتاب الله لكان مما لا يخالفه ولا يقول بغيره : والله نسأله التوفيق (١) .

١٤ - هل ولد الزنا شر الثلاثة :

روى عن أبي هريرة ، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال :
ولد الزنا شر الثلاثة - أي شر من أمه ، ومن حملت به منه - : (فساءل سائل فقال : كيف يجوز أن يكون أولاد الزنا - الذين لأفعالهم في الزنا شر من أمهم الزنا ؟ فكان جوابنا أنه قد روى عن عائشة إنكارها ذلك على أبي هريرة ، وإخبارها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، إنما قصد بذلك القول إلى إنسان بعينه ، لمعنى كان فيه دون سائر أولاد الزنا) ثم يرجع الطحاوى حديث عائشة ويذكر أنه أشبه بما قاله عليه السلام مما في حديث أبي هريرة ، رضى الله عنه لأن الله تبارك وتعالى قال في كتابه العزيز : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » وقد سبحانه وتعالى : « وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » ، وأن سعيه سوف يرى ، ثم يميزه الجزاء الآخى ، فكان ولد الزنا ليس ممن كان له في زنا أمه ولا في زنا أبيه حتى حملت به منه - سعى (٢)

ومما يؤيد ما ذهب إليه الطحاوى ما رواه عن ابن عمر أنه قيل له : يقولون ولد الزنا شر الثلاثة . فقال : بل هو خير الثلاثة : قد أعتق عمر عبيدا له من أولاد الزنا : ولو لم يكن حسنا ، ما فعل (٣) .

١٥ - هل أكل البرد مغفر للصوم ؟

(حدثنا موسى بن الحسن البغدادي ، ثنا قيس بن حفص الدارمي ثنا عبد الوارث بن سعيد ، ثنا علي بن زيد ، عن أنس قال : مطرت السماء بردا ، فقال لنا أبو طلحة : نأولون من هذا البرد ، فجعل يأكل

(١) انظر : مشكل الآثار : ٣-٦-٨ .

(٢) انظر : مشكل الآثار : ١-٣٩١-٣٩٢ . والآية الأولى من سورة فاطر ، من

الآية ١٨ ، وما بعدها من سورة النجم ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

(٣) انظر : مشكل الآثار ١-٣٩٧ .

وهو صائمٌ وذلك في رمضان ، قلت : أنا كل البرد وأنت صائم ؟ فقال إنما هو برد نزل من السماء نظهر به بطوننا ، وإنه ليس بطعام ولا شراب . فأتيت رسول الله صلى عليه وآله وسلم فأنخبرته بذلك فقال : خذها عن عمك .

فقال قائل : كيف جاز لكم أن تنقلوا هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والقرآن يخالفه ؛ لأن الله تعالى قال : « فكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر » ثم أتموا الصيام إلى الليل .. (١)

فكان جوابنا له في ذلك بتوفيق الله عز وجل وعونه : أنا ما قبلنا هذا الحديث ، إذ كان الذي رفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، على ابن زيد . وليس من أهل الثبوت . وقد رواه عن أنس من هو أثبت منه فلم يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو قتادة بن دعامة السدوسي ، وثابت بن أسلم البثاني . وكل واحد منهما حجة على علي بن زيد ، في خلافه إياه فكيف بهما جميعا في خلافهما إياه ؟ . ثم ساق أبو جعفر إسناده إليهما ، وبين أن هذا العمل من أبي طلحة - وإن يكن في عصر النبي - إلا أن النبي لم يفعله حتى يقره عليه : فهو كالذي بلغ عمر أن بعضهم لا يغتسل من الجنابة ، واحتجوا بأنهم كانوا يفعلون ذلك في عصر النبي عليه السلام ، فقال لهم عمر : أفسألتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك ؟ فلما قالوا : لا ، أمرهم بالغسل وأوعدهم على تركه (٢) .

١٦١ - بعد ما قدمناه من الأدلة التي تؤكد رموخ قدم الطحاوي . فقد الحديث ، سنداً وممتناً ، أعتقد أنه لا يسع المصنف إلا أن يعترف بإمامة أبي جعفر في نقد الحديث وأن يؤمن معنا بأن معرفته للرجال وأقدارهم ، وقدرته على الموازنة بينهم ، وتفحصه للأحاديث ، واكتشاف عللها ، لا تقل أبداً عما اعترف به له ابن تيمية من كثرة الحديث ، أو عما شهد له به غيره من سعة حافظته ، وقوة ذاكرته .

(١) من الآية ١٨٧ سورة البقرة .

(٢) انظر : مشكل الآثار ٢ : ٣٤٧-٣٤٩ .

وقد وضع مما قدمناه مذهب أبي جعفر في الجرح والتعديل ، وأن التزامه لهذا المذهب هو الذي حال بينه وبين أن يتخذ من نقد الرجال عادة له ، إذ لم يكن يلجأ إلى نقلهم إلا لضرورة أو لمجاراة مذهب من يناظره ، ولهذا يتردد في مناقشته ، مثل قوله : (فإن كان هذا الأمر يؤخذ من طريق الإسناد... وإن كان يؤخذ من طريق تصحيح الآثار... وإن كان يؤخذ من طريق النظر...)

وقد كان يكفيهِ — لثلاثيئة ابن تيمية بعلم معرفة الرجال — أن يرجع بين الأحاديث المختلفة معتبرا جانب الإسناد فقط ، وهذا أمر هين ميسور له ، ولكن أبي ورعه وحسن ظنه ، كما أبت همته إلا أن يخلل اعتبار الصحة في حسابه ثم ينظر : هل استطاع تصحيح الآثار أم لا ؟ . وقد نتساءل عن السر الذي دفع ابن تيمية إلى اتهام أبي جعفر بعلم معرفة الرجال ، مع ما وضع لنا من إحاطته بالرجال وتمرسه بنقدهم .

١٦٢ — وهنا نلتبس لابن تيمية العنبر في تجنيهِ على أبي جعفر وعلمه نلتسمه له من جهتين :

أولاهما : ما عرف عنه من حلة تدفعه إلى التعارف في المناقشة والاتهام . يقول الأستاذ محمد أبو زهرة في كتابه عنه : (وإن الحق ليجب علينا ونحن نذكر صفاته ، ألا نقصر على محاسنها ، بل نذكر مع الحسن غيره : ونحن إن تلمعنا له صفة غير محمودة ، لم يبرز لنا من بين سجاياه شيء إلا صفة واحدة : وهي الخلة في القول ، والشدة فيه ، حتى إنه ليجزع أحيانا فيكره الناس الشفاء لألم الدواء . بل إن تلك الخلة كانت تخرج به من نطاق الحجة القوية والتقد اللاذع إلى الطعن أحيانا... وكثيرا ما كان يصف مخالفيه بأنهم مبتدعون (١)) :

ثانيتهما : ما نصب نفسه له من محاربة بعض طوائف الشيعة المتطرفين : حاربهم بعلمه ولسانه وسيفه ، لأنهم انحرفوا عن الإسلام

(١) ابن تيمية ، حياته وعصره ، آراؤه وفقهه . ص ١٠٧ . الطبعة الأولى ط. دار الفكر العربي .

ومالئوا خصومه من الفرنج والتتار ، وكشفوا عورات المسلمين (١) : وطبيعي أن يجد الشيعة في حديث (رجوع الشمس إلى علي) حجة قوية لتدعيم دعاواهم في علي رضي الله عنه . وطبيعي أن يحدد ابن تيمية في هجومه عليهم ، فيأخذ بالظنة ويعاقب الجار بذنوب الجار ، وما يلزمه ، لعله يضعف أحاديث صحيحة يستدل بها الشيعة ، لأنهم ينحرفون في الاستدلال بها ، ولأنهم عرفوا بوضع الحديث ؟

وقد قال ابن الجوزي الذي ينقل عنه ابن تيمية رأيه في الأحاديث : (فضائل على الصحيحة كثيرة . غير أن الرافضة لا تقنع ، فوضعت له ما يضع ، لا ما يرفع (٢)) .

وقد غلب على ظن أبي جعفر صحة حديث رجوع الشمس ، واعتبره معجزة للرسول عليه الصلاة والسلام أكثر منه منقبة لعلي رضي الله عنه ، وكان النافع له إلى إتيانه بهذا الحديث ، هو التوفيق بينه وبين ما روى من أن الشمس لم تحتبس على أحد إلا ليوشع ، ثم يقول : (وكل هذه الأحاديث من علامات النبوة : وقد حكى علي ابن عبد الرحمن بن المغيرة ، عن أحمد بن صالح أنه كان يقول : لا ينبغي لمن كان سبيله العلم التخلف عن حفظ حديث أسماء الذي روى لنا عنه ؛ لأنه من أجل علامات النبوة (٣)) .

ولا يعيه أن يعتبر الشيعة هذا الحديث منقبة لعلي ، أو حتى إذا استدلوا به على معتقد لم فيه غلو وتطرف ، فإن الذين في قلوبهم زيغ يستدلون حتى بالقرآن يتعسفون في تأويله ، ليخضعوه لأهوائهم ومقرراتهم . وإن من عنده الجرأة على وضع الحديث يكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأن يصعب عليه أن يستدل بصحيح الحديث في غير موضعه ، أو يفسر القرآن بغير ما يحتمله ؛

(١) انظر : المصدر السابق ص ١٧٠-١٧٤ .

(٢) السنة قبل التدوين ص ١٩٦ ، نقلا عن المتن من منهاج الاعتدال ص ٤٨٠ .

(٣) انظر : مشكل الآثار ٢-١١ ، والفقرة رقم ١١٧ .

١٦٣ - وإذا سلمنا جدلاً بأن حديث رجوع الشمس حديث ضعيف أو موضوع . فهل في رواية أبي جعفر له ما يسوغ لابن تيمية أن يتهمة بالجهل بالرجال ؟ ودل من المتبع في موازين النقد أن يستنبط من جزئية حكمها كلياً ؟ أم هي عادة ابن تيمية ، لزمه أن يتهم النسائي والترمذي وأحمد ابن حنبل وغيرهم من أصحاب السنن والمسائيد ، بما اتهم به الطحاوي من جهل الرجال ، بل لزمه أن يتهم البخاري وسلماً بما اتهم به الطحاوي ، وذلك لأن ابن الجوزي أخرج أحاديث اعتقد أنها موضوعة ، منها حديث في صحيح البخاري ، وحديث في صحيح مسلم ، وأحاديث كثيرة في مسند أحمد ، ومسند أبي داود ، ومسند ترك الحاكم ، ومؤلفات البيهقي كالسنن والشعب والبعث والدلائل وغيرها ، وصحيح ابن خزيمة ، والتوحيد له ، وصحيح ابن حبان ، ومسند الدرر ، وتاريخ البخاري وخلق أفعال العباد وجزء القراءة له ، ومسند الدارقطني (١) . وقد ذكر ابن تيمية أن ابن الجوزي أخرج أحاديث موضوعة رواها أحمد والنسائي (٢) ، كما ذكر ابن تيمية أيضاً أحاديث دارت على الألسنة وهي موضوعة ، وقد روى بعضها الترمذي منها ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، (أنا مدينة العلم ، وعلى بابها) وحكم عليه ابن تيمية بأنه ضعيف ، بل موضوع ، ومنها ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (اللهم إنك أخرجتني من أحب البقاع إلى فأسكنني في أحب البقاع إليك) : قال عنه ابن تيمية : (هذا حديث باطل كذب ، وقد رواه الترمذي وغيره : بل إنه قال لمكة : إنك أحب بلاد الله إلى وقال : إنك لأحب البلاد إلى الله (٣)) .

فإذا كانت رواية حديث ضعيف أو موضوع تغني أن راويه لا يعرف الرجال لزم أن يكون من قلعناهم لا يعرفون الرجال ، ولا أظن

(١) انظر : التصانيف حل الموضوعات السيوطي . ص ٦٠ (آخر الكتاب)

ط. الهند سنة ١٢٠٣ هـ .

(٢) انظر : منهاج السنة ٤-١١٩ .

(٣) انظر : فتاوى ابن تيمية ٣-١٩٦ .

ابن تيمية يرضى بهذه النتيجة ، فمن هؤلاء من هم علماء الرجال وأئمة الجرح والتعديل . فمن يعرف الرجال إذا لم يعرفهم هؤلاء ؟ .

١٦٤ - على أن حديث (رجوع الشمس) لا يعلو أن يكون كغيره من أخبار الآحاد التي تختم الصدق والكذب والحكم له بأحدهما إنما يكون بغلبة الظن ، لا القطع . وفي هذا تختلف الأنظار . وإذا كان من رأى آخرين البعض أن هذا حديث ضعيف ، فإن من رأى آخرين أنه حديث صحيح : منهم أحمد بن صالح ، الذي نقل الطحاوى كالمته في الإشادة بهذا الحديث ، ودعوه العلماء إلى حفظه ، لأنه من أجل علامات النبوة . ولا يظن بأحمد بن صالح الجهل بالرجال ، فقد كان يعد من بين علماء الجرح والتعديل (١) .

وإذا كان ابن الجوزي قد أورد هذا الحديث ضمن موضوعاته ، فإن السيوطي قد تعقبه ، وبين في مقدمة تعقباته أن ابن الجوزي ، الحاكم لا يؤخذ بقولهما دون نظروهما ، لأن الأول كان متساهلاً في موضوعاته حتى عد من بينها بعض الصحيح . وكان الثاني متساهلاً في مستدركه ، حتى عد من الصحيح ما ليس منه .

وكان حديث (رجوع الشمس) من الأحاديث التي رأى السيوطي أنها صحيحة ولا ينبغي أن تعد من الموضوعات . فقد نقل كلام ابن الجوزي في هذا الحديث وهو قوله : (حديث أسماء بنت عيسى في رد الشمس : فيه فضيل بن مرزوق ضعيف وله طريق ثان ، فيه عبد الرحمن بن شريك ، قال أبو حاتم : وأما الحديث وفيه العباس بن عقبة ، رافضى ، روى بالكذب ، وحديث أبي هريرة كذلك فيه داود بن فرهيح ، ضعيف) ثم تعقبه السيوطي بقوله : (قلت : فضيل ، ثقة صلب ، احتج به مسلم والأربعة ، وابن شريك : وثقة غير أبي حاتم وروى عنه البخاري في الأدب . وابن عقبة من كبار الحفاظ ، وثقة الناس وما ضعفه إلا عصرى متعصب ، والحديث صرح جماعة بتصحيحه . منهم النافعي حياض (٢) .

(١) انظر : الإعلان بالتأنيخ لمن ذم التاريخ ١٦٣-١٦٨ . وتوجيه انظر ص ١١٥ .

(٢) انظر : اتعقبات على الموضوعات . السيوطي . ص ٥٧ . ط . الهند ، سنة ١٢٠٣ هـ .

وقد صحح هذا الحديث القاضى عياض - كما أشار إليه السيوطى - وذلك فى كتابه المعروف (الشفاء فى تعريف حقوق المصطفى (١)) ، وقد خرج السيوطى أحاديث الشفاء ، فى كتاب سماه (مناهل الصفا فى تنزيح الشفاء) ، وقال فيه عن حديث أسماء : (حديث أسماء بنت عيسى فى رد الشمس على على بعد ما غربت : الطبرانى بأسانيد ، رجال بعضها ثقات (٢) ، فليس الطحاوى هو الوحيد الذى قال بصحة هذا الحديث ، فقد وجدنا أحمد ابن صالح ، والطبرانى والسيوطى والقاضى عياض يقولون بصحته ، وقد قال بصحته أيضاً ابن منده ، وابن شاهين ، وابن مردويه . فقد قال صاحب المقاصد الحسنة : (حديث رد الشمس على على : قال أحمد : لأصل له وتبعه ابن الجوزى فأورده فى الموضوعات ، ولكن قد صححه الطحاوى ، وصاحب الشفاء ، وأخرجه ابن منده ، وابن شاهين من حديث أسماء بنت عيسى وابن مردويه من حديث أبي هريرة (٣)) .

ونقل ابن تيمية أن أبا القاسم عبد الله بن عبد الله بن أحمد الحكافى صنف رسالة سماها (مسألة فى تصحيح رد الشمس ، وترغيب النواصب للشمس) جمع فيها طرق هذا الحديث (٤) .

١٦٥ - وإذا عرضنا إسناده حديث أسماء على مقاييس الجرح والتعديل ، ووزناه بموازين نقد الرجال - لم نجد فيه ما يقطع بكذبه ، لأن معظم رجاله ثقات ، والذين تكلم فيهم لم يمتنع على تركهم ، بل اختلف فيهم ما بين موثق ومضعف ، وقد كان من مذهب البعض - كالنسائى - ألا يترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع على تركه (٥) .

(١) انظر : الشفاء - الباب الرابع من القسم الأول ص ٢٣٨ . ط . الهند سنة ١٢٧٦ هـ .
(٢) انظر : مناهل الصفا . ص ٣٨ . ط . الهند سنة ١٢٧٦ هـ . والسيوطى أيضاً كتاب فى تصحيح هذا الحديث اسمه (كشف اللبس فى حديث رد الشمس) . انظر : كشف اللظنون ٢-١٤٩٤ .

(٣) المقاصد الحسنة فى بيان كثير من الأحاديث المشهورة على الألسنة . ص ١٠٧ ط . الهند سنة ١٣٠٤ هـ .

(٤) انظر : منهاج السنة ٤-١٨٨-١٩٥ .

(٥) انظر : الإعلان بالتوبيخ ص ١٦٨ ، وتوجيه النظر ص ١١٦ .

وقد روى الطحاوى هذا الحديث من طريقين :

أما الطريق الأول فهو : (حدثنا أبو أمية ، ثنا حيد الله بن موسى العيسى ثنا الفضيل بن مرزوق ، عن إبراهيم بن الحسن ، عن فاطمة ابنة الحسين ، عن أسماء ابنة عيسى ، قالت . . . : (١))

وأما الطريق الثانى فهو (حدثنا على بن عبد الرحمن بن محمد بن المغيرة ثنا أحمد بن صالح ، ثنا ابن أبي فليك حدثني محمد بن موسى ، عن حوث ابن محمد ، عن أمه أم جعفر ، عن أسماء ابنة عيسى أن النبي صلى الله عليه وسلم : . . .) (٢) .

(١) أبو أمية - الذى روى عنه الطحاوى - هو محمد بن إبراهيم بن مسلم ، الطرسوس الحافظ ، ينادى الأصل ، روى عنه أبو حاتم الرازى ، وأبو عوانة الإسفرائينى وغيرهما ، وثقه أبو داود وأبو بكر الخلال ، وقال ابن حبان : لا يعجبى الاحتجاج بغيره إلا بما حدث من كتابه (وانظر : تهذيب التهذيب ١٥-١٦-١٧) .

وعبد الله بن موسى بن أبي المختار - واسمه بإذام - العيسى مولاهم ، الكوفى . روى عنه البخارى وابن حبان وابن سعد وغيرهم . وثقه ابن حبان وقال : كان يتشيع ، وضعفه قليلون (وانظر : تهذيب التهذيب ٧-٨-٩-١٠) .

والفضيل بن مرزوق ، الآخر أنقرش الكوفى أبو عبد الرحمن ، روى عنه وكيع وأبو نعيم . وثقه ابن عيينة وابن معين ، وقال أحمد : لا أعلم إلا خيرا . وضعفه النسائى (انظر : تهذيب التهذيب ٧-٢٩٨-٣٠٠) .

وإبراهيم بن الحسن بن نجيع . الباهل البصرى . روى عنه أبو حاتم وأبو زرعة ووثقه ، كما ذكره ابن حبان فى الثقات (تهذيب التهذيب ١-١١٥) .

وفاطمة بنت الحسين بن عز بن أبي طالب ، تابعة . روت عن فاطمة ، وعن أبيها وغيرهما (انظر : طبقات ابن سعد ٨-٣٤٧-٣٤٨) .

وأسماء ابنة عيسى بن معد بن اخارث ، الخثعمية . وهى أخت (ميمونة) زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وأخت (لبابة أم الفضل) زوج العباس . هاجرت إلى الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب . فولدت له هناك محمدا وعبد الله وموتا . ولما هاجرت إلى المدينة تزوجها أبو بكر الصديق بعد مقتل جعفر ، فولدت له (محمد بن أبي بكر) . ثم تزوجها حل بن أبي طالب بعد وفاة أبي بكر روى عنها من الصحابة عمر بن الخطاب ، وأبو موسى الأشعرى ، وغيرهما . (انظر : الاستيعاب ٢-٧٢٥ ط. سنة ١٣١٩) .

(٢) على بن عبد الرحمن هو أبو الحسن الكوفى ثم المصرى ، المعروف بملان . ذكره ابن حاتم فى الثقات ، وقال ابن أبي حاتم : كتبت عنه بمصر وهو صدوق . قال الطحاوى : مات فى شعبان سنة ٢٧٢ هـ (انظر : تهذيب التهذيب ٧-٣٦٠-٣٦١) .

١٦٦ - وبدراسة الرجال - والرواة عموما - في كلا الطريقتين نرى أن إسناده هذا الحديث محتمل ، ليس فيه ما يميل بالظن إلى عدم الصحة وكأن ابن تيمية قد لاحظ ذلك ، عندما وجدناه يلتمس العذر (لأحمد بن صالح) بما حكى عنه من قوله أن هذا الحديث من أجل علامات النبوة ، بقوله : (أحمد بن صالح رواه من الطريق الأول ، ولم يجمع طرقه وألفاظه التي تدل من وجوه كثيرة على أنه كذب . وتلك الطريق راوينا مجهول عنده ، ليس بمعلوم الكذب عنده فلم يظهر له كذبه ، ومع أن الطحاوي روى هذا الحديث من طريق أحمد بن صالح ومن طريق آخر مقارب له ، وكان هنو أحمد ابن صالح ينطبق أيضا عليه ، إلا أن ابن تيمية بدلا من أن يعتذر له بذلك ، يقول عقب ذلك مباشرة (والطحاوي ليست عادته نقد الحديث كتفقد ...) إلغ ما نقلناه عنه (١) .

١٦٧ - فإذا نظرنا في (حديث أسماء) من جهة المتن ، وجدنا أن في النفس منه شيئا ، وذلك لأمرين :

الأمر الأول : مخالفته للقوانين الطبيعية ، لأن الشمس تخضع لقوانين

وأحمد بن صالح : روى عنه البخاري وغيره ووثقه الحافظ ، وقال النسائي منه جفاه في مجله فأفسد الحال بينهما (انظر : تهذيب التهذيب ١-٣٩ : ٤٢) .

وابن أبي قتيب : هو محمد بن إسماعيل بن مسلم ، أبو إسماعيل المدني روى عنه الشافعي وأحمد وغيرهما . وثقه ابن ميين وابن حبان ، وقال النسائي ليس به بأس (المرجع نفسه ٩-٦١) . ومحمد بن موسى بن أبي عبد الله الفطري ، المدني . قال أبو حاتم ، صدوق صالح الحديث ، كان يتشيع ، وقال الطحاوي : محمود في روايته ، وقال ابن شاهين في الثقات . قال أحمد ابن صالح : محمد بن موسى الفطري شيخ ثقة من الفطريين ، حسن الحديث ، قليل الحديث (المرجع نفسه ٩-٤٨٠) .

وعون بن محمد ، ذكر الطحاوي أنه هون بن محمد بن علي بن أبي طالب . وذكر ابن تيمية في نقده لهذا الحديث أن هونا هذا مجهول ، وأن نسبه لا يتشع له في قبول روايته . وأمه هي أم جعفر ابنة محمد بن جعفر بن أبي طالب ، ويقال لها أم هون زوجة محمد ابن الحنفية ، وأم ابنة هون . روت عن جدتها أسماء بنت عيسى ، وعنها ابنها هون وأم جيسى الجزار (انظر : تهذيب التهذيب ١٢-٤٧٤) .

(١) انظر : منهاج السنة ٤-١٩٤ .

معدة ، وتسير في فلك مرسوم وهي - في سيرها - مرتبطة بغيرها من الأجرام السماوية ، بحيث لو اختلف نظامها ولو في شيء سير لا اختلف نظام المجموعة الشمسية كلها على الأقل ، والله سبحانه وتعالى يقول : « والشمس تجري لمستقر لها ، ذلك تقدير العزيز العليم ، والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ، لا الشمس ينبغي لها أن تترك القمر ، ولا الليل سابق النهار ، وكل في فلك يسبحون (١) » : فرجوع الشمس بعد غروبها وما يتنافى وهذه القوانين :

الأمر الثاني : أن رجوع الشمس بعد غروبها أمر غريب عجيب ، فالمفروض فيه أن يشيع بين معظم الناس ، وأن يتواتر إلينا عن الأجيال . وهذا الحديث لم يتواتر ، بل لم يبلغ حد الشهرة :

١٦٨ - وقد يعترض على الأمر الأول : بأن (أبا جعفر) إنما أورد هذا الحديث على أنه معجزة للرسول صلى الله عليه وسلم ، والله سبحانه وتعالى هو الذى أوجد هذه القوانين ، وهو القادر على أن يجعل الشمس تتخلف عن هذه القوانين ، تأييداً لرسوله صلى الله عليه وسلم .
وندفع هذا الاعتراض بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلجأ إلى الخوارق والمعجزات الحسية ، لإقناع الناس بدعوته ، وأن المعجزة التي تحدى بها قومه ودعاهم بسببها إلى أن يعترفوا بصدقه إنما كانت القرآن . بل عندما هيأت المصادفة نفوس العامة لأن يؤمنوا بأن الظواهر الكونية تخضع وتتأثر بالأحداث التي تعرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، نهزم الرسول بشدة ، ووقفهم على حقيقة الأمر في ذلك ، وكان هذا عندما ربطوا بين إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبين كسوف الشمس ، وظنوا أن الشمس إنما كسفت حزناً وحلداً على موت إبراهيم ، فقال لهم عليه الصلاة والسلام : (الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، ولكنهما آيتان من آيات الله . فإذا رأيتهما فصلوا) (٢) .

(١) سورة يس الآيات ٣٨-٤٠ .

(٢) انظر : إرشاد السارى شرح صحيح البخارى ٣-٤٩٦ ، ومسلم بشرح النووي .

كتاب الكسوف ٦-١٩٨-٢٠٤ .

ولطالما سأل المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقدم لهم معجزة كوثية ، أو آية حسية ، حتى يؤمنوا بما جاء به ، ولكن الله سبحانه يعلم أن إيمانهم غير متوقف على إظهار هذه الآيات ، وأنهم إنما يطلبونها عناداً ، ومكابرة ، وقالوا لولا نزل عليه آية من ربه ، قل إن الله قادر على أن ينزل آية ، ولكن أكثرهم لا يعلمون (١) ، ويقولون لولا أنزل الله عليه آية من ربه ، قل إنما الغيب لله فانتظروا إلى معكم من المتظرين (٢) ، وقالوا لن تؤمن لك حتى نخرجك من الأرض ينبوها أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتضجر الأنهار خلالها تصجيراً : أو تسقط السماء كما زعمت علينا كسفاً ، أو تأتي بالله والملائكة قبيلاً : أو يكون لك آية من زخرف أو ترقى في السماء وإن تؤمن لريقك حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه قل سبحان ربي هل كنت إلا بشراً رسولاً (٣) .

ولو أجابهم الله إلى ما طلبوه — فأجرى على يدي رسوله هذه المعجزات الحسية — لقالوا عنه إنه ساحر : ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس فلمسوه بأيديهم لقال الذين كفروا إن هذا إلا سحر مبين (٤) : وأن شأنهم في هذا إنما هو سبيل من سبقهم من الأمم الذين أجابهم الله لما طلبوه فلم يزدتهم ذلك إلا كفراً ، وبلغت القرآن الأنظار إلى ذلك عندما يذكر — بعد أن عرض طلبات الكفار في الآيات المتقدمة من سورة الإسراء — ما حصل بين موسى وفرعون : ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات ، فاسأل بني إسرائيل إذ جاءهم فقال له فرعون إني لأظنك يا موسى مسحوراً (٥) .

وبناء على هذا التكذيب من السابقين بالمعجزات الحسية ، يقرر الله سبحانه وتعالى أن هذه الآيات الحسية لن تكون من وسائل إقناع

(١) سورة الأنعام آية : ٣٧ .

(٢) سورة يونس : آية ٢٠ ، وانظر : سورة الرعد آية : ٧ ، ٢٧ .

(٣) سورة الإسراء آية ٩٠-٩٣ .

(٤) سورة الأنعام آية ٧ .

(٥) سورة الإسراء آية : ١٠١ .

هذه الآمة : « وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون وآتينا
ثمود الناقة مبصرة فظلموا بها ، وما نرسل بالآيات إلا تخويفا (١) » :

والجتميع الإنساني تدرج في نموه ونضج عقليته ، وكابت الرسائل السماوية
خاصة محدودة بفترات معينة ، وبمجتمعات خاصة . فكانت المعجزات الحسية
مناسبة لهذه العقليات المحدودة : ولكن عندما اكتمل النضج لعقيلة الإنسان
أرسل الله سبحانه محمداً عليه الصلاة والسلام برسالة عامة ، غير محدودة
بمحدود الزمان أو المكان ، وأعطاه معجزة خالدة باقية ما بقي الزمان ، صالحة
لكل بني الإنسان . هذه المعجزة هي القرآن ، وهو وحده كاف في إثبات نبوة
الرسول عليه الصلاة والسلام : « وقالوا لو أنزل عليه آيات من ربه ، قل
إنما الآيات عند الله ، وإنما أنا نذير مبين . أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليهم
الكتاب يتلى عليهم ، إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون (٢) » :

ومن هذا نستطيع أن نقرر أنه لم يكن من منهج الرسول صلى الله عليه وسلم
أن يأتي بمعجزة حسية ، ولم يجب الكافرين ، مع حرصهم وإلحافهم
في أن يروا معجزة نافعة لم أو مهلكة ، لما تقدم ، ولأن المعجزة الحسية
قد تبهر وتدهش المشاهد ، ولكنه إذا أفاق قد يكذب ويزعم أنه سحر أو
غيره . وأنها خاصة بمن شاهدها ، أما المعجزة العقلية فهي باقية ما بقي
عقل يفكر :

١٦٩ - ونستمر في نقدنا لحديث أسماء فنقرر أنه من غير المعقول أن
تكون صلاة (على) للعصر في وقتها سبياً كافياً لخالفه الشمس للقوانين التي تجري
عليها منذ خلقها الله ، (لأن من فاتته صلاة العصر : إن كان مفراطاً لم يسقط
ذنبه إلا بالتوبة ، ومع التوبة لا يحتاج إلى رد الشمس ، وإن لم يكن مفراطاً
كالتأثم والتامى فلا ملام عليه في الصلاة بعد الغروب . وأيضاً فالنبي صلى الله عليه وسلم
فاتته صلاة العصر يوم الخندق فصلاها قضاء هو وكثير من أصحابه ،

(١) سورة الإسراء : آية : ٥٩ .

(٢) سورة النكبات : الآيتان : ٥١ ، ٥٢ .

ولم يسأل الله رد الشمس (١) ، لأنه يعلم أن سنن الكون هي المقاييس
الناجزة التي لا ينبغي لأحد أن يتدخل فيها ، إلا عندما يدلل الله الأرض غير
الأرض ، والسماء غير السماء ، وليس على بأفضل من النبي صلى الله
عليه وسلم .

١٧٠ - وقد قلنا لمن حديث أسماء لا يعني أن أبا جعفر لا يعرف لإستناد
كما ادعى ابن تيمية : فقد رأينا أن إستناد الحديث محتمل : ولكن الطحاوي
في سياقه هذا الحديث إنما يسلك سبيلا مهدها له كل من سبقه من المحدثين ،
حيث أوردوا أحاديث تشبه رد الشمس ، وما وجه إلى من هذا الحديث
من نقد ينطبق أيضا على ما أوردوه .

● الفصل الثاني

مختلف الحديث قبل الطحاوى وبعده

- اختلاف التأليف في الحديث بسبب تنوع الأغراض
- دوافع الطحاوى للتأليف في مختلف الحديث ومشكله
- بعض المؤلفين في مختلف الحديث قبل الطحاوى وبعده وعرض لمؤلفاتهم

اختلاف التأليف في الحديث بسبب تنوع الأغراض :

١٧١ - قال الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد بن الأثير الجزرى (١) في مقدمة كتابه (جامع الأصول) مبيّنا اختلاف أغراض الناس من التأليف في الحديث :

(مازلت أتبع كتب الحديث وأطلبها ، رغبة في معرفته والإحاطة به ، يبعثني وازع الإسلام والدين حيث وجدت بمون الله فيها كل مطلوب ، وأدركت بلطفه كل مرغوب ، ورأيت هذا العلم على شرفه وعوا متزئزئ عظم قدره علما عزيزا ، مشكل اللفظ والمعنى . والناس في تصانيفهم التي جمعوها فيه وأنفروا مختلفو الأغراض متنوعو المقاصد :

١ - فمنهم من قصرت همته على تدوين الحديث مطلقا ، ليحفظ لفظه ، ويستنبط منه الحكم ، كما فعله عبيد الله بن موسى النخعي ، وأبو داود الطيالسي ، وغيرهما من أئمة الحديث أولا ، وثانيا أحمد بن حنبل ومن بعده فلأنهم أثبتوا الأحاديث في مسانيد رواياتهم . فيذكرون مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه مثلا ، ويشيرون فيه كل ما رووه عنه ، ثم يذكرون بعده الصحابة واحدا بعد واحد على هذا النسق .

٢ - ومنهم من يثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليل عليها ،

(١) توفي سنة (٦٠٦ هـ) .

فيضعون لكل حديث بابا يختص به : فإن كان في معنى الصلاة ذكروه في باب الصلاة ، وإن كان في معنى الزكاة ذكروه في باب الزكاة : كما فعله مالك بن أنس في كتاب (الموطأ) إلا أنه لقلّة ما فيه من الأحاديث قلت أبوابه ثم أقتلّى به من بعده . فلما انتهى الأمر إلى زمن البخاري ومسلم ، وكثرت الأحاديث المودعة في كتابيهما ، كثرت أبوابها وأقسامها ، واقتلّى بهما من جاء بعدهما : وهذا النوع أسهل مطلقا من الأول لوجهين :

١- الوجه الأول : أن الإنسان قد يعرف المعنى الذي يطلب الحديث لأجله وإن لم يعرف راويه ولا في مستند من هو : بل ربما لا يحتاج إلى معرفة راويه فإذا أراد حثيثا يتعلق بالصلاة طلبه من كتاب الصلاة ، وإن لم يعرف أن راويه أبو بكر رضي الله عنه .

ب - الوجه الثاني : أن الحديث إذا ورد في كتاب الصلاة علم الناظر أن ذلك الحديث هو ذيل ذلك الحكم من أحكام الصلاة . فلا يحتاج أن يفكر فيه ليستبط الحكم منه ، بخلاف الأول :

٣ - ومنهم من استخرج أحاديث تتضمن ألفاظا لغوية ، ومعاني مشكلة . فوضع لها كتابا قصره على ذكر متن الحديث ، وشرح غريبه وإعراجه ومعانيه ولم يتعرض للذكر الأحكام ، كما فعله أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، وغيرهما .

٤ - ومنهم من أضاف إلى هذا الاختيار ذكر الأحكام ، وآراء الفقهاء مثل أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي في (معالم السنن وأعلام السنن) وغيره من العلماء :

٥ - ومنهم من قصد ذكر الغريب دون متن الحديث ، فاستخرج الكلمات الغريبة ودونها ورتبها وشرحها ، كما فعله أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي ، وغيره من العلماء :

٦ - ومنهم من قصد إلى استخراج أحاديث تتضمن ترغيبا وترهيبا ، وأحاديث تتضمن أحكاما شرعية غير جامدة فلوّنها ، وأخرج متونها وحدها ، كما فعله أبو محمد الحسين بن مسعود في (كتاب المصابيح) .

وغير هؤلاء المذكورين من أئمة الحديث لو ومنا أن نستقصي ذكر كتبهم واختلاف أغراضهم ومقاصدهم لطال الكتاب ولم ننته إلى حد :
فاختلاف الأغراض هو الداعي إلى اختلاف التصنيف (١) :

١٧٢ - والأحاديث التي تفيد معنى مشككة ، أو تنص على أحكام متعارضة - كانت هي الفرض الأهم لأبي جعفر ، الذي وجه هذه إلى بيانها ، ورفع الالتباس والتناقض عنها ، ومن أجلها ألف كتابيه الجليلين : (شرح معنى الآثار) ، و(مشكل الآثار) .

وهذا الاتجاه الذي اتجه إليه الطحاوي قريب مما أطلق عليه (علم اختلاف الحديث) إذا توسعنا في مدلول كلمة (اختلاف) ، وأطلقناها بمعناها اللغوي ، لا بمعناها الاصطلاحي الذي خصصها به المتأخرون من علماء الحديث .

١٧٣ - وليبيان العلاقة بين (مختلف الحديث) ، و(الناسخ والمنسوخ منه) ، (ومشكل الحديث) - نذكر أن الحديث ينقسم إلى مقبول ومردود :

(فالمقبول : ما رواه عدل ضابط لما يرويه . بسند متصل . معخلوه من الشنوذ والإعلال - والشنوذ : مخالفة الثقة من دو أرجح منه . والإعلال ، وجود أمر يخفى يقادح في صحة الحديث كوصل مقطع أو رفع موقوف - ثمالمقبول إن سلم من المعارضة سمى عكسا . وإن عورض بمثله : فإن أمكن الجمع بغير تصف ، فهو مختلف الحديث .

وإن لم يمكن الجمع ، وثبت تأخر أحدهما ، عرف المتأخر بالناسخ ، والآخر بالمنسوخ .

وإن لم يثبت فإن أمكن ترجيح بين الحديثين . صير إياه . وإلا توقفنا عن العمل بها .

(١) جامع الأصول ١-١٦-١٨ .

والحديث المردود : ما وجد فيه حد أمرين : الأول : علم الاتصال في السند . والثاني : وجود أمر في الراوى يوجب طعنا فيه (١) . وبناء على هذا اليان عرفوا (مختلف الحديث) ، بأنه (علم يبحث فيه عن اتوفيق بين الأحاديث المتناقضة ظاهرا ، إما بتخصيص العام تارة ، أو بتقييد المطلق ، أو بالحمل على تعدد الحادثة إلى غير ذلك من وجوه التأويل ، ويطلق عليه (علم توفيق الحديث) (٢) . والنسخ : هو (رفع حكم شرعى بدليل متأخر) (٣) فالمنسوخ من الحديث : هو الحكم الشرعى الذى أثبتته حديث مقبول سابق : والنسخ منه : هو الحكم الشرعى الذى أثبتته حديث مقبول متأخر عن الأول .

والصحة ، والتعارض الذى لا يقبل التوفيق - شرطان جوهران في الأحاديث الناسخة والمنسوخة .

أما مشكل الحديث أو الآثار : فهو أعم من (اختلاف الحديث) ومن (النسخ والمنسوخ منه) ، لأن الإشكال - وهو الالتباس والخفاء (٤) - قد يكون ناشئا من ورود حديث يناقض حديثا آخر ، من حيث الظاهر ، أو من حيث الحقيقة ونفس الأمر . وقد ينشأ الإشكال من مخالفة الحديث للعقل ، أو للقرآن ، أو للغة . والمؤلف يرفع هذا الإشكال إما بالتوفيق بين الأمرين المتعارضين ، أو ببيان نسخيهما ، أو بشرح المعنى بما يتفق مع العقل ، أو القرآن ، أو اللغة ، أو بتضعيف الحديث الموجب للاشكال وردده ، أو بغير ذلك .

١٧٤ - وتخصيص (مختلف الحديث) بما تقدم هو صنع المتأخرين

(١) انظر : مفتاح السنة ص ١٦٤ - الطبعة الثانية سنة ١٣٤٧ هـ - ١٩٢١ م . المطبعة العربية بمصر .

(٢) انظر : مفتاح السنة ص ١٥٩ ، وعلوم الحديث ومصطلحه ص ١٠٩ .

(٣) انظر : النسخ في القرآن الكريم - لأستاذنا الدكتور مصطفى زيد المجلد الأول ص ١١١ للفقرة ١٦٤ .

(٤) انظر : للقاموس المحيط ٣-٤١٢ ط الطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٤٩ هـ .

وإلا فمعنى (الاختلاف) شامل لما ذكره . كما يشمل أيضا (الناسخ والمنسوخ) و(الراجح والمرجوح) من الحديث .

وبما يدل على ذلك أن ابن الصلاح ذكر (الناسخ والمنسوخ) نوعا (١) مستقلا من أنواع علوم الحديث، ثم ذكره مرة ثانية كقسم من أقسام (مختلف الحديث) .

فقد قرر أن (مختلف الحديث) ينقسم إلى قسمين : (أحدهما أن يمكن الجمع بين الحديثين ، ولا يتعذر إيلاء وجه بنى تنفيها ، فيتعين حينئذ المصير إلى ذاك . والقول بهما معا .. واقسم الثاني : أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بينهما ، وذلك على ضربين : أحدهما : أن يظهر كون أحدهما ناسخا والآخر منسوخا ، فيعمل بالناسخ ويترك المنسوخ . والثاني : ألا تقوم دلالة على أن اناسخ أيهما والمنسوخ أيهما ، فيفزع حينئذ إلى الترجيح ، ويعمل بالأرجح منهما والأثبت . . . (٢) .

وقد أشار إلحاحاوى إلى أن الاختلاف بين الحديثين إنما يكون في الأحاديث الصحيحة المعارضة بمثلها ، فإذا عورضت بما دونها في الصحة لم يكن هناك اختلاف .

ففي باب (بيان مشكل ما روى في ليس النعل الواحدة) ، روى الطحاوى بسنده عن أبي هريرة ، وجابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المشي في النعل الواحدة : (فقال قائل من أهل الجهل بالآثار : كيف تتبانون هنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنتم تروون عنه : فذكر ما حدثنا أبو أمية ، ثنا محمد بن الصلت الكوفي ، ثنا مندل ، عن ليث عن عبد الرحمن بن قاسم عن أبيه عن عائشة قالت : ربما رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمشى في نعل واحدة . قال : ففي هذا اختلاف لاغيب

(١) انظر : مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث - النوع الرابع والثلاثون :

ص ١٣٩ .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث - النوع السادس والثلاثون :

ص ١٤٣ .

لكم أن تضيفوه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . فكان جوابنا له -
بتوفيق الله عز وجل وعونه - أن الاختلاف في مثل هذا إنما يكون بعد
تكافؤ الأسانيد فيه ، وثبوت الروايات له ، فأما إذا كان بخلاف ذلك ، فلا
يكون كما ذكر . . . فلأنما هو من حديث (متدل) وليس من أهل الثبوت
من ذكرنا قبله ، لاسيما وإنما روى ما ذكرت عن ليث بن سليم ، وهو
أيضا - وإن كان من أهل الفضل - فإن روايته ليست ، عند أهل العلم بالأسانيد ،
بالقوية . والذي ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما يخالفها عن جابر
وعن أبي هريرة هو أحسن . . . لأن من لبس ثعلا واحدة وخفا واحدة
كان بذلك عند الناس مسخيفا وسخروا منه . فمثل هذا لو لم يكن فيه
نهي وجب أن ينهى عنه . والله سبحانه نسأله التوفيق (١) .

١٧٥ - وإذا تساعلنا عن الدوافع التي حثت إلى أبي جعفر هذا اللون من
التأليف وبجئنا عن السر الذي جعله يتخذ من الأحاديث المشكلة والمختلفة
غرضاً له - وجدنا أن هذه الدوافع تنحصر في ثلاثة أمور :

أولها : طبيعة أبي جعفر الميل إلى المقارنة ، والراغبة في الإنتاج الذي
يثبت شخصيته واستقلاله . وقد سبقنا الإشارة إلى المراحل التي مر بها التصنيف
في الحديث ، حتى انتهت إلى مرحلة المسانيد . ثم كان البخاري أول من أفرد
للتصحيح من الحديث بالتصنيف ، وتبعه في هذا غيره . وكان ذلك في القرن
للذي عاش فيه الطحاوي .

وقد أخذ الطحاوي ما عند السابقين والمعاصرين ، ثم نظر فوجدهم قد
تكلموا في الحديث ، وصنفوا فيه مسانيد ، وصحاحا ، وسنناً . فهل
يكرر أبو جعفر عملهم . فيكون جهده مقصوراً على مجرد نقل ما عندهم ؟ إذن
ما أسهل أن يعكف على تصنيف كتاب يجمع فيه ما عندهم ، وما ليس عندهم
مما أتبع له أن يأخذه من غير طريقهم : ولكن ذلك لم يكن ليرضى همته ،
ولاميله إلى الاستقلال ؛ لذلك اختار لنفسه ميداناً لم يستوفه السابقون ، وهو
ميدان الأحاديث المتعارضة والمشكلة . ولم يمنعه صعوبة هذا الاتجاه من

(١) انظر : مشكل الآثار ١/٢ - ١٤٣ - ١٤٤ .

الإقبال على السيرة ، وما يمنعه أن يكون مبرزاً في هذا الميدان وقد توفرت له أدواته ، واكتملت له عدته . منذ أخذ نفسه بدراسة عميقة متصلة في اللغة والنحو ، والفقه وأصوله ؟ لقد كان أبو جعفر إماماً في الفقه ، وإماماً في الحديث . والجامع بينهما هو الذي نلّ له صعاب هذا الميدان وهو الأقدر على إزالة الإشكال ، ورفع التعارض بين الأخبار :

يقول (ابن الصلاح) عن علم اختلاف الحديث : (وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعات الحديث والفقه . الفواصون على المعاني الدقيقة (١)) .

ويقول غيره عن هذا النوع نفسه من علوم الحديث : (هذا فن من أهم الأنواع ، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ، وهو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً ، فيوفق بينهما ، أو يرجح أحدهما . وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصوليون الفواصون على المعاني (٢)) ، واستجابة لطبيعة الدراسة المقارنة عنده رأيانه يتجه في تأليفه في الفقه نفس الاتجاه ، فيؤلف في (اختلاف العلماء) .

إن هذا الاتجاه الذي اتجه إليه الطحاوي في تأليفه هو دليل أصابته وبينة حفظه ، وآية اجتهاده واستقلاله .

وثاني الدوافع التي جعلت أبا جعفر يتجه هذا الاتجاه في تصنيفه في الحديث : هو الدفاع عن الإسلام ، وصد هجمات خصومه من أهل الديانات الأخرى ، ومن الملاحدة الذين لا دين لهم ، ومن ينتسب إليه من أهل الجاهالة والأهواء .

وقد صرح الطحاوي بهذا الدافع في مقدمة كتابه (شرح معاني الآثار) حيث قال : (سألتني بعض أصحابنا أن أضع له كتاباً أذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، في الأحكام التي يتوهم

(١) مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٣ .

(٢) تهذيب أراوى شرح تهذيب أراوى ص ١٩٧ ط . مصر سنة ١٢٠٧ .

أهل الإلحاد والضعفة من أهل الإسلام أن بعضها ينتقض بعضها ، لقلة علمهم
بتأنيدها من منسوخها : .) لا يخ ما ذكره :

والدافع الثالث : هو تأييد مذهب الأحناف ، والاستدلال له بالحديث
والرد على من يزعمون أن الأحناف يقدمون الرأي والقياس على الحديث لأن
بضاعتهم من الحديث قليلة .

ولم يصرح الطحاوى بهذا الدافع ، ولكننا نستنبطه بعد اطلاعنا على كتابه
(شرح معاني الآثار) ، فإن كل الكتاب يتعرض للأحكام التي يخالف فيها
الأحناف غيرهم ، ويتعرض للأحاديث المختلفة التي هي أدلة هذه الأحكام ،
بل لا يبعد أن يكون هذا الدافع الثالث هو الغرض الأول من تأليف أبي جعفر
لهذا الكتاب بالذات ، وربما أيدنا في هذا ما ذكره أبو جعفر في مقدمته
من أن بعض أصحابه سأله أن يؤلف كتابا . : ، ولا يبعد أن يكون هؤلاء
الأصحاب يتبنون إلى المذهب الحنفي الذي ينسب إليه الطحاوى .

والعنى - الذى ألف كتابين في شرح كتاب الطحاوى (معاني الآثار) -
قد صرح في أحد شرحيه بما سكت عنه الطحاوى من دواحي تأليفه لكتابه ،
فقد قال في مقدمة شرحه معددا أغراضه من تأليفه : (. . .) وإظهارا بأن
الحنفية ثم المتمسكون بالحديث والخبر وأن مذهبهم هو الحديث النبوى في كل
أمر صلب وكيف لا وهم يقدمون خبر الواحد على اقياس ، وبينون الأحكام
على صحة الأساس ، ومع هذا فالخصم يطعنهم باتباع الرأى وترك المنقول
إظهارا منهم أنهم لا رأى لهم لا فى المنقول ولا فى المعقول ، ومن لا رأى له
لم يدر مواقع الخبر ولا وقف على موارد الأثر (١) .

١٧٦ - والمصنفون في علم (اختلاف الحديث) قليلون ، ولا نعلم أحدا
ألف فيه قبل الإمام الشافعى رضى الله عنه (٢٠٤ هـ) ، ثم ألف فيه

(١) انظر : مفاتيح الأغيار . الورقة الأولى .

(ابن قتية) (٢٦٣ هـ) وأبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي (٣٠٧ هـ) ،
ثم الطحاوي (٣٢١ هـ) (١) ،

ولاشك أن مناقشات كانت تدور حول الأحاديث المتعارضة قبل عصر
الإمام الشافعي ، وأن اجتهد الصحابة ومن بعدهم في تأويلها ورفع التعارض
بينها بصورة ما ، كان أحد أسباب اختلاف العلماء ، إلا أني لم أتر دلي
مؤلف فيها قبل الإمام الشافعي ، الذي ذكر في كتابه (الأم) (٢) أبوابا
اختلف فيها على وابن مسعود وأبوها اختلف فيها الشافعي مع مالك ، وهذه
الأبواب تصلح أمثلة لاختلاف الحديث الذي أفرده الشافعي بمؤلف مستقل ،
(ولم يقصد استيفاءه ، بل ذكر جملة منه ، يبين بها على طريقته (٣))
وسوف نخص كتاب الشافعي في (اختلاف الحديث) بكلمة موجزة نبين فيها
منهجه ، كما سنفعل ذلك أيضا في كتاب ابن قتية (تأويل مختلف الحديث)
لنتقارنهما بمنهج الطحاوي وطريقة تناوله للأحاديث المختلفة .

اختلاف الحديث للشافعي

١٧٧ - يفرده الشافعي رضي عنه مقدمة طويلة لكتابه (اختلاف
الحديث) يبين فيها مكانة السنة من التشريع ، ويقيم الدليل على حجية خبر
الواحد ، مشيرا إلى أنه قد ذكر هذا الدليل في موضع آخر بقوله :
(... وقد كتبت في كتاب جماع العلم الدليل على ما وصفت فاكتفيت
في رد كثير منه في كتابي هذا ، وقد رددت منه جملا تدل من لم يحفظ
كتاب جماع العلم على ما ورامها إن شاء الله (٤)) .

(١) انظر : كشف الظنون ١-٣٢ ، ومفتاح السنة (ص ١٥٩) . وأبو يحيى
الساجي هو زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن بن محمد بن هادي ، القصبى ، البصرى محدث
البصرة في عصره . كان من الحفاظ الثقات . له كتاب جليل في (علل الحديث) ،
ومن كتبه (اختلاف الفقهاء) . توفي بالبصرة سنة ٣٠٧ هـ (انظر شذرات الذهب
٢-٢٥١-٢٥٠) .

(٢) انظر : الأم ٧ ص ١٥١-١٧٦ . وص ١٧٧ وما بعدها .

(٣) انظر : تاريب تراوى ص ١٩٧ .

(٤) انظر : اختلاف الحديث للشافعي . مطبوع عن هاشم الجزء السابع من كتاب

(الأم) له ص ٦ . ط . بولاق سنة ١٣٢٥ هـ .

كما يبين أسباب اختلاف الحديث ومنهجه في التوفيق بين الأحاديث المختلفة ، فيذكر أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام عربي جار على أساليب العرب ، فقد يخرج عاما ويراد به العام ، وقد يخرج عاما ويراد به الخاص . والحديث على عمومه حتى يقوم الدليل على الخصوص ، وهو يشير بهذا إلى أن العموم والخصوص من أسباب اختلاف الحديث ، وأن حمل أحدهما على الآخر هو المخرج من هذا الاختلاف ، فإذا أمكن التوفيق استعمل الحديثان معا ، (وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معا استعمالا معا ، ولم يعطل واحد منهما الآخر (١) . وإذا لم يمكن ووجد دليل النسخ صير إليه ، ويلاحظ أن الشافعي يدخل الناسخ والمنسوخ في اختلاف الحديث ، فهو يقول : (وفي الحديث ناسخ ومنسوخ ، وما ينصب إلى الاختلاف من الأحاديث ناسخ ومنسوخ فيصير إلى الناسخ دون المنسوخ (٢) .

ومن أسباب اختلاف الحديث ما يكون اختلافا في الفعل من جهة أن الأمرين مباحان ، و (منها ما لا يتخلوا من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بمعنى سنن النبي صلى الله عليه وسلم مما سوى الحديثين المختلفين أو أشبه بالقياس . فأى الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاها عندنا أن يصار إليه (٣) .

ثم يذكر الشافعي رحمه الله أن الصحة في الأحاديث المتعارضة شرط للتسليم بالتعارض فيها ومحاولة تأويلها : فيقول ، (وجماع هذا ألا يقبل

(١) اختلاف الحديث على هامش الأم ٧ ص ٥٦ . وتوجد نسخة مطبوعة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٨ حديث .

(٢) انظر : الأم ٧-٥٧ : ومن أمثلة الناسخ والمنسوخ التي ذكرها الشافعي القيم الجنائز ، فقد روى أنه عليه الصلاة والسلام قال : إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها حتى تختلفكم أو توضح .. قال الشافعي : (وهذا لا يمتنع أن يكون منسوخا وأن يكون النبي قام لها لعله قد رواها بعض الحديثين من أن جنازة يهودي مر بها هل النبي بها لها كراهية أن يتولوه ، ولأنها كان ، فقد جاء عن النبي تركه بعد فعله . والحجة في الآخر من أمره ...) (وانظر هامش الأم ٧-٢٥٧-٢٥٨) وقارن بما ذكره العلماء من تعريف لم يختلف الحديث .

(٣) انظر : هامش الأم ٧-٥٧-٥٨ .

إلا حديث ثابت ، كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف علمه . فإذا كان الحديث مجهولاً أو مرضوباً عن حملة ، كان كما لم يأت ، لأنه ليس بثابت (٥) .

١٧٨ - وفيما يلي مثالان لعلاج الشافعي للأحاديث المختلفة : أولهما : (باب الحجامة للصائم) : روى الشافعي بسنده أن شداد بن أوس قال : كنت مع النبي زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم ثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو آخذ بيدي : أفطر الحاجم والمحجوم . ثم روى بسنده عن ابن عباس أن رسول الله احتجم محرماً صائماً .

(قال الشافعي : وسامع ابن أوس عن رسول الله عام الفتح ، ولم يكن يومئذ محرماً ، ولم يصحبه محرم قبل حجة الإسلام ، فذكر ابن عباس حجة النبي عام حجة الإسلام سنة عشر ، وحديث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الإسلام بسنتين . قال الشافعي : فإن كانا ثابتين : فحديث ابن عباس ناسخ ، وحديث إفطار الحاجم والمحجوم منسوخ . قال : وإسناد الحديثين معا مشبه . وحديث ابن عباس أمثالهما إسناداً . فإن توفى رجل الحجامة كان أحب إلى احتياطاً ولئلا يعرض صومه أن يضعف فيفطر . وإن احتجم فلا تقطره الحجامة ، إلا أن يحدث بعدها ما يفطره مما لو لم يحتجم ففعله أفطره .

قال الشافعي : ومع حديث ابن عباس القياس ، أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد إلا أن يخرج الصائم من جوفه متقيئاً ، وأن الرجل قد يترل غير متلد فلا يبطل صومه ، ويعرق ويتوضأ ، ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويقتسل ويتنور - فلا يبطل صومه . وإنما الفطر من إدخال البدن أو التلذذ بالجماع أو التقيؤ ، فيكون على هذا إخراج شيء من جوفه كما

(١) انظر : هاشم الأم ٥٨/٧ . وقارن بما ذكره الطحاوي من لزوم شرط الصحة في الأحاديث المختلفة . في ف ١٧٢ فيما سبق .

عند إدخاله فيه . قال ، والذي أحفظ عن بعض أصحاب رسول الله والتابعين .
وعامة المسلمين أنه لا يفطر أحد بالحجامة (١) .

وثاني المثاليين ، (باب نكاح المحرم) :

(حدثنا الربيع قال : أخبرنا الشافعي قال ، أخبرنا سفيان ، عن عمر
ابن دينار ، عن ابن شهاب قال : أخبرني يزيد بن الأصم أن رسول الله نكح
ميمونة وهو حلال . قال عمرو قلت لابن شهاب : أتجمل يزيد بن الأصم إلى
ابن عباس ؟ أخبرنا سفيان ، عن أيوب بن موسى ، عن نبيه بن وهب ، عن
أبان بن عثمان ، عن عثمان ، أن رسول الله قال : المحرم لا ينكح ولا
يخطب .

أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا مالك عن نافع عن نبيه بن وهب -
أحد (٢) بنى عبد الدار - عن أبان بن عثمان ، عن عثمان : أن رسول الله
قال : لا ينكح المحرم ، ولا ينكح ولا يخطب ،

أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن
رسول الله بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الأنصار فزوجاه ميمونة ،
والنبي بالمدينة .

أخبرنا الشافعي ، أخبرنا سعيد بن مسلمة ، عن إسماعيل بن أمية ، عن
سعيد بن المسيب قال : وهل فلان (٣) ؟ مانكح رسول الله ميمونة إلا وهو
حلال .

قال : وقد روى بعض قرابة ميمونة أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح
ميمونة محرما .

قال الشافعي ، فكان أشبه الأحاديث أن يكون ثابتا عن رسول الله أن
رسول الله نكح ميمونة حلالا ، فإن قيل : ما يدل على أنه أثبتها ؟ قيل :

(١) أنظر : (اختلاف الحديث) على هامش (الأم) : ٢٣٦/٧ - ٢٣٨ .

(٢) في معاني الآثار ١-٤٤١ (أخى بنى عبد الدار) .

(٣) هكذا في الأصل . ولعل هناك سلفا يتغيره : (هل فلان من يعلم مثل هذا) مثلا .

روى عن عثمان عن النبي النهى عن أن ينكح الحرم ولا ينكح . عثمان مقدم الصحبة ، ومن روى أن النبي نكحها محرما لم يصحبه إلا بعد السفر الذي نكح فيه ميمونة وإنما نكحها قبل عمرة القضية ، وقيل له : وإذا اختلف الحديثان فالتصل الذي لاشك فيه أولى عندنا - إن ثبت - لولم تكن الحجة إلا فيه نفسه ومع حديث عثمان ما يوافقه ، وإن لم يكن متصلا اتصاله ، فإن قيل : فإن من روى أن رسول الله نكحها محرما قرابة يعرف نكاحها ، قيل : (ولابن أخيها يزيد بن الأصم) ذلك المكان منها ولسلجان بن يسار منها مكان للولاية يشابه أن يعرف نكاحها . فإذا كان يزيد الأصم وسلجان بن يسار مع مكانهما منها يقولان نكحها حللا ، وكان ابن المسيب يقول : نكحها حللا فذهبت العلة في أن يثبت من قال : نكحها وهو محرم بسبب القرابة ، وبأن حديث عثمان بالإسناد المتصل لاشك في اتصاله أولى أن يثبت مع موافقة ما وصفت .

فأى محرم نكح ، أو أنكح فنكاحه مفسوخ ، بما وصفت من نهي للنبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح الحرم (١) .
 ١٧٩ - ومن هذين المثلين وغيرهما من أبواب (اختلاف الحديث) للإمام الشافعي رضي الله عنه نستتبط ما يأتي :

١ - أن الفقه هو أهم غاية لعلم (اختلاف الحديث) ، وأن المحدثين الفقهاء هم الذين يعمون به ويجهلون في تأويله وينون أراءهم الفقهية على أساس من هذا الاجتهاد في التأويل . ولذلك كان ترتيبه على أبواب الفقه دون ذكر لأبواب العقيدة والفضائل ، وغيرها . يدل على هذا صنع الشافعي ثم الطحاوي . أما إذا أضيف إلى أبواب الفقه أبواب العقيدة أو غيرها ، فالأولى أن يسمى العلم حينئذ مشكل الحديث كما صنع الطحاوي وكما صنع بعده ابن فورك وميائتي ذكره .

٢ - ترتيب الأبواب الفقهية في كتاب (اختلاف الحديث) للشافعي ، غير ملزم . فهو لا يجمعها في كتاب مثل كتاب الطهارة تجمع فيه أبواب

الطهارة ثم كتاب الصلاة مجمع فيه أبواب الصلاة وهكذا ولكنه بدأ كلامه بأبواب من الصلاة ثم أتبعها بأبواب في الطهارة ثم يعود إلى الصلاة وهكذا ، وأقرب الأمثلة على ذلك ما ذكرناه من إفطار الحاجم والمحجوم ثم أتبعه مباشرة بتكاح المحرم ، ثم تكلم بعد عدة أبواب عن الصلاة واستقبال القبلة للغائط وأكل المحرم من الصيد (١) . ويلاحظ أن عدم الدقة في الترتيب هو طبيعة كل عمل جليلة لم يسبق له محاكاة أو يهذب . وسوف نرى أن الطحاوي قد استفاد من سبقة من المؤلفين في هذا اللون فجاء ترتيبه محكما بديعا ، وأنه سار فيه على منهج دقيق .

٣- الناسخ والمنسوخ من موضوعات (اختلاف الحديث) ، وإن أفرد بالتصنيف بعض المؤلفين لأهميته .

٤- يورد الشافعي ما حفظه من طرق الحديث ، ويبسط القول في مواضع الخلاف مستعملا طريقته في المناظرة (٢) . وسوف نرى أن هذا هو ما فعله الطحاوي أيضا .

٥- يستعمل الشافعي أحيانا القياس في الترجيح كما رأينا في مثال الحجامة للصائم ، ولأن القياس أصل من الأصول التي ارتضاها ، كما نص على ذلك بقوله : (والعلم من وجهين : اتباع واستنباط . والاتباع اتباع كتاب ، فإن لم يكن فسنة ، فإن لم تكن فتول عامة من سلفنا لا نعلم له مخالفا ، فإن لم يكن فقياس على كتاب الله عز وجل ، فإن لم يكن فقياس على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن لم يكن فقياس على قول عامة سلفنا لا مخالف له . ولا يجوز القول إلا بالقياس . وإذا قاس من له القياس فاختلفوا ومع كلاً أن يقول ببلوغ اجتهاده ، ولم يسعه اتباع فيما أدى إليه اجتهاده بخلافه (٣) .

(١) انظر : فهرس اختلاف الحديث .

(٢) انظر مثلا ، باب الساعات التي تكره فيها الصلاة من كتاب (اختلاف

الحديث هامش الأم (٧- ١٢٥-١٤٩) .

(٣) اختلاف الحديث ٧-١٤٨-١٤٩) .

٦ - يؤيد رأيه أحيانا بعمل الصحابة والتابعين وآراء الأئمة قبله .
هذه بعض الملحوظات على كتاب الشافعي في (اختلاف الحديث) . وسوف
يتبين لنا أن الطحاوي تأثر تأثرا كبيرا بالشافعي وبخاصة في كتابه (معاني الآثار) .

تأويل مختلف الحديث ، لابن قتيبة

١٨٠ - والغرض الأول من تأليف هذا الكتاب هو الرد على أعداء أهل
الحديث ، وإلجم بين الأخبار التي ادعوا عليها التناقض والاختلاف والجواب
عما أورده من الشبهة على بعض الأخبار المتشابهة أو المشكلة بادي الرأي .
وقد صرح ابن قتيبة بذلك في خطبة هذا الكتاب حيث قال : (. . . فإنك كتبت
إلى تعلمني ما وقفت عليه من ثلب أهل الكلام أهل الحديث وامتنانهم وإسهابهم
في الكتب بدمهم ، ورميهم بحمل الكذب ، ورواية التناقض . . (١)) .

وبعد أن يحكي أقوالهم في أهل الحديث يقول : (هذا ما
حكيت من طعنهم على أصحاب الحديث ، وشكوت تطاول الأمر بهم على
ذلك من غير أن ينضح عنهم ناضح ، ويحتج لهذه الأحاديث محتج ، أو
يتأولها متأول ، حتى أنسوا بالعب ، ورضوا بالقذف ، وصار بالإمساك
عن الجواب كالمسلمين . وبذلك الأمور معترفين ، وتذكر أنك وجدت في
كتابي المؤلف في غريب الحديث بابا ذكرت فيه شيئا من التناقض عنهم .
وتأولته ، فأملت بذلك أن تجد عندي في جميعه مثل الذي وجدته في ذلك
من الحجج ، وسألت أن أتكلف ذلك محتبا للثواب ، فتكلفتني يبلغ علمي
ومقدار طاقتي ، وأعدت ما ذكرت في كتبي من هذه الأحاديث ليكون الكتاب
تاما جامعا للفن الذي قصدوا الطعن به . وقدمت قبل ذكر الأحاديث وكشف
معانيها وصف أصحاب الكلام وأصحاب الحديث بما أعرف به كل فريق) (٢)

وبعد أن يصف أهل الكلام وأهل الحديث يشرع في الدفاع عن الأحاديث
المختلفة ، ويعنون لها بقوله : (ذكر الاحاديث التي ادعوا عليها التناقض والاحاديث

(١) تأويل مختلف الحديث . ص - ٢ .

(٢) تأويل مختلف الحديث ص ١٤-١٥ .

التي تخالف عندهم كتاب الله تعالى ، والأحاديث التي يلغونها النظر وحجة العقل (١) .

١٨١ - وبناء على ما تقدم من تحديد لمعنى (اختلاف الحديث) (و) (مشكل الحديث) والفرق بينهما ، أرى أنه كان الأولى بآبن قتيبة أن يسمى كتابه (مشكل الحديث) كما سمي كتابا آخر له (مشكل القرآن) ، فإن هذا الاسم أكثر ملاءمة لغرضه ولموضوعات كتابه من تأويل مختلف الحديث ، وقد وجدنا الطحاوي في كتابه (مشكل الآثار) يتناول الموضوعات التي تناولها آبن قتيبة مما لا يختص ب ورود حديثين متناقضين من حيث الظاهر .

١٨٢ - ومن الواضح أن آبن قتيبة لم يعن بالأحكام الفقهية التي يمكن استخلاصها من الأحاديث ، وقد يكون ذلك لأنه يرد على أهل الكلام . فهو مرتبط بما يورده من اعتراضات أغلبها بعيد عن الأحكام العملية .

ومن الواضح أيضا أنه قلما يروى حديثا يستد ، وأن علاجه للأحاديث يكون أغلبها من جهة اللغة ، وأن معرفته بالحديث لا تعدو أن تكون لئلا بما به وأخذنا منه بطرف ، دون تعمق فيه . وقد قال : (وقد كنت في عنوان الشباب . وتطلب الآداب أحب أن أتعلم من كل علم سبب وأن أضرب فيه بسهم (٢)) . وقد اعترف آبن قتيبة بأنه ليس من أهل صناعة الحديث المتخصصين فيه ، وذلك بصدد رده دعاوى النظام على آبن مسعود فيما نسب إليه انه رأى قوما من الزط (٣) فقال : هؤلاء أشبه من رأيت بالجن ليلة الجن .

قال آبن قتيبة : (وأصحاب الحديث لا يثبتون حديث الزط وما ذكر من حضوره مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن . وهم القردة عندنا

(١) المصدر السابق ص ١٠٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٧٤ .

(٣) الزط - بضم الزاي - جنس من السودان أو الهند أو الهند ، عرب جت -

يفتح الجيم . (انظر : النهاية ٢-١٣٤ ، والقاموس المحيط ٢-٣٧٥ ط . سنة ١٣١٩ ،

واللسان ٩-١٧٩ ط سنة ١٣٠١) .

في المعرفة بصحيح الأخبار ومقيمها ، لأنهم أهلها ، والمعتون بها ، وكل
ذى صناعة أولى بصناعته (١) .

ولذلك لم يكن معظم تخريجه للأحاديث المتعارضة والمشكلة يرضى رجال
الحديث ، يقول ابن الصلاح : (وكتاب يختلف الحديث لابن قتيبة في
هذا المعنى إن يكن قد أحسن فيه من وجه ، فقد أساء في أشياء منه قصر
بإعه فيها . وأتى بما غيره أولى وأقوى (٢)) .

ويقول ابن كثير : (. . . وقد صنف فيه الشافعي فصلا طويلا من كتابه
الأم نحواً من مجلد ، وكذلك ابن قتيبة له فيه مجلد مفيد . وفيه ما هو غث ،
وذلك بحسب ماعنده من العلم (٣)) .

١٨٣ - وفيها يلي مثالان من كتاب (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة :
المثال الأول : (قالوا حديثان متناقضان . قالوا : رويتم عن وكيع عن الأعمش
عن أبي صالح ، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا
انقطع شمع فعل أحدكم فلا يمش في نعل واحدة » ، ورويتم عن مندل
عن ليث عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت :
وبما انقطع شمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى في النعل الواحدة حتى
يصلمح الأخرى . قالوا : وهذا خلافت ذلك .

قال أبو محمد : ونحن نقول : ليس ههنا خلافت بحمد الله تعالى ؛
لأن الرجل كان ينقطع شمع نعله ، فيبذرها أو يعلقها بيده ويمشي في نعل
واحدة إلى أن يجد شععا . وهذا بفحش ويقبح في التملين والخفين وكل
زوجين من اللباس يستعمل في اثنين ، فيستعمل في واحد ويترك الآخر .
وكذلك الرداء يلقي على أحد المتكئين ويترك الآخر . فأما أن ينقطع شمع
الرجل فيمشى خطوة أو خطوتين أو ثلاثا إلى أن يصالح الآخر ، فإن هذا
ليس بمنكر ولا يقبح . وحكم القليل يخالف حكم الكثير في كثير من المواضع .

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٤٠ - ٤١ .

(٢) انظر : مقدمة ابن الصلاح ص ١٤٣ .

(٣) انظر : اختصار علوم الحديث لابن كثير ص ٦٠ .

الأنرى أنه يجوز للمصل أن يمشی خطوة وخطوات وهو راكع إلى الصف الذى بين يديه ولا يجوز له أن يمشی وهو راكع مائة ذراع ومائتى ذراع ، ويجوز له أن يردى الرداء على منكبيه إذا سقط عنه ، ولا يجوز له أن يطوى ثوبه فى الصلاة ولا أن يعمل عملاً يتناول . ويتسم فلا تنقطع صلاته ويقهقه فتقطع (١) .

المثال الثانى : (قالوا حديث ينقضه القرآن : قالوا : رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : صلة الرحم تزيد فى العمر - والله تبارك وتعالى يقول : (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (٢)) : فكيف تزيد صلة الرحم فى أجل لا يتأخر عنه ولا يتقدم ؟

قال أبو محمد : ونحن نقول إن الزيادة فى العمر تكون بمعنيين أحدهما السعة والزيادة فى الرزق وعافية البدن . وقد قيل : الفقر هو الموت الأكبر : وجاء فى بعض الحديث ، أن الله تعالى أعلم موسى صلى الله عليه وسلم أنه يميت علوه : ثم رآه بعد يسف - أى ينسج الخوص : فقال يارب وعدتني أن تميتي . قال : قد فعلت ، قد أفقرته : وقال الشاعر :

ليس من مات فاستراح يميت إنما الميت ميت الأحياء

يعنى الفقير : فلما جاز أن يسمى الفقر موتاً ، ويجعل نقصاً من الحياة جاز أن يسمى الغنى حياة ، ويجعل زيادة فى العمر :

والمعنى الآخر : أن الله تعالى يكتب أجل عبده عند مائة سنة ، ويجعل بينه وتركيبه وهيمته لتعمير ثمانين سنة ، فإذا وصل رحمه زاد الله تعالى فى ذلك التركيب وفى تلك البنية ، ووصل ذلك النقص فعاش عشرين أخرى حتى يبلغ المائة . وهى الأجل الذى لا مستأخر عنه ولا متقدم (٣) .

(١) أنظر : تأويل مختلف الحديث ١٠٨-١١٠ . وقارن بما ذكره الطحاوى فى هذا الحديث فى ف ١٧٢ فيما سبق .

(٢) سورة الأعراف . آية ٣٤ .

(٣) تأويل مختلف الحديث ص ٢٥٤-٢٥٥ .

١٨٤ - وقد حكى ابن قتيبة اعتراض بعض أهل الكلام على أحاديث موهمة للتشبيه مثل : كلتا يديه يمين ، وقلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن ، ولا تسبوا الريح فلئلا من نفس الرحمن (١) ، وغيرها ثم أجاب عنها :

وهذا النوع من الأحاديث لم يتعرض له الشافعي أو الطحاوي ، لأنه بعيد عن موضوعات (اختلاف الحديث) على ما سبق بيانه . ولعل البيهقي أيضا كان لها أثر في ذلك ، فإن مصر لم تكن مسرحا للمذاهب الكلامية المتنافرة والمتطرفة كما كان الشأن في العراق وبلاد فارس ، فوجد عند ابن قتيبة ما يحفز على الرد على أهل الكلام ومناقشة الأحاديث الموهمة للتشبيه ما لم يوجد مثله عند الطحاوي ، مع أنه كان على معرفة بعلم الكلام ورسالته فيه مشهورة ، وعمل تقدير أهل السنة .

مشكلة الحديث وبيانه

١٨٥ - وبعد عصر الطحاوي ألفت أبو بكر محمد (٢) بن الحسن بن فورك (٤٠٦ هـ) كتابا يناقش فيه الأحاديث التي يعترض عليها المتكلمون من غير أهل السنة ، وسمى كتابه : (مشكل الحديث وبيانه) .

وهو يأتي فيه بالأحاديث الموهمة للتشبيه والتي يعترض عليها بعض أهل الكلام ، ثم يبين معناها من وجهة نظر الأشاعرة الذين ينتمى إليهم ويعالجها علاج المتكلم لا المحدث ، فقلما يتعرض للأحاديث ببيان قوتها أو ضعفها ، أو نقد في سندها أو متنها ، بل إنه يورد الأحاديث من غير سندها .

يقول في مقدمة الكتاب : (أما بعد . فقد وفقت - أسعدكم الله بمطوبكم ووفقنا إلى الإمام بما ابتدأنا به على تحرى النصيح والصواب - إلى إملاء كتاب نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله

(١) انظر : المصدر السابق ص ٢٥٧-٢٨٤ .

(٢) انظر : ترجمته في طبقات الشافعية ٣-٥٢ .

صلى الله عليه وسلم ، مما يؤهم ظاهرة التشبيه ، مما يتسلق به الملحونون على الطعن في الدين ، وخصموا بتبجيل ذلك الطائفة التي هي الظاهرة بالحق لسانا وبيانا ، وقهرا وعلوا وإمكانا ، الطاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل وشوائب البدع والأهواء الفاسدة ، وهي المعروفة بأنها أصحاب الحديث ٥٥٠ (١) .

ابتكار الأفكار في مشكل الأخبار

١٨٦ - وهذا الكتاب أقرب الكتب شيئا بكتاب الطحاوى (شرح معاني الآثار) وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٨ حديث) وقد فقد منه كتاب الطهارة ، وكتاب الصلاة ، وجزء من كتاب الصوم كما فقد أيضا اسم مؤلفه ، الذي عاش بعد القرن السادس المجرى تقريبا ، لأنه يناقش البغوى (٢) في عدة مواضع من كتابه : وتأثر المؤلف بالطحاوى واضح تماما من كثرة نقله عنه ، حتى يكاد يكون في بعض فصوله اختصارا (لشرح معاني الآثار) .

التحقيق في أحاديث الخلف

١٨٧ - ومؤلفه هو ابن الجوزى - عبد الرحمن بن على بن محمد (ت ٥٩٧) . وقد ذكر صاحب الأعلام أنه مخطوط . (٣)

بنات الأفكار في معاني الأخبار

١٨٨ - ومؤلفه هو محمد بن على بن طولون ، الحنفى (ت ٩٥٣) مصور بدار الكتب المصرية تحت رقم (٥٥٩ حديث تيمورية) . والكتاب يعالج أربعين حديثا ، ويبدأ بقوله : (بسم الله الرحمن

(١) انظر : مشكل الحديث وبيانه لابن فورك ص ٣ ط. المند سنة ١٣٦٢ هـ .
(٢) هو الحسين بن مسعود بن محمد ، محب السنة ، فقيه محدث مفسر نسبته إلى (بنى) من قرى غراسان ، له كتاب المصايح ، والجمع بين الصحيحين . توفي سنة ٥١٠ هـ .
(انظر : وفيات الأعيان ١-٤٠٢) .
(٣) انظر ، الأعلام ٤-٩٠ . وهو بدار الكتب في مجلدين برقم (ب ٢٣٩٤٨)
وقد أشار المرحوم الشيخ أحمد شاكر في هامش المحل إلى أنه حقق كتاب ابن الجوزى (التحقيق)

الرحيم الحمد لله على جزيل فضله الأكل ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه ماطلع نجم وأفل . وبعد . فهذا تعليق سميته (بنات الأفكار في معاني الأخبار) . فمنها : ما أخرجه أصحاب السنن من حديث جابر بن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ يوم الجمعة ، فيها ونعمت ، ومن اغتسل بالغسل أفضل » . قيل : الضمير في (بها) للسنة . أى قبالة سنة أخذ ونعمت الخصلة هي - وهذا مروى عن الأصمعي (٠٠٠) .

وفي نهاية الكتاب يذكر أنه أجاب عن الحديث الأول بناء على سؤال سائل (ثم سأل في إضافة تمة أربعين حديثاً ، فكتبت له هذه الأربعين الطيبة ملخصة . وقد كنت كتبت في هذا المعنى مؤلفين أحدهما مسند ، والآخر منفصل ، وعززتهما بثالث) .

مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها

١٨٩ - وإلى عهد قريب كانت الأحاديث المشككة تدفع بعض الفيورين إلى التأليف في بيانها والدفاع عنها ، فقد ألف عبد الله بن علي النجدي القصبي كتاباً سماه (مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها) ، وصلوه بقوله : (يحتوي هذا الكتاب على الأحاديث النبوية التي استشكلتها العلوم الحديثة : من طبية وجغرافية وفلكية وحسية الخ . . . وفيه بيانها بنفس العلوم الحديثة) . وقد ذكر فيه قرابة ثلاثين حديثاً ، منها مشكلات عذاب القبر ، وسحر اليهود للنبي صلى الله عليه وسلم ، وحديث الذباب وانشقاق القمر والديجال ، وغير ذلك من الأحاديث التي رآها مظنة الاعتراض أو التي اعترض عليها فعلاً .

ويقول في مقدمته مبينا غرضه من تأليفه ومنهجه فيه : (أما بعد ، فهذا بيان لأحاديث نبوية صحيحة قد أشكلت على كبار العلماء . وقد أشكل بعضها طبياً ، وبعضها فلكياً ، وبعضها علمياً وبعضها حسياً ، وبعضها دينياً . فبجل فريق فكذبها وردعها وتحامل على روايتها . ولم يصب في ذلك فجراً العامة وأشباه العامة على أن يكذبوا كل ما لم يحيطوا

يعلمه من صحيح الأخبار . وتكلم فيها فريق آخر كلاما لم يسر مع الصواب والتوفيق ، فزاد كلامه أهل الشك شكاً وريبة ، وضل من أجلها فريق ثالث ، فهوى في الشك والخيرة ، فرغب عن الدين ، وأوغل في الشهوات والملاذات . ونحن نسأل الله السلامة من ذلك كله كما نسأله أن يتقضى لنا الرشاد والهداية فيما فعلنا وفيما سوف نفعل . وقد سرردنا الأحاديث سرردا حيثما تيسرت ، لم نراع في ذلك ترتييا ولا تقدما ولا تأخيرا ، وذلك لأن كل حديث قائم بنفسه ، مستقل بمعناه ، لا ارتباط له بغيره) .

١٩٠ - وقد رأينا أن بعض الكتب السابقة يقتصر نشاطها على بحث الأحاديث المتعلقة بصفات الله ، كما يقدم السيوطى مثلا لذلك في كتابه (تأويل الأحاديث الموهمة للشبه (١)) .

وقد وجدت كتب أخرى اقتصرت من المعنى الواسع للكلمة (مشكل) على بحث المشكلات النحوية أو اللغوية الموجودة في أحاديث كتاب خاص : ومن هذه الكتب .

(شرح مشكل الصحيحين) لابن الجوزى . وهو يبحث في الإعراب واللغة ، الموجود منه الجزء الثانى ، مخطوط بدار الكتب تحت رقم (٤٩٣ حديث) :

(شرح مشكل الحديث والآثار) لمحمد بن عبد الرحمن العلقمى الشافعى مخطوط بدار الكتب تحت رقم (١٥٠٧ حديث) .

(شرح مشكلات موطأ مالك) برواية محمد بن الحسن ، تأليف ملا على بن سلطان محمد المروى مخطوط : حديث (٣٢٣) .

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٥٥ مجاميع . حديث .

• الفصل الثالث

أثر الطحاوى فى الحديث وعلوم السنة كما يبدو

- الطحاوى وسنن الشافعى
- الطحاوى فى شرح معانى الآثار
- الطحاوى فى مشكل الآثار
- مكانة هذه الكتب بين كتب الحديث
- مكانة الطحاوى بين المحدّثين

١٩١ - ترك الطحاوى فى الحديث مؤلفات عظيمة ، سبقت الإشارة إليها عند الكلام على آثاره (١) العلمية . وكتبه فى الحديث وعلوم السنة التى تيسر لى الاطلاع عليها ، أو التى نص عليها المؤرخون ولم تيسر لى رؤيتها - تشهد بجليل مكانته ، وتكفى لبيان عظيم إسهامه فى خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتيسره للمسلمين سبيل الانتفاع به ، بجمعه وشرح معانيه ، وبيان مشكله ، والتمييز بين ناسخه ومنسوخه .

وفى هذا الفصل أتناول ما عرف من كتب الطحاوى فى الحديث وعلوم السنة ، بعرضها وبيان مذهبها فيها .

١٩٢ - فمن كتبه فى هذا الميدان :

١ - التسوية بين (حدثنا) و (أخبرنا)

وهى رسالة صغيرة ، لخصها ابن عبد البر . ونقلت تلخيصه لها (٢) وبينت أن تأليفه لها كان استجابة لما نثار فى عصره من مناقشات حول تحديد بعض المصطلحات المستعملة فى علم الحديث ، وأنه استعان بالقرآن والحديث

(١) انظر : ف ٨٧ وما بعدها من ألباب الأول .

(٢) انظر : ف ١٣٠ وما بعدها من الباب الثانى .

حيث تتبع استعمالها لمائتين المادتين ، فوجدتهما يستعملانها بمعنى واحد، واستدل بذلك على أنه لا وجه لتخصيص حالة التحمل بطريق العرض بإحدى هاتين المادتين ، على ما سبق تفصيله .

٢ - الرد على كتاب المبلسين للكرائيسى

١٩٣ - ولم أستطع أن أحصل على كتاب الكراييسى فى المبلسين كما لم يتيسر لى الاطلاع على الكتاب الذى ألفه الطحاوى فى الرد عليه ولا أعلم أنه محفوظ فى مكتبة ما ، ولم يشر إليه بروكلمان ولا غيره . وقد رأينا أن (الماردينى) وهو من علماء القرن الثامن (٧٤٥ هـ) قد نقل عن كتاب الرد على الكراييسى للطحاوى (١) ، ويعنى هذا أن الكتاب كان معروفا ومتداولاً حتى القرن الثامن الهجرى . ويكتب للكرائيسى فى المبلسين قد أثار ضجة كبيرة ، إذ وجد فيه بعض علماء الكلام مادة للتهجم على رجال الحديث والطنن عليهم ، كما أشار إلى ذلك الراهزمزى فى كتابه : (الفاصل) (٢) .

وقد ذم الإمام (أحمد بن حنبل) كتاب الكراييسى ، وانتقده ، كما انتقده غيره من العلماء (٣) .

(١) انظر : السنن الكبرى للبيهقى ١ - ١٧٨ ، وانظر : أ . ف ١٣٩ من الفصل الأول من الباب الثانى .

(٢) انظر : (شروط الأئمة الخمسة) للحازمى ، يتعلق الكثرى ص ٢٢ . أ .

(٣) انظر : شرح حال جامع الترمذى ، لمبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب (٧٠٦ - ٧٩٥ هـ) ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٤٩) مصطلح الحديث (الورقة ١٣٥ ، ب .

وفى هذا يذكر ابن رجب فى أثناء عرضه لفضل علم علل الحديث رسالة أبى داود إلى أهل مكة وفى : (إنه ضرورى العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث ؛ لأن علم العامة يقتصر على مثل هذا) ، ثم قال : (وهذا كما ذكره أبو داود ، فإن العامة تقتصر أنفهامهم على مثل ذلك ، وربما ساء ظنهم بالحديث جملة إذا سمعوا ذلك ، وقد تسلط كثير من يطنن فى أهل الحديث عليهم بذكر شئ من هذه العلل ، كان مقصوده بذلك الطعن فى أهل الحديث جملة ، والتشكيك فيه ، أو المن فى حديث أهل الحجاز ، كما فعله حسين الكراييسى فى كتابه الذى سماه بكتابتى المبلسين . وقد ذكر كتابه هذا للإمام أحمد فندمه ذمًا شديدًا ، وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء) .

وقد انتلب أبو جعفر نفسه للرد على هذا الكتاب ، وكم كنت أود لو أطلعت على كتاب الكرايسى : وكتاب الطحاوى فى الرد عليه ، لنحصل على مقارنة بين العالمين الجليلين ، ونرى صورة للمناقشة فى فرع مهم من فروع علوم الحديث وهو فرع لا يحسن الكلام فيه إلا الحفاظ الجامعون لطرق الحديث والمميزون بين رواته . وتأليف الطحاوى لهذا الكتاب — فوق دلالاته على علمه ورسومه قدمه — يؤيد أيضا ما قدمناه من أن الطحاوى كان يحس بمشكلات عصره العلمية ، ويسهم برأيه فيها .

٣ - صحيح الآثار

١٩٤ — ذكر (بروكلمان) أن هذا الكتاب محفوظ بمكتبة (بائنه) ، ٥٤ رقم ٥٤٨) . وتأليف الطحاوى لهذا الكتاب ينفى أنه شارك فى الحركة التى بدأها البخارى وهى التصنيف فى الصحيح المجرد وقد عاصر الطحاوى هذه الحركة وشاهد إنتاجها وتأثر بها وأنتج لها هذا الكتاب . والاطلاع على هذا الكتاب يطيننا فرصة عظيمة لتذكرك شرط الطحاوى فى صحيحه ولتقارنه بكتب الصحاح المؤلفة فى القرن الثالث وليلقى ضوءاً على تقويمه للأحاديث التى رواها فى كتبه الأخرى مما لم يصرح فيها بالحكم عليها من حيث الصحة أو الضعف . ولعل هذه الفرصة تتاح فى وقت قريب إن شاء الله تعالى .

٤ - سني الشافعى

١٩٥ — وقد سمع أبو جعفر هذا الكتاب من خاله المزنى سنة ٢٥٢هـ . ورواه عن الطحاوى أبو القاسم ميمون بن حمزة بن الحسين الحسينى العدل قال : قرئ على أبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى وأنا أسمع ، فى ذى الحجة . وفى المحرم سنة ٣١٧هـ قال : حدثنا أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزنى فى ذى القعدة من سنة ٢٥٢هـ . كما رواه عنه محمد بن مظفر بن موسى بن عيسى البزار الحافظ ، كما رواه أيضا أبو بكر محمد لإبراهيم ابن على بن عاصم بن المقرئ .

وهذه الطرق عن الطحاوي ذكرت في مقدمة الكتاب المطبوع (١) والطريق الأول منها هو المذكور في النسخة المخطوطة بدار الكتب تحت رقم (٢٧٦ حديث) :

١٩٦ - وقد بدأ هذا الكتاب بأخبار عن الصلاة ، ثم اليسوع ثم ما جاء في الأذان ثم الصيام . . إلى آخر ما جاء في هذا الكتاب مما يدل على أن الترتيب الدقيق لم يلتزم فيه .

وفي مواضع من الكتاب ينقل الطحاوي عن المزني عن الشافعي بعض آرائه في المسائل الفقهية ، كما في صلاة الكسوف (ص ١٤ - ١٦) وكما في آخر الكتاب ، حيث ذكر مسألة للإمام الشافعي رضى الله عنه .

وفي آخر النسخة المطبوعة زيادات ليست مروية عن الشافعي ، وإنما هي من رواية أبي جعفر عن غير المزني عن غير الشافعي ، مثل : الطحاوي عن بحر بن نصر عن ابن وهب (٢) .

١٩٧ - وفي هذا الكتاب يسرد أبو جعفر الأحاديث دون أن يعقب عليها في الغالب . وتعليقاته الفقهية نادرة . ومنها قوله في الحديث الذي رواه عن المزني عن الشافعي عن سفيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ملك مائة سهم من خيبر اشترأها فاستجمعها ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إني أصبت مالا لم أصب مثله قط ، وقد أردت أن أتقرب به إلى الله عز وجل فقال له : أحبس الأصل ، وسبل الثمرة .

قال أبو جعفر : هذا يدل على إجازة حبس المشاع كما قال أبو يوسف . والشافعي رحمه الله ولو لم يميز هذا لدلنا عليه حديث (٣) ابن حون عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، في أمره عمر أن يحبس ماله من خيبر على ما أمره أن يحبسه عليه لما سأله عن ذلك ، لأن خيبر لم تقسم إلا في زمن

(١) طبع المطبعة الشريفة سنة ١٣١٥ هـ في حوال ١٢٢ ص من انقطع المتوسط .

(٢) انظر : الستن . ص ١١٩ وما بعدها .

(٣) انظر هذا الحديث في (معاني الآثار) للطحاوي ٢ - ٢٤٩ . وانظر رأى أبي يوسف

والطحاوي في الوقت في مختصر الطحاوي ص ١٢٧ .

عمر رضى الله عنه . فأما ما كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ،
فإنما هو قسمة جمع ، لأنه جعل كل مائة سهم كسهم واحد ، ثم جزأ
غلاتها على ذلك ، ولم يقسم الأرض (١) .

١٩٨ - أما تعليقاته الحديثية فهي أكثر ورودا من تعليقاته الفقهية في هذا
الكتاب ، وفي هذه التعليقات التي يعقب بها على المزني أو على الشافعي ما
يؤيد ما سبق أن أثبتته من رسوخ قام أبى جعفر في علم الحديث ومعرفة
رجالها والبصر بعلمه .

فمن ذلك أنه روى عن المزني عن الشافعي عن مالك بن أنس عن سعيد بن
أبي سعيد المقبري عن عبيد الله بن جريج . ثم يعترض بقوله : (هكذا حدثنا
المزني وإنما هو عن عبيد بن جريج (٢)) .

ومن ذلك أيضا ما رواه عن المزني عن الشافعي (عن مالك بن أنس عن
هشام بن عروة عن أبيه أنه سأل أسامة بن زيد وأنا جالس معه : كيف كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير في حجة الوداع حين دفع ؟ . . .)
وبعد ان يسوق الحديث يعاق عليه بقوله : (قال أبو جعفر : هكذا حدثناه
إسماعيل بن يحيى من كتانته (عن هشام بن عروة عن أبيه أنه سأل أسامة
ابن زيد وأنا جالس معه) . وهذا غلط ، لأن هشاما لم ير أسامة وإنما هو
عندنا - والله أعلم - : (أنه سأل أسامة بن زيد رجل وأنا جالس معه
حتى يرجع الجلوس إلى عروة) (٣) .

ويصحح للمزني حدثا يرويه بسنده عن (أم بلال ابنة هلال عن ابنها
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : تجزيء الجذع من الضأن
أضحية . قال أبو جعفر : هكذا قرأه المزني علينا : عن (ابنها) . وإنما هو (عن

(١) السنن للشافعي برواية الطحاوى ص ٩٢ .

(٢) السنن ص ٨٧ وعبيد بن جريج التميمي - مولاهم - المدني . روى عن ابن عمر ،
وابن عباس ، وأبي هريرة . روى عنه : يزيد بن أبي حبيب . وسليمان ابن موسى . وزيد بن
أبي عتاب ، وغيرهم . وثقه أبو زرعة والنسائي وابن حبان وقال المعلى : مكى تابعي ثقة (انظر
تهذيب التهذيب ٧ - ٦٢) .

(٣) انظر : السنن ص ٨٦

أبيها (١) والطحاوي يشير بذلك إلى أن المزني قد صحف في هذا الإسناد لما بين الكلمتين (ابنها وأبيها) من المشابهة :

وقد نبه الطحاوي على تصحيف المزني في متن حديث آخر . فقد روى بسنده عن رفاعَةَ الأنصاري (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نادى : أيها الناس ، إن قريشا أهل أمانة ، من بغاهم العوافر أكبه الله لمنخريه : يقولها ثلاثاً) . قال أبو جعفر : هكنا قرأه المزني علينا : (أهل أمانة) وإنما هو (أهل إمامة) ، وقال (العوافر) وإنما هي (العوائر (٢)) . ويرى الشافعي أن مالك بن أنس قد أخطأ في سند حديث ، ولكن أبا جعفر لا يرى هذا الرأي ، ويدافع عن مالك مستعيناً بما عرف عنه من جمعه للطرق الكثيرة للحديث الواحد .

وهذا الحديث يرويه الطحاوي عن (المزني ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم قالوا : حدثنا الشافعي رحمه الله ، عن مالك بن أنس ، عن عبد الكريم ابن مالك الجعزي ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذاه القمل ، فأمره رسول الله صلى الله

(١) انظر : السنن ص ١٠١ . وفي تهذيب التهذيب ١٢ - ٤٦٠ - ٤٦١ أن أم بثل روت عن أبيها ، وهي تابعة ثقة .

(٢) انظر : السنن ص ٧٦ . وفي مستد الشافعي رواية أبي اتعباس الأصم عن الربيع بن سليمان المرادي . ص ٩٤ طبع سنة ١٣٢٧ هـ : (أخبرنا يحيى بن سليم عن عبد الله بن حبان بن غيثم ، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعَةَ الأنصاري عن أبيه عن جده رفاعَةَ أن النبي صلى الله عليه وسلم نادى : أيها الناس إن قريشا أهل أمانة ، ومن بغاهم العوائر أكبه الله لمنخريه ، يقولها ثلاثاً) .

وفي لسان العرب نقلاً عن الأزهري : (يقلل : فلان وقع في عارٍ شر ، وعافور شر إذا وقع في ورطة لم يعتجها ولا شعر بها . وأصله : الرجل يمشي في ظلمة الليل فيفتنر بهماؤر المسيل أو في غد خد مسيل المطر ، وفي الحديث : إن قريشا أهل أمانة ، من بغاهم العوائر أكبه الله لمنخريه ويروي العوائر . أي بقي لها المكاييد التي يمش بها كالماتور الذي يحد في الأرض فيتمش به الإنسان إذا مر ليلاً وهو لا يشعر به ، وربما أعتته . والعوائر : جمع عاثور . وهو المكان الوعر الخشن لأنه يمش فيه . وقيل : هو الحفرة التي تحفر للأسد . واستمر هنا للورطة والخطة للملكة - وقال ابن الأثير : وأما عوائر ، فهي جمع عائر ، وهي حبال الصائد أو جمع عائرة ، وهي الحادثة التي تمش يصاحبها ، من قولهم : عثر بهم لزمان إذا أغنى عليهم) .

(انظر : لسان العرب ٦ - ٢١٥ ط . المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٣٠٠ هـ) .

عليه وسلم أن يخلق رأسه ، وقال : صم ثلاثة أيام ، أو أطعم ستة مساكين
مدين ملين لكل أنسان ، أو انسك بشاة ، أى ذلك فعلت أجزأ عنك . قال
الطحاوى : سمعت المزني ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم يقولان : قال
محمد بن إدريس الشافعى رحمه الله : غلط مالك بن أنس فى الحديث . الحفاظ
حفظوه عن عبد الكريم عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن كعب
ابن عجرة . قال أبو جعفر : لم يغلط مالك فيه . قد حدثنا يونس ،
أنبا ابن وهب أن مالكا أخبره عن عبد الكريم بن مالك الجزرى عن مجاهد
عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن كعب بن عجرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مثله . قال : وذلك أن مالكا لم يغلط فيه وأن الغلط كان من غيره ، إلا
أن تكون العرضة التى حضرها الشافعى رحمه الله لم يذكر مالك فيها فى هذا
الحديث مجاهدا (١) .

١٩٩ - وسنن الشافعى قد رواها غير الطحاوى عن غير المزني ، رواها
أبو العباس محمد بن يعقوب الأصبهاني ، عن الربيع بن سليمان المرادى وتعرف
(بمسند الشافعى) .

وقد طبع هذا المسند على الحجر فى سنة ١٣٠٦ هـ و ١٨٨٩ م ، وفى مقلمة
هذه الطبعة بيان بأسماء الأسانيد المعروفة و (رحلة الشافعى) للسيوطى برواية
الربيع الجيزى .

كما طبعت مرة ثانية خالية من هذه المقدمات فى سنة ١٣٢٧ بمطبعة
شركة المطبوعات العلمية .

وأغلب الظن أن انشافعى لم يمل مسنده هنا وإنما استخرجه الربيع
من كتب الشافعى ومسموعاته منه ، وليس فيه أى تعليق للربيع ولا للأصبهاني
وفيه زيادات قليلة واختلاف فى الترتيب عن وسنن الشافعى ، وبرواية الطحاوى
عن المزني .

كما أن فيه بعض ما لم يسمعه الربيع من الشافعى (٢) .

(١) انظر : السنن ص ٨٠ .

(٢) انظر : السنن ص ١٢٣ - ١٢٥ .

٢٠٠ - ولئن كان ما سبق من إنتاج الطحاوى فى الحديث قد شاع ما يماثله قبل عصره وبعده - فإنه قد انفرد من بين معاصريه بالتأليف فى موضوعات عز المؤلفون فيها قبله ، إذ لم يكتب أحد قبله فى (مختلف الحديث ، ومشكله) بإحاطة وتمكن من الحديث والفقه معا ، كما كتب هو وإن كان للأولين فضل السبق وتمهيد الطريق . ولم يخلفه من يكتب فى هذا الفرع كتابته أو يبدع فيه إبداعه فينتج لنا مثل (معانى الآثار) أو (مشكل الآثار) .

• - شرح معانى الآثار

٢٠١ - وموضوع هذا الكتاب هو الأحاديث المتعارضة التى كانت من أسباب اختلاف العلماء فى الأحكام العمالية ، لاستدلال كل فريق بما يؤيده من هذه الأحاديث المختلفة ، ولهذا فالكتاب ليس من موضوعه البحث عن العقائد أو الفضائل أو غير ذلك مما يخرج عن نطاق البحث الفقهي . وقد رتبته أبو جعفر على أبواب الفقه ترتيباً محكماً ، فقد قسمه إلى كتب ، وقسم الكتب إلى أبواب تدرج تحتها .

وهذه قائمة بما اشتمل عليه من كتب ، وعدد الأبواب فى كل كتاب :

١ - كتاب الطهارة : وفيه ٢٧ باباً ، و ١٤ بحثاً ترد فى ثنايا الأبواب مما يستطرد إليه أبو جعفر .

٢ - كتاب الصلاة : وفيه ٧٢ باباً ، و ١٥ بحثاً ترد فى ثنايا الأبواب مما يستطرد إليه أبو جعفر .

٣ - كتاب الجنائز : وفيه ١١ باباً ، و بحث واحد عن الصلاة فى النعلين :

٤ - كتاب الزكاة : وفيه عشرة أبواب .

٥ - كتاب الصيام : وفيه ١٥ باباً ، و بحثان .

٦ - كتاب مناسك الحج : وفيه ٣٥ باباً ، وأربعة أبحاث .

وهذه الكتب الستة تستغرق الجزء الأول من الكتاب فى طبعته الهندية التى تقسمه إلى جرتين فى مجلد واحد .

- ٧ - كتاب النكاح : وفيه ١٢ باباً ، و ١٠ أبحاث :
- ٨ - كتاب الطلاق ، وفيه : عشرة أبواب ، وبخاتن : عن أقوال الصحابة في وقوع الطلقات الثلاث دفعة ، وأخبار ليلة القدر .
- ٩ - كتاب العتاق : وفيه أربعة أبواب .
- ١٠ - كتاب الإيمان والنذور : وفيه خمسة أبواب .
- ١١ - كتاب الحلود : وفيه ١١ باباً .
- ١٢ - كتاب الجنائيات : وفيه ١٠ أبواب ، و ٣ أبحاث .
- ١٣ - كتاب السير : وفيه ١٨ باباً ، و ٣ أبحاث
- ١٤ - كتاب وجوه القىء وقسم التناثم وحرمة الصدقات على بنى هاشم : وفيه ثلاث أبحاث .
- ١٥ - كتاب الحجة في أن فتح مكة كان عنوة : وفيه بخاتن .
- ١٦ - كتاب البيوع : وفيه ١٤ باباً ، و ٤ أبحاث .
- ١٧ - كتاب الصرف : وفيه بابان .
- ١٨ - كتاب الهبة والصدقة : وفيه ٤ أبواب .
- ١٩ - كتاب الرهن : وفيه بابان .
- ٢٠ - كتاب المزارعة والمساقاة : ومعه باب .
- ٢١ - كتاب الشفعة : وفيها باب واحد .
- ٢٢ - كتاب الإجازات : وفيه ٣ أبواب .
- ٢٣ - باب اللقطة والضوال .
- ٢٤ - كتاب القضاء والشهادات : وفيه ١٠ أبواب ، و ٦ أبحاث :
- ٢٥ - كتاب الصيد والذبائح والأضاحى : وفيه ١٢ باباً ، وبخاتن واحد عن اتباع السنن .
- ٢٦ - كتاب الأشربة : وفيه ٣ أبواب .
- ٢٧ - كتاب الكراهية ، وفيه ٢٩ باباً ، و ٥ بحوث .

٢٨ - كتاب الزيادات : وفيه ٩ أبواب :

٢٩ - كتاب الوصايا : وفيه بابان .

٣٠ - كتاب الفرائض ، وفيه بابان .

٢٠٢- وطريقة أبي جعفر التي بكاد يلتزمها في عرض الأبواب أنه يبدأ بالآثار التي يذهب إليها مخالفه في الرأي ، ثم يتبعها بالآثار المعارضة التي يراها هو أولى بالاتباع ، ثم يرجحها . وإن كان للمخالف حجة أخرى أتى بها ورد عليها . وقد يضطره الموضوع إلى ذكر أحاديث تتعلق بموضوع آخر - وهي البحوث التي اشتملت عليها الأبواب - ثم يستدل للرأي الذي رجحه (بالنظر) ، وقد يذكر من قال بهذا الرأي من الصحابة والتابعين ثم لا يكاد يترك بابا حتى يبينه على أن هذا الرأي الذي رجحه هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، إن كان بينهم اتفاق ، أو ينص على من ذهب إليه منهم إن كان في المسألة خلاف بين الأحناف . ومن النادر ألا يبينه على رأي أئمة الأحناف في المسألة ، كصنيعه في (باب ما يستحب للرجل أن يقول إذا سمع الأذان (١)) .

أما غير الأحناف من أصحاب المذاهب الأخرى فقلما يصرح الطحاوي باسم واحد منهم ، وإنما شأنه أن يقول : (فذهب قوم إلى هذه الآثار . وخالفهم في ذلك آخرون) . ثم لا يذكر من الأسماء الموافقة أو المخالفة إلا أسماء أئمة المذهب الحنفي ، وإلا أسماء الصحابة والتابعين . ومن النادر أن يصرح بغير ذلك من الأسماء . ومن هذا القليل قوله في كتاب (الحججة في فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة) : (قال أبو جعفر : أجمعت الأمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صالح أهل مكة قبل افتتاحه إياها ثم افتتحها بعد ذلك . فقال قوم : كان افتتاحه إياها بعد أن تقض أهل مكة العهد . وخرجوا من الصلح ، فافتتحها يوم افتتحها وهي دار حرب لا صلح بينه وبين أهلها ولا عقد ولا عهد . ومن قال هذا القول :

(١) انظر : معاني الآثار ١ - ٨٥ - ٨٧ .

أبو حنيفة والأوزاعي ، ومالك بن أنس ، وسفيان بن سعيد الثوري ،
وأبو يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله (١) .

٢٠٣ - أما منهجه في مناقشة الآثار المختلفة ، فيمكن تلخيصه فيما
يأتي :

(١) يجتهد في أن يبحث عن معنى يوفق به بين الأحاديث المتعارضة
بما يزيل تعارضها ، وبذلك يصحح هذه الأخبار ولا يضعف أحداها ما وجد
إلى ذلك سبيلا ، لأن إعمال الحديث أولى من إهماله : وكثيرا ما تتردد
هذه إلى العبارة بعد عرضه للأحاديث ومناقشتها : (فهذا وجه هذا الباب من
من طريق تصحيح معاني الآثار) .

وقد صرح أبو جعفر بهذا في (باب انشك في الصلاة (٢)) ، فقد
ذهب البعض إلى أن من شك في صلاته ايسر عليه إلا أن يسجد سجدة
ثم يسلم ، محتجين بما يفيد ذلك من الآثار التي رواها أبو جعفر ، وذهب
آخرون إلى أنه ينبغي على الأقل : ثم يسجد ثم يسلم ، محتجين بأثر
يرجحها أبو جعفر بقوله : (فهذه الآثار تزيد على الآثار الأولى ، لأن
هذه توجب البناء على الأقل . والسجدة بعد ذلك فهي أولى منها ، لأنها
قد زادت عليها (٣)) .

وذهب فريق ثالث إلى أن المصلي ينظر إلى أرجح رأيه في ذلك فيعدل
على ذلك ، ثم يسجد سجدة السهر بعد التسليم ، وإن كان لا رأى له
في ذلك يني على الأقل حتى يعلم يقينا أنه قد صلى ما عليه : وبعد أن يروى
حديثنا يؤيد ذلك يقول :

(وتصحيح الآثار يوجب ما يقول أهل هذه المقالة ، لأن هذا
المعنى إن بطل ووجب ألا يعمل بالتحري انتفى هذا الحديث ، وإن وجب

(١) انظر : معاني الآثار : ٢ - ١٨٤ .

(٢) انظر : معاني الآثار ١ - ٢٥٠ - ٢٥٤ .

(٣) المرجع نفسه ١ - ٢٥١ - ٢٥٢ ، وانظر أيضا : المرجع نفسه ١ - ١٢٦ - ١٢٧ .

العمل بالتحري إن كان له رأى ، والبناء على الأقل إذا لم يكن له رأى استوى حديث عبد الرحمن بن حوف ، وحديث أبي سعيد ، وحديث ابن مسعود فصار كل واحد منها قد جاء فى معنى غير المعنى الذى جاء فيه الآخر . وهكذا ينبغي أن يخرج عليه الآثار ، ويحمل على الاتفاق ماقدر على ذلك ، ولا يحمل على التضاد إلا ألا يوجد لها وجه غيره (١) : ثم بقدر ذلك يقوى هذا الرأى بالنظر .

(ب) إذا تضادت الآثار ، ولا سبيل إلى الجمع بينها ، فإن كان هناك نسخ بينه (٢) ، والكتاب يعتبر مصابرا هاما من مصادر النسخ فى السنة .

(ج) وإن لم يظهر نسخ بحث عن مرجح بين الآثار المتعارضة بما هو معروف من وسائل الترجيح (٣) .

وقد تقدم من الأمثلة ما يصلح لتقديم صورة من ترجيح أبى جعفر بين الأحاديث ، عن طريق تقديمه للرجال ووازنته بينهم .

وقد صرح ببطلان قواعده فى الترجيح عرضا فى ثانيا الكتاب :
نمن ذلك :

(١) المرجح السابق

(٢) المطلع على الكتاب يستطيع بسهولة أن يميز على أمثله كثيرة للنسخ ، وعلى سبيل المثال ، انظر

١ - ١٣ ، ١ - ٥٣ ، ١ - ١٣٤ ، ٢ - ٢٧ .

(٣) باب الترجيح بين الأغيار باب واسع ، فقد بلغ بعضهم بالمرجحات إلى أكثر من مائة وجه ، وقسموا البعض سبعة أقسام : ١ - الترجيح بحال الراوى كالضبط والمدالة . ٢ - الترجيح بالتحمل ، فالذى تحمل بعد البلوغ أول أن يقبل عن تحمل قبله . ٣ - الترجيح بكيفية الرواية فالذى يروى باللفظ يرجح على من يروى بالمعنى . ٤ - الترجيح بلفظ الخبر ، فالفصح أقرب إلى أن يكون هو الصحيح . ٥ - الترجيح بالحكم فالحديث الذى يخرج عن وجه البيان للحكم أول مما لم يقصد به بيان الحكم . ٦ - الترجيح لوقت الورد فالذى يقدم على المكى لأنه الناسخ حيث أنه يحكم تأخره . ٧ - الترجيح بأمر خارجى كأن يكون أحد الخبرين يشهد له القرآن أو الحديث المشهور أو الإجماع أو دليل النقل دون الآخر . (وانظر الكفاية ٤٣٤ - ٤٣٧ ، وتوجيه النظر ٤٠٤ - ٤٠٥ ، وأصول التشريع الإسلامى ٣٢٢ - ٣٢٣) .

١ - أن المتصل الإسناد أولى أن يقبل بما خالفه (١) .

٢ - الرواية التي تفيد زيادة صحة الإسناد العمل بها أولى كما تقدم في (باب الشك في الصلاة) في الصفحة السابقة ، وكما في (باب سؤر الكلب) حيث يقول أبو جعفر : (ولو وجب أن يعمل بما روينا في السبع ولا يجعل منسوخا لكان ما روى عبد الله بن المغفل في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى مما روى أبو هريرة لأنه زاد عليه (٣) ... والزائد أولى من الناقص) .

٣ - رواية الحافظ أولى من رواية غيره ، ويؤخذ بما فيها من زيادة أو نقص في موضع التعارض (٤) .

٤ - (والآثار في ذلك قد جاءت متواترة ، وإن كان أكثرها مقطعا فإنه متقطع لم يضاده منهل (٥)) .

ثم لا يكاد أبو جعفر يترك بابا رجحة بأحد الوجوه المقدمة إلا شده بالنظر ، وقواه بمرافقة القياس له . فلنذكر القياس حينئذ حامل مساعد في الترجيح .

(د) غير أن طبيعة الموضوع قد تضطره إلى أن يستعمل القياس كمعامل أساسي في الترجيح ، وذلك عندما نتكافأ أسانيد الأحاديث المتعارضة بحيث يصعب ترجيح أحدها ، أو يكون الخلاف ناشئا من حديث واحد يحتمل تأويلات مختلفة ، يناصر كل تأويل منها فريق من العلماء . فإن الآثار حينئذ لا تصلح بمفردها لتأييد أحد الفريقين ، فياجأ أبو جعفر إلى المقاصد العامة في الشرع ، والأحكام المناظرة المتفق عليها ، يستعملها ويلتصم الترجيح منها .

(١) انظر : معاني الآثار ١ - ٢٣٩ ، وانظر مثل ذلك أيضا في المرجع نفسه ٢ - ٣١٧ .

٣٢٢ .

(٢) انظر : معاني الآثار ١ - ١٣ .

(٣) انظر معاني الآثار ١ - ٢٢٦ .

(٤) انظر : معاني الآثار ٢ - ٢٠١ .

فاستعماله للنظر حيث لا يعنى أنه يقدمه على الخبر ، ولا ينبغي أن يظن به ذلك ، وبخاصة بعد أن صرح بأن الخبر والقياس إذا تعارضا قلم الخبر على قياس ، ففي (باب صلاة العصر ، هل تعجل أم تؤجل) قال : (. . .) ولو خيلنا والنظر لكان تعجيل الصلوات كلها في أوائل أوقاتها أفضل ، ولكن اتباع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما تواترت به الآثار أولى (١) .

ومن أمثله ترجيحة بين الآراء بالنظر ، ما ذكره في كتاب السير من أن الصبي إذا بلغ بلسون احلام ، فهل يكون في معنى البالغين في السهام وفي حل قتله في دار الحرب إن كان خريفا ؟ .

فقد ذكر آثارا استنبط منها فريق من العلماء أنه لا يحكم لأحد بالبلوغ إلا بالاحلام أو بإنبات عانته . وذهب آخرون إلى أن البلوغ يكون بهذين ، ومعنى ثالث هو أن يمر على الصبي خمس عشرة سنة ، وهذه السن هي حد البلوغ للفتاة أيضا . ومن ذهب إلى هذا أبو يوسف .

أما أبو حنيفة ، فكان يرى فيمن لم يحتلم ولم ينبت أنه لا يحكم له بالبلوغ حتى يأتي عليه ١٩ سنة أو ١٨ سنة على اختلاف الروايات .

احتج أبو يوسف بما روى عن ابن عمر قال : عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني في المقاتلة ، وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة ، فأجازني في المقاتلة :

غير أن هذا الحديث يحتمل أن يكون رد النبي لابن عمر ليس لأنه غير بالغ ، ولكن لما رأى من ضعفه ، وأجازه وهو ابن خمس عشرة سنة ، ليس لأنه بالغ ، ولكن لما رأى من جلده وقوته ، وقد يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم ما علم كم سنه في الحالين جميعا ، وقد فعل عليه الصلاة والسلام في سمرة بن جندب ما يدل على هذا أيضا كما رواه الطحاوى .

انتفى بذلك أن يكون في حديث ابن عمر حجة لأبي يوسف ، لاحتمال ما ذهب إليه أبو حنيفة ، لأن أبا حنيفة لا ينكر أن يفرض للصبيان إذا كانوا يحملون اقتال ويحضررون الحرب وإن كانوا غير بالغين .

قال أبو جعفر : (ولما انتفى أن يكون في هذا الحديث حجة لأحد الفريقين على الفريق الآخر ، التمسنا حكم ذلك عن طريق النظر لنستخرج من القولين - اللذين ذهب أبو حنيفة إلى أحدهما ، وأبو يوسف إلى الآخر منهما - قولاً صحيحاً)

وبعد أن يذكر القياس يقول : (ثبت بالنظر الصحيح في هذا الباب كله ما ذهب إليه أبو يوسف رحمة الله عليه ، بالنظر لا بالأثر ، وانتفى ما ذهب إليه أبو حنيفة ومحمد رحمة الله عليهما) (١) .

وفي باب المصدقات الموقوفات تحيط بالموضوع تأويلات محتملة قريبة من المثال السابق ، وبعد أن يفيض أبو جعفر في عرض الآراء المختلفة وحجج أصحابها ، يعرض الموضوع على ميزان النظائر الشرعية ، ثم يقول : (. . . فإلى هذا أذهب ، وبه أقول ، من طريق النظر ، لا من طريق الآثار ، لأن الآثار في ذلك قد تقدم وصفي لها ، وبيان معانيها ، وكشف وجوها) (٢) .

ومثل ذلك أيضاً في باب حكم بول ما يؤكل لحمه ، إذ بعد عرضه للموضوع يقول : (فهذه وجوه هذه الآثار . فلما احتملت ما ذكرنا ، ولم يكن فيها دليل على طهارة الأبوال ، احتجنا أن نرجع فنلتمس ذلك من طريق النظر فنعلم كيف حكمه) (٣) :

وكقوله في باب القنوت في الفجر وغيره : (: : . فلما اختلفوا في ذلك وجب كشف ذلك من طريق النظر لنستخرج من المعنيين معنى

(١) انظر معاني الآثار ٢ - ١٢٤ - ١٢٦ .

(٢) انظر معاني الآثار ٢ - ٢٤٩ - ٢٥١ ، والمبارة التي نقلتها في ص ٢٥١ من المرجع

السابق .

(٣) انظر : معاني الآثار ١ - ٦٥ .

صحيحاً . . فثبت بما ذكرنا أنه لا ينبغي الفتور في الفجر في حال حرب ولا غيره قياماً ونظراً على ما ذكرنا (١) .

وليس الطحاوي بدعا في استعماله القياس للاطمئنان إلى أن الحكم الذي يرضه موافق لنظائره ، فقد رأينا الإمام الشافعي رضي الله عنه يلجأ إليه ويستعمله (٢) في الترجيح بين الآثار المختلفة .

٢٠٤ - وقد قدمنا في الفصل السابق مثالين من اختلاف الحديث للإمام الشافعي ، هما : (نكاح المحرم) و (وحجامة الصائم) . وسوف نختار من (شرح معاني الآثار) للطحاوي الموضوعين نفسيهما ، لئرى كيف عرضهما الطحاوي ولتسهيل الموازنة بين عمل الإمامين .

باب الصائم يحتجم

٢٠٥ - روى الطحاوي قول الرسول عليه الصلاة والسلام : (أفطر الحاجم والمحجوم) يائني عشر طريقاً ، ثم بين أن قوما ذهبوا إلى أن الحجامة لا تفطر الصائم ، وتأولوا قول الرسول السابق بأنه لا يدل على أن ذلك الفطن كان من أجل الحجامة ، بل قد يجوز أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أنهما أفطرا بمعنى آخر ، ووصفهما بما كانا يفعلانه حين أخبر عنهما بذلك . كما تقول : فسق القائم ، ليس أنه فسق بقيامه ولكنه فسق بمعنى غير القيام . ثم يروى بسنده أن أبا الأشعث الصنعاني - وهو أحد رواة الحديث السابق - قال : (إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم « أفطر الحاجم والمحجوم » ، لأنهما كانا يغتَابَان . ثم يؤيد أبو جعفر هذا المعنى بقوله ، (وهذا المعنى معنى صحيح ، وليس إفطارهما ذلك كالإفطار بالأكل والشرب والجماع ، ولكنه حبط أجرهما باغتياهما ، فصارا بذلك منظرين ، لا أنه إفطار يوجب عليهما قضاء ، وهذا كما قيل : الكذب يفطر الصائم ، وليس يراد به الفطر الذي يوجب القضاء ، إنما هو على حبوط الأجر بذلك كما يحبط بالأكل والشرب) .

(١) انظر : معاني الآثار ١ - ١٤٩ .

(٢) انظر : ف ١٧٦ من الفصل الثاني من الباب الثاني .

غير أن بعض الصحابة والتابعين رأى أن الحجامة تكره للصائم لأنها تضعف قدرته على الصوم . وبعد أن يروى الطحاوى أقوالهم بسنده يرجح المعنى الأول الذى صرح به أبو الأشعث ، ويحتج له بحجة وجيبة ، هى (أن المعنى الثانى لو كان مقصودا لما كان الحاجم داخلا فى ذلك ، لأنه لا يضعف بذلك ، فما دام الحاجم والمججوم قد جمعا فى الإفطار ، فالأشبه أن يكون ذلك للمعنى واحد ، هما فيه سواء . مثل الغيبة) . ثم يروى أبو جعفر ابن عباس أن رسول الله صلى عليه وسلم احتجم وهو صائم ، بعشرة طرق ، كما يروى حديثا آخر عن أنس بهذا المعنى . ثم يقول مؤيدا ما ذهب إليه بالنظر بعد الأثر :

(فهذا وجه هذا الباب من طريق تصحيح معانى الآثار ، وأما وجهه من طريق النظر ، فإنا رأينا خروج الدم أغلظ أحواله أن يكون حدثا ينتقض به الطهارة ، وقد رأينا الفائط والبول خروجهما حدث ينتقض به الطهارة ولا ينتقض الصيام ، فالنظر أن يكون الدم كذلك ، وقد رأينا الصائم لا يفطره فصد العرق ، فالحجامة فى النظر أيضا كذلك ؛ وهذا قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد - رحمهم الله تعالى) .

ثم يروى بسنده أن سالم بن عبد الله والقاسم بن محمد كانا لا يريان بالحجامة للصائم أبدا ، وقالوا : أرايت لو احتجم على ظهر كفه ، أكان ذلك يفطره (١) ؟ .

٢٠٦ - فإذا رجعنا إلى ما نقلناه عن الشافعى فى موضوع الحجامة للصائم وقارنا بما كتبه الطحاوى فى الموضوع نفسه . خرجنا بالمحفوظات الآتية :

١ - بينما يروى الشافعى حديث (أفطر الحاجم والمججوم) بطريق واحد ، وكذلك ابن عباس فى أن الحجامة لا تنفطر . يرويه الشافعى بطريق واحد ، نجد الطحاوى يروى الحديث الأول باثنى عشر طريقا . والحديث الثانى بعشرة طرق وي زيد عليها واحدا عن أنس رضى الله عنه - وسيأتى الكلام عن فائدة الجمع للطرق المختلفة .

٢- اعتمد الشافعي على زمن التحمل للرواية ، وخرج من تناقض الحديثين بتمتير نسخ الحديث المتأخر في إباحة الحجامة للصائم للحديث السابق عليه في إفتطار الجماعة للصائم .

لكن الطحاوي لم ير وجهاً للنسخ ، ولم يصح عنده أن الحد عمل به فترة ماحملاً للافتطار على حقيقته ، ثم جاءت الإباحة ، ولكنه ذهب إلى تأويل آخر للحديث تؤيده فيه اللغة ، واستعمال الحديث لها ، كما يؤيده فيه أن أحد رواة الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم قد ذهب إليه وفسر الظروف التي أحاطت بالحديث عند قوله ، ففهم أن معنى الفطر هو جوبط الأجر ، وقد قال عليه السلام: (رب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع والعطش) .

٣- أيد الامام الشافعي المعنى الذي رجحه بالقباس ، وكذلك فعل الطحاوي .

٤- ذهب الشافعي إلى أن الحجامة للصائم مكروهة لما تجلبه من الضعف والإجهاد : وقد روى الطحاوي هذا المعنى عن بعض الصحابة والتابعين ثم اعترض عليه أن الحجامة إذا كانت تضعف المحجوم فلماذا دخل الحاجم في الحديث ؟ ثم رأى أن الأولى أن يبحث عن معنى يشترك فيه الحاجم المحجوم : وهذا المعنى هو الغيبة .

٥- في نهاية الموضوع بينه الإمام الشافعي على أن الرأي الذي ارتضاه هو قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعض التابعين وعامة المدنيين .

وفي نهاية الموضوع بينه الطحاوي أيضا على أن الرأي الذي رجحه هو قول بعض التابعين .

تكاح الحسوم

٢٠٧- (حدثنا يونس قال : أنا ابن وهب أن مالكا وابن أبي ذئب حدثاه عن نافع ، عن نبيه بن وهب أخى بنى عبدالدار ، عن أبان بن عثمان قال : سمعت أبي عثمان بن عفان يقول : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم ، لا ينكح المحرم ولا ينكح ، ولا يخطب . ثم رواه الطحاوى بأربعة طرق أخرى ثم قال : قال أبو جعفر : فذهب قوم إلى هذا الحديث فقالوا : لا يجوز للمحرم أن ينكح ولا ينكح ولا يخطب . وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : لا نرى بذلك كله بأسا للمحرم ، ولكنه إن تزوج فلا ينبغي أن يخل بها حتى يحل . واحتجوا في ذلك بما حدثنا ربيع المؤذن ، قال : ثنا أسد ، قال : ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، قال : ثنا عبد الله بن هارون ، قال : ثنا أبي ، قال إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا عبد الله بن هارون ، قال : ثنا أبي ، قال حدثني ابن إسحاق ، قال : ثنا أبان بن صالح وعبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد وعطاء ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث وهو حرام ، فأقام بمكة ثلاثا ، فأناه حويطب بن عبد العزى في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا : إنه قد انقضى أجلك فأخرج عنا فقال : وما عليكم لو تركتموني فعرست بين أظهركم ففصمتنا لكم طعاما فحضرتموه ؟ فقالوا : لا حاجة لنا في طعامك ، فأخرج عنا ، فخرج في الله صلى الله عليه وسلم ، وخرج ميمونة حتى عرس بها بسرف (١) . حدثنا يزيد بن سنان قال : ثنا معلى بن أسد ، قال : ثنا أبو عامر ، قال : ثنا رباح بن أبي معروف عن عطاء ، عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم - ثم روى هذا الحديث بأربعة طرق أخرى - حدثنا أبو بكر قال ، ثنا إبراهيم بن بشار وحدثنا إسماعيل بن يحيى قال : ثنا محمد بن إدريس قال : ثنا - ثيان عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، قال عمرو : فحدثني ابن شهاب عن يزيد بن الأصم أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة - خالة يزيد وهو حلال . قلنا : فخرجوا : فقلت للزهري : وما يدري يزيد الأصم ، أعراقي بوال ، أتجمله مثل ابن عباس ؟

(١) سرف : موضع على عشرة أميال من مكة ، كما في هامش معاني الآثار ١-٤٤٢ ، وكان معجم البلدان ٧٠-٧١ ط. سنة ١٣٢٤-١٩٠٦ . وكانت هذه العمرة حمرة القضاء ، كما في الاستيعاب ٧٨٢-٧٨١-٢ .

ثم روى بسنده عن عائشة قالت : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو محرم .

وروى بسنده عن أبي هريرة قال : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم . ثم يقول : (فقال لم أهل المقال الأولى : ومن يتابعكم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ، وهذا أبو رافع وميمونة يذكران أن ذلك كان منه وهو حلال ؟ .

فذكروا ما حدثنا ابن مرزوق قال : ثنا حبان بن هلال ، قال : ثنا حماد ابن زيد ، عن مطر ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن سلمان بن يسار عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة حلالا ، وبني بها حلالا ، وكنت الرسول بينهما .

حدثنا ربيع المؤذن وربيع الجيزي قالا : ثنا أسد ، وحدثنا محمد بن خزيمة ، قال ثنا حجاج ، قالا ثنا حماد بن سلمة عن حبيب بن الشهيد عن ميمون بن مهران ، عن زيد بن الأصم ، عن ميمونة بنت الحارث قالت : تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم بسرف ونحن حلالان بعد أن رجع من مكة - ولم يقل ابن خزيمة ، بعد أن رجع من مكة - ثم روى هذا الحديث بطريق آخر ، ثم قال :

(فكان من حجتنا عليهم ، أن هذا الأمر إن كان يؤخذ من طريق صحة الإسناد واستقامته - وهكذا مذاهبهم - فإن حديث أبي رافع الذي ذكرناه فإنا رواه مطر الوراق ، ومطر عندهم ليس ممن يحتج بحديثه وقد رواه مالك ، وهو أصبسط منه وأحفظ ، فقطعه . حدثنا يونس قال أنا ابن وهب أن مالكا حدثه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا رافع مولاة ورجلا من الأنصار فزوجاه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج .

وحدث يزيد بن الأصم فقد ضعفه عمرو بن دينار في خطابه للزهري وترك الزهري الإنكار عليه ، وأخرجه من أهل العلم وجعله أعرابيا بوالا ، وهم يصفون الرجل بأقل من هذا الكلام ، وبكلام من هو أقل من عمرو ابن دينار والزهري ، فكيف وقد أجمعا جميعا على الكلام بما ذكرنا في

يزيد بن الأصم ؟ ومع هذا فإن الحجة عندهم في ميمون بن مهران هو جعفر بن برقان ، وقد روى هذا الحديث منقطعا . حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم ، قال : ثنا جعفر بن برقان ، عن ميمون بن مهران قال : كنت عند عطاء فجاءه رجل فقال : هل يتزوج المحرم ؟ فقال عطاء ، ما حرم الله عز وجل النكاح منذ أحله ، قال ميمون : فقلت له : إن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أن سئل يزيد بن الأصم أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج ميمونة حلالا أو حراما ؟ فقال يزيد تزوجها وهو حلال . فقال عطاء : ما كنا نأخذ هذا إلا عن ميمونة ، كنا نسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم .

فأخبر جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران بالسبب الذي له وقع إليه هذا الحديث عن يزيد بن الأصم ، وأنه إنما كان ذلك من قول يزيد لا عن ميمونة ولا عن غيرها ، ثم حاج ميمون به عطاء ، فذكره عن يزيد ولم يجوز به ، فلو كان عنده عن هو أبعد منه لاحتج به عليه ، ليؤكد بذلك حجته . فهذا هو أصل هذا الحديث أيضا عن يزيد بن الأصم لا عن غيره ، والذين رَوَوْا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم أهل علم وأثبت أصحاب ابن عباس ، سعيد بن جبيرة . وعطاء . وطاووس ومجاهد وعكرمة ، وجابر بن يزيد وهؤلاء كلهم أئمة فقهاء يحتج برواياتهم وآرائهم : والذين نقلوا عنهم فكل ذلك أيضا منهم : دينار ، وأيوب السختياني وعبد الله بن بن نجيج . فهؤلاء أيضا أئمة يقتدى برواياتهم .

ثم قد روى عن عائشة أيضا ما قد وافق ما روى عن ابن عباس ، وروى ذلك عنها من لا يطمئن أحد فيه : أبو عوانة عن دغيرة عن أبي الضحى عن مسروق : فكل هؤلاء أئمة يحتج برواياتهم . فمارووا من ذلك أولى مما روى من ليس كمثلهم في الضبط ، والثبت . واتفق ، والأمانة

وأما حديث عثمان : فإنا رواه نبينا بن وهب : وليس كمثرو بن دينا ولا كجابر بن زيد ، ولا كمن روى ما يوافق ذلك عن مسروق عن عائشة . ولا لنبينا أيضا موضع في العلم كوضع أحد من ذكرنا .

فلا يجوز إذ كان كذلك أن يعارض به جميع من ذكرنا من روى بخلاف الذي روى هو :

فهنا حكم هذا الباب من طريق الآثار .

فأما النظر في ذلك : فإن المحرم حرام عليه جماع النساء ، فاحتمل أن يكون عقد نكاحهن كذلك . فنظرنا في ذلك فوجدناهم قد أجمعوا أنه لا بأس على المحرم بأن يبتاع جارية ، ولكن لا يطأها حتى يحل ، ولا بأس بأن يشتري طيبا ليتطيب به بعد ما يحل ، ولا بأس بأن يشتري قميصا ليلبسه بعد ما يحل ، وذلك الجماع والتطيب واللباس حرام عليه كله وهو عرم ، فلم يكن حرمة ذلك عليه تمنعه عقد الملك عليه . ورأينا المحرم لا يشتري صبيا فاحتمل أن يكون حكم عقد النكاح كحكم عقد شراء الصيد ، أو كحكم عقد شراء ما وصفنا مما سوى ذلك .

فنظرنا في ذلك فإذا من أحرم وفي يده صيد أمر أن يطلقه . ومن أحرم وعليه قميص وفي يده طيب أمر أن يطرحه عنه ويرفعه ، ولم يكن ذلك كالصيد الذي يؤمر بتخليته ويترك حبسه . ورأينا إذا أحرم ومعه امرأة لم يؤمر بإطلاقها ، بل يؤمر بحفظها وصونها ، فتأنت المرأة في ذلك كاللباس والطيب لا كاصيد . فانظر على ذلك أن يكون في استقبال عقد النكاح عليها في حكم استقبال عقد الملك على الباب والطيب الذي يحل له به أبس ذلك واستعماله بعد الخروج من الإحرام .

فقال قائل : فقد رأينا من تزوج أخته من الرضاة كان نكاحه باطلا واواشتراها كان شراءها جائزا ، فكان الشراء يجوز أن يعقد على ما لا يحل وطيه (١) ، والنكاح لا يجوز أن يعقد إلا على من يحل وطبها . وكانت المرأة حراما على المحرم جماعها ، فانظر على ذلك أن يحرم عليه نكاحها .

فكان من الحجة للآخرين عليهم في ذلك : أنا رأينا الصائم والمعتكف

(١) في لسان العرب ٢٠-٢٧ أن (وطى وطيا) لغة في وطى .

حرام على كل واحد منهما الجماع : وكل قد أجمع أن حرمة الجماع عليهما من ذلك إنما هي حرمة دين ، كحرمة حيض المرأة الذي لا يمنعهما من عقد نكاح على نفسها ، فحرمة الإحرام في النظر أيضا كذلك . وقد رأينا الرضاع الذي لا يجوز تزويج المرأة لمكانه إذا طرأ على النكاح فسخ النكاح ، فكذلك لا يجوز استقبال النكاح عليه ، وكان الإحرام إذا طرأ على النكاح لم يفسخه ، فالنظر على ذلك أيضا أن يكون لا يمنع استقبال عقد النكاح ، وحرمة الجماع بالإحرام كحرمة بالصيام سواء ، فإذا كانت حرمة الصيام لا تمنع عقد النكاح ، فكذلك حرمة الإحرام لا تمنع عند النكاح أيضا .

فهذا هو النظر في هذا الباب ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .

وقد حدثنا محمد بن خزيمة قال : ثنا حجاج قال ، ثنا جرير بن حازم ، عن سليمان الأعمش ، عن إبراهيم ابن مسعود كان لا يرى بأسا أن يتزوج المحرم :

حدثنا محمد قال : ثنا حجاج قال ثنا حماد عن حبيب المعلم وقيس وعبد الكريم عن عطاء أن ابن عباس كان لا يرى بأسا أن يتزوج المحرمان :

حدثنا روح بن الفرج قال : ثنا أحمد بن صالح قال : ثنا بن أبي فديك قال : حدثني عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال : سألت أنس ابن مالك عن نكاح المحرم ، فقال : وما بأس به ، هل هو إلا كالبيع (١) .

٢٠٨ — وإذا استعملنا ما ذكره الشافعي في هذا الموضوع (٢) وجدنا أنه يرجح النهي عن نكاح المحرم ، ويرى فسخ النكاح إذا تم في هذه الحالة ، في حين يذهب أبو جعفر إلى نقيض هذا الرأي ، فيرى أنه

(١) انظر : معاني الآثار ١-٤٤١-٤٤٢ (آخر الجزء الأول) .

(٢) انظر : ف ١٧٦ من الفصل الثاني من الباب الثاني .

لا بأس بنكاح المحرم ، أى بعقد العقد دون الدخول الذى يجب أن يؤجل إلى الحل .

وقد احتج الشافعى لرأيه بثلاثة طرق مرسله ، وطريقين متصين حديث عن عثمان بن عفان رضى الله عنه . ورأى الشافعى أن الأخذ بحديث عثمان أولى من وجهين : ١ - أن عثمان قديم الصحة ، فهو أكثر إدراكا لهذا الموضوع الذى عاصره ممن هو أحدث منه صحة ممن روى العكس . ٢ - أن حديث عثمان حديث متصل قوى لا شك فى اتصافه والمتصل أولى من غيره ، فهو أقوى مافى هذا الباب ، ولم يفصل الشافعى رأى مخالفه على عكس الطحاوى . وكأن الطحاوى يناقش الإمام الشافعى رضى الله عنه فى هذين الأمرين :

فهو أولا : يروى حديث أن الرسول تزوج ميمونة وهو محرم ، عن ابن عباس ، وعن عائشة ، وعن أبى هريرة . والشافعى يريد بقديم الصحة هنا من صحب الرسول قبل عمرة القضاء - كما نص على ذلك - وفى هؤلاء من هو قديم الصحة بهذا المعنى .

وهو ثانيا : يناقش الأسانيد ، ويوازن بينها ، بما يتبين معه أن حديث عثمان ليس فى إسناده ما يكافئ الأئمة الثقات الذين روىوا خلافه ، سواء عن ابن عباس أو عن عائشة ، ففى الباب إذن ما هو أقوى منه مما يجب أن يؤخذ به

وفى نقد أبى جعفر لهذا السند ، وموازنته بين الحديثين عن طريق نقده لأسانيدهما تتجلى لنا صورة رائدة من تمكن الطحاوى وعلمه وحفظه ، ومعرفته بالرجال . مما يقوى ما أبدناه فى مكان غير هذا ، كما يقدم لنا دليلا جديدا على أنه لم يكن يلجأ إلى نقد السند إلا إذا اضطره انحصار إلى ذلك ، فقد رأينا أن الإمام الشافعى يقوى حديث عثمان بقوة سنده فيناقش الطحاوى من يرى هذا رأى بقوله : (... إن هذا الأمر إن كان يؤخذ من طريق صحة الإسناد واستقامته - وهكذا مذهبهم - فلان ...) إلخ :

و. احتج الطحاوى لرأيه أيضا بالقياس ، بينما لم يحتج الشافعى لرأيه
هنا بالقياس . وذلك لأن الطحاوى قد التزم في هذا الكتاب منهجا لا يكاد
يعدل عنه وقد فصلنا ذلك فيما سبق .

٢٠٩ — بعد هذا البيان للمنهج الذى نهج، أبو جعفر في كتابه (شرح
معانى الآثار) ، نعود فنلقى نظرة على الكتاب لنخرج بالملاحظات الآتية :

١ — الكتاب ليس من الكتب التى غايتها حفظ الحديث فقط ، فتكتفى
بسرده . وإنما الغاية الأولى للكتاب هى معرفة الأحكام من بين الأحاديث
المختلفة ، والموازنة بين أدلة هذه الأحكام .

فهو كتاب فى (فقه الحديث) ، وأقرب ما يكون إلى كتب الأحكام
الحديثية . وقد صرح الطحاوى فى مقدمته بأنه سوف يعنى بالآثار المختلفة
فى (الأحكام) ، كما صرح بذلك أيضا فى ثنايا الكتب . ففى عرضه
لموضوع (فتح مكة : هل كان صلحا أم عنوة) ذكر خلافا بين أبى حنيفة
وأبى يوسف فى حكم أراضى مكة ، ثم قال : (. . .) وقد ذكرنا فى هذا
الباب الآثار التى رواها كل فريق ممن ذهب إلى ما ذهب إليه أبو حنيفة ،
وأبو يوسف رحمهما الله ، فى كتاب البيوع من : شرح معانى الآثار المختلفة
المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الأحكام ، فأغنانا ذلك عن
إعادته هاهنا (١) .

فتشير الجملة السابقة إلى امم الكتاب كما وضعه مؤلفه . فوق دلالتها
على الغاية منه ، وكما اتجه الطحاوى إلى استخلاص الأحكام من الأحاديث
اتجه الاتجاه نفسه فى القرآن ، فألف كتبه (أحكام القرآن) .

ومع أن الاتجاه فى شرح معانى الآثار اتجه فقوى نبيه غنيا بالمادة
الحديثية ، لكثرة سياقه للأحاديث الكثيرة بالطرق المتعددة ونزده للأحاديث
فى عدة مواضع ، واستطراذه إلى موضوعات غير فقهية يروى فيها كثيرا
من الأحاديث ، كصنيعه فى أخبار ليلة القدر .

(١) انظر : معانى الآثار ٢-١٨٩ .

٢ - يقدم الكتاب صورة ممتازة من (اختلاف العلماء) ، وإذا كان مؤلف الطحاوى فى (اختلاف الفقهاء) مفقودا ، ولا يوجد منه إلا أجزاء اختصرها الرازى للخصاص ، فإن كتاب (شرح معانى الآثار) يقدم لنا كثيرا من اتجاهات المذاهب الفقهية ، وآرائها فى الأحكام المختلفة ، مما لا غنى عنه فى الدراسات الفقهية المقارنة ، ولا ينقصه إلا أن توضع القطع على الحروف .

أغنى أن الكتاب يقدم الآراء ، دون أن يبين أصحابها ولا من ذهب إليها ، فإنه كما تقدم قلما يذكر أسماء أصحاب المذاهب غير المذهب الحنفى . ويعرض الطحاوى الآراء ويفصلها ويناقشها مناقشة علمية ، فاستحق أن يقول فيه ابن عبد البر : (كان كوفى المذهب ، عالما بجميع مذاهب العلماء) (١) .

٣ - تأثر الطحاوى بالإمام الشافعى فى هذا الكتاب تأثر واضح سواء فى الاتجاه إلى التأليف فى (اختلاف الحديث) ، أم فى عرضه لموضوعاته وإفاضته فى بيان الأحكام الفقهية . ومناظرته للخصوم ، واستعماله للقياس واقتصاده فى نقد السند . وإن كان الطحاوى فى كل ما تقدم أكثر تفصيلا وأغزر مادة ، بحكم تأخر زمنه ، وجمعه ما عند السابقين .

٤ - يبدو فى هذا الكتاب حماس الطحاوى للدفاع عن المذهب الحنفى كما يتجلى فيه عمق إحساسه بالألم ؛ لاثام الأحناف ظلما بأنهم لا يتبعون الخبر ، بل يقدمون القياس عليه . ويظهر هذا واضحا من مناقشة الطحاوى للأسانيد التى يحتاج بها مخالفوه .

فمن ذلك قوله : (. . . قيل لهم : قد صدقتم ، قد روى هذا بشر ابن منصور عن سفيان كما ذكرتم ، ولأنكم لاترضون من خصمكم بمثل هذا أن يحتجوا عليه بما رواه أصحاب سفيان أو أكرهم عنه على معنى ، ويحتج هو عليكم بما رواه بشر بن منصور عن سفيان بما يخلف ذلك المعنى ، وتدلون المحتج عليكم بمثل هذا جاهلا بالحديث . إن هذا الجور بين ، وما كلامى فى هذا إرادة منى الأزهراء على أحد من ذكرت ، ولا أحد مثل

هنا طعنا ولكني أردت بيان ظلم هذا المحتج ، وإلزامه من حجة نفسه
ما ذكرت (١) :

وقوله أيضا : (. . .) . وهذا المخالف لنا قد زعم أنه يقول بالاتباع ،
فمن أخذ قوله هذا ، ومن إمامه فيه ؟ (٢) .

وقد احتج خصومه لأبيهم بأن الآثار المتصلة تشهد له ، فأجابهم بقوله :
(أما على مذهبكم فأكثرها لا يجب لكم به الحجة على مخالفكم ، لأنه
لواحتج عليكم بمثل ذلك لم تسوغوه إياه ، ولجئتموه باستجابه بذلك
عليكم جاهلا بالحديث .) ثم يأخذ في تفصيل الرد عليهم (٣) ،
وفي غير ما تقدم من مواضع أخرى في كتابه ، يرد على خصومه
بعنف وشدة وقوة عارضة في المناظرة والجدل .

وهذه المواضع تؤيد ما قلناه من أن تأمل الحننف والدفاع عنهم
كان من أغراض كتابه الرئيسية ، وحماسة أبي جعفر في هذا الكتاب طبيعية ؛
لأنه أول مؤلفاته - كما قيل - ؛ ولأنه قد تعرض للهجوم من غير شك عند ما
قرر أن يترك المذهب الشافعي إلى المذهب الحنفي .

٥ - إيراد الطرق الكثيرة للحديث ظاهرة تلبو بوضوح في هذا الكتاب . حتى
إنه يورد في بعض الأحيان عشرين (٤) طريقا للحديث ، ويروي كل ما جاء في
الموضوع ، من خبر مرفوع أو موقوف أو مرسل ، أو أثر من السلف ،
بأسانيد مختلفة المراتب ، ليستخلص منها ما يؤديه إليه اجتهاده ، بعد أن ألقى
على الموضوع ما يضيء للباحث طريقه . فلم يكن إيراد هذه الطرق الكثيرة
إعلانا عن غزارة حفظه ، وإنما كان لما عمل هام ، وفائدة عظيمة ، فقد
يختصر الراوي الحديث ، أو يريه دون أن يبين الظروف التي أحاطت به ، مما
يرتب عليه فهم معني معين ، مع أنه لو عرفت هذه الظروف ، أو روى

(١) نفس المصدر ٢-٦ .

(٢) انظر : معاني الآثار ٢-٢٥٤ .

(٣) انظر : معاني الآثار ٢-٤١٨ .

(٤) انظر : معاني الآثار ٢-١٢٦-١٢٧ .

الحديث كاملاً ، لتغير هذا الفهم . ولا يتضح ذلك إلا بالطرق الكثيرة التي تلى الأضواء على مثل هذا .

٦ - بيان مشكل الآثار

٢١٠ - وهو ثانی الكتابین اللذین ألفهما الطحاوی فی موضوع مختلف الحديث ومشكله . وبناء على ما سبق من تحديد الفرق بين (مختلف الحديث) و (مشكل الحديث) - كانت المباحث الفقهية والأحكام العملية هي طابع كتاب (شرح معاني الآثار) . أما (مشكل الآثار) فقد اشتمل من الأحاديث على ما رآه الطحاوی مشكلاً خفي المعنى ، سواء أكان ذلك في التفسير أم في القراءات أم في الفقه ، أم في اللغة ، أم في علم الكلام ، أم في غير ذلك ؛ فهو أعم من مختلف الآثار . ومما يدل على أن الطحاوی قد كان مدرکاً لهذا الفرق بين كتابيه أنه روى حديث (الحال وارث من لا وارث له) ، وذكر أن البعض ذهب إلى أنه الحال من ذوی الأرحام ، ثم ذكر أن البعض يروى الحديث بـ (ذكر الحال) : (وأنا وارث من لا وارث له) وأن هذا البعض ذهب إلى أن الحال هو الذي يكون له عصبة .

وبعد أن احتج الطحاوی للرأى الأول قال : (. . . وما سوى ذلك مما يحتاج إليه في توريث ذوی الأرحام بأرحامهم ليس هذا موضعه ، فنقصناه ولم نأت بأكثر مما أتينا به هاهنا ، لأننا إنما أتينا به هاهنا لبيان المشكل الذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه ، لا لما سواه ، وأما ما يحتاج إليه في ذلك مما سوى ما قد ذكرناه في هذا الباب فقد جئنا به في كتابنا (أحكام القرآن) ، وفي (شرح معاني الآثار) ففتينا بذلك عن إعادته هاهنا ، والله نسأله التوفيق (١) .

٢١١ - وفي مقدمة هذا الكتاب ما يوضح الهدف من تأليفه . وأنه لن يقتصر فيه على الأحاديث المختلفة ، كما أنه لم يؤلفه استجابة لسؤال أحد من أصحابه ، ولكن التماس الثواب من الله هو ما دفعه إلى هذا العمل . وذلك

أنه يقول بعد خطبة الافتتاح : (... فلأن نظرت في الآثار المروية عنه صلى الله عليه وآله وسلم بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو الثبوت فيها ، والأمانة عليها ، وحسن الأداء لها ، فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفتها والعلم بما فيها عن أكثر الناس ، فقال قلبي إلى تأملها ، وبيان ما قدرت عليه من مشكلها ، ومن استخراج الأحكام التي فيها ، ومن نفس الإحالات عنها) ويلو إيمانه العميق بالله عز وجل وبسمو شريعته وبعدها عن التناقض ، في كل صفحة من صفحات كتابه فهو يقول في نهاية مقدمته (... وأن أجعل ذلك أبواباً أذكر في كل باب منها ما يجب الله عز وجل من ذلك فيها ، حتى أبين ما قدرت عليه منها ، كذلك ملتصقا بآداب الله عز وجل عليه فإنه جواد كريم . وهو حسي ونعم الوكيل) .

ويدافع عن نصوص الشريعة ، وأنها لا تتعارض ، وأن ما يظنه البعض تناقضاً إنما هو بحسب الظاهر وأنهم لو عملوا عقولهم لوجدوا النصوص متسقة متلائمة : (... فالواجب على ذوى اللب أن يعقلوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يخاطب به أمته ، فإنه إنما يخاطبهم به ليوافقهم على حدود دينهم ، وعلى الآداب التي يستعملونها فيه : وعلى الأحكام التي يحكمون بها فيه ، وأن يعلم أنه لا تضاد فيها وأن كل معنى فيها يخاطبهم به يخالف ألفاظه فيه الألفاظ التي قد كان خاطبهم فيها قبله من جنس ذلك المعنى وأن يطلبوا ما في كل واحد من ذينك المعنيين إذا وقع في قلوبهم أن في ذلك تضاداً أو خلافاً فإنهم يمدونه بخلاف ما ظنوه فيه ، وإن خفي ذلك على بعضهم فإنما هو بتقصير علمه عنه ، لا لأن فيه ما ظن من تضاد أو خلاف ، لأن ما تولاه الله بخلاف ذلك . كما قال تعالى : « ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً » . والله نسأله التوفيق (١) .

٢١٢ - وباغت النظر أن الكتاب يتقصه الترتيب الدقيق الذي التزمه أبو جعفر في (شرح معاني الآثار) . فإنه لم يجمع الأبواب المتشابهة تحت عنوان كتاب يشملها ، بل ذكر الأبواب حيثما اتفق . وقد يكون السبب

(١) انظر : مشكل الآثار ١ - ص ٦١ . (والآية في سورة انفصاف من الآية رقم ٨٢) .

في هذا أن طبيعة الموضوع تأتي مثل هذا التنظيم ؛ لأن كثيرا من الأبواب لا يوجد لها نظائر تنضم إليها ، ولأن موضوع الكتاب ليس مقصورا على استخراج الأحكام حتى يرتبه على أبواب الفقه - وإن كان هذا ليس علما كافيا - ، أو يكون الطحاوي لم يبيض هذا الكتاب ، ومات والكتاب مسودت لم ينقح ولم ينظم . وقد يقوى هذا الافتراض أن هذا الكتاب هو آخر مصنفاته (١) ، كما يقوى هذا الافتراض أيضا أن في الكتاب زيادات ألحقها به تلميذ الطحاوي أبو القاسم هشام بن محمد بن قرة بن خليفة الرعيبي أو تلميذ هذا التلميذ . ففي (باب بيان مشكل ما روى من جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم للذي قال له : يا خير البرية . قال ذلك أبي إبراهيم) وجدت هذا الإسناد : (حدثنا هشام بن محمد بن خليفة ، ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي إمامنا ، حدثنا بكار بن قتيبة (٢)) .

وفي موضع آخر : (حدثنا أحمد بن محمد ، حدثنا إبراهيم بن مرزوق وإبراهيم ابن يونس البصريان . . . (٣) . وعدم تنظيم الكتاب وترتيب أبوابه كان أحد الدواعي إلى تأليف مختصر له ، كما أشار إلى ذلك صاحب (المختصر من المختصر) في مقدمة كتابه حيث قال : (. . . والكتاب يحتوي على معان حسنة عزيزة وفوائد جمّة غزيرة ، ويشتمل على فنون من الفقه ، وضرب من العلم . . . وكان تطويل كتابه لكثرة طريقه الأحاديث وتلقيح الكلام فيه ، حرصا على التناهي في البيان . على غير ترتيب ونظام لم يتوخ فيه ضم باب إلى شكله ، ولا إلحاق نوع بجنسه ؛ فتجد أحاديث الوضوء فيه متفرقة من أول الديوان إلى آخره ، وكذلك أحاديث الصلاة والصيام وسائر الشرائع والأحكام ، تكاد ألا تجد فيه حديثين مهصلين من نوع واحد ، فصار تلك فوائده ولطائفه منتشرة متشتتة فيه ، يعسر

(١) انظر : هامش فقرة ٩٢ .

(٢) انظر : مشكل الآثار ١-٤٤٧ .

(٣) انظر : مشكل الآثار ١-٤٤٨ ؛ وانظر أيضا المرجع نفسه ١-٤٥٢ ،

استخراجها منه ، إن أراد طالب أن يقف على معنى بعينه لم يجد ما يستدل به على موضعه إلا بعد تصفح جميع الكتاب ... (١) .

٢١٣ - وقد طبع كتاب (مشكل الآثار) في أربعة أجزاء بالهند ، وهذه الطبعة فيها الكثير من التحريف والأخطاء ، والبياض الدال على النقص ، وكثرت لهذا أن الطحاوى في بداية كتابه ذكر خطبة الحاجة الماثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ذكر أسانيد هذه الخطبة ، ثم وجدنا الكلام في السطر التالى ينتقل نقله إلى موضوع آخر فيقول : (وقد روى عن ابن عباس مما يخل في هذا المعنى أيضا ما قد حدثنا محمد بن علي بن داود وفهد بن سليمان قالا : حدثنا محمد بن الصلت الكوفي . حدثنا يحيى ابن زكريا - ثم بياض - صفوان بن عسال أن يهوديا قال لصاحبه : تعال نسأل هذا النبي . فقال الآخر : لا تقل هذا النبي ، فإنه إن سمعها صارت له أربعة أعين . فأناه فسأله عن هذه الآية : « ... ولقد آتينا موسى تسع آيات بينات (٢) » . فقال : لا تشركوا بالله شيئا ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تحرقوا ، ولا تأكلوا الربا ، ولا تمشوا بيريء إلى ذى سلطان ليقته ، ولا تغفلوا المحصنة ولا تفروا من الزحف ، وعليكم خاصة اليهود ألا تغدوا في أنسبت . قال فقبلوا يده ، وقالوا : نشهد أنك نبي . قال : فما يمنعكم أن تتبعوني ؟ قالوا : إن داود دعا ألا يزال في ذريته نبي ، وإنا نخشى أن اتبعناك أن يقتلنا اليهود ...) .

فبخلاف موضع البياض الدال على نقص في الأصل ، فإن سياق الكلام يدل على حلقة مفقودة ، فإن الكلام ابتداء بخطبة الحاجة ثم انتقل فجأة إلى مشكل ما روى في الآيات التسع دون أن يكون هناك عنوان لهذا الموضوع الجديد أو بداية له ، ثم إن الطحاوى يتكلم في هذا الموضوع عن

(١) انظر : مقدمة المختصر من المختصر ص ٢-٣ .

(٢) سورة الإسراء . من الآية ١٠١ .

حدث في إسناده من يسمى بأبي الوليد وأن شكاً وقع في حديثه ، وليس فيما تقدم أى حديث فيه أبو الوليد أو في إسناده شك .

وكمثل لهذا أيضاً أن حديث (رد الشمس) ذكر في الكتاب في أكثر من موضع بنفس الألفاظ ودون أى تغيير في طريقة العرض ، ودون حاجة داعية إلى أن يكرر الموضوع (١) .

وليس للكتاب خاتمة تدل على أنه انتهى . وقد جاء في خاتمة الطبع اعتذار هذا نصه : (وقد تم طبع الكتاب قسراً ما كان موجوداً عندنا ، وإن لم يتم الكتاب في الحقيقة كما يدل عليه سياق العبارة ، ورجاء إلى من وجد بقية الكتاب أن يكمله ، كما يكمل النقص الذي تخلله (٢)) .

٢١٤ - وبناء على إيمان أبي جعفر بعدم ورود الشرع بالمعاني المتناقضة ، فإنه يحاول جاهداً أن يزيل التناقض إذا كان بين حديثين ، أو بين الحديث والعقل ، ولا يغادر ذلك حتى يطمئن إلى أنه أتى بمعنى يلتقى عنده المعنيان المتعارضان ، وينسب إلى الجهل من يعتقد أن التعارض حقيقى من غير وجه للنسخ : (. . . وكان ما لا علم عنده ممن وقف على هذين الحديثين يرى أنهما متضادان ، وحاشا لله أن يكونا متضادين (٣)) ، وهو مستشعر لخطر الموضوع الذى نصب نفسه له ، ولذا لا يكاد باب عاجله دون أن يختمه بهذه العبارة : (والله نسأل التوفيق .) .

٢١٥ - فإذا كان الإشكال ناشئاً من احتمال الحديث لمعاني مختلفة فإنه يبيننا دون أن يحدد هذه المعاني ، أو بعبارة أدق : دون أن يصد على أن أحد المعاني المحتملة هو مقصود الحديث . فهو مثلاً يروى عن حكيم بن حزام قال : (بايعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ألا أنحر إلا قائماً) فاختلف الناس في تأويل هذا الحديث : فذهب فريق إلى أن المقصود هو انحرور في الصلاة حتى تكون صلاته سليمة لا شيء فيها ، فإنه إذا لم يرفع

(١) انظر : مشكل الآثار ٢-١٤ ، ٢-٣٠٧ ، آخر ج ٤ .

(٢) انظر : مشكل الآثار ٤-٣٩٠-٣٩١ .

(٣) د د د ١-١٢ .

رأسه ويقم صلبه من الركوع والسجود لا ينظر الله إلى صلاته . وذهب آخرون إلى أن الخروء هو الموت . ثم قال أبو جعفر : (وكل هذه الأصول التي يؤول عليها حديث حكيم بن حرام هذا محتملة أن يكون ما تأولت عليه هو الذي أراده حكيم . والله أعلم ما أراد ما كان منها أو مما سواها مما يحتمل أن يكون عليه (١)) . كما يتجلى لإيمانه وورعه وتواضعه من قوله بعد أن روى حديثا محتملا لأكثر من معنى : (والله أعلم بحقيقة الأمر في ذلك غير أن هذا مما بلغه فهمنا منه ، والله سبحانه نسأله التوفيق (٢)) .

٢١٦ - وكما أكثر الطحاوى من إيراد الطرق للحديث في كتابه (شرح معنى الآثار) ، أكثر أيضا من روايتها في هذا الكتاب : (مشكل الآثار) ، وقد أفاده جمعه للطرق المختلفة حديث فائدة كبيرة ، فقد أوضحت له أحيانا ما غمض على غيره ، كما وهبته ميزة الاتجاه إلى تحقيق الحديث وتحرير ألفاظه وما به من زيادة أو نقص ، وما يتبع ذلك من فهم مبين للنص .

فمن أمثلة استناده من . فظه وجمعه للطرق في تفسير ما أشكل على من تقدمه أنه روى بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أنه قال : « مع الغلام عقيقة ، فأهريقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى » : (قال أبو جعفر : فكان فيما روينا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يحاط عن المولود الأذى . وذلك مما قد أشكل على من قبلنا : منهم محمد بن سيرين ، حتى لقد روى عنه في ذلك ما قد حدثنا محمد بن خزيمة . ثنا حجاج بن منهال . ثنا يزيد بن إبراهيم حدثنا محمد بن سيرين ، عن سليمان بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « في الغلام عقيقة فأهريقوا عنه دما وأميطوا عنه الأذى » . قال محمد فحرصت أن أعلم معنى (أميطوا عنه) فلم يخبرني أحد .

قال أبو جعفر : ثم تأملنا نحن ذلك الأذى ، فوجدنا في حديث

(١) انظر : مشكل الآثار ١-٧٩-٨١ .

(٢) انظر : مشكل الآثار : ٣-١٧٩ ، وانظر أيضا ما يأتي من الأمثلة .

قد روى عن عائشة في هذا المعنى - ثم روى بسنده عنها - قالت :
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن حسن وحسين يوم السابع ،
 وسماهما ، وأمر أن يماط عن رأسه الأذى - يعنى عن رأسهما ، أقول
 ذلك والله أعلم - قال أبو جعفر : ففعلنا بذلك الإمامة التي أرادها
 صلى الله عليه وآله وسلم هي الإمامة عن رأس الصبي المذبح عنه ،
 ما قد زاد في الدلالة على الإمامة المراد في ذلك ما هي .

ثم روى الطحاوى عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال :
 (كنا في الجاهلية إذا ولد لنا غلام ذبحنا عنه شاة ولطخنا رأسه بدمها ،
 ثم كنا في الإسلام إذا ولد لنا غلام ذبحنا عنه شاة ولطخنا رأسه
 بالزعفران) ، ففعلنا بذلك أن الأذى الذي أمر بإمائه عن رأس المولود
 هو الدم الذي كان يلطخ به رأسه في الجاهلية - والله أعلم ..

ثم يروى بسنده عن الرسول أنه (أمر أن يعق عن الغلام ، ولا يمس
 رأسه بدم) فكان هذا الحديث أكثر كشفنا عما يماط .

قال أبو جعفر : وقد يحتمل أن يراد بإمطة الأذى : حلق الشعر الذي
 عليه ، كقوله تعالى : « فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففد به من
 صيام أو من صدقة أو نسك » (١) . يريد بذلك بذلك المحصورين عن البيت
 في العمرة التي توجهوا لها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية . والله
 أعلم بمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وآله وسلم فيما ذكرنا ، وإياه نسأله
 التوفيق (٢) .

وفي (باب بيان مشكل ما روى في قوله تعالى : (وشهد شاهد من بني
 إسرائيل على مثله) ، يقدم لنا الطحاوى نموذجا من أحاديث التفسير ،
 وتنبئنا لما مقدراته على التحقيق مستعينا بحفظه وجمعه للطرق ، فقد روى
 الطحاوى بسنده (عن مالك ، عن أبي النصر ، عن عامر بن سعد ، عن
 أبيه قال : ماسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأحد يمشى على

(١) سورة البقرة ، من الآية رقم ١٩٦ .

(٢) انظر : مشكل الآثار : ١-٤٥٩-٤٦١ .

الأرض لأنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام ، وقد نزلت هذه الآية :
(وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم) (١) .

فأنكر منكر أن يكون عبد الله بن سلام هو المراد بهذه الآية : وذكر
أن المراد بها سواه ، وأنها في سورة مكية ، وأن إسلام عبد الله كان بالمدينة ،
ثم يبين الطحاوي أن من ذهب إلى ذلك : الشعبي ، وكذلك سعيد بن جبير
الذي كان يقرأ : (ومن عنده أم الكتاب) بالكسر ، أي من عند الله
علم الكتاب ، ويستشهد بما روى عن ابن عباس في قراءتها . ثم يقول :

(فأتأملنا هذا الباب ، هل خالف فيهم الشعبي وسعيد بن جبير أحد من
أئمتنا) — ثم يروى بسنده عن مجاهد — : « وشهد شاهد من بني إسرائيل »
قال : هو عبد الله بن سلام . ومع أن السورة مكية إلا أن أبا جعفر لا
يستبعد أن تلحق بها آية مدنية ، لأن الآية تنزل فيؤمر بها أن توضع في مكان
كذا وكذا .

ثم يرجع إلى حديث مالك الذي رواه أول الباب ، فيكشف عليه ليقف على
حقيقته ، فيجد أن للحديث طريقا آخر لم يذكر فيه نزول تلك الآية قال :
(فوقع في قلوبنا من ذلك شيء . فكشفنا عنه أيضا حتى وقفنا على الحقيقة
فيه . فوجدنا يونس قد حدثنا . قال : حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير . ثنا
عبد الله بن وهب عن مالك ، فذكر بإسناده مثله . ثم قال فيه : قال مالك :
وفيه نزلت « وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم » .
ووجدنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب قد حدثنا قال : حدثنا عمار ، ثم
ذكر بإسناده مثله ومما أضافه إلى مالك فيه مثله فوقفنا بذلك على أن ذكر نزول
هذه الآية في هذا الحديث ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا
من كلام سعد ، وإنما هو من كلام مالك ، فخرج بذلك أن يكون فيه
حجة على الشعبي وسعيد بن جبير . في إثبات نزول هذه الآية أنه كان في
عبد الله بن سلام :

(١) سورة الاحقاف . الآية ١٠ .

ثم تأملنا ما قد روى في نزولها سوى هذا الحديث . فوجدنا — ثم يروى بسنده — أن الحجاج بن يوسف قال لمحمد بن يوسف بن عبد الله بن سلام : الله تعلم حديثا حدثه أبوك عبد الملك بن مروان أمير المؤمنين قال : أي حديث يرحمك الله ؟ فرب حبيب حدث به . قال : حديث المصريين لما حاصروا عثمان رضي الله عنه . قال : قد علمت ذلك الحديث ، فحدثه به . فكان فيه أنهم قالوا لعبد الله بن سلام لما حذرهم من قتل عثمان : كذب اليهودي . فقال : كذبتم والله وأنتم ؛ ما أنا يهودي ، وإني لأحد المسلمين يعلم الله ورسوله والمؤمنون . وقد أنزل الله تعالى ذلك في قوله : (قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب (١)) ، والآية الأخرى ، قل أرأيتم إن كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم .

فكان ما كان في هذا الحديث من إخبار ابن سلام بنزول هاتين الآيتين فيه أولى ، وكان بما نزل فيه أعلم (٢) .

٢١٧ - وهذا الكتاب مظهر لثقة أبي جعفر المتعددة الجوانب ، ويتجلى فيه محدثا أكثر منه فقيها ، وإن لم يخل الكتاب من بعض المباحث الفقهية التي يستوفى بأسلوبه الممتاز (٣) ، كما أنه أحيانا يستنبط من الحديث وجوها من الفقه والفوائد (٤) ، وقليل ما يتعرض لذكر أئمة الأحناف ، وبيان رأيهم على العكس من صنيعة في (شرح معاني الآثار) .

٢١٨ - وقد تقدمت أمثلة كافية لطريقة أبي جعفر في تناوله للأحاديث من ناحية الفقه أو التفسير . وسنعرض هنا بعض أمثلة لطريقة أبي جعفر اللغوية في تأويل أحاديث الصفات الموهمة للتشبيه ، أو الأحاديث المعارضة للعقل أو اللامة .

(١) سورة الرعد - من الآية ٤٣ (آخر السورة) .

(٢) انظر : مشكل الآثار ١-١٣٦-١٤٠ .

(٣) انظر مثلا : ميحط الطلاق في مشكل الآثار ١-٢٨٠-٢٨٦ .

(٤) انظر مثلا : مشكل الآثار ١-١٢١-١٢٢ ، ١-٣٤٥-٣٤٦ .

روى الطحاوى بسنده أن النبي عليه الصلاة والسلام قال : « إن الله لا يعمل حتى تملوا » . فقال قائل : وكيف يجوز لكم أن تقبلوا هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفيه إضافة الملل إلى الله تعالى في حال ما ، وذلك منتف عن الله وليس من صفاته ؟ فكان جوابنا له في ذلك : أن الملل منتصف عن الله تعالى كما ذكر ٠٠٠ وإنما هو عند أهل العلم باللفة على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يعمل الله حتى ملتم ، إذ كان الملل هو ما منكم وغيره فهو من عز وجل . وكان مثل ذلك الكلام الجارى على ألسن الناس عند وصفهم من يصفونه بالقوة على الكلام والبلاغة في البراعة به : (لا ينقطع فلان من خصومة خصمه حتى ينقطع خصمه) ليس يريدون بذلك أنه ينقطع بعد انقضاء خصمه ، لأنهم لو كانوا يريدون ذلك لم تكن له فضيلة على خصمه ، ولكنهم يريدون أنه لا ينقطع بعد انقطاع خصمه .. فمثل ذلك والله أعلم ، قول الرسول صلى الله عليه وسلم : لا يعمل الله حتى تملوا . . أى إنكم قد تملون فتقطعون ، والله بعد مللكم وانقطاعكم على الحال التي كان عليها قبل ذلك من انقضاء الملل والانقطاع ، والله نسأله التوفيق (١) .

ويروى الطحاوى بسنده قول الرسول عليه الصلاة والسلام في المؤذنين (إنهم أطول الناس أعناقاً) وهذا معارض للمشاهد من أن أعناق المؤذنين كأعناق سائر الناس ، ولكن أباً جعفر يشرح الحديث بعبارة أنيقة مؤداها أن المؤذنين يؤدون طاعة عظيمة برفع عقيرتهم بالدعاء إلى الله : فتطاول أعناقهم إلى الثواب فتكون في الملو بذلك أضداداً لأعناق آخرين وصنهم الله بقوله : « فظلت أعناقهم لما خاضعين (٢) » ثم يقول : (ولم نجد في تأويل هذا الحديث مما قال الناس فيه أحسن من هذا التأويل الذي ذكرناه فيه والله أعلم بما أراده رسوله في ذلك ، وإياه نسأله التوفيق (٣)) .

(١) انظر : مشكل الآثار ١-٣٧٣-١٧٤ ، وقد تصرف في النقل بعض النسخ .

(٢) من الآية ٤ من سورة اشعراء .

(٣) انظر : مشكل الآثار ١-٨١-٨٢ .

وقد روى قول الرسول عليه الصلاة والسلام : (أمر عكن في لحاقنا أطولكن يدا) وأن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم كن يتناولن بأيديهن حتى توفيت زينب بنت جحش ، وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطول من يدا . فمر فحيث أن مراد النبي صلى الله عليه وسلم ، الصدقة ، لأنها كانت صنع اليد ، تليح الخير وتتصدق به في سبيل الله . (١)

٢١٩ — هنا ما تيسرت لنا معرفته من كتب الطحاوى في الحديث لعل أكون قد وفقت في عرضها وأديتها حقها في التعريف بها ، وإن كنت أعرف بأن الكلام عنها يقصر عن الوفاء بما تحويه من علم وتجديد في العرض وإعمال للأنكر ، ولا يعطى الكلام من الأثر ما ينتجه قراءتها والاتصال بها اتصالا مباشرا ، حيث يدرك المطلع لأول وهلة ما يمتاز به هذه الكتب : وإلماع فيها شخصية أبي جعفر التي قرأت فاستوعبت ثم لم تذب في غيرها ، وسوف يكبر القارئ مؤلف هذه الكتب ، وتمتلى نفسه بالإعجاب والتقدير لمؤلفاته . وحتى يسهل تناول هذه الكتب وتداولها ، وحتى نوفيها بعض حقها أقترح ما يأتي :

١ — أن يطبع كتاب (شرح معاني الآثار) طباعة حديثة محققة مع بيان قوة الأحاديث وضمفها ، وعزوها إلى كتب الصحاح والسنن وغيرها . وكتاب القرشي المسمى (الحاوى في بيان آثار الطحاوى) قد تكفل بذلك فأرى أنه من الأفضل أن يطبع معه ، كما صنع بالسنن الكبرى للبيهقي والجوهر لأننى المطبوع بأسفل صفحاتها . علما بأن (الحاوى) للقرشي لا يزال مخطوطا للآن .

٢ — أن تعاج مؤلفات العيني في شرح (شرح معاني الآثار) وهى : (نخب الأفكار) و (مبانى الأعبار) و (مغانى الأخيار) .

وهذه الكتب لا تزال مخطوطة ، مع أهميتها الكبرى في التعريف بالرجال وشرح الألفاظ ، واستخراج الفوائد الفقهية ، وغير ذلك :

(١) انظر : المصدر نفسه ١-٨٢-٨٣ .

والعنى إمام بارع فى هذا الميدان ، يشهد له بذلك كتابه فى شرح البخارى
المسمى (بعملة القارى) :

٢ — أن يعاد طبع كتاب (بيان مشكل الآثار) وأن يعتنى بإكمال
مافيه من نقص ، مع تحقيق النص وشرحه ، وبيان درجة أحاديثه وعزوها
إلى كتب الحديث المعتمدة :

٤ — كتاب الطحاوى فى الصحيح الذى أشار إليه بروكلمان (صحيح
الآثار) من المهم جدا أن يكون لدينا صورة منه ، وأن يهتم بالبحث عن
نسخ أخرى ثم يحقق ويطبع .

مكانة كتب الطحاوى بين كتب الحديث

٢٢٠ — قسم الدهلوى (١) كتب الحديث إلى أربع طبقات ، باعتبار
الصحة والشهرة .

ويعنى بالصحة : أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيراد ماصح أو
حسن غير مقاب ، ولا شاذ ، ولا ضعيف إلا مع بيان حاله . فإن
إيراد الضعيف مع بيان حاله لا يقدر فى الكتاب

ويعنى بالمشهرة : أن تكون الأحاديث المودعة فى هذه الكتب دائرة على ألسنة
المحدثين قبل تدوينها ، وبعد تدوينها ، فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف قد
رووها بطرق شتى ، وأوردوها فى مسانيدهم وجوامعهم . وبعد أنؤلف اشتغلوا
برواية الكتاب وحفظه ، وكشف مشكله : وشرح غريبه . وبيان إغرابه
وتخريج طرق أحاديثه ، واستنباط فقهها . والبحث عن أحوال روايتها طبقة
بعد طبقة إلى يومنا هذا ، حتى لايبقى شئ ممايتعلق به غير مبحث عنه إلا
ماشاء الله ، ويكون نقاد الحديث قبل المصنف وبعده واقفوه فى القول بها

(١) أحمد بن عبد الرحيم القزوينى . القزوينى . أبو عبد العزيز . الملقب
شاه ولي الله تقيته حتى من المحدثين من أهل دهر يأنفد كذا له ولأمرته ولا يميزه أثر كبير
فى إحياء الحديث والسنة بالمند ، توفى سنة ١١١٩ أو سنة ١١١٦ (انظر الأعلام ١-١٤٤-
١٤٥) .

وحكموا بصحتها ، وارتضوا رأى المصنف فيها ، وتلقوا كتابه بالمدح والثناء
ويكون العامة لا يخلون عن اعتقادها وتعظيمها :

فلذا اجتمعت هاتان الصفتان كاملتين في كتاب كان من الطبقة الأولى
وإن فقدتا رأساً لم يكن له اعتبار ، وبين هاتين المرتبتين مراتب :

١- فالطبقة الأولى منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب : الموطأ
وصحيح البخارى ، وصحيح مسلم : قال الشافعى : أصبح الكتب بعد كتاب
الله موطأ مالك . واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأى
مالك ومن وافقه . وأما على رأى غيره فليس فيمرسل ومنقطع إلا قد اتصل به
السند من طرق أخرى ، . . . وإن شئت الحق الصراح فقس كتاب الموطأ
بكتاب الآثار لمحمد ، والأمالى لأبي يوسف ، نجد بينه وبينها بعد المشرقين
فهل سمعت أحداً من المحدثين والفقهاء تعرض لما أو اعتنى بهما ؟

أما الصحيحان : فقد اتفق المسلمون على أن جميع ما فيها من المتصل
المرفوع صحيح بالقطع ، وأنها متواتران إلى مصنفيهما ، وأن كل من يهون
أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المسلمين . وإن شئت الحق الصراح
فقسهما بكتاب ابن أبي شيبة ، وكتاب الطحاوى ، ومسند الخوارزمى وغيرها
نجد بينها وبينهما بعد المشرقين .

٢ - الطبقة الثانية : كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين ، ولكنها تلوها
كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة ، والحفظ والتبحر في فنون الحديث
ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم فتلقاها من بعدهم
بالقبول ، واعتنى بها المحدثون والفقهاء طبقة بعد طبقة كسنى أبى داود ،
وجامع الترمذى ، ومجتبى النسائى ، وكاد مسند أحمد يكون من هذه الطبقة ،

٣ - الطبقة الثالثة : مسانيد وجوامع ومصنفات صنف قبل البخارى
ومسلم ، وفي زمانهما ، وبعدهما جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف
والمعروف الغريب والناذ والمنكر ، والخطأ والصواب ، والثابت والمقلوب
ولم تشتهر بين العلماء ذلك الاشتهار ، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة ولم
يتداول ما تفردت به الفقهاء كثير تداول ، ولم يبحث عن صحتها ومقها

المحدثون كثير فحص . ومنه ما لم يخدمه لقوى بشرح غريب ، ولا فقيه بتطبيقه بمذاهب السلف ، ولا محدث ببيان مشكله ، ولا مؤرخ بذكر أسماء رجاله — ولا أريد المأخزين المتعمقين ، وإنما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث فهي باقية على استتارها واختفائها وخمولها ، كمسند أبي علي ، ومصنف عبدالرزاق ، ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ، ومسند عبد بن حميد والطحاوي ، والبيهقي ، والطحاوي ، والطبراني . وكان قصدكم جمع ما وجدوه لاتلخيصه وتهذيبه ، وتقريبه من العمل .

٤ — الطبقة الرابعة : كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين ، وكانت في الجوامع والمسانيد مختصة ، فنوها بأمرها ، وكانت على السنة من لم يكتب حديثه المحدثون ككثير من الوعاظ المتشددين . . . ومظنة هذه الأحاديث ، كتاب الضعفاء لابن حبان ، وكامل ابن عدي ، وكتب الخفاف ، وأبي نعيم ، والجوزقاني وابن عساكر ، وابن النجار ، والدبلي ، وكاد مسند الخوارزمي يكون من هذه الطبقة . وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفا محتملا . وأسوأها ما كان موضوعا أو مقلوبا شديد النكارة . وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزي .

هنا طبقة خامسة : منها ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع : ومنها ما دسه المأجّن في دينه ، العالم بلسانه ، فأنتى بإسناد قوى وكلام بليغ .

أما الطبقة الأولى والثانية : فعليهما اعتناء المحدثين . وحول حواها مرتعهم ومسرهم .

وأما الثالثة : فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الأحاديث . نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد . وقد جعل الله لكل شيء قدرا .

وأما الرابعة : فلا اشتغال يجمعها أو الاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين ، وإن شئت الحق فطوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم]

يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذهبهم . فلا تنصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث . والله أعلم (١) .

٢٢١ — وهكذا وضع الذهلي في كتب الطحاوي في المرتبة الثالثة ، حيث تتأخر عن كتب الصحاح وكتب السنن ، كما جعل للموطأ مركز الصدارة في الطبقة الأولى مع صحيح البخاري ومسلم .

ولكن وهذا الترتيب رأى للذهلي ، وليس موضع اتفاق بين العلماء ، فقد وجدنا ابن حزم يضع مصنف الطحاوي في طبقه كتب السنن بعد الصحيحين وقبل الموضأ ، إذا جعل الموطأ في نهاية ترتيبه الآتي الذي قسم فيه كتب الحديث إلى ثلاث طبقات . وذلك حيث يقول :

١ — (أول الكتب : الصحيحان ، ثم صحيح سعيد بن السكن ،

والمتقى لابن الجارود ، والمتقى لقاسم بن أصبغ :

٢ — ثم بعد هذه الكتب كتاب أبي داود ، وكتاب النسب النسائي (٢) ، ومصنف قاسم بن أصبغ ، ومصنف الطحاوي ، ومسند أحمد ، والبخاري ، وأبي بكر وعثمان — ابن شيبة — ، ومسند ابن راهوية ، والطائفي ، والحسن بن سفيان والمستدرک ، وابن سنجر ، ويعقوب بن شيبة ، وحلي ابن المديني وابن أبي عزرة وما جرى مجراها من الكتب التي أفردت لكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم صرفا .

٣ — ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره : ثم ما كان فيه الصحيح فهو أجل ، مثل : مصنف عبد الرزاق ، ومصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف بقى بن مخلد ، وكتاب محمد بن نصر المروزي ، ومصنف وكيع ، ومصنف الزرياني ، وموطأ مالك ، وموطأ ابن أبي ذئب ، وموطأ ابن وهب ومسائل ابن حنبل وفقه أبي عبيد وفقه أبي ثور . وما كان من هذا النمط مشهورا كحديث شعبة وسفيان والليث والأوزاعي والحميدي وابن مهدي ومسند وما جرى مجراها .

(١) أنظر : حجة الله البالغة ١-١٠٥-١٠٨ . المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ هـ .

(٢) لم يذكر سنن ابن ماجه ، ولا جامع الترمذي ؛ لأنه مارأيا ولا دخلا الأندلس إلا بعد وفاته . (مفتاح السنة ١٣٩) .

فهذه طبقة موطأ مالك ، بعضها أجمع للصحيح منه ، وبعضها مثله
وبعضها دونه . ولقد أحصيت مافي حديث شعبة من الصحيح فوجدته
ثمانمائة حديث ونيفا مستندة ، ومرسلا يزيد على المائتين . وأحصيت مافي موطأ
مالك وما في حديث سفيان بن عيينة ، فوجدت في كل واحد منهما من
المسند خمسمائة ونيفا مستندا ، وثلاثمائة مرسلا ونيفا ، وفيه نيف وسبعون
حديثا قد ترك مالك نفسه العمل بها ، وفيها أحاديث ضعيفة وهماها
جمهور العلماء (١)

٢٢٢ — وبناء على اختلاف الأنظار في مكانة الموطأ ، اختلف في
عده ضمن الأصول المعتمدة في الحديث : حيث جعله البعض سادس
الكتب الخمسة (صحيح البخارى ومسلم ، وسنن ابى داود ، وجامع
الترمذى ، ومجتبى النسائى) كابن الأثير في جامع الأصول ، وتركه البعض
الآخر وجعلوا سادس هذه الكتب مصنف ابن ماجة ، أو الدارمى (٢) .
وكانت كثرة المراسيل والبلاغات والمنقطعات في الموطأ ، وكثرة ما فيه
من الآراء الفقهية لمالك ولغيره من بين الأسباب التى تمسك بها من اخره
عن مرتبة الصحيحين ، كما أشار إلى ذلك ابن حزم فيما سبق .

١٢٣ — أما ابن خلدون فإنه تكلم عرضا عن مكانة مؤلفات الطحاوى
بين كتب الحديث عندما كان بصدد الدفاع عما اتهم به أبو حنيفة من قلة
بضاعته من الحديث ، واعتذر له بأن أبا حنيفة كان مشددا في شرطه
أما أصحابه من بعده فقد توسعوا في الشروط فكثرت حديثهم (ووى
الطحاوى فأكثر ، وكتب سنده وهو جليل القدر ، إلا أنه لا يعدل
الصحيحين ؛ لأن الشروط التى اعتمدها البخارى ومسلم في كتابيهما تجمع عليهما
بين الأمة كما قالوه ، وشروط الطحاوى غير متفق عليها كالرواية عن
مستور الحال وغيره ، فلهذا قلم الصحيحان بل وكتب السنن المعروقة عليه ،
لتأخير شرطه عن شروطهم (٣) .

(١) انظر : توجيه النظر من ١٤٤ : ومفتاح السنة من ١٣٨-١٢٩ .

(٢) انظر : توجيه النظر من ١٥٣ .

(٣) انظر : مقدمة ابن خلدون ٢-١٠١١ .

٢٢٤ - وقد رأينا في النقول السابقة لمن تكلموا عن ترتيب كتب السنه - أنهم قد اتفقوا على أن مصنفات الطحاوى متأخرة عن كتب الصحاح ثم اختلفوا في مساواتها بكتب السنن المعروفة ، فرأى ابن حزم أن (مصنف) الطحاوى في مرتبة السنن ، إلا أنه لم يبين لنا مقصوده (بمصنف الطحاوى) هل هو (شرح معاني الآثار) أم (بيان مشكل الآثار) ؟ :

وذهب ابن خلدون ، والدهلوى إلى أنها متأخرة عن كتب السنن وبين الدهلوى أن كل (كتب) الطحاوى في الحديث ، في هذه المرتبة ، أما ابن خلدون فقد ذكر (مسند) الطحاوى - دون أن يحدد أى كتب الطحاوى يقصد - ولا أعلم أن للطحاوى مسندا ، ولم يذكره أحد ممن اهتم بإحصاء المسانيد ، إلا إذا كان ابن خلدون يعنى بالسند كل ما أسند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجمع على غير طريقة المسانيد .

٢٢٥ - غير أن العنى يلمح إلى أن كتاب (شرح معاني الآثار) راجع على الصحيحين ويصرح برجحانه على سنن أبى داود ، وجامع الترمذى وسنن ابن ماجه وغيرها . يقول العنى في معرض سياقه الحجة على إمامة الطحاوى : (. . .) وما يدل على ذلك أن تصانيفه المفيدة ولا سيما كتاب معاني الآثار ، فإن الناظر فيه ، المنصف ، إذا تأمله يجده راجحا على كثير من كتب الحديث المشهورة المقبولة ، ويظهر له رجحانه بالتأمل في كلامه وترتيبه ، ولا يشك في هذا إلا جاهل أو معاند متعصب . وأما رجحانه على نحو سنن أبى داود وجامع الترمذى وسنن ابن ماجه ونحوها - فظاهر لا يشك فيه عاقل ، لا يرتاب فيه إلا جاهل ، وذلك لزيادة ما فيه من بيان وجوه الاستنباطات وإظهار وجوه المعارضات ، وتميز النواسخ من المنسوخات ، ونحو ذلك . فهذه هى الأصل ، وعليها العملة في معرفة الحديث ، والكتب المذكورة غير مشحونة بها كما ينبغي كما ترى ذلك وتعانيه ،

فإن ادعى المدعى كونه مرجوحاً بوجود بعض الضعفاء والإسقاط في رجاله ، فيجيب بأن السنن المذكورة ملائمة بمثل ذلك ، بل قيل إنها لا تخلو من أحاديث باطلة ، وأحاديث موضوعة . وأما الأحاديث الضعيفة فكثيرة جداً .

(وأما سنن الدارقطني أو الدارمي أو البيهقي ونحوها ، فلا تقارب خطوة ، ولا تداني حقوة ، ولا هي مما تجرى معه في الميدان ولا مما تتعادل معه في كفى الميزان (١) .)

٢٢٦ - وجاء في خاتمة طبع (شرح معاني الآثار) ما نصه :
(... وعلى هذا فكتابه يفوق الصحاح كلها ، بما له من الزايا المذكورة ، والمعاني المرضية المسطورة ، وأما بالنظر إلى المتن والسند فملحق بالصحيحين ، ومساهم مواز للسنن الأربعة من غير مزية ولا مین ، بل لو قيل بعاهه عليها لم يبعد بالنظر إليها ، لما تماثلت على شديدة الوهاء ، وتظاهرت في الأسانيد على كثير من المروكين والكذابين ومن الضعفاء ، بل في سنن ابن ماجه جملة من الموضوعات ، وفي جامع الترمذي شيء من الأخبار المروكات . . (٢))
فهذا تصريح بأن (معاني الآثار) يرجح الصحيحين من بعض النواحي ، ولا يقل عنه من جهة السند أو المتن ، أما كتب السنن فهو مساو لها إن لم يفقها

٢٢٧ - وهكذا اختلفت الآراء حول مكانة كتب الطحاوي . وقد رأينا أن الشروط التي يلتزمها المؤلف في كتابه هي التي نحدد مكانة هذا الكتاب بين كتب الحديث ، كما صرح بذلك ابن خلدون في مقارنته كتاب الطحاوي بكتب الصحاح والسنن فيما سبق ؛ لذا كان من المفيد أن نعرض شروط الصحيحين والسنن . ونقارنها بشروط الطحاوي ، حتى

(١) معاني الأخبار في رجال معاني الآثار ، بتصرف يسير في العبارة الورقة ٢ ب و ١٣ .

(٢) خاتمة الطبع لكتاب معاني الآثار ج ٢ ص ٤٣٥-٤٣٦ - بقلم محمد حسن ابن محمد ظهور حسن .

نستطيع أن نضع كتبه حيث ينبغي لها أن توضع ، ولترى هل الشروط وحدها هي التي تحدد مكانة الكتاب أم أن هناك مقاييس أخرى استند إليها البعض في تحديد هذه المكانة ؟

٢٢٨ - ولم يقل عن واحد من أصحاب الكتب الستة أنه قال : شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط القلاني ، وإنما يعرف ذلك من سير كتبهم ، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم (١) . ولذلك اختلف في تحديد شروطهم ، وبخاصة شروط البخاري .

فذهب الحاكم النيسابوري إلى أن اختيار البخاري ومسلم : أن يروى الحديث صحابي مشهور بالرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وله راويان ثقتان ثم ، يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابي وله راويان ثقتان ، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور ، وله رواة من الطبقة الرابعة ، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظا متقنا مشهورا بالعدالة . فهذه هي الدرجة الأولى من الصحيح (٢) .

(١) انظر : شروط الأئمة الستة ، لابن طاهر . ص ١٠ طبع مصر سنة ١٣٥٧ هـ ، بتعليق الكوثري . وقد صرح البخاري بشرط اللقاء وعدم الاكتفاء بالمعاصرة ليكون لإستناد المتن حكم الاتصال ، ثم أظهر هذا المذهب في تاريخه ، وجرى عليه في صحيحه ، أما مسلم فقد صرح في مقدمة صحيحه بالاكتفاء بالمعاصرة ، وبالغ في الرد على من خالفه (انظر : هدى الساري ص ١٠ ، وصحيح مسلم ١-١٢٧-١٤٤) ، كما صرح مسلم في خطبة صحيحة بما يصلح أن يكون شرطا له : حيث قسم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام .
أ - ما رواه الحافظ المتقنون . ب - ما رواه المستودون المتوسطون في الحفظ والإتقان . ج - ما رواه الضعفاء المتروكون . وقرر أنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني ، وأما الثالث فلا يصرح عليه . كما أن رسالة أبي داود إلى أهل مكة ، وقوله : ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه ، تعتبر تعريفا بشرطه (انظر : رسالته إلى أهل مكة في كتاب : شروط الأئمة الخمسة للحازمي ص ٥٣ ، وتوجيه النظر ص ١٥٢) .

(٢) قسم الحاكم الحديث الصحيح إلى عشرة أقسام : خمسة متفق عليها وخمسة يختلف فيها : فالمتفق عليها هي : ١ - ما نقلته أعلى هذا المأش ٢ - مثل الأول إلا أن رواه من الصحابة ليس له إلا راو واحد . ٣ - مثل الأول إلا أن رواه من التابعين ليس له إلا راو واحد . ٤ - الأحاديث الأفراد الغرائب التي رواها الثقات العلول . ٥ - أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم ، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم بها إلا عنهم

وقد نقد أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٨٥٠٧) هذا الرأي وذكر (أن البخاري ومسما لم يشترطا هذا الشرط ، ولا نقل عن واحد منها أنه قال ذلك ، والحاكم قلر هذا التقدير ، وشرطهما هذا الشرط على ما يظن . ولمعري إنه شرط حسن لو كان موجودا في كتابيهما ، إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم متقضة في الكتابين جميعا (١) : ثم ذكر أمثلة تدل على ذلك من الكتابين .

أما شرط البخاري ومسلم في رأى ابن طاهر المقدسي : فهو (أن يخرجنا الحديث المتفق (٢) على ثقة نقلته إلى الصحاح المشهور من غير اختلاف الثقات الأثبات ، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع . فإن كان للصحاح راويان فصاعدا فحسن ، وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صحح الطريق إلى ذلك الراوى أخرجاه .

إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه ، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة (٣) .

٢٢٩ — كما نقد أبا عبد الله الحاكم أيضا فيما زعمه من شرط البخاري

== كصحيحة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأجدادهم صحابة ، وأجدادهم ثقات والبخاري ومسلم لا يرويان إلا أحاديث القسم الأول . أما الخمسة المختلف فيها فهي : ١ - المرسل . ٢ - أحاديث المدلسين إذا لم يذكر سماعهم . ٣ - ما أسنده ثقة وأرسله جماعة من الثقات . ٤ - روايات الثقات غير الحفاظ العارفين . ٥ - روايات المبتدعة إذا كانوا صادقين . وذكر الكوثري أن هذه الأقسام التي عليها مختلفا فيها موجودة كلها في الصحيحين فضلا عن كتب السنن ، وإن سعى الشراح للإجابة عنها .. فلم يصب الحاكم في قسم من تلك الأقسام العشرة (انظر : شروط الأئمة الخمسة بتعليق الكوثري ص ٢٤-٢٧ ، وتوجيه النظر ص ٧٠) وقد تابع ابن الأثير الحاكم في تقسيمه ، ودافع عن رأى الحاكم في شرط البخاري (انظر : جامع الأصول ١-٩١-١٠١) .

(١) شروط الأئمة الستة ص ١٤ .

(٢) قال العراقي في شرح ألفيته : ليس ما قاله ابن طاهر مجيد ؛ لأن النسائي ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان (انظر : تعليق الكوثري على شروط الأئمة الستة ص ١٠ ، وتوجيه النظر ص ٨٧) .

(٣) انظر : شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص ١٠-١١ .

ومسلم : الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الخازمي (ت ٥٨٤ هـ) ، وعقد بابا في إبطال قول الحاكم في شرط البخاري (١) ، ثم أردفه بباب آخر ذكر فيه الشروط المعتبرة المذكورة عند الأئمة ، التي من احتوى عليها ، وتحلى بجامتها لزم قبول خبره ، واستحق إخراج حديثه في الصحيح .

وخلاصة الشروط التي ذكرها تنحصر في الإسلام ، والعقل ، والعدالة ، والضبط ، وإن أوصلها هو إلى أحد عشر شرطاً تذكرها فيما يلي بإيجاز :

- ١ - الإسلام . ٢ - العقل . ٣ - الصدق . ٤ - عدم التدليس .
- ٥ - الشهرة بطلب الحديث . ٦ - التلقي من العلماء لا من الصحف :
- ٧ - الضبط لما يسمع والتحقق من عدم تدليس شيخه . ٨ - التيقظ وسلامة الذهن من شوائب الغفلة . ٩ - قلة الغلط والوهم . ١٠ - حسن السمعة والوقار . ١١ - مجانبة الأهواء وترك البدع (٢) .

وقد اخبر ابن حجر هذه الشروط في قوله : (قال الخازمي ما حاصله أن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلاً ، وأن يكون راويه مسلماً صادقاً غير مدلس ولا مختلط ، متصفاً بصفات العدالة ، ضابطاً متحفظاً سليم الذهن ، قليل الوهم ، سليم الاعتقاد (٣)) .

وبعد أن قنع الخازمي صنيع البخاري وغيره استنبط أن البخاري يختار رجاله ممن تكاملت فيهم الصفات السابقة فهم في الدرجة العليا منها . أما غيره فهم لا يقتصرون في اختيارهم على رجال الطبقة العليا ، بل يأخذون أيضاً حديث من هم أقل من هذه الطبقة بدرجة أو بدرجات مع اعتبار المروى عنه في كل ذلك . فمثلاً أصحاب الزهري على طبقات خمس :

- ١ - الطبقة الأولى : مثل مالك وابن عيينة - وهي الغاية في الصحة (وهي غاية مقصد البخاري) .

(١) انظر : شروط الأئمة الخمسة ، الخازمي ص ٣١-٣٧ .

(٢) انظر : المصدر السابق ص ٣٨-٤٢ .

(٣) هدى الساري ص ٧ .

٢- الطبقة الثانية : مثل الأوزاعي ، والليث بن سعد - شاركت الأولى في المدالة ، غير أن الأولى جمعت بين الحفظ والإتقان ، وبين طول الملازمة للزهرى ، والطبقة الثانية لم تلازم الزهرى إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه وكانوا في الإتقان دون الطبقة الأولى . وهم (شرط مسلم) .

٣ - الطبقة الثالثة: مثل سفيان بن حسين السلمى ، وجعفر بن برقان جماعة لزموا الزهرى مثل أهل الطبقة الأولى ، غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح . فهم بين الرد والقبول . وهم (شرط أبي داود والنسوى) .

٤ - الطبقة الرابعة : مثل إسحاق بن يحيى الكلابى ، ومعاوية بن يحيى الصديق - قوم شاركوا أهل الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل وتفرّدوا بقلة ممارستهم لحديث الزهرى ؛ لأنهم لم يصاحبوه كثيرا (وهم شرط أبي داود عيسى الترمذى) .

٥ - الطبقة الخامسة : مثل بحر بن كثير ، والحكم بن عبد الله الأبلّ وهو نفر من الضعفاء والمجهولين ، لا يجوز لمن يخرج الأحاديث على الأبواب أن يخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه . فأما عند الشيخين فلا .

وقد يخرج البخارى أحيانا عن أعيان الطبقة الثانية . ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة ، وأبو داود عن مشاهير الرابعة ، وذلك لأسباب تقتضيه (١) .

٢٣٠ - والخلاصة في شرط البخارى : أنه عرف بالاستقراء من تصرفه : (أنه يخرج الحديث الذى اتصل بإسناده ، وكان كل من رواه عدلا موصوفا بالضبط - فإن قصر احتاج إلى ما يبيح ذلك التخصير ، وخلا عن أن يكون معلولا - أى فيه علة خفية قاذحة - ، أو شاذا - أى خالف راويه من هو أكثر عدلا منه أو أشد ضبطا مخافة تستلزم التناقض ويتملزمه الجمع الذى لا يكون فيه تصسف - وعرف بالاستقراء من تصرفه في الرجال الذين

(١) انظر : شروط الأئمة الخمسة ص ٤٢-٤٧ .

يخرج لم أنه ينتقى أكثرهم صحة لشيخه وأعرفهم بجليته ، وإن أخرج من حديث من لا يكون بهذه الصفة فلأنما يخرج في المتابعات ، أو حيث تقوم له قرينة بأن ذلك مما ضبطه هذا الراوى (١) .

وكما عرف هذا الشرط باستقراء تصرفه ، عرف أيضا بالغاية التي قصدها البخارى من كتابه ، وهى جمع مختصر للحديث الصحيح ، وقد أوضح هذه الغاية عنوان كتابه الذى وضعه له ، وهو : (الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (٢)) .

٢٣١ — وقد سبق الحديث عن شرط مسلم ، وأنه يروى عن طوائفتين : الحفاظ المتقين ، والمستورين المتوسطين في الحفظ والإتقان ، وأنه يروى عن هؤلاء المستورين بعد فراغه من الحفاظ المتقين . أما الضعفاء المروكون فلم يعرج عليهم . وعلى هذا يهون أمر ما يورد عليه وينتقد فيه لجرانه على ما وعد من إخراج حديث الطبقتين المختلفتين في الصحة (٣) .

٢٣٢ — أما أبو داود ، والترمذى ، والنسائى فهم متقاربون في شروطهم (٤) ، وقد أخرج (الترمذى) في كتابه الحديث الصحيح والحديث الحسن (٥) — وهو ما نزل عن درجة الصحيح ، وكان فيه بعض ضعف —

(١ ، ٢) انظر : توجيه النظر ص ٨٨ ، ومقدمة ابن الصلاح ص ١٢ .

(٢) انظر : تعليق الكوثرى هامش ص ٥٢ من شروط الأئمة الخمسة وشرح صحيح

مسلم للشورى ١-٢٣-٢٦ .

(٤) انظر : الحازى في شروط الأئمة الخمسة ص ٥٣ .

(٥) كان أكثر المتقدمين يقسمون الحديث إلى قسمين : صحيح ، وضعيف

أما الحسن فذكر البعض أنهم كانوا يدرجونه في الصحيح لمشاركته له في الاحتياج به ، وذكر ابن حية أنهم كانوا يدرجونه في الضعيف لأن الضعيف نوعان : ضعيف مترك ، وضعيف ليس بمترك . وقد اختلف في تعريف الحسن اختلافا كبيرا حتى قال بعضهم : إنه لا مطلع في تمييز الحسن من غيره تمييزا يروى الغليل (وانظر - في الحديث الحسن : مقدمة ابن الصلاح . النوع الثانى ص ١٥-٢٠ ، وتوجيه النظر ١٤٥-١٤٨) ، وانظر أيضا : الباحث الحديث ص ٩ ، ولها يقول ابن كثير : (... وهذا النوع - الحسن - لما كان وسطا بين الصحيح والضعيف في نظر الناظر لا في نفس الأمر - عر التعريف عنه وضبطه عل كثير من أهل هذه الصناعة . وذلك لأنه أمر نسبي ، شئ ينتقد عند الحافظ ربما يقتصر عبارته عنه . وقد تجسم كثير منهم حله) .

والحديث الغريب . والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ، وبخاصة تلك التي في كتاب الفضائل ، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه ، ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد ، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق ، أو مختلفاً في إسناده وفي بعض طرقه متهم ، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ، ومحمد بن السائب الكافي نعم قد يخرج عن سبىء الحفظ ، وعن غلب على حديثه الوهم ، ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه .

وقد شاركه أبو دواد في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم ، كإسحاق بن أبي مروة وغيره . وقد قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة : ليس في كتاب السنن الذي صنفته من متروك الحديث شيء ، وإذا كان فيه حديث منكر يبين أنه منكر . ومراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له ، أو لمتروك متفق على تركه ، فإنه قد خرج لمن قيل فيه إنه متروك ولمن قيل فيه : إنه متهم بالكذب ، وقد كان أحمد بن صالح وغيره لا يتركون إلا حديث من أجمع على ترك حديثه ، وحكى مثله عن النسائي . والترمذي يخرج حديث الثقة الضابط ، ومن يهمل قليلاً ، ومن يهمل كثيراً ، ومن يغلب عليه الوهم يخرج حديثه قليلاً ويبين ذلك ولا يسكت عنه)

وأما النسائي : فشرطه أشد من ذلك ، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم ، ولا لمن فحش خطاه وكثر (١) . . .)

أما ابن ماجه فقد أخرج أحاديث رجال متهمين بالكذب وسرقه الأحاديث ،

(١) أنظر : شروط الأئمة الخمسة ، ١٥ ص ٥٤ . وانسائي - على تأخره زماناً - ذكر بعضهم (مجتبه) بعد الصحيحين في المرتبة ؛ لأنه أشد انتقاداً للرجال من الشيخين ، وأقل حديثاً مستقداً بالنظر إلى من بعد الشيخين ويحسن بيان الملل ، لكن بالنظر إلى عدد الأحاديث التي انتقدها ابن الجوزي من بين أحاديث الكتب الستة يكون أبو داود مقدماً على النسائي (وانظر : شروط الأئمة الستة هامش ص ١٢ ، وص ١٨ ، وشروط الأئمة الخمسة ٥ ص ٥٦ ، وقارن بما في اختصار علوم الحديث ص ٦ ، حيث أنكروا ابن كثير أن يكون شرط النسائي أشد من شرط مسلم ، وسياق كلامه بعد الفقرة التالية) .

، فهو أقل من الكتب الخمسة السابقة ، حتى قال بعضهم ينبغي أن يحمل السادس كتاب الدارمي لا ابن ماجه ؛ لأن كتاب الدارمي قليل الرجال الضعفاء نادر الأحاديث المنكرة والشاذة ، وإن كنت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة (١) .

٢٣٣ - ولم يسلم الصحيحان ، وما بعدهما من الكتب من النقد والاعتراضات . وقد عقد ابن حجر فصلا (٢) ساق فيه الأحاديث التي انتقدها الدارقطني وغيره على البخاري ، وذكر فيه أن النووي اختلف قوله في دفع ما اعترض على البخاري ، فقال في مقدمة شرح مسلم ما نصه : (فصل . قلت هو ترك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا فيها بشرطهما ، ونزلت عن درجة ما التزامه ، وقد ألف الدارقطني في ذلك ، ولأبي مسعود المصنف أيضا عليهما استترك ، ولأبي علي النسائي في جزء العلل من التقييد استترك عليهما . وقد أجب عن ذلك أو أكثره) .

وقال في مقدمة شرح البخاري : (فصل . قد استترك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث ، قطع في بعضها ، وذلك الظن مبنى على قواعد لبعض الحديثين ضعيفة جلت مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه ولأصول وغيرهم ، فلا تغتر بذلك) .

ثم يعلق ابن حجر بقوله : (وسيظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليس كلها كذلك ، وقوله في شرح مسلم : (وقد أجب عن ذلك أو أكثره) هو الصواب ، فإن منها ما الجواب عنه غير منهض كما سيأتي .

كما عقد ابن حجر في مقدمة شرحه لصحيح البخاري فصلا آخر أورد فيه ما اعترض على رجال البخاري مرتبا لهم على حروف المعجم (٣)

(١) انظر : توجيه النظر ص ١٥٣ ، وهامش ص ٢١ من شروط الأئمة الخمسة .

(٢) انظر : هدى السارى ص ٣٤٤ وما بعدها .

(٣) انظر : هدى السارى ص ٣٨٣-٤٦٥ ، وانظر ، توجيه النظر ص ٩٥-١١٣

حيث اختصر كلام ابن حجر في التفصيلين .

وقد حاولوا تطهيره لأن يعتذر عن البخاري ومسلم في روايتهم عن رجاله ..
مطعون فيهم بأن هؤلاء الرجال لم يفسر جرحهم ، والجرح لا يثبت حتى يفسر ؛
فقد كان البعض يخرج بما يسقط العتالة (١) .

وقد فعل مثل ذلك ابن الصلاح فيما نقله عنه العيني ، ولكن العيني علق
على ذلك بقوله : (قلت : قد فسر الجرح في هؤلاء — أى في عكرمة وإسماعيل
ابن أبي أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق وغيرهم ، وقد أوردتهم ابن
الصلاح كثال لمن لم يفسر سبب جرحه من رجال البخاري — أمم عكرمة ،
فقال ابن عمر رضي الله عنه لنافع : لا تكذب على كما كذب عكرمة على ابن
عباس رضي الله عنهما وكذبه مجاهد وابن سيرين ومالك ، وقال أحمد : يرى
رأى الخوارج الصفرية ، وقال ابن المديني : يرى رأى نجدة ... ، والجمهور
وثقوه واحتجوا به ولعله لم يكن داعية .

وأما إسماعيل بن أبي أويس : فإنه أقر على نفسه بالوضع كما حكاه
النسائي عن مسلمة بن شعيب عنه ، وقال ابن معين : لا يساوى فلسين ، هو
وأبوه يسرقان الحديث ، وقال النضر بن سلمة المروزي فيما حكاه الدؤلابي
عنه : كذاب ، كان يحدث عن مالك بمسائل ابن وهب .

وأما عاصم بن علي : فقال ابن معين : لا شيء ، وقال غيره : كذاب
ابن كذاب . وأما أحمد فصلقه وصدق أباه .
وأما عمرو بن مرزوق : فنسبه أبو الوليد الطيالسي إلى الكذب . وأما أبو حاتم
فوثقه .

وأما سويد بن سعيد — وهو من رجال مسلم — فمعروف بالتلقين ، وقال
ابن معين : ، كذاب ساقط ، وقال أبو داود : سمعت يحيى يقول :
هو حلال الدم ... (٢) .

٢٣٤ — أما باقي الكتب بعد الصحيحين فقد رأينا في الكلام على شروطها

(١) انظر : الكفاية ص ١٠٨ . وانظر أيضا فيما اعترض به على مسلم : شرح صحيح
مسلم قنوي ١-٢٤-٢٦ ، والجواهر المضيئة ٢-٤٢٨ .
(٢) انظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١-١٠-١١ .

وصف كثير من رجالها بالضعف والترك . ولئن سأغ أن يعترض على الصحيحين بما أورد عليهما مما خالف غايتهما وهو التأليف في الصحيح فليس سائفا أن يعترض على الكتب الأخرى بما وقع فيها من ضيف ؛ لأنه ليس من غايتها أن تقتصر على جمع الصحيح . وقد أتى ابن كثير أن تسمى هذه الكتب بالصحيح في قوله : (وكان سلطانكم أبو عبد الله الخطيب البغدادي يسميان بكتب الترمذي ، الجامع الصحيح . وهذا تساهل منهما ، فإن فيه أحاديث كثيرة منكورة . وقول الحافظ ابن علي بن السكن ، وكلنا الخطيب البغدادي في كتاب السنن للنسائي إنه صحيح — فيه نظر ، ولئن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم — غير مسلم ، فإن فيه رجالاً مجهولين إما عيناً أو حالاً ، وفيهم المخرج ، وفيهم أحاديث ضعيفة ومخالفة ~~ومخالفة~~ بعضها عليه في المحكام الكبير . . . (١) .

٢٣٥ — وقد أحسن ابن طاهر المقدسي في دفاعه عما ورد من الضيف في كتاب السنن حيث يقول : (فإن قيل : لم أودعوها في كتبهم ولم تصح عندهم ؟ فالجواب من ثلاثة أوجه : أحدها ، رواية قوم لها واحتجاجهم بها فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبهة . الثاني : أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومسلم — رضى الله عنهما — على ظهر كتابيها من التسمية بالصحة ، فلان البخاري قال : ما أخرجت في كتابي إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول . ومسلم قال : ليس كل حديث صحيح أودعته هذا الكتاب ، وإنما أخرجت ما أجمعوا عليه . ومن بعدهم لم يقولوا ذلك فإنهم كانوا يخرجون الشيء وضله .

الثالث : أن يقال لقاتل هذا الكلام : رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم في كتبهم ، مع علمهم أن ذلك ليس بدليل . فكان فعلها يعني أبا داود والنسائي — كفعل الفقهاء والله أعلم) (٢) .

٢٣٦ — هذه هي الكتب الستة : أوجزت ما قيل عن شروطها وأثرت

(١) اختصار علوم الحديث ص ٦ .

(٢) انظر : شروط الأئمة الستة ص ١٣ .

إلى ما وجه إليها من نقد أو اعتراض : فإشروط الطحاوى ، وما مكانة مؤلفاته بين كتب الحديث ، كما تحلدها هذه الشروط ؟ . . .
وبما أن للطحاوى أكثر من مؤلف فى الحديث ، فإنه - للموازنة بينه وبين غيره - يتعين علينا ما يأتى :

أولا : أن نحدد الغاية المشتركة بين الكتب التى نريد أن نوازن بينها .
ثانيا : أن نحدد الكتاب الذى نريد أن نوازن بينه وبين غيره .
ثالثا : أن نبحث عن مؤلف له شرط الطحاوى فى الكتاب موضوع الموازنة .
٢٣٧ - فإذا أردنا أن نقارن شيئا من مؤلفات الطحاوى بالصحيحين - كان علينا أن نبحث عن مؤلف له قصد فيه أن يكون تجريد الصحيح وإفراده بالتأليف موضوعا له

وقد وجدنا أن الطحاوى ألف فى الصحيح كتابا سماه (صحيح الآثار) ولاشك أن هذا الكتاب يصلح لمقارنته بالصحيحين ، لاشتراكه مهمما فى الغاية والموضوع ، غير أننا لم يتيسر لى الاطلاع على هذا الكتاب ، ولا أعلم شيئا عن شروطه أو منهجه ، فمن المعتذر حينئذ أن يكون موضوعا للمقارنة .

٢٣٨ - أما كتاب (شرح معانى الآثار) فقد سبق أن بينت أنه من كتب اختلاف الحديث ، وأقرب ما يكون إلى كتب الأحكام الحديثية أو فقه الحديث . فإذا أردنا أن نوازن بينه وبين غيره - بناء على ما تقدم - ينبغى أن نختار ما ألف من الكتب فى موضوعه لتكون موضوعا للمقارنة والموازنة بينه وبينها : مثل : اختلاف الحديث للشافعى ، أو متنى الأخبار لابن تيمية أو غيرههما .

أما أن أقارنه بكتب الصحاح ، فإنى - بلا شك - سوف أظلمه أو أظلمها : أظلمه لأننى سوف أرجعها عليه ، لكثرة ما فيها من الصحاح ، وقلة ما فيها من الأحاديث المتقدمة ، وقوة أسانيدها فى الجملة إلى غير ذلك مما يحقق الغاية من تأليفها .

ولكن أليس من حق الطحاوى أن يحتج علينا بأنه لم يكن من موضوعه أن يختار الصحيح ويهمل ما عداه ؟ وإنما موضوعه عرض الأحاديث المختلفة

التي يتمسك بها فريقان ، أو أكثر ، كل فريق يؤيد بها وجهة نظر تعارض الأخرى . وتمسك شخص بحديث ما دليل على أن هذا الحديث صحيح في رأيه وإن كان ضعيفا من وجهة نظر الآخرين ؛ لأنه ما تمسك به إلا لمرجح ثبت عنده . فعرض الطحاوى لمثل هذا الحديث حيث إنما هو عرض لوجهة نظر معينة في تصحيح الحديث ، ولهذا رأينا في منهج معاني الآثار أنه يعرض الحديث الذي يتمسك به المخالف أولا ، ثم يرد عليه ويبين سبب ضعفه أو سبب مرجوحته بما فصلناه في موضعه : وما يدل على مراعاة الغاية من الكتاب عند النقاد والموازنة أن البخارى في صحيحه غيره في مؤلفاته الأخرى ، وأن النظر إلى صحيحه مغاير للنظر إلى مؤلفاته في غير الصحيح التي كثر فيها الضعف (١) ، ومع ذلك لم يوجه إليها من النقد ما وجه إلى الصحيح مراعاة للقصد والغاية في كل .

وصنيع الطحاوى وشرطه في هذا الكتاب كصنيع الترمذى وشرطه حيث قال : (ما أخرجت في كتابي إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء) ، ويعلق ابن طاهر على ذلك بقوله : (وهذا شرط واسع ، فإن على هذا الأصل كل حديث احتج به محتج أو عمل بموجبه عامل - أخرجه ، سواء صح طريقه أم لم يصح ... (٢)) .

٢٣٩ - وأظلم كتب الصحاح لو رجحت (شرح معاني الآثار)

(١) دليل أن ابن الجوزى أخرج كثيرا من الموضوعات في تاريخ البخارى وغلق أفعال المباد ، وجزء القراءة له . (انظر ١٦٣) .
(٢) أنظر : شروط الأئمة الستة ص ١٣ . ويطلق الكثرى حل ذلك في الصفحة نفسها بقوله : (هذا يذكرنا بصنيع المجد ابن تيمية في (متقن الأخبار) حيث جمع فيه كل ما تمسك به فقيه من الفقهاء ، بل ترك الكلام على تلك الأحاديث تصحيحا وتضميما باعتبار أن ذلك بالنظر إلى ما يظهر كتفاده ، لا بالنسبة إلى ما في نفس الأمر . وقد أحسن صنعا في ذلك ؛ لاختلاف قبول شروط الأخبار عند المجتهدين ، فما يصححه هذا قد يضعفه ذاك . ولم يشرح متقن الأخبار بعد على ملصق مصنفه ، فالشروح الموجودة بالأيدي اليوم مغربة فيما يشرق فيه المصنف) . وقارن استعسان الكثرى لصنيع ابن تيمية في ترك التصحيح والتضعيف بما في مقدمة نيل الأوطار ١-١٦ حيث نقل الشرح أحوال من عابوا على ابن تيمية صنيحه .

عليها ، معتمدا على ما فيه من بيان للتاسخ والمنسوخ ، وما فيه من شرح للأحكام التي تدل عليها الأحاديث ، وما فيه من عرض للمذاهب الفقهية ، وطريقة استدلاله لها ، وكيفية الترجيح بين أدلتها ، الى غير ذلك مما يخدم الغاية الحقيقية من التأليف في الحديث ؛ لأنه إذا كان مجرد جمع الأحاديث أو تجريد الصحيح منها غاية مطلوبة ، ومقصدا هاما للتأليف ، لما فيه من حفظ السنة وصونها من عبث العابثين — فإن هذه الغاية هي في الحقيقة وسيلة لغاية أهم ، وهي استخراج القوانين الإسلامية ، واستنباط الأحكام . وعلى هذا فكتاب الطحاوي — أعنى شرح معاني الآثار — كتاب في الحديث وزيادة . ولكن مع ذلك أعظم كتب الصحاح لورجحته عليها بما سبق ، لأنه لم يكن من غايتها أن تبسط الكلام في مثل هذا ، وإنما اقتصر غايتها على جمع ما يصح بعد اجتهد أصحابها ، ثم تقلمه للمستبطين والمستفيدين .

لا مجال إذا للمقارنة بين (شرح معاني الآثار) وبين كتب الصحاح لأن لكل وجهة هو موليا .

٢٤٠ — فإذا جاوزنا كتب الصحاح إلى كتب السنن لنقارن بينها وبين (شرح معاني الآثار) وجدنا أنه مواز لها من جهة السند والمتن مقارب لها من جهة الشرط ، متساو معها فيما وجه إليها من نقد .

فإذا اشتمل هذا الكتاب (على أنواع الحديث : من الصحيح والحسن والضعيف الذي لا يذكره غالبا إلا في حجج الخصوم ، يرويه لبيان ضعفه وعدم صلاحيته للاحتجاج به (١)) — فإن أبا داود جمع في سننه (الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل ، وهو يقول : ما ذكرت في كتابي حديثا أجمع الناس على تركه (٢)) . وكذلك الترمذي وغيره على ما سبق بيانه .

على أن تضعيف الأحاديث أو تصحيحها يدور على حالة روايتها جرحا

(١) نظر : مفاتيح الأخبار . المجلد الأول ، ورقة ٣ ب ، بصرف .

(٢) انظر : شروط الأئمة الخمسة ص ١٥٥٥ .

أو تعديلا ، و (ينبغي أن يعلم أن جهات الضعف متباينة متعددة ، وأهل العلم مخطفون في أسبابه . . . ثم أئمة النقل أيضا على اختلاف مذاهبهم وتباين أحوالهم في تعاطي اصطلاحاتهم يختلفون في أكثرها : فرب راو هو موثوق به عند عبد الرحمن بن مهدي ومجروح عند يحيى بن إسماعيل القطلان ، وبالعكس . وهما إمامان عليهما مدار النقد في النقل ، ومن عندهما يتلقى معظم شأن الحديث (١)) وبهذا يتبين أن الأمر في الرواة يدور على اجتihad العلماء فيهم . (وكذا في الشروط حتى إن من اعتبر شرطا وألغاه آخر يكون ما رواه الآخر مما ليس فيه هذا الشرط عنده مكافئا لمعارضة المشتغل على ذلك الشرط ، وكذا فيمن ضعف راويا ووثقه الآخر . نعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر أمر الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثر ، وكذا المجتهد في اعتبار الشرط وعلمه ، والذي خبر الراوي فلا يرجع إلا إلى رأى نفسه . فما صح من حديث في غير الكتابين — صحيح البخاري ومسلم — يعارض (٢) ما فيهما) .

وكتب الستن تجمع الحديث في معظم الموضوعات بما يحقق الغاية منها . أما (شرح معاني الآثار) فيقتصر على الأحاديث المتعارضة التي هي أدلة الأحكام المتعارضة ، ثم يبسط الكلام فيها بما يقنع ، كما سبق في الحديث عن منهجه ، وكما وضحته الأمثلة الكثيرة السابقة . وقد كان أبو داود والترمذي يختصران طرق الحديث حتى لا يطول ، وكان أبو جعفر يورد الطرق الكثيرة ، لأن لإيرادها من الدعامات التي بقي عليها منهجه حتى ينكشف له وجه الحق فيها .

٢٤١ — أما كتاب (مشكل الآثار) ، فقد قال أبو جعفر في مقدمته : (. . .) فإنني نظرت في الآثار المروية عنه — صلى الله عليه وآله وسلم — بالأسانيد المقبولة حتى نقلها ذواتها فيها ، وأمانة عليها وحسن الأداء لها . . .) .

(١) انظر : شروط الأئمة الخمسة ص ٥٨-٥٩ .

(٢) انظر : شروط الأئمة الخمسة ص ٥٨ ، انقلا عن الكمال بن الهمام .

ومن هذه العبارة ندرك شرط الطحاوى فيه ، وهو أن يكون إسناده (مقبولا) وهو ما رواه العدل الضابط من وقت التحمل إلى وقت الأداء ؛ غير أنا وجدناه يأتى بأحاديث أشكل معناها ، مع أنها لم تستوف شرطه ، كما رأينا فى حديث المشى فى النعل الواحد ، وحديث الرضعات الخمس ؛ وإنما أتى بها ، لأنها كانت موضعا للاعتراض والتساؤل ، فرواها أبو جعفر ليرد على المعترضين والمتساقلين مبينا لهم أن هذه الأخبار ضعيفة لضعف إسناده .

٢٤٢ — وإذا أردنا أن نقارن هذا الكتاب بغيره ، فينبغى أن ننظره بميزان الصحاح — كما تقرر فى سابقه — ، وإنما نزنه بميزان مشكل الحديث ؛ وسوف نرى أنه فريد فى بابيه ، مقدم فى موضوعه وأجمع للفائدة من غيره ، مع شدة اتصاله بصناعة الحديث إسناداً ، ومتناً ، ونقدنا مما لا يوجد فى غيره .

وإذا كان فيه أحاديث اعترض عليها ، فقد وضع لنا ما سبق أن الصحة والضعف مما تختلف فيهما أنظار المجتهدين ، ومن السهل أن يحكم على الحديث بالضعف ، ولكن الصعوبة إنما تكون فى إزالة الإشكال الناشئ من الحديث على فرض الصحة ، على أنه تبين لى أن الأحاديث المحكوم عليها بالضعف أو الوضع — مما رواه الطحاوى فى هذا الكتاب — لا تقرر حكماً ، ولا تحل حلالاً أو تحرم حراماً ، ولكنها مروية فى الفضائل . والتساهل فى رواية الفضائل مذهب جماعة من الأئمة ، فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن سفيان الثوري ، وأحمد بن حنبل ، وأبى زكريا العنبري أنهم يتشددون فى أحاديث الأحكام والحلال والحرام . أما فى الفضائل والرقاق فهم يتساهلون فيها (١) . وعلى كل فمثل هذه الأحاديث المتقدمة توجد بكثرة فى كتب السنن وغيرها ، فهو متساو معها من هذه الناحية ، ثم هو يمتاز عنها بالتحديد فى الاتجاه حيث سبقه غيره إلى الجمع والتدوين ؛ فلم يشأ أن يكون صورة من سبقه .

(١) انظر : الكفاية ص ١٢٢-١٢٤ .

٢٤٣ - ومع أن مؤلفات الطحاوى تسد ثغرة هامة فى بناء علم الحديث ، وتعرضه بلون لا تنقصه الجدة والطراقة ، مع اشتغالها على كثير من العلم والفوائد - فإننا نرى أن هذه الكتب لم تثل حظها من الشهرة والتداول بما يتناسب مع أهمية اللون الذى تقدمه ، ونندرة الكتب الباحثة فيه .

فلماذا لم تتداول هذه الكتب ؟ ولماذا لم تثل نصيبها من الشهرة ؟
السبب فى رأى يرجع إلى ما يأتى :

أولاً : المنافسة بين المحدثين والفقهاء ، واعتزاز كل فريق منهم بفنّه ، وقد أشار إلى ذلك الخطايبى فى (معالم السنن) حيث يقول :
(... ورأيت أهل العلم فى زماننا قد حصلوا حزبين ، وانقسموا إلى فرقتين : أصحاب حديث وأثر ، وأهل فقه ونظر : وكل واحدة منهما لا تميز عن أختها فى الحاجة ، ولا تستغنى عنها فى درك ما ننحوه من البنية والإرادة ؛ لأن الحديث بمنزلة الأساس الذى هو الأصل ، والفقه بمنزلة البناء الذى هو له كالفرع . وكل بناء لم يوضع على قاعدة وأساس فهو منهار ، وكل أساس خلا عن بناء وعمارة فهو فقر وخراب .

ووجدت هذين الفريقين - على ما بينهم من التداين فى المحليين ، والتقارب فى المنزلتين ، وعموم الحاجة من بعضهم إلى بعض ، وشمول الفاقة اللازمة لكل منهم إلى صاحبه - إخواناً متهاجرين ، وعلى سبيل الحق بلزوم التناصر والتعاون غير متظاهرين .

فأما أهل الطبقة الذين هم أهل الأثر والحديث فإن الأكثرين منهم إنما وكدهم (١) الروايات وجمع الطرق ، وطلب الغريب والثاذ من الحديث الذى أكثره موضوع أو مقلوب ، لا يراعون المتن ولا يفهمون المعانى ولا يستنبطون سببها ، ولا يستخرجون ركازها (٢) وفقهها . ورأى عابوا الفقهاء ، وتناولوهم

(١) هى يفتح الواو وسكون الكاف بمعنى هدمهم وغايتهم .

(٢) الركاز فى الأصل الكنز يوجد فى باطن الأرض ، وهو هنا استمرار لتعبير عن كنوز الحديث من الأحكام والحكم .

بالطعن ، وادعوا عليهم مخالفة السنن : ولا يعلمون أنهم عن مبلغ ما أوتوه من العلم قاصرون ، وبسوء القول فيهم آثمون :

(وأما الطبقة الأخرى : وهم أهل الفقه والنظر فإن أكثرهم لا يرجون من الحديث إلا على أقله ، ولا يكادون يميزون صحيحه من سقيمہ...) (١)
ومع أن الطحاوى كان من أئمة الحديث ، نجد أنه كان أيضا من الفقهاء البارزين ، فلم يوف كتبه حقها من جاء بعده من أهل الحديث والمؤلفين في علومه ، وبخاصة أن بعض كتبه كان في فقه الحديث .

ثانيا : العصبية المذهبية : وقد كانت الفكرة السائدة عن المذهب الحنفى أنه يقدم الرأى على الحديث ، وإن زاده من الآثار قليل ، فصرفت هذا الناس عن كثير من مؤلفات الإحناف ، بالإضافة إلى ما أثر حول الطحاوى بالذات من أنه خرج على مذهب أهل الآثار ، وأثر عليه مذهب أهل الرأى والقياس .
ولعل مما يؤيد ما نقول أننا رأينا رسالة الطحاوى في العقيدة قد نالت شهرة واسعة ، وحازت قبول أهل السنة وإعجابهم على اختلاف مذاهبهم الفقهية ، فتناولوها بالشرح والبيان : ولم ينل مثل هذه العناية مؤلفات الطحاوى في الحديث ، لتدخل العصبية المذهبية ، وبخاصة أن بعض كتب الطحاوى في الحديث (كشرح معاني الآثار) هو في معظمه انتصار لرأى الأحناف وترجيح لمذهبهم ، فكيف يستريح إليه أصحاب المذاهب الأخرى ؟
ولم تنل مؤلفات الطحاوى شيئا من العناية إلا عندما هيأت السلطة التنفيذية سبيل الانتفاع بها وبخاصة (شرح معاني الآثار) الذى جعل له الملك المؤيد كرسيًا خاصا في جامعته كى يلقى أمهات الحديث ، فقام البدر العينى بتدريس هذا الكتاب خبير قيام مدة مديدة (٢) . وفى هذه المدة ألف العينى شرحه (نخب الأفكار) و (مبانى الأخبار) .

ويقول البدر العينى - مبينا السبب في عدم معرفة الناس لشرح معاني

(١) ١-١٠ ط . أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٦-١٩٤٧ . مطبوع مع مختصر سنن أبي داود .

(٢) الحلو فى سيرة أبي جعفر الطحاوى ، للكوثرى . ص ٣٢ .

الآثار ، مع الإشارة إلى دور العصية المنهية في ذلك : (٤) ، ولم يظهر رجحان هذا الكتاب عند كثير من الناس ، لكونه كترًا غفيا ، ومعذنا غفيا لم يصادفه من يستخرج ما فيه من العجائب ، ولم يعثر عليه من يستنبط ما فيه من الغرائب ، فلم يرح الكمون والاختفاء ، ولم يبرز على منصة الاجتلاء ، حتى كاد أن تضيف شمس إلى الأفول وبلره إلى النحول ، وذلك لقصور فهم المتأخرين وتركهم هذا الكتاب ، واشتغالهم بما لا يفيد شيئا في هذا الباب ، مع استيلاء المخالفين المتعصبين على بقاع مناره ، وتحامل الخصوم المعادية على اندراس معالمة وآثاره ، ولكن الله يحق الحق ويطل الباطل ، حيث خلق أناسا قاموا بحقوقه ، وأحيوا مواته ، وقضوا من محسن معالمة ما فاته ، فظهر له الترجيح على أمثاله ، والتفوق على أشكاله (١) .

مكانة الطحاوى بين المحدثين

٢٤٤ — قد نقلنا جملة من أقوال المؤرخين والناقدين ، وثنائهم على الطحاوى ، واعترافيهم بإمامته ، في الفصل الثانى من الباب الأول من هذا البحث :

والبلد العيني — بعد أن يروى الكثير من ثناء الأئمة على أبى جعفر سوى بينه وبين البخارى ومسلم وغيرهما ، بل يفضلهم عليهم بما امتاز به في تأليفه مما قد فصلناه في غير هذا الموضع — فيقول : (فهو كما ترى إمام عظيم ، ثبت ، حجة . كالبخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب الصحاح والسنن ، يدل على ذلك اتساع روايته ، ومشاركته إياهم ، بل هو أثبت منهم في استنباط الأحكام من القرآن والسنة ، وأقصد منهم في الفقه ، ويصدق ذلك من ينظر في كلامه وكلامهم (٥٠) (٢) .

والخضرى يذكر أن الطحاوى (كان إماما في الأحاديث والأخبار ،

(١) مفاتيح الأغيار الورقة ٢ ب ، ٣ ا

(٢) مفاتيح الأغيار . المجلد الأول . الورقة ٢ ب .

وتصانيفه فاق بها معاصريه (١) . وفي موضع آخر يسرد بعض كتبه ، ثم يبين لنا ما تركه الاطلاع على أحدها من انطباعات الإعجاب والتقدير في نفسه فيقول : (٠٠٠) وكتاب شرح معاني الآثار ، وقد اطلعنا على هذا الكتاب فوجدناه كتاب رجل مليء علما ، وتمكن من حفظ سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع تمام الاطلاع على أقاويل الفقهاء ومستنداتهم فيها ذهبوا إليه (٢) .

وقد أخذ الطحاوى عن يونس بن عبد الأعلى وطبقته من أهل مصر ، وشارك مسلما فيهم أوفى بعضهم ، وكان يقف مع مسلم على قدم المساواة ، وله اجتهاداته في الحديث ، وقد يؤديه البحث إلى أن يضعف حديثا روى في صحيح مسلم ، فحديث أبي سعيد الساعدي في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد في صحيح مسلم ، وضعفه الطحاوى (٣) نحيته في بعض الطرق عن رجل عن أبي حميد وقال : هذا ينقطع على أصل مخالفنا ، وهم يردون الحديث بأقل من هذا . وقد حصل خلاف بين القرشي صاحب الجواهر المضية وبين بعض المخالفين في مسألة التورك في الصلاة في الجلدة الثانية ، فذكر له المخالف حديث أبي حميد هذا ، فأجابه بتضعيف الطحاوى له ، فقال : (يصح . يقول مسلم يصح ، والطحاوى يضعف ؟) فأجابه القرشي بأن أشياء كثيرة قد وقعت في مسلم وذكر أمثلة لذلك (٤) . . فليس تصحيح مسلم

(١) أنظر : تاريخ التشريع الإسلامي ص ٢٣٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٣١٠ - ٣١١ .

(٣) أنظر : تفصيل ذلك في معاني الآثار ١-١٥٢-١٥٣ ، حوكم تكلم في إسناده هذا الحديث بكلام متين .

(٤) أنظر : كتاب الجامع من الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢-٤٢٨-٤٣٠ ، وشروط الأئمة الخمسة بتعليق الكوثري . ١٨ من ص ٦١ . ومن الأمثلة الهامة التي انتقد فيها مسلم أنه روى عن أبي سفيان أنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم لما أسلم : يا رسول الله ، أعطني ثلاثا : تزوج ابنتي أم حبيبة ، وأبني معاوية أجعله كائيا ، وأمرني أن أقاتل الكفار كما قاتلت المسلمين . فأعطاه النبي ما سأله . . وفي هذا من ألوم ما لا يخفى ، فأم حبيبة تزوجها النبي وهي بالحقيقة ومعاوية كان كائيا للنبي من قبل ، وأما إمارة أبي سفيان فقد قال الحفاظ أنهم لا يسمونها . وانظر في هذا وفي غيره الجواهر المضية ٢-٤٢٨-٤٣٠ .

لحديث ما قطعاً بصحته في الواقع وإنما هو مجتهد يصيب ويخطئ ،
والطحاوى ليس بأقل منه اجتهداً وممارسة للحديث .

٢٤٥ - وقد وضح لنا فيما سبق أن الطحاوى قد توفرت له
الأدوات التى تؤهله لهذه المكانة العظيمة : ونضيف إلى ذلك أنه كان
أميناً ، دقيقاً .

فمن دلائل أمانته : تحديده لكيفية التحمل ، هل هى بالسمع أو الأجازة
أو المكتابة أو غير ذلك مما سبقت أمثلة له (١) . وقد بلغ فى ذلك مرتبة
رفيعة يدل عليها أنه شك فى كيفية تحمله لحديث ، فأبى ضميره إلا أن
يعترف بذلك . فقد رأيناه يقول : (حدثنا على بن عبد العزيز -
فما أعلم ، فإن لم يكن فقد دخل فيما كان أجازته لى - قال : ثنا
أبو عبيد (٠٠٠) (٢) .

ومن ذلك توضيحه للشك فى الحديث ، هل هو منه أو من أحد
شيوخه ، فمن ذلك أن يونس بن عبد الأعلى حدثه عن أبى أيوب
الأصبارى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (للمسلم
على المسلم ست خصال : إذا دعاه أن يجيبه ، وإذا لقيه أن يسلم عليه ،
وإذا عطس أن يشتمه - أو عطش يسقيه - الشك من يونس ، وإذا مرض
أن يعود ، وإذا مات أن يحضره ، وإذا استنصح ينصحه (٣)) ،
(... حدثنا بذلك إبراهيم بن مرزوق ، قال : ثنا وهب ، أو بشر بن
عمرو - شك أبو جعفر - عن شعبة (...) (٤) .

ومن ذلك توضيحه لما أبهم من السند ، معلماً أن هذا الإيضاح منه حتى
لا يوهم أن هذه الزيادة من نفس الرواية ، كقوله : (حدثنا إسحاق بن إبراهيم
البغدادى حدثنا محمد بن صالح القرشى - قال أبو جعفر : وهو الذى يقال له :

(١) انظر ف ١٣١-١٣٢ .

(٢) انظر : معاني الآثار ٢-٢٥٣ .

(٣) انظر مشكل الآثار ٤-١٤٦ .

(٤) انظر : معاني الآثار ١-١٣٣ .

ابن النطاح ، ويضاف ولاؤه إلى جعفر بن سليمان الماشمي - حدثنا درست بن زياد القشيري ، حدثنا يزيد - قال أبو جعفر : الرقاشي - ... (١) .
(حدثنا أبو أمية ، حدثنا خلف بن الوليد الأرحني ، حدثنا أبو جعفر الرازي - قال الطحاوي : واسمه عيسى بن ماهان - عن عبد الملك بن عمير ... (٢)) .

ومن ذلّم أنه إذا روى عن شيخ له . يذكر في أول مرة نسبة واسمة يوضح ، فإذا تكرّر ذكره اختصر اسمه كقوله : (حدثنا أحمد بن علي ابن عبد الأعلى ، اليغدادى ، المعروف بلجلش) (٣) .
إلى أمثلة أخرى كثيرة تؤكد أمانة الرجل ودقته ، وحسن ضبطه وأدائه .

٢٤٦ - والذي يقرأ كتب الطحاوي ، ويتصل به عن كتب - لا يجد مناصاً من الاعتراف بفضله وعلمه وإماته . ولا يملك نفسه من التحمس له ، والإعجاب به ، كما تحمس له هؤلاء الذين وضعوه بحق في الصف الأول بين أعلام الحديث في عصره الذهبي .

(١) انظر : مشكل الآثار ١-٦٧ .

(٢) المرجع السابق ١-٢١٦ .

(٣) المرجع السابق ١-٤٤٢ .

خاتمة البحث

٢٤٧ - لعله من المفيد — بعد أن طال بنا الكلام عن الطحاوى وأثره في الحديث — أن نذكر بأهم ما تضمنته هذا البحث .

لقد عرفنا في التمهيد أن مصر كانت في أوج نشاطها العلمى في عصر الطحاوى ، وأنها كانت مدرسة للفقهاء والحديث ، يرحل إليها طلاب المعرفة ، وأن الطحاوى قد عاصر أصحاب الصحيحين والسنة ، وشارك بعضهم في بعض شيوخهم ، كما تكلمنا عن دخول المذاهب إلى مصر ، وبخاصة المذهب الحنفى ، وأثبتنا أن الطحاوى كان أول عالم مصرى يعتنق هذا المذهب ، وناقشنا تاج الدين السبكي في زعمه أن مصر لم يل قضاءها إلا مالكي أو شافعى وأن القاضى بكارا هو القاضى الحنفى الوحيد الذى ولي قضاءها . وقد أثبتنا أن قضاة أحنافا ولوا قضاء مصر قبل بكار وبعده . ثم أثبتنا دخول المذهب الحنبلى إلى مصر في القرن الرابع ، خلافا لما زعمه السيوطى من أن الحنابلة لم يعرفوا بمصر إلا في القرن السابع وما بعده ، وأخير آ تكلمنا عن أماكن الدرس في مصر ، وبينا أن الطحاوى كان يدرس بجامعة القسطل .

٢٤٨ — وفي الباب الأول الذى خصصناه لحياة أبى جعفر — تناولنا

الفصل الأول منه كثرة التحريف في اسم الطحاوى وسبب ذلك ، ومحدثنا عن نسبة فخرنا أنه كان عربيا من الأزد ، وبيئت بالدليل أن الطحاوى ينسب إلى طحا الأعمدة بالمتيا ، وأنه كال يسكن الجزيرة ثم تحدثت عن أسرته وبيئت أن والده — كان من العلماء ، وأن جده كان قائدا حربيا ، وأن أمه كانت أخت المزنى صاحب الشافعى ، وأن ابنه عليا كان من العلماء ، ويتخذ — كأبيه — مذهب أبى حنيفة مذهباً له ، ثم عرضت لانتقال الطحاوى من المذهب الشافعى إلى المذهب الحنفى ، وحدثت سنة آنذاك ، وبيئت

الدوافع التي دفنته إلى هذا الانتقال ، وناقشت السيوطي في زعمه أن السبب في انتقال الطحاوى هو عجزه عن فهم المذهب الشافعى .

وقد عرضت لاتصال الطحاوى بأحمد بن طولون ، وبينت أن ابن طولون كان معجبا بعلمه ، وأن هذا الإعجاب كان من أسباب رحلة الطحاوى إلى الشام . وقد بينت علاقة الطحاوى بالقضاة واستعانهم به ، لبراعته في الشروط والسجلات ، وأنه كان كاتباً لبيكار بن قتيبة ، ولمحمد ابن عبدة ، ثم تحدثت عن اختيار الطحاوى ، ليكون من جملة الشهود المعترف لهم بالمدالة والفضل ، وأن هذا الاختيار كان تكريماً عظيماً لشخصه ، ثم تكلمنا عن أخلاقه التي استتجناها من سلوكه في حياته ، وناقشنا ما وجه إليه من طعن ، مفننين له .

٢٤٩ - وفي الفصل الثانى من هذا الباب عرفنا سعة ثقافة الطحاوى ، وأنه كان ذواقاً للشعر ، بصيراً بلغة العرب ، عالماً بوجوه القراءات وتسلسل أسانيدھا ، وأنه كان مؤلفاً فى التفسير ، والتاريخ ، والحديث وعلومه ، وعلوم الفقه . وقد عرفنا أن مصدر هذه الثقافة كان يرجع إلى كثرة شيوخ الطحاوى وتباين معارفهم ، وتباعد أوطانهم . كما كان يرجع إلى نشاط أبى جعفر وإطلاعه على كتب المعاصرين له والسابقين . وقد عرضت لآثاره العلمية ، فتحدثت عن تلاميذه وكثرتهم ، وأن بعضهم كان من الحفاظ المشهورين كالطبرانى ، وأن آخرين منهم كان لهم أثر كبير فى الحياة العملية فى مصر كابن يونس والكنلى . ثم استعرضت كتبه فوجدته رجلاً مكثراً فى تأليفه ، وأن كتبه كانت أكثر من ثلاثين كتاباً ، وقد عرفت بما تيسر لى العثور عليه منها .

٢٥٠ - وقدمت الباب الثانى بتمهيد أوجزت فيه الكلام على المراحل التى مر بها تدوين الحديث وتصنيفه ، منذ عصر النبى صلى الله عليه وسلم : إلى القرن الثالث الهجرى ومطلع القرن الرابع . وكان غرضى بهذا التمهيد أن أتيين جهد مصر فى هذا الميدان ، وأن أعرف بمكانة الطحاوى بين المصريين المشتغلين بالحديث .

وقد وضع لنا أن الحديث في مصر كانت له سوق رائجة ، وأنها كانت مقصدا لرحلات المحدثين ، يسمعون من علمائها ، ويروون عنهم ويستفيدون منهم .

وعلى الرغم من أن القرن الثالث الهجري كان أنشط القرون في خدمة الحديث ، فإن كثيرا من مؤلفات المصريين فيه أوفيا قبله لم يكتب لها البقاء ، وما بقي منها لم يلق حظا من التداول والشهرة .

وقد أثبت أن الطحاوى قد عاش في أزهى عصور الحديث ، فقد أمضى من حياته واحد وستين عاما - على الأقل - في القرن الثالث ، كما عاصر أنشط سنوات القرن الرابع .

وقد تبين لنا أنه كان أول مصرى ألف في الحديث كتب مشهورة ، وأول مصرى - بل أول عالم في العالم الإسلامى على الإطلاق - استوفى التأليف في مختلف الحديث ومشكله ، فيحثه بحسب المتخصص المتمكن من الفقه والحديث واللغة ، وأن من جاءوا بعده قصرت همهم عن أن يؤلفوا فيه تأليفه أو يبلغوا فيه شأوه .

٢٥١ - وفي الفصل الأول من الباب الثانى ، ناقشت البيهقى فيما زعمه من أن الطحاوى كان يجهل مذهب الحنفى مقياسا لصحة الحديث . وقد أبطلت هذا الزعم مبينا أن الدافع إليه هو العصبية المذهبية ، وأن البيهقىرمى بما رمى به الطحاوى .

ثم ناقشت البيهقى أيضا فيما نقله عنه ابن حجر من أن الحديث لم يكن من صناعة الطحاوى ، وقد بينت بالدليل أن الطحاوى كان حافظا ثقة ، وهذا لقب لا يناله إلا المبرزون في صناعة الحديث ، وأنه قد توفرت فيه شروط الحديث وآدابه ، وأنه كان على عام تام بعلوم الحديث ومصطلحه . وقد أكرمت من الأمثلة التى تدل على الحقائق التى توصلت إليها .

بعد ذلك عرضت لمناقشة ابن تيمية فيما زعمه من أن الطحاوى لم يكن له علم بتقد الحديث ، وليست له خبرة في الجرح والتعديل . وقد بينت مذهب الطحاوى في الجرح والتعديل ، والدوافع التى دفعته إلى الأخذ بهذا المذهب

والأثر العلمي له . ثم بينت أن الطحاوى كان له علم واسع بالرجال ، وأنه كان مؤلفاً فيهم . وقد اتجهت في الاستدلال على ذلك إلى ناحيتين : الناحية الأولى مصادر علمه بالشرح والتعديل ، والناحية الثانية ، التطبيق العلمي لهذا العلم ، وأخذت من كتب الطحاوى أمثلة لهذا التطبيق ، ثم بينت كيف نقد متن الحديث ، وكيف أفادته معرفته للطرق الكثيرة في الموازنة بين الأحاديث ، والحكم على أسانيدھا ، نتيجة علمه بأحوال رواتھا .

وبعد أن أقمت الدليل على خطأ ابن تنمية في حكمه على الطحاوى - تحدثت عن الدوافع التي دفعته إلى أن يرى هذا الرأي في أبي جعفر . وهي حدة ابن تيمية وتعميمه في الحكم ، وتصحيح الطحاوى لحديث أسماء الذي يضعفه ابن تيمية وغيره . وبينت أن رواية حديث ضعيف لا تستلزم جهل الراوى ، وأن أبا جعفر كان إماماً ثقة من أئمة الحديث .

٢٥٢ - وفي الفصل الثانى من هذا الباب تحدثت عن تنوع المؤلفات في الحديث تبعاً لاختلاف أغراض المؤلفين ، وأن المقصد الأهم للطحاوى من تأليفه في الحديث - كان شرح المختلف منه ، وبيان المشكل . وقد حالت دوافع هذا الاتجاه . ثم عرضت بعض المؤلفات فيه قبل الطحاوى وبعده ، مفصلاً لمنهج الإمام الشافعى وابن قتيبة في كتابيهما في مختلف الحديث ، لأوازن بين عملهما وعمل أبي جعفر في هذا العلم نفسه .

٢٥٣ - وفي الفصل الثالث عرضت لأثر الطحاوى في الحديث كما يبدو في كتبه . فأثبت أن تلاميذ الطحاوى في الحديث كانوا أكثر من تلاميذه في الفقه ، وأن كتبه في الحديث هي الأثر الخالد ، وبخاصة أنه ألفها في موضوعات عزيزها المؤلفون ، وتناولها بطريقة فريدة لم يأت قبله ولا بعده من يساويه فيها أو يقاربه .

وقد أشرت إلى كتبه التي ألفها في الحديث ولم تصل إلينا ، ثم عرضت ما وصل إلينا من كتبه ، مفصلاً منهجه فيها : فبينت أن كتاب (شرح معاني الآثار) هو كتاب في فقه الحديث أشبه ما يكون بكتب الأحكام الحديثية ، لأن استخلاص الأحكام العملية هو أهم عنصر في علم اختلاف الحديث . وقد

يبت خطة الطحاوى في هذا الكتاب ، وطريقته في عرض الموضوعات ،
وتواعده في الترجيح بين الأخبار ، وأنه كان يلجأ إلى القياس بوصفه عنصرا
إضافيا في الترجيح أحيانا ، وبوصفه عنصرا رئيسيا في بعض الأحيان .

وقد وازنت بين الإمام للشافعي والطحاوى في اختلاف الحديث ، وبينت
تأثر الطحاوى بالشافعي في هذا العلم ، سواء في الاتجاه أو في المنهج . وإن كان
الطحاوى أكثر استقصاء وأغزرمادة ، وأكثر إحاطة بطرق الحديث .

أما كتابه (مشكل الآثار) فقد بينت الموضوعات التي تناولها فيه ، وأوضحت
العلاقة بينه وبين (شرح معاني الآثار) ، ونهت على نقص النسخ المطبوعة
وكثرة التحريف فيها ، ثم أثبت ذلك باقتراحات رأيت أن تحقيقها يوصل
للاستفادة من كتب الطحاوى .

ولم يكن لي بد من بيان مكانة هذه الكتب بين كتب السنة ، فعرضت
أقوال العلماء في هذا ، ولما اتضح لي أن حكمهم على الكتاب تابع للشروط التي
الترمها المؤلف فيه - أوجزت الحديث عن شروط الصحيحين والسنة ، ووازنت
بين كتب الطحاوى وبينها . وقد جعلت كتبه من حيث الشروط بعد الصحيحين
وموازية لكتب السنن . أما من حيث الموضوع فلم أجد مجالا للموازنة بين كتب
الطحاوى وكتب الصحاح والسنن ، لاختلاف الغاية ، فإنما تكون الموازنة بين
كتب الطحاوى وما ألف من الكتب في موضوعها . وحيث يكون لكتب
الطحاوى مركز الصدارة والتربع على القمة دون منافسة .

وقد حللت الأسباب التي وقفت في سبيل تداول هذه الكتب وشهرتها ،
وبينت أن العصية المذهبية كانت أهم هذه الأسباب وأقواها .
وأخيرا تحدثت عن مكانة الطحاوى بين علماء الحديث ، فشرحت انطباعات
الإعجاب بعمله لكل من يقرأ كتبه ، وذكرت أنني مع العيني - الذي شرح
بعض هذه الكتب - في رأيه في الطحاوى ، ووصفه له بأنه إمام عظيم يساوى
البخارى ومسلما وغيرهما من أعلام الحديث في القرن الثالث ، فإن هذا يؤيد
مامضى في هذه الرسالة ، ثم يزيده تأكيدا ما عرف من دقة الطحاوى وأمانته
في أداء الأحاديث ، كما تقرر في الأمثلة التي قلعتها .

٢٥٤ - وقد سبق أن أقرحت عدة مقترحات للاستفادة من كتب الطحاوى في الحديث ، وأضيف هنا أن كتاب العيني (مغنى الأختار في رجال معانى الآثار) يتعرض لتراجم رجال قلما تعرضت لهم كتب التراجم المعروفة . كما أنه ينقل كثيرا عن تاريخ ابن يونس المفقود عندما يترجم شيوخ الطحاوى ، فهو مرجع هام لعلماء مصر والعلماء الزائرين لها حتى عصر الطحاوى ، لذا أكرر أنه من المهم أن يطبع هذا الكتاب الذى لا يزال مخطوطا . وحظا لو طبع كتاب (ابن الطحان) في تاريخ علماء مصر ، فإن هذا الكتاب لا يزال مخطوطا بظاهرة دمشق :

وإن دراستي للحياة العلمية في مصر كشفت لى عن دور المصريين في خدمة الحديث ، وهو دور عظيم قامت به شخصيات علمية عظيمة مثل : يزيد ابن أبي حبيب ، والليث بن سعد ، وابن لمبة ، وابن وهب ، ويونس بن عبد الأعلى ، وكثير غير هؤلاء ، من حقنا أن نفخر بهم ، ومن حقهم علينا أن نعرف بهم : ونبرز جهودهم ونشاطهم ، وندرس آثارهم في خدمة العلوم الإسلامية :

٣٥٥ - وختاما لهذا الموضوع ، أسأل الله سبحانه وتعالى أن يسبغ فيض رحمته على الإمام أبي جعفر الطحاوى ، وأن يحشره في زمرة الذين أنعم عليهم مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، جزاء ما قدم من جهد في خدمة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . كما أشكره سبحانه أن وفقنى إلى العمل في خدمة العلوم الإسلامية ، واختار لى الحديث النبوى الشريف ميدانا للدراسة ، وأسأله العون والسداد ، وهو ولي نعم النصير .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والعاملين بسنته وسلم تسليما كثيرا .

المراجع

أولا : القرآن الكريم :

ثانيا :

- ٢ - أبكار الافكار في مشكل الأخبار ، لمؤلف مجهول . مخطوط دار الكتب المصرية برقم ٢٨ حديث .
- ٣ - أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، للمقنعي (محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء ، البشارى . ت ٣٨٠ هـ) ط لندن سنة ١٩٠٩ م .
- ٤ - الأحكام السلطانية ، للماوردي (علي بن محمد بن حبيب ت ٨٤٥٠ هـ) ط . مطبعة الوطن بمصر سنة ١٢٩٨ هـ .
- ٥ - أحمد بن حنبل للأستاذ محمد أبي زهرة . المطبعة النموذجية بمصر سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٧ م .
- ٦ - إرشاد السارى شرح صحيح البخارى ، لشهاب الدين القسطلانى . الطبعة الخامسة سنة ١٢٩٣ هـ بدار الطباعة العمرة بمصر .
- ٧ - أسد الغابة ، لابن الأثير (علي بن محمد بن عبد الكريم) طبع على ذمة جمعية المعارف المصرية سنة ١٢٨٧ هـ .
- ٨ - الإصابة في تمييز الصحابة ، لأحمد بن علي بن محمد (ابن حجر ت ٨٥٢ هـ) المطبعة الشرقية بمصر سنة ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م .
- ٩ - أصول التشريع الإسلامى للأستاذ الجليل على حسب الله . دار المعارف بمصر سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٠ - أعلام الموقعين عن رب العالمين ، لابن قيم الجوزية (محمد بن أبي بكر) مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ١١ - الأعلام ، لخبر الدين الزركلى الطبعة الثانية ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .
- ١٢ - الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ ، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوى (ت ٩٠٢) . مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٣٤٩ هـ .

- ١٣- الأم . للامام الشافعي (محمد بن إدريس ت ٢٠٤هـ) ط بولاق ١٣٢٦هـ
- ١٤- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (علي بن يوسف بن إبراهيم ت ٦٤٦هـ) ط . دار الكتب سنة ١٣٦٩ - ١٩٥٠ بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم :
- ١٥- الأتساب للسمعاني (عبد الكريم بن محمد ت ٥٦٢هـ) ط لندن ١٩١٢ م :
- ١٦- الباعث الخيـث إلى معرفة علوم الحديث : لابن كثير (إسماعيل بن كثير ت ٧٧٤هـ) . تصحيح وتعليق عبد الرزاق حمزة . ط مكة ١٣٥٣هـ :
- ١٧- البداية والنهاية ، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير . ط . السعادة بمصر ١٣٥١ هـ .
- ١٨- بغية الوعاة ، للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ) الطبعة الأولى سنة ١٣٢٦ بمطبعة السعادة .
- ١٩- بنات الأفكار في معاني الأخبار ، لمحمد بن علي بن طولون الحنفي (ت ٩٥٣هـ) . مصور بدار الكتب برقم ٥٥٩ حديث تيمورية .
- ٢٠- تأويل مختلف الحديث . لابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم . ت ٢٧٦هـ ط . مصر ١٣٢٦ هـ .
- ٢١- تاج التراجم في طبقات الحنفية . لقاسم بن قطلوبغا (ت ٨٧٩ هـ) ط . ليبزج ١٨٦٢ م .
- ٢٢- تاريخ أبي الفداء (المختصر في أخبار البشر) لأبي الفدا السلطان إسماعيل صاحب حماه (ت ٧٣٢هـ) ط . مطبعة الحسينية بمصر سنة ١٣٢٥ هـ .
- ٢٣- تاريخ بغداد ، لمخطيب البغدادى (علي بن ثابت ت ٤٦٣ هـ) ط : سنة ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١ م .
- ٢٤- تاريخ التشريع الإسلامي ، لمحمد الخضرى (ت ١٣٤٥ هـ) الطبعة الأولى سنة ١٣٣٩ هـ دار إحياء الكتب :

- ٢٥ - تاريخ دمشق لابن عساكر (على بن الحسن هبة الله ، ت ٥٧١ هـ) مخطوط دار الكتب برقم ٣٨٦٢ تاريخ ، رقم ١٠٤١ تاريخ تيمورية :
- ٢٦ - تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس ، لابن القرضى (عبدالله بن محمد ابن يوسف الأزدى ، ت ٤٠٣ هـ) ط : مصر سنة ١٣٧٣ - ١٩٥٤ :
- ٢٧ - التاريخ الكبير (وهو تهذيب تاريخ ابن عساكر) لعبد القادر بدران : ط : دمشق مطبعة روضة الشام ١٣٣١ هـ
- ٢٨ - تحفة الأحياء وبغية الطلاب في الخطط والمزارات والتراجم والبقاع المباركات : لنور الدين على بن أحمد بن عمر السخاوى الحنفى . الطبعة الأولى سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م بتصحيح محمود ربيع وحسن قاسم ، مطبعة العلوم والآداب بالقاهرة .
- ٢٩ - تحفة الإرشاد فى أسماء البلاد على حرف المعجم ، لمؤلف مجهول . مصور دار الكتب برقم ١٠٦٩ جغرافيا .
- ٣٠ - التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية ، لابن الجيعان (شرف الدين يحيى بن المقر) ط . بولاق سنة ١٣١٦ هـ - ١٨٩٨ م .
- ٣١ - تلخيص الراوى شرح تقريب النواوى ، للسيوطى . المطبعة الخيرية ١٣٥٧ هـ .
- ٣٢ - تذكرة الحفاظ الذهبى (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، ت ٧٤٨) ط . الهند سنة ١٣٣٣ هـ
- ٣٣ - التعريفات على الموضوعات ، للسيوطى ، ط الهند سنة ١٣٠٣ هـ
- ٣٤ - تقويم البلدان ، لأبى القدا الملك المؤيد إسماعيل . طبع باريس ١٨٤٠
- ٣٥ - تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلانى (شهاب الدين أحمد بن على ت ٨٥٢ هـ) ط . الهند ١٣٢٥ هـ .
- ٣٦ - توجيه النظر إلى أصول الأثر لطاهر بن صالح بن أحمد الجزائري . المطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٢٨ هـ - ١٩١٠ م .

٣٧- ابن تيمية : حياته وعصره ، آراؤه وفقهه . للأستاذ أبى زهرة .
ط ١ بدار الفكر العربى .

٣٨- جامع الأصول من أحاديث الرسول ، لأبى السعادات مبارك بن محمد
بن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) . الطبعة الأولى بمطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة
١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .

٣٩- جامع بيان العلم وفضله ، لابن عبد البر (يوسف بن عبد البر ت ٤٦٣ هـ)
الطبعة الأولى بإدارة الطباعة المنيرية بمصر :

٤٠- جمهرة أنساب العرب لابن حزم (على بن سعيد بن حزام الأندلسى
ت ٤٥٧ هـ) ط . سنة ١٩٤٨ بدار المعارف بمصر .

٤١- الجواهر المضية فى طبقات الحنفية ، للقرشى (عبد القادر بن محمد
ابن نصر الله ت ٧٧٥ هـ) ط الهند سنة ١٣٣٢ هـ ، ونسحة مخطوطة
بدار الأكتب برقم ١٥٩ تاريخ

٤٢- الجواهر النقي فى الرد على البيهقي ، لعلاء الدين بن على بن عثمان الماردينى
(ت ٧٤٥ هـ) ، مطبوع فى أسفل السنن الكبرى للبيهقي ط . الهند
سنة ١٣٥٥ هـ .

٤٣- الحاوى فى بيان آثار الطحاوى ، للقرشى . مخطوط بدار الكتب تحت
رقم ١٩٥ حديث .

٤٤- الحاوى فى سيرة الإمام أبى جعفر الطحاوى ، لمحمد زاهد الكوثرى
(ت ١٣٧١ هـ) مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٨ هـ .

٤٥- حجة الله البالغة ، للدهلوى (أحمد بن عبد الرحيم ت ١١٧٦ أو ١١٧٩ هـ
ط . المطبعة الخيرية ١٣٢٢ هـ

٤٦- حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، للسيوطى . المطبعة الشرقية
سنة ١٣٢٧ هـ .

٤٧- الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، لأدم متر . ترجمة

محمد عبد الهادي أبو ريدة : لجنة التأليف والترجمة والنشر :

١٣٦٠ - ١٩٤١ م

٤٨ - اختلاف الحديث ، للإمام الشافعي ، مطبوع على هامش الجزء السابع

من كتاب الأم . ط بولاق سنة ١٣٢٦ هـ

٤٩ - الخطط الجديدة ، لعلي مبارك المطبعة الأميرية ببولاق ١٣٠٥ هـ

٥٠ - خطط المقرئ (المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار) ، لثقي

الدين أحمد بن عبد القادر المقرئ (ت ٨٤٥ هـ) مطبعة النيل بمصر

في ٤ أجزاء سنة ١٣٢٤ هـ

٥١ - دائرة المعارف ، لبطرس البستاني ، مطبعة الهلال بمصر سنة ١٩١٠م

٥٢ - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لابن فرحون (إبراهيم

بن علي بن محمد) مطبعة المعاهد بمصر سنة ١٣٥١ هـ .

٥٣ - ديوان حسان بن ثابت . ط . بيروت سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

٥٤ - ديوان طفيل بن عون الفتوى . طبع ببنية كركوك سنة ١٩٢٨ م .

٥٥ - الرسالة المستطرفة ل محمد بن جعفر الكناني . طبع بيروت سنة ١٣٣٢ هـ

٥٦ - استخنام المصادر وطرق البحث للدكتور علي إبراهيم حسن . مطبعة

السعادة بمصر سنة ١٩٤٩ م .

٥٧ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لابن عبد البر ط الهند سنة

١٣١٨ هـ .

٥٨ - السنة قبل التدوين ، لمحمد عجاج الخطيب . مطبعة نجيم سنة

١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .

٥٩ - سنن الشافعي ، رواية الطحاوي عن المازني : المطبعة الشريفة سنة

١٣١٥ ، ونسخة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٧٦ حديث

٦٠ - السنن الكبرى ، لليثقي (أحمد بن الحسين ت ٤٥٨ هـ) طبع الهند

١٣٥٥ هـ .

- ٦١ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، للدكتور مصطفى السباعي :
دار العروبة بالقاهرة سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .
- ٦٢ - سيرة أحمد بن طولون ، لأبي محمد عبد الله بن محمد البلوى . تحقيق
محمد كرد علي : مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٦٣ - سير أعلام النبلاء ، للهيبي . مصور بدار الكتب برقم ١٢٩٥ ح
- ٦٤ - شلرات الذهب ، لابن العماد الحنبلي (عبدالحى بن أحمد ت ١٠٨٩هـ)
مطبعة الصدوق انطورية سنة ١٣٥٠ هـ .
- ٦٥ - شرح عقيدة الطحاوى لعمر بن إسحاق الهندى (ت ٧٧٣ هـ) مخطوط
بدار الكتب برقم ٢٣٥ علم الكلام .
- ٦٦ - شرح علل جامع الترمذى ، لابن رجب (عبد الرحمن بن أحمد ت
٧٩٥ هـ) مخطوط بدار الكتب برقم ٤٩ مصطلح الحديث .
- ٦٧ - شرح معاني الآثار ، للطحاوى ، طبع حجر الهند سنة ١٣٤٨ جزآن في
مجلد .
- ٦٨ - شروط الأئمة الخمسة ، للحازمى (محمد بن موسى ت ٥٨٤) بتعليق
الكوثرى . مطبعة القدسي والسعادة بمصر سنة ١٣٥٧ هـ .
- ٦٩ - شروط الأئمة الستة ، محمد بن طاهر المقدسى (ت ٥٠٧) . القدسي
والسعادة سنة ١٣٥٧ ، بتعليق الكوثرى .
- ٧٠ - شعر الأختل : ط . بيروت سنة ١٨٩١ م .
- ٧١ - الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري :
دار الكتاب العربى .
- ٧٢ - صحيح مسلم بشرح النووي . المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٤٧ ، -
١٩٢٩ م .
- ٧٣ - ضحى الإسلام ، لأحمد أمين . الطبعة الخامسة سنة ١٩٥٦ م مطبعة
لجنة التأليف والترجمة والنشر :

- ٧٤ - الطبري ، للدكتور أحمد الحوق . مطبعة مصر سنة ١٩٦٣ م ضمن سلسلة أعلام العرب .
- ٧٥ - طبقات الحفاظ للسيوطي ، مخطوط بدار الكتب برقم ٢٣٢٦٢ ب :
- ٧٦ - طبقات الحنفية لطاش كبرى زاده (أحمد بن مصطفى ت ٩٦٨ هـ) . مخطوط بدار الكتب برقم ٧٣١٧ ح .
- ٧٧ - طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ) الطبعة الأولى بالمطبعة الحسينية .
- ٧٨ - طبقات الفقهاء ، للشيرازي (إبراهيم بن علي ت ٤٧٦) ط بغداد سنة ١٣٥٦ ، ومخطوط برقم ١١٨٣ تاريخ ، بدار الكتب .
- ٧٩ - الطبقات الكبرى ، لمحمد بن سعد كاتب الواقدي (ت ٢٣٠) ط لندن سنة ١٣٣٨ هـ .
- ٨٠ - طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي (محمد بن الحسن بن أبي بكر ت ٣٧٩ هـ) تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة السعادة ١٣٧٣ هـ .
- ٨١ - ظهر الإسلام ، لأحمد أمين . الطبعة الثالثة سنة ١٣٧١ هـ — ١٩٥٢ م .
- ٨٢ - عقد الجمان ، للعيني (محمود بن أحمد بن موسى) ، مصور بدار الكتب برقم ١٥٨٤ تاريخ .
- ٨٣ - العقد القرئيد للملك السعيد ، لمحمد بن طلحة القرشي النهمي الوزير (ت ٦٥٢ هـ) مطبعة الوطن سنة ١٣٠٦ هـ .
- ٨٤ - عقيدة الطحاوي . مخطوطة بدار الكتب ضمن مجموعة برقم ١١٣ علم الكلام .
- ٨٥ - علوم الحديث ومصطلحه . للدكتور صبحي الصالح . مطبعة جامعة دمشق سنة ١٣٧٩ هـ ١٩٥٩ م .

٨٦ - عمدة القارى شرح صحيح البخارى . للعيني . طبع تركيا سنة ١٣٠٨ هـ .

٨٧ - غاية النهاية فى طبقات القراء ، لابن الأثير البازرى (شمس الدين محمد بن محمد ت ٨٣٣ هـ) مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .

٨٨ - فتاوى ابن تيمية مطبعة كردستان العالمية بمصر سنة ١٣٢٦ هـ .

٨٩ - الفرج بعد الشدة ، للقاضى الحسن بن أبى القاسم التنوخى (ت ٣٨٤) دار الطباعة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م .

٩٠ - فهرس المخطوطات المصورة . تصنيف فؤاد السيد ط . القاهرة سنة ١٩٥٤ م .

٩١ - الفهرست ، لابن النديم (أحمد بن إسحاق بن محمد ت ٤٣٨ هـ) ط . لبيز سنة ١٨٧٢ م .

٩٢ - الفوائد البية فى تراجم الحنفية : لمحمد عبد الحى الكنوى ط القادرة سنة ١٣٢٤ هـ .

٩٣ - القاموس الجغرافى للبلاد المصرية ، من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥ . محمد رمزى . ط . دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٥ م .

٩٤ - القاموس المحيط ، لمحمد بن يعقوب الفيروز ابادى . المطبعة الأميرية سنة ١٣٠١ هـ ، المطبعة الميمنية ١٣٠٦ هـ .

٩٥ - القضاء فى الإسلام . لعطية مصطفى مشرفة ط . سنة ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م .

٩٦ - قواعد التحديث . لحال الدين القاسمى . بتحقيق وتعليق محمد بهجة البيطار ط . دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م .

٩٧ - الكامل فى التاريخ ، لابن الأثير (على بن محمد ت ٦٣٠) ط . الحلبي سنة ١٣٠٣ هـ .

- ٩٨ - الكتاب العربي المخطوط إلى القرن العاشر الهجرى . جمع وتعليق الدكتور صلاح الدين المنجد ط. القاهرة ١٩٦٠ .
- ٩٩ - كتاب الولاة وكتاب القضاة . للكندى (محمد بن يوسف) مطبعة الآباء اليسوعيين بيروت سنة ١٩٠٨ م .
- ١٠٠ - كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبد الله ، الشهير بحاجي خليفة وكاتب جلبي ط استنبول سنة ١١٣٦٠هـ - ١٩٤١م
- ١٠١ - الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ط الهند سنة ١٣٥٧ هـ .
- ١٠٢ - الكمال في أسماء الرجال ، للحافظ عبد الغنى المقدسى . مخطوط بدار الكتب برقم ٥٥ مصطلح الحديث .
- ١٠٣ - لب الباب في تحرير الأنساب ، للسيوطي . طبع لندن سنة ١٨٤٠ م .
- ١٠٤ - لسان العرب . لابن منظور (محمد بن مكرم بن علي ت ٨٧١هـ) المطبعة الأميرية سنة ١٣٠٠ هـ .
- ١٠٥ - لسان الميزان ، لابن حجر ط . الهند سنة ١٣٢٩ هـ .
- ١٠٦ - اللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير (علي بن محمد) مطبعة السعادة سنة ١٣٥٦ هـ .
- ١٠٧ - مباني الأخبار في شرح (معاني الآثار) ، للعيني (محمود بن أحمد ابن موسى) مخطوط . دار الكتب المصرية برقم ٤٩٢ حديث .
- ١٠٨ - مجموعة حكم وآداب ، لياقوت المستعصمي . مطبعة الجوائب بتركيا ١٢٩٨ هـ .
- ١٠٩ - المحاضرات الأثرية - جامع عمرو بن العاص ، مطبعة المعاهد بالقاهرة سنة ١٣٣٥ هـ .
- ١١٠ - محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية ، النولة العباسية للخضري الطبعة الخامسة .

- ١١١ - محاضرات في علوم السنة (علم الجرح والتعديل) للأستاذ الدكتور مصطفى زيد . مطبوع على الآلة الكاتبة .
- ١١٢ - مختصر شرح معاني الآثار - لابن رشد (محمد بن أحمد ت ٥٢٠) مخطوط بدار الكتب برقم ٤١٩ حثيث .
- ١١٣ - مختصر الطحاوى في فقه الحنفية ط . دار الكتاب العربي :
- ١١٤ - مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ، لياقوت الحموى ط .
- ١٨٥٠ م .
- ١١٥ - مسند الشافى : رواية أبى العباس الأصم عن الربيع المرادى ط . مصر سنة ١٣٢٧ هـ .
- ١١٦ - مشكل الآثار ، وهو : (بيان مشكل الآثار) للطحاوى ط : الهند ١٣٣٣ هـ .
- ١١٧ - مشكل الحديث وبيانه ، لابن فورك (محمد بن الحسن ت ٤٠٦ هـ) ، طبع الهند سنة ١٣٦٢ هـ :
- ١١٨ - مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها ، لعبد الله بن على النجلى القصيمى المطبعة الرحالية بمصر سنة ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م .
- ١١٩ - مصر فى المصور الوسطى ، للدكتور على إبراهيم حسن ط . مطبعة الاعتماد سنة ١٩٤٧ .
- ١٢٠ - المعارف لابن قتيبة ط . دار الكتب ١٩٦٠ بتحقيق ثروت عكاشة ، ورجعت أحيانا إلى طبع المطبعة الشرفية سنة ١٣٠٠ هـ .
- ١٢١ - معالم السنن للخطابى مطبوع مع مختصر سنن أبى داود ط . أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م .
- ١٢٢ - المختصر من المختصر ، لأبى الحسن يوسف بن موسى (ت ٨٠٣ هـ) ط . الهند سنة ١٣١٧ هـ .

- ١٢٣ - معجم البلدان لياقوت الحموى (ت ٦٢٦ هـ) مطبعة السعادة سنة ١٣٢٤ هـ - ١٩٠٦ م .
- ١٢٤ - معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، لعمر رضا كحالة ، المطبعة الهاشمية بدمشق سنة ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .
- ١٢٥ - معيد النعم ومبيد النقم لتاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت ٨٧٧١ هـ) تحقيق محمد علي النجار وآخرين ط . دار الكتاب العربي سنة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .
- ١٢٦ - مفاتي الأختار في رجال معاني الآثار ، لعيني ، مخطوط بدار الكتب برقم ٧٢ حديث .
- ١٢٧ - المغرب في حلى المغرب ، لابن سعيد (على بن موسى بن محمد ابن عبد الملك ت ٦٨٥) ط جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٥٣ (الجزء الخاص بمصر المسمى الاغتياط في حلى مدينة القسطنطية) .
- ١٢٨ - مفتاح السنة ، أو تاريخ فنون الحديث لمحمد عبد العزيز الخولي المطبعة العربية بمصر سنة ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٨ م .
- ١٢٩ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي ط . الهند سنة ١٣٠٤ هـ .
- ١٣٠ - مقلعة بن خلنون ، تحقيق الدكتور على عبد الواحد وإفي ط . لجنة البيان العربي سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
- ١٣١ - مقلعة ابن الصلاح في علوم الحديث . لأبي عمر عثمان بن عبد الرحمن (ت ٦٤٢ هـ) ط الهند سنة ١٣٥٧ هـ .
- ١٣٢ - مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا ، للسيوطي ط . الهند : ١٢٧٦ هـ .
- ١٣٣ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ، لابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم ت ٧٢٨ هـ) ط بولاق سنة ١٣٢٢ هـ .
- ١٣٤ - ميزان الاعتدال ، للذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان ت ٧٤٨ هـ) مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥ هـ .

- ١٣٥ - الميزان الكبرى للشعراني (عبد الوهاب بن أحمد بن علي ت ٩٧٣ هـ) المطبعة العثمانية بالأزبكية بالقاهرة سنة ١٣١١ هـ .
- ١٣٦ - النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير ، لأبي الحسنات عبد الحلي اللكنوي . مطبوع مع الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ، طبع حجر الهند سنة ١٣١٠ هـ .
- ١٣٧ - الانتصار بواسطة عقد الأمصار ، لابن دقماق (إبراهيم بن محمد بن أيلمر العلاني) ط . بولاق سنة ١٣٠٩ هـ .
- ١٣٨ - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تقي بردي (يوسف ابن تقي بردي بن عبد الله ت ٨٧٤) ط دار الكتب المصرية سنة ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م .
- ١٣٩ - نخب الأفكار في شرح معاني الآثار للعيني مخطوط بدار الكتب برقم ٥٢٦ حديث :
- ١٤٠ - النسخ في القرآن الكريم ، لأستاذنا الدكتور مصطفى زيد . الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م .
- ١٤١ - نهاية الأرب للفلقشندي (أبي العباس أحمد ت ٨٢١ هـ) تحقيق إبراهيم الإبياري . طبعة أولى بمصر سنة ١٩٥٩ م .
- ١٤٢ - النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (أبي السعادات مبارك بن محمد) المطبعة الخيرية ١٣١٨ هـ .
- ١٤٣ - هدى الساري لابن حجر العسقلاني ، بولاق سنة ١٣٠١ هـ .
- ١٤٤ - وفيات الأعيان ، لابن خلكان (أحمد بن محمد ت ٦٨١ هـ) مطبعة السعادة سنة ١٩٤٨ م .

الفهارس

فهرس الأحاديث

ف = فقرة

(٥)

- ف ١٣٠ (أخبروني عن شجر ذمها مثل المؤمن)
 ف ١٤١ (إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ..)
 ف ١٧٧ هـ (إذا رأيتم الجنابة فقوموا لها)
 ف ١٣٩ (إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ)
 ف ١٤٠ (إذا مس المرأة فرجها توضأت)
 ف ١٨٣ (إذا انقطع شبع نعل أحدكم)
 وأنظر فقرة ١٧٤
 ف ١٣٠ (أراد - عليه السلام - أن يخبرهم بليلة القدر)
 ف ٢١٨ (أسر عكني بي لحاقاً أطولكن يدا)
 ف ٢٠٦، ٢٠٥، ١٧٨ (أفطر الحاجم والمحجوم)
 ف ١٣٢ (أقبوا ذوى الهيئات عثراتهم)
 ف ١٣٠ (ألا أخبركم بخير دور الأنصار)
 (أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقطع
 يد رجل مرق رداء)
 ف ١٥٤ (أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من
 آذاه القمل ..)
 ف ١٩٨ (أنا مدينة العلم ..)
 ف ١٦٣ (أنا وارث من لا وارث له)
 ف ٢١٠

- (إن أمكم قد أصلت قلادتها) ف ٧٩
 (إن الله لا يعمل حتى تملوا) ف ٢١٨
 (إن الله ليغار للمؤمن) ف ١٢٣
 (إنك أحب بلاد الله ..) ف ١٦٣
 (إنهم - يعنى المؤذنين - أطول الناس أعتاقا) ف ٢١٨
 (أيما رجل مس ذكره ..) ف ١٤٠
 (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها ..) ف ١٣٣
 (أيها الناس ، إن قريشا أهل أمانة) ف ١٩٨ و هامشها

(ب)

- (بايعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
 على ألا أخرج قائماً) ف ٢١٥
 (بعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبا رافع
 مولاه ورجلاً فزوجاه ميمونة ، والنبي بالمدينة) ف ١٧٨
 (بلغوا عنى ولو آية) ف ١٣٠

(ت)

- (تزوج رسول ميمونة بنت الحارث وهو حرام ..) ف ٢٠٧
 (تعال نسأل هذا النبي ..) ف ٢١٣

(ج)

- (جاء أعرابي إلى النبي فقال إنى رأيت للملال ..) ف ١٢٦

(ح)

- (أحبس الأصل وسبل الثمرة) ف ١٩٧
 (احتجم رسول الله محرماً صائماً) ف ٢٠٦، ٢٠٥، ١٧٨

(خ)

ف ٢١٠ (اختلال وارث من لاوارث له)

ف ١٥٦ (خير الصحابة أربعة ..)

(د)

ف ١١٩ (دب إليكم داء الأمم قبلكم ..)

ف ١٣٥ (الدين النصيحة ..)

(ر)

ف ٨٥ هامش (رأيت الغنائم تجزأ ..)

ف ١٥٦ (راهن رسول الله على فرس ..)

ف ١٨٣ (ربما انقطع شمع رسول الله ..)

ف ١١٧ (رجوع الشمس إلى على)

(س)

ف ٦٧ هـ (استعمل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجلاً

على صدقات بني سليم ، يدعى ابن اللثية ..)

ف ١٤٤ (سمعت رسول الله يأمر بالوضوء من مس الفرج)

(ش)

ف ١٦٨ (الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد)

(ص)

ف ١٥٨ (الصلاة مثني مثني ، وتشهد في ..)

ف ١٨٣ (صلاة الرحم تزيد في العمر)

(ع)

ف ٢٠٣ (عرضت على النبي وأنا ابن أربع عشرة سنة

فلم يميزني ..)

(ق)

(قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد) ف ٨٥

(ك)

(كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يسلم

تسليمة واحدة) ف ١٥٥

(كان - عليه السلام - يقرئ لثمان ولا يقسم

لواحدة ..) ف ١٣٥

(كان فيما أنزل من القرآن عشر رخصات ..) ف ١٦٠

(كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج) ف ١٥٨

(كل غلام رهين بحقيقة ..) ف ١٥٦

(ل)

(لأن يقوم أحدكم أربعين خيراً له ..) ف ١٥٨

(لأن يمتلئ جوف أحدكم ..) ف ٨٠

(لا تسبوا الريح ، فإذا رأيتم منها ما تكرهون ..) ف ١٨١

(لا تغرب بتلاعب الشيطان ..) ف ١٣٠

(لا جنب ولا جنب) ف ١٥٦

(لا عتاق ولا طلاق) ف ٨٤

(لا يدخل الجنة ولد زنية) ف ٧٩

(لا يفتق الرهن) ف ١٣٣

(لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينكح) ف ١٧٨ ، ٢٠٧

(للمسلم على المسلم ست خصال ..) ف ٢٤٥

(اللهم إني أخرجني من أحب البقاع لأن ..) ف ١٦٣

(اللهم أجعلها رباحاً ولا تجعلها ربحاً ..) ف ٨١

(لما دخل رسول الله - ص - مكة ..) ف ٨٠

(لما مات عبد الله بن أبي بن سلول دعى له رسول الله

صلى الله عليه وسلم - ليصلى عليه ..) ف ٦٠

(م)

(من أفضى يبله إلى فرجه ..) ف ١٤١

(المؤمن القوى خير وأحب إلى الله ..) ف ١٣٥

(ما أول أشراط الساعة ..) ف ١٣٠

(ما سمعت رسول الله يقول لأحد يمشى على رجله

إنه من أهل الجنة ..) ف ٢١٦

(ما من رجل مسلم يموت ..) ف ١٥٤

(ما نكح رسول الله ميمونة إلا وهو حلال) ف ١٧٨

(المحرم لا ينكح ولا ينخطب) ف ١٧٨

(مر علينا رسول الله ونحن نتحدث ..) ف ١٣٠

(مطرت السماء برداً ..) ف ١٦٠

(مع الغلام عقيقة ، فأهريقوا عنه دماً ..) ف ٢١٦

(من أم الناس فأصاب الوقت ..) ف ١٣٥

(من توصاً يوم الجمعة ..) ف ١٨٨

(من خلف على يمين ..) ف ١٢٧. ٨١١٤

(من مس ذكره أو أنثيه ..) ف ١٤٣

(من مس فرجه فليتوضأ) ف ١٤٤

(من نذر أن يطعم الله ..) ف ١٣٥

(ن)

(فضر الله أمر أمر أسمع منا حديثاً ..) ف ١٠٧

(نكح رسول الله ميمونة محرماً) ف ١٧٨
 (نهي رسول الله عن المشي في النعل الواحدة ..) ف ١٧٤ ،
 وأنظر ف ١٨٣

(و)

(ولد الزنا شر الثلاثة) ف ١٦٠
 (الولاية إذا زنت فأجلوها ..) ف ١٣٥

(ي)

(يجزئ الجلدع من الضأن منحية) ف ١٩٨

المحتوى

| الموضوع | الصفحة |
|--|--------|
| ● المقدمة | ٥ |
| ● تمهيد | ٩ |
| (أ) موجز لحالة الخلافة العباسية في عصر الطحاوى | |
| (٢٣٩ - ٣٢١ هـ) | ١١ |
| (ب) موجز لحالة مصر السياسية في عصر الطحاوى | ١٣ |
| (ج) موجز لحالة مصر الاجتماعية في عصر الطحاوى | ١٦ |
| (د) حالة مصر العلمية منذ الفتح الى عصر الطحاوى | ١٨ |
| الباب الأول | |
| ● الفصل الأول : (حياته ومذهبه) | ٤١ |
| ● الفصل الثانى : (ثقافته وآثاره العلمية) | ١٠٤ |
| الباب الثانى | |
| ● أثر الطحاوى فى الحديث وعلوم السنة | ١٤٧ |
| ● تمهيد : | |
| مصر والتأليف فى السنة على عهد الذهبى | ١٤٩ |
| ● الفصل الأول : (الطحاوى وصناعة الحديث) | ١٦٣ |
| ● الفصل الثانى : (مختلف الحديث قبل الطحاوى | |
| وبعده) | ٢٥٧ |
| ● الفصل الثالث : (أثر الطحاوى فى الحديث وعلوم | |
| السنة كما يبدو فى كتبه) | ٢٧٩ |
| ● خاتمة البحث | ٣٤٤ |
| ● المراجع | ٣٥٢ |

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٥٩٩ لسنة ١٩٧٥

(مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٠/١٩٧٥/٨٣)

مكتبة
Bibliotheca Alexandrina



0694765

مطابع المعهد القومي للدراسات الكتابية

الثلث ١٢٠ قرشاً